التيارات السياسية
فى الخليج العربى

تأليف

الدكتور صلاح العقاد

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

تصدير :

عكفنا خلال السنوات الماضية على دراسة تاريخ العرب الحديث ، وكانت خطتنا فى الأبحاث التى نشرناها هى اختيار أحـــد الأقاليم الكبرى فى الوطن العربى ، وإجراء مسح تاريخى له خلال العصور الحديثة ثم تتبع التطورات التى حدثت فى هذا الإقليم لربطها بالأوضاع والمشكلات المعاصرة . ونحن نعتقد أننا بهذه الطريقة نسد فراغاً فى مكتبتنا التاريخية والقومية التى هى بحاجة ماسة إلى الأسلوب العلمى فى كتابة التاريخ .

ولما شعرنا بنجاح هـــذه التجربة فى كتابنا عن المغرب العربى أحسسنا بالحاجة إلى تطبيق هـذا المنهج على الطرف الشرقى من الوطن العربى ، وأعنى بذلك منطقة الخليج . واتصالنا بهذا الموضوع قديم يرجع إلى عهـــد الطلب بالخارج ، وفى سنة ١٩٥٧ أصدرنا كتيبا بعنوان «الاستعمار فى الخليج الفارسى». ومنذ ذلك الوقت جدت دراسات هـامة كثيرة سواء باللغة العربية أم باللغة الإنجليزية .ومن العوامل التى ساعدت على ذلك ازدياد إنتاج النفط باضطراد فى منطقة الخليج وما ترتب عليه من بروز بعض أقطاره إلى مسرح السياسة العالمية واحتدام الخلاف حول الحدود السياسية ، ذلك الخلاف الذى شجع الأطراف المتنازعة على البحث عن الأصول التاريخية للمشكلة مما جعل بعض الأحـداث البسيطة تحظى باهتمام الدارسين سواء من العرب أم من الانجليز الذين مازالوا يتحـدثون باسم عـدد من المشيخـات والإمارات العربية .

لذلك كله كان لابد من إعادة كتابة هذا الموضوع والبدء بتغيير العنوان بعد أن استقرت تسمية الخليج العربى وأخذت بها بعض الدول حتى من خارج

الوطن العربى . وإذا كان اسم الخليج الفارسى شائعاً فى الكتب والوثائق التى ترجع إلى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، فإن ذلك لا يدل على شيء ، لأن الأسماء لا تثبت حق الملكية . ومن المعروف أن القسم الغربى من المحيط الهندى يعرف منذ القدم ببحر العرب . وربما كان أهم من التسمية ماسنراه خلال هذاالبحث من أن العرب كانوا خلال العصور التاريخية المختلفة أعظم نشاطاً فى الخليج ، لأنهم أعرف بشئون الملاحة وأكثر جرأة فى ممارسة المغامرات البحرية ، وعلى العكس من ذلك اشتهر الفرس بتخوفهم من البحار .

وتختلف هذه الدراسة اختلافاً أساسيا عن سابقتها بأنها أكثر تعمقا وأشمل من حيث الامتداد الزمنى والجغرافى ، كما أنها تولى عناية خاصة للمشكلات المعاصرة ، وهى تبدأ بالقرن السادس عشر أى عند ظهور أول قوة استعمارية أوروبية فى منطقة الخليج .

ورغم هذه الصلة القديمة بالموضوع فإن المشكلات العلمية كانت تبدو أكثر وضوحاً كلما تعمق الدارس فى البحث . ولنحاول أن نعرض على القارىء بعض تلك المشكلات :

أولا : إننا قصدنا بهذه الدراسة أن تكون جزءا من تاريخ العرب الحديث ، ولكن نظراً إلى وقوع المنطقة على الطرف الشرقى للوطن العربى ، فقد كان من المستحيل تجاهل فارس ، والحق إن تطبيق النظرة القومية على الدول والدويلات التى نشأت أو امتدت فى بداية العصور الحديثة حول شاطىء الخليج كالدولة الصفوية أو دولة هرمز أو الدولة العثمانية ، خطأ فاحش وقع فيه كثير من المؤرخين. فبعض هذه الدول نشأ على أساس طائفى ، وبعضها الآخر كالدولة العثمانية كانت من الدول العالمية متعددة الأجناس ، كما أن دولة هرمز

كانت تمثل مجتمعا تجـاريا من مختلف الجنسيات ، وتمتد على الشواطىء الغربية والشرقية للخليج . وفى العصر العباسى كثيراً ما كانت تضم عمان وشيراز فى ولاية واحدة ، واعتبرت فى ذلك الحين من أغنى ولايات الدولة .

وفى القرن السابع عشر أخذت الدول العربية الحـديثة تنمو وتؤكد صفتها العربية أولا فى عمان ، ثم انتشرت هـذه الدويلات على طول الساحل الغربى خلال القرن الثامن عشر ، وابتداء من ذلك الوقت فقط يمكن التمييز بين إمارات عربية كالبحرين والكويت وعمان من جهة ، وبين الدولة الفارسية على الشاطىء الشرقى من الخليج من جهة أخرى .

ثانيا : تحديد المضمون الجغرافى لهـذا البحث ، فكثير من الدول التى تاخمت شواطىء الخليج كانت لها امتدادات بعيدة عن المنطقة كالدولة العثمانية أو الدول الفارسية فى بعض عصورها . وقد ميزنا فى هـذا البحث بين الأقطار التى تتصل اتصالا مباشراً بالخليج وبين هذه الدول الكبرى التى تتصل بوسط آسيا أو بحوض المتوسط ،فحرصنا على أن يدخل تاريخ الأقطار الأولى بأكمله فى البحث. أما بالنسبة للدول الثانية فكنا نقصر اهتمامنا على الأجزاء المتاخمة للخليج. فمثلا ركزنا الاهتمام على ولاية بغداد وتوابعها وسط محيط الدولة العثمانية الواسع. كذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية فى الوقت الحاضر فهى تطل بأحد أجزائها على الخليج ولكنها تمتد أيضاً إلى شاطىء البحر الأحمر ، لذلك لم نعمد إلى استيعاب تاريخها العام فى هذا البحث .

ثالثاً : اختلاف التشكيل السياسى للمنطقة من عصر إلى آخر ، ففى القرن السابع عشر كانت عمان أكبر قوة سياسية فى منطقة الخليج ، ثم تفككت وظهرت إمارات عربية أخرى . وبدت السعودية فى بعض الأوقات أعظم قوة

عربية بالمنطقة ، كما أن العثمانيين حاولوا أن يبسطوا نفوذهم فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولا شك أن العرب عامـــة بدون تحديد للـكيانات السياسية المعاصـرة : العراق أو الـكويت أو السعودية ؛ هم الورثة الطبيعيون للدولة العثمانية فى المنطقة .

أما التشكيل السياسى الحالى للشاطىء الغربى من الخليج فإن أول سمـاته للأسف هى ذلك التفكـك الذى جعل منه ثلاثة عشر وحدة سياسية مختلفة . وهذا التشكيل هو الذى وضعته بريطانيا منذ زمن بعيد وفقاً لمصالحها بالمنطقة . ويحـار الباحث أمام المنهج الذى يمـكن اتباعه إزاء هـذه التغيرات ، وهذا التفـكك فى التشكيل السياسى ، مع أنه لا توجد أية فوارق اجتماعية أو حضارية بين هذه الأجـزاء العربية فى الخليج . هل يقسم الدارس بحثه حسب تلك التقسيمات الاصطناعية؟ أم يتبع منهجاً زمنياً فيقسم بحثه إلى فترات تاريخية مراعيا الوحدة القومية للقسم العربى ؟

لقد كنا أميل إلى اتباع المنهج الثانى لولا أن التشكيلات السياسية لم تظهر فى وقت واحد . ولذلك عملنا على التوفيق بين المنهجين. وللأسف كان الإنجليز هم أول من وضع سياسة منسقة لمنطقة الخليج كوحـدة ، ولذلك فإن الباحث مضطر إلى التأثر بتطور السياسة الإنجليزية سيما وأن معظم المصادر المتعلقة بتاريخ الخليج هى مصادر بريطانية .

وتوجد الوثائق المتعلقة بمنطقة الخليج ابتداء من القرن السابع عشر أولا فى مكتب الهند India Office الذى أصبح يسمى بمكتب علاقات دول الكومنولث Commonwealth Relation Office .

وتحتل هذه الوثائق مجلدات ضخمة عـديدة وخاصة فى مراسلات حكومـة

بمباى بحكم الموقع الجغرافى ، ذلك أن الهند قسمت إلى ثلاث مراكز إدارية فى عهد شركة الهند الشرقية أى حتى سنة ١٨٥٧ وهى بمباى ومدراس وبنغال . وكانت حكومة بمباى هى المختصة بالقسم الغربى من المحيط الهندى بما فى ذلك منطقة الخليج العربى والبحر الأحمر . كما يوجد قسم كبير من هذه الوثائق فى محفوظات وزارة الخارجية سواء ضمن المجلدات الخاصة بإيران أم بتركيا أم بموضوع مكافحة تجارة الرقيق . كما رتبت مجلدات خاصة بمسقط ترجع إلى عهد إنشاء قنصلية بالسلطنة سنة ١٨٤٠ . كذلك لا تخلو محفوظات وزارتى البحرية والمستعمرات من الوثائق الخاصة بالخليج ، غير أنها أقل أهمية بكثير من المصدرين السابقين من حيث الكم والكيف .

هذا بالإضافة إلى كتب الرحلات والدراسات العديدة والرسائل العلمية المختصة بتاريخ الخليج والتى نشرت فى بريطانيا .

كذلك لا تخلو دور الوثائق الفرنسية من المكاتبات والأبحاث المتعلقة بالخليج ، غير أن هذه الوثائق تكاد تقتصر على بعض العصور التى كان لفرنسا فيها اهتمام خاص بالمنطقة كما كان الحال فى عهد الحملة الفرنسية وإبان الأطماع النابليونيةفى الشرق، أو أثناء احتدام التنافس الاستعمارى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

لقد جمعنا مادةهذا الكتاب من هذه المصادر المتنوعة ،وكان علينا بعد ذلك أن نقوم بعملية انتقاء واسعة نظراً إلى أننا تركنا جانبا الأحداث البسيطة التى تتعلق بالمنازعات القبلية مثلا . وحرصنا على أن يكون أسلوب الكتاب تحليليا وأن يقتصر على الأحداث التى كان لها تأثير مستمر فى حياة الخليج .

كما وضعنا نصب أعيننا الأخطاء التى وقع فيها المؤلفون الأجانب فى تقييمهم

لنشاط العرب فى تلك المنطقة . فتجنبنا هذه الأخطاء دون أن نخرج عن هـذه النظرة الموضوعية . ونرجو أن نـكون قد وفقنا .

وأخيرا لا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أوجه الشكر لأستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الـكريم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ووكيل الجامعة ، الذى كان له الفضل طوال السنوات الماضية فى تشجيعى على مـواصلة البحث والدرس فى تاريخ العرب الحديث .

مصر الجديدة ، سبتمبر ١٩٦٥

المؤلف

الفصل الأول

البرتغاليون

١

الأوضاع الداخلية

كان لظهور البرتغاليين أوائل القرن السادس عشر أثر بعيد فى تاريخ الخليج العربى وأقطاره، فهو من جهة يمثل بداية عهد الأطماع الأوربية الاستعمارية؛ ذلك العهد الذى لم ينته حتى وقتنا الحاضر . ومن جهة أخرى حول البرتغاليون طرق التجارة عن مجراها التقليدى، فحرمت منطقة الخليج من مصدر أساسى من مصادر ثروتها، ذلك المصدر الذى صنع مدنا تجارية مزدهرة كمدينة سيراف، بل وأقام دولا عظيمة الثراء كدولة هرمز. وتعد سيراف من أقدم المراكز التجارية المزدهرة فى العصور الوسطى ، وهى تقع على الشاطىء الشرقى عند مدخل الخليج ، وكانت تلعب نفس الدور الذى ستلعبه مسقط فى القرن التاسع عشر وهو نقل التجارة بين المدن الكبرى الآهلة بالسكان فى العراق وفى فارس خلال العصور الإسلامية الزاهية، وبين شرق أفريقيا التى هى منطقة تصدير هامة لكثير من مواد الخام، وكذلك الهند التى كان لها شأن عظيم فى نظام التجارة العالمية بين الشرق والغرب .

لقد ظلت سيراف تتمتع بهذه الشهرة أكثر من قرنين ، من القرن العاشر الميلادى حتى القرن الثانى عشر حينما انتقل النشاط التجارى إلى مدينة مجاورة هى هرمز، ولم تعمر هذه المدينة طويلا إذ سرعان ما انقض عليها الغزو المغولى ، فلا نكاد نعثر الآن على أطلال هاتين المدينتين الهائلتين ، ولم يبق فى مكانهما سوى قرى يسكنها صيادو السمك .

على أن تجار هرمز لم يستسلموا لغزوات المغول المدمرة ، فاعتصموا منها بجزيرة صغيرة تقع فى مواجهة المدينة على بعد خمسة أميال منها وأطلقوا عليها نفس الإسم ،واستطاعوا خلال مدة قصيرة أن يؤسسوا دولة من أعظم الدول التى شاهدتها المنطقة ثراء . ومن ينظر الآن إلى هذه الجزيرة الخالية من السكان يدهش حين يعرف أن سكانها فى ذلك الحين بلغوا أربعين ألفا، وأنهم كانوا يعيشون على مستوى عالٍ من الرفاهية بالرغم من أنهم كان يحضرون جميع حاجاتهم الأساسية بما فى ذلك مياه الشرب من خارج الجزيرة . ويرجع ذلك الازدهار إلى أن دائرة النشاط التجارى اتسعت فى نهاية العصور الوسطى فلم تصبح قاصرة على نقل التجارة من الهند وشرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامى ، بل أصبحت هرمز تمثل حلقة هامة فى نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب حينما دخلت البندقية إلى هذا الميدان ، فبعد سقوط بيزنطة استولت هذه الجمهورية الإيطالية على اليونان وأصبح تجارها يترددون بانتظام على موانى الشام ، وازداد الطلب على منتجات الشرق الأقصى فاستفادت من ذلك هرمز كما كانت تستفيد مصر فى عهد المماليك ، وأصبحت مثلا يضرب على الثراء ويعرفها رجل الشارع الأوروبى، يدل على ذلك ورودها فى أشعار ملتون الإنجليزى [١]

وبمضى الوقت استطاعت هذه البيئة التجارية أن تبسط سلطانها السياسى على أجزاء مترامية من شواطىء الخليج وجزره ، فشملت ساحل عمان حتى القطيف شمالا ودخلت جزر البحرين وجزيرة قشم فى تبعيتها كما ضمت قسما كبيرا من الساحل الشرقى . ومن الطبيعى أن تهتم هذه البيئة التجارية باستغلال مصايد اللؤلؤ فتضيف بذلك مصدراً جديداً من مصادر ثروتها، كما أن هذه الدولة التجارية نظمت الرسوم الجمركية على الموانى التابعة لها، وقدر دخل الدولة من هذه الرسوم وحدها بستين ألف ريال .

---

(١) Wilson p. 92-103

هـكذا كان وضع هرمز حينما وصل البرتغاليون إلى الخليج . فـكان على هذه الدولة أن تتـكفل بحماية الخليج من ذلك الغزو الخـارجى المفـاجىء . ولا نكاد نلحظ أن الدولة الصفوية الناشئة فى فارس قد تعاونت مـع هرمز فى هذه المهمة .

ولهذه الملاحظة أهمية خاصة لأنها دليل واضح على عدم تبعية هرمز للدولة الصفوية،خلافاً لادعاءات بعض الـكتاب الإيرانيين المعاصرين(١) . وقد تمادى هؤلاء الـكتاب فى تطبيق النظرة القومية على ذلك العهد إلى حـد أنهم ادعوا بأن نفوذ فارس كان يمتد على طول سواحل شبه الجزيرة العربيـة إلى عـدن . وحقيقة الأمر أن هرمز لم تـكن دولة عربية أو فارسية بل كانت تضم مختلف الجنسيات الإسلامية التى تسكن حول شواطىء الخليج . كيف كانت الأوضاع السائدة فى أجزاء منطقة الخليج الأخرى عند وصول البرتغاليين ؟ لقد تصادف ذلك الحادث مع ظهور دولتين عظيمتين : الدولة الصفوية فى الشمال الشرقى ، والدوله العثمانية فى الشمال والغرب، ولـكن أيا من هـاتين الدولتين لم تسهم فى مقاومة البرتغاليين قبل منتصف القرن السادس عشر، بل على العـكس من ذلك جرت محاولات لإيجاد تحالف بين الفرس والبرتغاليين ضد العثمانيين . وثمت عدة أسباب تضافرت على إضعاف القوى الوطنية إزاء الغزو البرتغالى .

فبالرغم من أن وصول البرتغاليين تصادف مع وجود أعظم حكام الأسرة الصفوية وهو الشاه إسماعيل ١٤٩٩ — ١٥٢٤ فإن ذلك الشاه كان يركز قوته فى شمال البلاد بعيداً عن منطقة الخليج ، فاتخذ تبريز عاصمـة له ، بخلاف الدول الفارسية الأخرى التى كانت ترتـكز على الجنوب وخاصة فى شيراز ، وبالإضافة إلى ذلك شغل الشاه بالحرب مع الدولة العثمانيـة وتعرضت بلاده للغزو العثمانى

(١) أنظر مثلا آدميات فى كتابه عن البحرين Adamiayt p.14

بعد الـكارثة الـكبرى التى حلت به فى موقعة شالديران سنة ١٥١٤ وسقطت تبريز فى أيدى العثمانيين فترة من الزمن .

ومن المعروف أن الخلاف الطائفى كان يؤجج الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية ،لأن الشاه إسماعيل هو الذى جعل المذهب الشيعى مذهباً رسمياً للدولة، ولا بد أن يـكون سكان الخليج قد تأثروا بهذا الصراع الطائفى الذى كان له شأن كبير فى تلك العصور، فتطلع الشيعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساما جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التى أضعفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار فى شالديران، فإن الجنود الانـكشارية صادفوا بلادا فقيرة فى شمال غرب فارس ، فألحوا على السلطان سليم فى الانسحاب واتجه التوسع العثمانى بعـد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوربا حتى تحول السلطان سليمان القانونى من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذيوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الامبراطور شارل الخـــامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وسنصادف الدولة الصفوية فى أكثر من مناسبة تبدى استعداداً للتحالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيتين فى العراق بصورة نهائية: هما بغداد والموصل فى سنة ١٥٣٤ ، ولـكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيوخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاما قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهى المتصرفية التى كانت نقطة انطلاق للعثمانيين فى الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعـــد قليل أسباب الضعف التى عرقلت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامى فى هذه الأرجـاء رغم وجود

رغبة لدى الباب العالى لتحقيق هذا الدور فى وجه الغزو البرتغالى للمحيط الهندى على نسق الدور الذى لعبتـــه الدولة العثمانية فى وجه الغزو الأسبانى لحوض المتوسط .

وفى هذه الحقبة يبدو الشاطىء الغربى للخليج خلواً من أى تنظيم سياسى يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بعيد أكثر ازدحاماً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية. وساعد على هذا التنظيم النسبي، وجود المذهب الأباضى الذى اشتهر بنظام الإمامة على أساس البيعـــة لا التوارث ، ولو أن الإمامة فى ذلك العصر تحـولت إلى ملك أساسه القوة فى ظل الأسرة النبهانية . ويذكر المؤرخون العمانيون (١) أن نفوذ تلك الأسرة امتد أحيانا إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه فى العصر الذى يعنينا تعرضت سواحل عمـــان لغزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز فى بداية القرن السادس عشر

٢

الغزو البرتغـــالى

لقد كان الهدف الأساسى من التوسع البرتغالى هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة فى نقل التجارة ، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة يرأسها نائب للملك. فما الذى حول اهتمام البرتغاليين إلى شواطىء شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم مايزالون فى دور بناء امبراطوريتهم بالهند؟ أولا : لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التى نقلها البرتغاليون إلى المحيط الهندى فإنهم

---

(١) السالمى ج ١ ص ٣٠٣

لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية فى المحيط الشاسع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت للبحارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية. ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية فى الشرق الأقصى ، لكى يمنعوا التجار العرب من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ذاتها. ثانيا : كان البرتغاليون مدفوعين فى حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح صليبية ، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية . وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو ألبوكيرك ، الذى بدأ حياته فى الجيوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبى المتجدد فى الشرق حينما اشترك فى حملة بحرية إلى المحيط الهندى فى سة ١٥٠٦ . كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هى أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزيز حامياتها بينما يتخلف البوكيرك « لسد منافذ التجارة التى يستخدمها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربى ، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الاسلامية فى شرق أفريقيا لإفساد هذه الخطة ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

تمثل جزيرة سوقطرة موقعا نموذجيا بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية . فهى تقع فى مواجهة الساحل الجنوبى لشبه جزيرة العرب. وفى منتصف الطريق تماما بين الخليج وبين البحر الأحمر ، لهذا قرر البوكيرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسسكان،رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوى على شىء من مظاهر الحياة كالماء والنبات . ثم اتجه القائد البرتغالى بأسطوله إلى باب المندب ، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدى إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، وقد فكر البرتغاليون فى الاستيلاء على هذه الأماكن إما لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتثبيط همة المقاومة الإسلامية فى الهند . ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال

ما بين دولة المماليك وبين مسلمى الهند ،سيما وأن المماليك استعدوا لمقاومة البرتغاليين فى المحيط الهندى لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وقد تمكن البوكيرك من إحراق جزيرة بريم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول فى عدن فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظه أمام المنفذ الثانى لتجارة المسلمين، أى فى الخليج العربى .

كانت هرمز والموانى التابعة لها هى أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨ ،وقد طاف البوكيرك بموانى قريات ومسقط فدمرها ، وشهد أهل عمان المسالمون فظاعة الغزو البرتغالى وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع آذان الأسرى للحصول على المكافأة .

ثم شرع البوكيرك فى ضرب الحصار على جزيرة هرمز ، ويذكر الكتاب البرتغاليون القدامى [١] مع شىء من المبالغة أن أربعمائة سفينة ، منها ستون من السفن الكبار اشتركت فى الدفاع عن الجزيرة . وهذا فى حد ذاته دليل على عظم تلك الدولة التى ستختفى بعد قليل من الوجود . وفى أثناء الحصار واجه البوكيرك حركة عصيان من تلك الحركات التى اشتهرت بها البحرية البرتغالية، فإن كثيرا من البحارة قطعوا تلك المسافات الشاسعة لكى يحصلوا على الثروة من استغلال بلاد الهند الغنية، وليس من أجل قضاء الوقت فى مغامرات عسكرية حول بلاد العرب المجدبة، وقد تمكن البوكيرك من قمع الفتنة وأخذ يفاوض حاكم الجزيرة على أن يقبل حماية البرتغال مع بقائه فى الحكم ودفع جزية سنوية لحكومة لشبونة .

ولم تلبث أن أتت تعليمات من دلميدا نائب الملك بالهند تأمر برفع الحصار

---

(١) Faria. Y. Sousa, vol 2 نقلا عن الترجمة الانجليزية.

لأنه مخالف للتعليمات ، فأطاع البوكيرك على مضض وأقسم لينتقمن من هرمز عند أول فرصة تسنح له .

كان فرانشسكو دلميدا هـو أول من تولى منصب نائب الملك فى الهند ١٥٠٥ — ١٥٠٩ وكان يختلف فى الرأى مع البوكيرك ولا يشاركه نزعته الصليبية المتشددة ، وهو يعتقد بأنه ليس للبرتغال إمكانيات بشرية لإقامة مستعمرات بعيدة عن الهند ، ولذلك يجب الاعتماد على السيطرة البحرية وهـذه السيطرة كفيلة بالقضاء على التجارة العربية ، وفى تلك الحالة ستختفى هرمز من تلقاء نفسها دون حاجة إلى احتلال عسكرى .

أما عمانويل ملك البرتغال فكان أميل إلى وجهة نظر البوكيرك ونزعاته ، وقد وقع عليه الاختيار ليخلف دلميدا فى سنة ١٥٠٩ وذلك رغم أن الأخير كان قد حقق منذ قليل انتصارا بحريا هاما على المماليك فى معركة ديو الشهيرة . والحق إن السبب الرئيسى فى هذا التغيير هو كره حكومة لشبونه لبقاء أى شخص مدة طويلة فى هذا المنصب الهام والبعيد عن مراقبة الدولة .

بدأ البوكيرك حكمه بأن نقل المقر الرئيسى للبرتغاليين من كنانور على الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الهند إلى جوا على ساحل ملبار المطل على بحر العرب ، فدل بذلك على أنه ينوى توجيه سياسته التوسعية نحو فارس وبلاد العرب . وأخذ ينظم القرصنة البرتغالية ضد الملاحة التجارية التى يمارسها المسلمون ، كما استن سياسة التعاون مع الهندوس ضد المسلمين بالهند . وفى غضون هذه الأشهر الأولى من حكمه بعث البوكيرك برسالة هامة إلى شاه فارس وهى تدل على مدى أطماعه السياسية فى الشرق الإسلامى بأسره . وهـــذه هى التعليمات التى حملها روى جوميز مبعوث البوكيرك إلى الشاه :

« إنى أقدر لك احترامك للمسيحيين فى بلادك ، وأعرض عليك الأسطول

والجند والأسلحة لاستخدامها ضد قلاع الترك فى الهند[١] واذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو أن تهاجم مكة فستجدنى بجانبك فى البحر الأحمر أمام جدة أو فى عدن أو فى البحرين أو القطيف أو البصرة ، وسيجدنى الشاه بجانبه على على امتداد الساحل الفارسى وسأنفذ له كل ما يريد »

ويوصى البوكيرك بعد ذلك مبعوثه بإبراز عظمة البرتغال وما حققته فى إفريقيا والهند ، ويأمره بالتعرف على أحوال المسيحيين . ثم يعرض مشروعا للتحالف العسكرى مع فارس وهو مشروع غاية فى الطموح،إذ يقضى بأن تأخذ فارس مصر والبرتغال فلسطين كثمرة لهذا التحالف[٢] ولما كان أهل هرمز يتوقعون أن يضحى ببلادهم فى حالة نجاح مهمة المبعوث البرتغالى ، فقد دبروا حيلة لسمه وانقطعت أخبار جوميز بعد ذلك . وقد أعقب هذا الحادث تعرض جوا لهجوم من الدولة المغولية واضطرار البرتغاليين إلى إخلاء سقطرة لصعوبة التموين . ثم انشغل البوكيرك بحملة على ما لقا لمنع التجار العرب من الوصول إلى الشرق الأقصى.وهذه العوامل كلها صرفت البرتغاليين عدة سنوات عن تجديد مغامراتهم حول شبه جزيرة العرب.وفى سنة ١٥١٣ عاود البرتغاليون الكرة بادئين بالبحر الأحمر ولكنهم كانوا يصطدمون دائما بالبحرية المصرية التى تمكنت من الدفاع عن هذا البحر لذلك تركزت جهودهم من سنة ١٥١٤ فى الخليج ، وتذكر البوكيرك القسم الذى نطق به منذ سبع سنوات ولم يتردد فى انتهاك أبسط المبادىء الإنسانية حينما كان يحاصر هرمز فأرسل إليه حاكمها يتعرف على شروط الغزاة ، وفى أثناء المحادثات فاجأ القائد البرتغالى الشيخ عطار مستشار الحاكم بطعنة أردته قتيلا، ولم يجد الحاكم سيف الدين وهو صغير السن مفراً من الاستسلام لشروط

---

(١) من الواضح أنه يستخدم كلمة ترك للدلالة على المسلمين بصفة عامة .

(٢) أخذت هذه التعليمات من مذكرات البوكيرك التى كتبها أحد أبناء القائد البرتغالى وقد ضمنها أحد الباحثين الفرنسيين كتابه عن البرتغاليين فى آسيا C. F. Rolland, chap, 2

البرتغاليين وهى تقضى بدفع جزية سنوية وقبول حماية ملك البرتغال وإقامة حصن على الجزيرة مع ترك الحكم للوطنيين .

ومما يسترعى الانتباه أن الشاه إسماعيل لم يقف من هـذا الحادث موقفا سلبيا فحسب ، بل إنه ارتبط بمحالفة مع البرتغال على أثر استيلائهم على هرمز، مما يقدم لنا دليلا آخر على عدم تبعية هذه الدولة التجارية للصفويين . ومن الجائز أن نفسر موقف الشاه إسماعيل بأن إخضاع البرتغاليين لهرمز قد جاء فى أعقاب هزيمة شالديران . ونظرا إلى افتقار فارس للقوة البحرية فقد كان أول شرط للمحالفة هو أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاه على بسط سلطته فى البحرين والقطيف [1] وفى مقابل ذلك يسلم الشاه بالحماية البرتغالية لهرمز ، بل ويتنازل عن ميناء جوادر على ساحل بلوشستان . وجاء فى المحالفة أن الدولتين ستتبادلان المساعدة ضد العثمانيين كما نص على فتح جوا للتجار الفرس .

لم ينظر أحد من الطرفين إلى ذلك الاتفاق نظرة جدية ، وسرعان ما أرسل البرتغاليون حملة لغزو البحرين لحسابهم وحدهم ، ولعلهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم كورثة لدولة هرمز التى كانت البحرين من توابعها . وفى سنة ١٥١٥ نزلوا فى مكان قرب المنامة بالجزيرة الرئيسية وأقاموا هناك حصنا ما تزال آثاره ظاهرة حتى الآن، ولقب قائد الحملة أنطونيو دى كوريا ببطل البحرين، وانتهى عمل البرتغاليين عند هذا الحد ، فلم يفكروا فى استغلال مصايد اللؤلؤ، بل اكتفوا بتحصيل الجزية من الوطنيين تحت تهديد تلك الحصون المبعثرة هنا وهناك فى شواطىء الخليج وجزره .

ورغم ذلك فقد تألمت شعوب الخليج لوجود هؤلاء الغزاة الذين اتصفوا

---

(١) كان الشائع فى ذلك الوقت استخدام كلمة قطيف للدلالة على إقليم الأحساء بأكمله .

بالقسوة وبالتعسف فى جمع الأموال دون ضابط . وما كادت أنباء موت البوكيرك تشيع بين سكان الخليج حتى رسمت خطة لثورة عامة تحت قيادة حكام هرمز . ومن الأمور التى تبعث على الدهشة حقا أن يتوصل أهل الخليج فى هذا العهد إلى خطة محكمة على هذا النحو ،فقد اتفقوا على أن تهاجم جميع الحصون البرتغالية فى المنطقة ليلة ٣٠ نوفمبر من عام ١٥٢١ . وأوشكت الخطة على النجاح لولا أن شذ حاكم مسقط الذى كان على خلاف مع هرمز ، واستطاع البرتغاليون أن يرسلوا النجدات فى آخر لحظة إلى تلك الجزيرة التى تزعمت الحركة ، وبذا قضى عليها فى المناطق الأخرى . والنتيجة الطبيعية لهذا الحادث هو إسقاط الإدارة الوطنية من الجزيرة . وعلى أثر ذلك أخذ سكانها يغادرونها إلى جزيرة قشم المجاورة ، ثم تفرقوا فى موانى الخليج الأخرى، ولم يستطع البرتغاليون أن يديروا الحركة التجارية فى الخليج ، وفى ظل حكمهم العسكرى انتهى ذلك العمران المدهش الذى عاشته هرمز أكثر من مائتى عام .

٣

التدهور

بلغ البرتغاليون ذروة قوتهم فى منتصف القرن السادس عشر ، وكانت أمامهم فرصة للتوغل شمالا حتى البصرة ، ذلك لأن شيخ القبيلة الرئيسية هناك كان يتمتع باستقلال تام فى حكم شط العرب ، فلما قرر العثمانيون تحويل البصرة إلى متسلمية سنة ١٥٤٩ استنجد ذلك الزعيم القبلى بالغزاة البرتغاليين ،وفى نفس الوقت استنجد عرب الأحساء والبحرين بالدولة العثمانية [1] ، وتميز النصف

---

(١) النبهانى ص ٦٢ .

الثانى من القرن السادس عشر بالصراع بين هاتين القوتين فى الخليج العربى ، غير أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يقوموا بعمل حاسم فى الخليج كما فعلوا فى البحر الأحمر . فقد حلوا محل المماليك فى مصر للذود عن هذا البحر . وفى سنة ١٥٣٨ احتلوا عدن وقفلوا باب المندب فى وجه الغزاة وأرادوا الاتصال بدولة المغول فى الهند ولكنهم عجزوا عن ذلك وبقى أسطولهم ضعيفاً فى المحيط الهندى وفى الخليج العربى ، ويرجع ذلك إلى سببين :

أولا : إن قواعد الأسطول العثمانى كانت قاصرة على حوض المتوسط حيث توجد إمكانيات لبناء السفن .

ولما لم يكن بوسع الأسطول العثمانى أن يصل إلى المحيط الهندى عن طريق رأس الرجاء الصالح فقد كان لابد من بناء سفن فى السويس أو البصرة . ويبدو أن العثمانيين وجدوا من الصعوبة بمكان نقل الأخشاب إلى هذا الميناء الأخير .

ثانياً : ترك العثمانيون معظم النشاط البحرى فى منطقة المحيط الهندى لروح المغامرة عند بعض الأفراد من البحارة المشهورين مثل بيربك والريس مراد الذين كانوا يتمتعون بحماية الدولة، وقد ظهر الأول فى مياه الخليج بين عامى ١٥٥١، ١٥٥٣ واستولى على القطيف ومسقط ولكنه لم يحتفظ بهما . وفى سنة ١٥٨١ اشتهر مغامر عثمانى آخر يدعى على بك وأصاب الملاحة البرتغالية بأضرار جسيمة فى المحيط الهندى، ونزل بمسقط وغيرها من موانى الخليج . ولكن مثل هؤلاء البحارة لا يكلفون أنفسهم عناء الحكم المستقر . وهكذا قيض للدول والشعوب التى هى أكثر التصاقاً بمنطقة الخليج أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من الغزو البرتغالى. وقد بدأت بذلك الدولة الصفوية ثم تبعها عرب عمان مع ملاحظة أن الفرس استعانوا بالإنجليز وبالقبائل العربية النازلة على الشاطىء الشرقى ، بينما اعتمد

العرب على أنفسهم فى النضال ضد الغزاة . وقبل أن نستعرض الأحداث التى أدت إلى تحرير الخليج من البرتغاليين نشير إلى الأسباب العامة التى تفسر تدهور القوة البرتغالية فى نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر . من ذلك أن البرتغال فقد استقلاله وضم إلى إسبانيا سنة ١٥٨٠ ولو أن ملوك إسبانيا ظلوا يرعون مصالح الامبراطورية البرتغالية. كذلك اتصف البرتغاليون بروح التعصب والقسوة فى معاملة الشعوب الآسيوية والإفريقية، ولم يكترثوا بتنظيم التجارة مع تلك الشعوب . وكما أشرنا من قبل كانت سياستهم ترمى إلى القهر العسكرى ثم استغلال الشعوب المقهورة فى استخراج المواد الخام .وبالإضافة إلى ذلك اعتمد البرتغاليون اعتماداً كبيرا على العبيد أو المرتزقة من الهنود ،وكان الملاباريون مثلا يشكلون نصف حامية هرمز .

ومما أضعف النظام الاستعمارى البرتغالى أن الملك كان يحتكر تجارة السلع المربحة،فلم يترك مجالا للبرجوازية التى كانت أكثر نشاطاً فى النظام الهولندى أو البريطانى كما سنرى،فإن تأسيس البرجوازية للشركات الاحتكارية كان يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الاستعمار . يضاف إلى ذلك كله ما رأيناه من عدم وجود نظام دقيق فى البحرية ، وتكرر حوادث التمرد والخلافات بين كبار الضباط . وأخيراً ظهرت قوتان بحريتان فى المحيط الهندى فى أوائل القرن السابع عشر ، هما الأسطولان الهولندى والإنجليزى . وتميزهذان المنافسان الاستعماريان بأنهما كانا أكثر إدراكا للمصالح التجارية ، وقد استطاعا أن يحظيا بمكانة أفضل عند الدول الآسيوية كما حدث بالنسبة لفارس .

ذلك أنه رغم وقوع محاولات للتحالف بين البرتغاليين والفرس فى أوائل القرن السادس عشر ،فإنه كان من المستحيل على الحكام الصفويين أن يتجاهلوا مبدأ التضامن الإسلامى . وقد فتح الشاه الصفوى طهماسب بلاده لرئيس دولة

المغول الإسلامية فى الهند ويدعى همبون وقدم له المساعدات لمحاربة البرتغاليين.

وفى سنة ١٥٨٧ ارتقى عرش فارس حاكم من طراز جـديد يدعى الشاه عباس،وقد تصادف عهده مع تدهورقوة البرتغاليين فى الشرق،فاستفاد من تلك الظروف لـكى يبسط نفوذه على بعض ممتلـكاتهم فى الخليج، مع أن الشاه صرف سنوات عديدة من حكمه فى تدعيم مركزه بالشمال تماما كما فعل الشاه إسماعيل ، مما يدل على أن مركز ثقل الدولة الصفوية كان فى آسيا الوسطى، بينما أن شواطىء الخليج الشرقية كانت تخضع لقبـائل عربية خالصة أو عربية مختلطة بالفرس . ولنجاح الشاه فى أى عمل ضد البرتغاليين كان عليه أولا أن يتمتع بتأييد تلك القبائل .

اتجه الشاه عباس نحو الخليج فى أوائل القرن السابع عشر، ووقف عاجزاً عن الحصون البرتغالية المترامية على الشاطىء الشرقى ، لذا يجدر بنا أن نتساءل : كيف تمكن الشاه من الاستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٢ بالرغم من أن ذلك يحتاج إلى قوة بحرية هائلة؟ ومن المعروف أن فارس كانت تفتقد مثل هـذه القوة؟الراجح أن البرتغاليين كانوا يريدون تخفيف أعبائهم العسكرية فانسحبوا من تلك الجزر مكتفين بالسيطرة على مدخل الخليج ، يدل على ذلك أيضاً أن إسبانيا التى كانت مسئولة عن الامبراطورية البرتغالية كانت ترى فى الدولة العثمانية الخصم الرئيسى لها فى حوض المتوسط، فربما اعتقـدت أنه من الممكن الاستفادة من الصراع العثمانى الفارسى فى الشرق والتقارب مع الفرس فى نظير تنازلات لا تعنى إسبانيا مباشرة مثل التنازل عن جزر البحرين .

ومما حملنا على هذا الاعتقاد الخطاب الذى أرسله فيليب الثانى إلى نائب الملك بالهند سنة ١٦٠٧ والذى يأمره فيه بمحاولة استرداد البحرين لمنع وقوعها فى

يد العثمانيين . نقل هذا الخطاب آدميات المعبر عن وجهة النظر الإيرانية [1] ولم تنقطع المحاولات بعد ذلك للتوفيق بين البرتغاليين والشاه عباس . ومن الغريب أن المغامر الإنجليزى روبرت شارلى هو الذى كان يقوم بدور الوسيط لهـذا الغرض . وكانت آخر تلك المحاولات هى وصول مبعوث من ملك إسبانيا إلى فارس سنة ١٦١٨! وقد رحب الشاه بالعروض التجـارية التى تشمل استيراد كميات كبيرة من حرير فارس،ولـكنه اصطدم بمطالب قدمه الإسبان مؤداه أن يتعهد الشاه باحترام المراكز البرتغالية فى الخليج .

ولا شك أن الملابسات الجديدة التى أحاطت بفارس سنة ١٦١٨ هى التى أغرت الشاه عباس بهذا التشدد،فمن جهة انتهت مرحلة من مراحل الصراع بينه وبين الدولة العثمانية، فاستطاع أن يتفرغ للجنوب وأن يحصل على تعاون العرب النازلين فى إقليم لار . ومن جهة أخرى كان الانجليز قد بدأوا يوثقون صلاتهم التجارية مع فارس،ووجد الشاه فيهم عملاء أفضل من البرتغـاليين وشرع فى منحهم امتيازات تجارية . وتوسع فى منح هـذه الامتيازات كما سنرى فى نظير اكتساب تعاونهم معه ضد البرتغاليين . وكان من بين هـذه الامتيازات إقامة وكالة تجارية فى جسك الواقعة على خليج عمان ، وذلك تلافيا لمرورهم بمضيق هرمز وتعرضهم لغارات البرتغاليين من حصونهم المنيعة فى تلك الجزيرة . ورغم ذلك فإن البرتغاليين صمموا على قطع سبل المـلاحة على التجارة البريطانية مع فارس منـذ البداية . وهكذا حينما خرجت أول قافلة بريطانية من سورات فى الهند متجهة إلى فارس اعترض البرتغاليون سبيلها . وقـد أدى ذلك إلى وقوع اشتباك قرب جسك سنة ١٦٢٠ انتهى لصالح الأسطول البريطانى . وقد جعلت هذه الأحداث من الإنجليز حلفاء طبيعيين للشاه فى نضاله ضد البرتغال .

---

(1) Adamiyat p. 24

غير أن الإنجليز رفضوا فى بداية الأمر تقديم أى معونة حربية للشاه ، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين ، الأول: أن شركة الهند الشرقية المسئولة عن العلاقات مع فارس شركة تجارية يهمها تخفيض النفقات الحربية إلى أقل حد ممكن ، وكان اعتقاد المسئولين فى الخليج أن هرمز محصنة تحصينا قويا وتحتاج إلى قوات ونفقات هائلة للتغلب عليها. العامل الثانى: أنه كانت توجد حالة سلم بين بريطانيا وإسبانيا فى ذلك الوقت ، ولذلك ستضطر الشركة إلى دفع رشوة للحكومة حينما تنقض هذا السلم وتقرر التعاون مع الفرس للاستيلاء على هرمز. فما هو الذى حول رأى المسئولين البريطانيين فى الهند للقيام بهذه المغامرة العسكرية . ؟

لقد هدد الشاه بسحب الامتيازات التى حصلت عليها الشركة فى فارس ، وفى نفس الوقت وعد التجار الفرس بتوزيع مكافآت سخية على البحارة الإنجليز الذين سيساهمون فى العمليات . وبناء عليه جرت المفاوضات بين مينكس السفير البريطانى وممثل الشركة فى نفس الوقت ، وبين حكومة الشاه بشأن التعاون فى هرمز ، وتم الاتفاق على الأسس الآتية :

١ ـ تقسم الغنائم بالتساوى بين فارس وبين شركة الهند الشرقية

٢ ـ تسلم القلعة الحالية للانجليز ويسمح للفرس بإقامة قلعة خاصة بهم.

٣ ـ يسلم الأسرى المسيحيون للانجليز والمسلمون للفرس .

٤ ـ تقسم رسوم هرمز بالتساوى بين الشركة وحكومة الشاه .

٥ ـ تعفى التجارة البريطانية من الضرائب فى هرمز والموانى الفارسية القريبة منها .

٦ ـ يقدم الإنجليز مساعدات بحرية لفارس [1]

لم تصادف القوات المتحالفة مقاومة عنيدة من جانب البرتغاليين ،فقد بدأت تلك القوات بمهاجمة الحصن البرتغالى فى قشم والذى كان مقاما لتأمين موارد المياه فى تلك الجزيرة . وعلى أثر ذلك سلمت حامية هرمز فى يناير سنة ١٦٢٢ وعدل الشاه الاتفاق بحيث صار للفرس حق إقامة حاميات فى الجزيرة دون قيد . وتطلع بعد ذلك إلى العبور نحو الشاطىء العربى للاستيلاء على مسقط وغيرها من موانى عمان، ولـكنه لم يوفق إلا للنزول فى خورفكان وصحار مدة قصيرة ، ولم يلبث البرتغاليون أن استردوا مواقعهم واستمرت الحرب البحرية عنيفة بين البرتغاليين من جهة والإنجليز والفرس من جهة أخرى،وتعرض ساحـل فارس لهجمات عديدة ، ولـكن سقوط هرمز كان ضربة قاضية على هيبة البرتغاليين فى الخليج .

وفى ذلك العهد كانت عظمة الدول ترتبط بحياة الأشخاص ، وهـكذا انتهى دور فارس فى الخليج بمجرد وفاة الشاه سنة ١٦٢٩ . على أنه فى السنوات الأخيرة من حكمه تمكن من الاستيلاء على بغداد سنة ١٦٢٣ وتجددت الحرب بينه وبين العثمانيين، غير أن هؤلاء عادوا إلى حكم العراق فى الثلاثينات. كذلك استغل الشاه سقوط هرمز فبنى فى مواجهتها ميناء جـديدا محل القرية الصغيرة التى كانت تعرف بجمبرون،وأطلق عليه إسمه « بندر عباس » وفتح هذا الميناء للتجارة الأوروبية ، وسنراه فى مناسبات عدة وقد اكتسب أهمية خاصة فى تاريخ الخليج الحديث .

ومـــا يسترعى الانتباه أن الشاه عباس لم يحـــرز هذه الانتصارات على

---

(١) Wilson p.145 انظر كذلك Sykes

البرتغاليين إلا بعد أن دفع ثمنها غاليا لجلب الامتيازات الأوروبية : الهولندية والإنجليزية إلى بلاده وبالتالى إلى بقية أرجاء الخليج .

لقد كان سقوط هرمز ضربة قاضية على النفوذ البرتغالى فى الخليج العربى ولكنه لم يضع حدا نهائيا له . وقد ظل الفرس عاجزين عن تخليص الشاطىء الشرقى من جميع الحصون البرتغالية، وبقى أحدها قائما فى كيخ حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً . أما العثمانيون فقد تبدلت سياستهم تماماً إزاء البرتغاليين نتيجة الحرب مع فارس ، فحين استولى الشاه على بغداد استعان حاكم البصرة العثمانى بالبرتغاليين وظهرت خمس سفن برتغالية فى شط العرب لتساهم فى الدفاع عن البصرة،وفى مقابل ذلك حصل البرتغال على امتيازات اقتصادية وسياسية فى جنوب العراق ، وبقيت سفنهم تتردد على شط العرب حتى سنة ١٦٤٠ أما الأديرة التى أقاموها فى هذه الحقبة فقد استمرت بعد ذلك مدة طويلة . وهكذا يمكن القول بأن الدولة العثمانية خرجت عن سياستها التقليدية السابقة والتى كانت تجعل منها حامية للعالم الإسلامى من الغزو الأيبيرى سواء فى المغرب أو فى المشرق،وقيض لعرب عمان ان يتموا المرحلة النهائية الهامة فى تحرير منطقة الخليج من فلول البرتغاليين .

الفصل الثاني

التجارة الأوربية

١

شركات الاحتكار

كان هدف البرتغاليين من التوسع الاستعمارى هو القهر العسكرى واستغلال هذه القوة للحصول على موارد اقتصادية، وحينما ظهر الهولنديون والانجليز فى أوائل القرن السابع عشر بالمحيط الهندى اتبعوا سياسة جديدة، فهم يقصدون التجارة أولا، ثم تأتى بعد ذلك القوة الحربية لحماية تلك التجارة . وقد تكفلت شركات تجارية مساهمة بحركة الاستعمار الهولندى والبريطانى فى آسيا وتأسست الشركتان الهولندية والانجليزية تقريباً فى نفس الوقت (١٥٩٤ ـ ١٦٠٠ على التوالى) وبمرور الوقت حصلت هذه الشركات على (حقوق ملكية) فكانت الحكومات تتنازل لها عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية أو الأفريقية التى تقع فى مناطق احتكارها

وبينما تركزت جهود شركة الهند الهولندية فى جزر الهند الشرقية، انصرفت الشركة البريطانية إلى شبه جزيرة الهند ذاتها ولكن ذلك لم يمنع الشركتين من أن توسعا أعمالها فى جميع السواحل الواقعة على الطريق إلى مناطق امتيازاتهما .

ومن الواضح أن الإنجليز بحكم الموقع الجغرافى كانوا أقرب إلى منطقة الخليج . والحق إن اتصالهم بفارس يرجع إلى عهد سابق على تأسيس شركة الهند الشرقية بكثير، ففى سنة ١٥٥٩ نزل جنكنسن مندوب الشركة المسكوفية

نهر الفولجا ووصل إلى فارس عن طريق بحر قزوين ، وفى سنة ١٥٨٣ وصل إلى تبريز أربعة من المغامرين الإنجليز واشتهر من بينهم الأخوان أنطونى وروبرت شيرلى اللذان احتلا مكانا مرموقا فى بلاط الشاه عباس . وإذن فقد جرت الاتصالات الأولى بين بريطانيا وفارس عن طريق بعيد عن الخليج العربى ، وحتى بعد تأسيس شركة الهند الشرقية وضعت العراقيل أمام الشركة لكى يحال دون اتصالها بسواحل الخليج ، وذلك لوجود شركة احتكارية أخرى منافسة هى شركة الحوض الشرقى للبحر المتوسط (Levent — Company) التى تأسست سنة ١٥٨١ فقد رأى القائمون بهذه الشركة أنهم يستطيعون أن يحتكروا التجارة مع فارس عن طريق حلب فبغداد فشمال إيران الذى كان ومازال يحتوى على إمكانيات اقتصادية تفوق بكثير القسم الجنوبى من البلاد .

وما إن ثبتت شركة الهند الشرقية أقدامها فى الهند حتى استطاعت أن تقنع المسئولين فى لندن بأفضلية الاتصال مع فارس عن طريق الخليج لسببين :

الأول : أن الحرب العثمانية الفارسية كانت تعرقل التجارة عبر العراق

الثانى : أن الحكومة العثمانية كانت تحصل رسوما على البضائع الفارسية التى تمر بأراضيها ، وبالتالى فإن الاتجار مع موانى الخليج مباشرة سيخفض أسعار السلع المستوردة من فارس ، وكان الحرير الفارسى يلقى سوقا رائجة فى أوروبا وتتنافس الدول المختلفة على استيراده . ومن جهة أخرى بحث المختصون من شركة الهند الشرقية عن وجود احتمالات طيبة فى الأسواق الفارسية لبيع المنسوجات البريطانية وخاصة المنسوجات الصوفية ، لأن جو فارس أقل حرارة من الهند .

على أن بريطانيا لم تنسق سياستها إزاء فارس فتنازعت جهات الاختصاص

المختلفة حق التجارة معهـــا ، حتى إن الشاه عباس فقد ثقته بالإنجليز فى بعض الأحيان. ولم يـكن النزاع قائماً بين الشركتين الاحتكاريتين المشار إليهما فحسب بل إن الأخوين شيرلى كانا يعملان أيضا لحسابهما الخاص، فاتهما فى بعض الأحيان بخيانة وطنهما ، وهذا لا يمنع من أنه كان لأنطونى شيرلى فضل فى تعريف الرأى العام البريطانى قبل غيره بأحوال فارس وإمكانياتها التجارية ، إذ أن رحلته نشرت فى سنة ١٦٠٠ [١] وقد قام بها عبر صحراء الشام فالعراق ، فهو إذن لم يلفت النظر إلى طريق الخليج. وكان لا بد من انتظار نشاط شركة الهند الشرقية التى أرسلت فى سنة ١٦١٥ أول مبعوث لدراسة الإمكانيات التجارية فى المنطقة

استطاع ستيل مندوب الشركة أن يطوف بموانى الخليج الشرقية، وأن يقابل الشاه ويحصل منه على فرمان يأمر فيه رعاياه بحسن استقبـال الانجليز فى أى مكان يختارونه. واقترح ستيل أن تتخذ الشركة ميناء جسك كمركز للتعامل مع فارس ، ويرجع هذا الاختيار إلى أن الميناء يقع على خليج عمان فلا يحتاج الأمر إلى المرور بمضيق هرمز الذى يسيطر عليه البرتغاليون .

كان توماس رو يمثل حكومته لدى الدولة المغولية الحـاكمة فى الهنـد ، وكثيراً ما كان يتدخل فى أعمال الشركة ، وهكذا اعترض على مقترحات ستيل مستنداً إلى الأسباب الآتية : وجود مفاوضات بين فارس وإسبانيا على أساس أن تتعهد الأخيرة بشراء جميع صادرات فارس، وبأن تزودها بجميع حاجياتها من منتجات الشرق الأقصى ، وفى مقابل ذلك تمنح ميناء على شاطىء الخليج ، فإذا نجحت هذه المفاوضات فلن يـكون هناك مجال للتجارة البريطانية . ومن جهـة أخرى يقع ميناء جسك بعيداً عن مراكز العمران فى فارس ، ويمـكن تعرض الملاحة على أى حال لاعتداءات البرتغاليين، وبالتالى فإن الشركة ستحمل أعباء

---

(١) انظر عنوان تلك الرحلة فى ثبت المراجع .

هائلة لحماية تجارتها . ومن المعروف أن وجه الاعتراض الأول قد انتهى فى سنة ١٦١٨ بفشل وساطة شيرلى بين إسبانيا وفارس .

وحتى من قبل أن يحدث ذلك تغاضت الشركة عن اعتراضات رو، وأرسلت مندوبا عنها يدعى كانوك إلى أصفهان حيث حصل من الشاه على امتيازات أكثر تفصيلا فى سنة ١٦١٧ ، ومن بين هذه الامتيازات تعهد الشاه بحماية التجارة الإنجليزية ، وإعفاء نسبة كبيرة منها من الرسوم . وحصل الرعايا الإنجليز على حق حمل السلاح فى فارس وحرية إقامة الشعائر الدينية، وعدم التبعية للقضاء الوطنى [٢] . ويعد هذا الشرط الأخير مقدمة لنظام الامتيازات القضائية الذى كان سائداً فى الدولة العثمانية، والذى لم يستقر فى فارس إلا فى القرن الثامن عشر. ومما يسترعى الانتباه بهذا الصدد أن هذه الامتيازات أدخلت إلى الدولة العثمانية وإلى فارس كذلك فى عهد حكام أقوياء مثل سليمان القانونى والشاه عباس ، والظاهر أنهم لم يقدروا النتائج الوخيمة التى ستؤدى إليها هذه الامتيازات حينما يدب الضعف إلى بلادهم .

أنهى الإنجليز خلافاتهم بأن جعلوا العلاقات مع فارس من اختصاص شركة الهند الشرقية، وذلك منذ سنة ١٦٢٠ وابتداء من هذا العام سيقيم سفراء انجليز ولو بصورة متقطعة فى أصفهان وهى العاصمة الجديدة التى نقل إليها الشاه عباس مقر حكمه ، فصارت أقرب إلى الخليج من العاصمة القديمة تبريز . وفى نفس هذا العام جرت المحادثات الخاصة بالتعاون العسكرى ضد البرتغاليين فانتهزت الشركة هذه الفرصة وحصلت على امتياز جديد هو احتكار تجارة المصدر من فارس على أن يتم نقله من موانى الخليج مباشرة دون المرور بالأراضى العثمانية . وخلاصة القول إن سياسة الشاه عباس تعد مسئولة إلى حد كبير عن فتح منطقة الخليج لشركات الاستعمار الاحتكارية .

---

(١) انظر الوثائق التى نشرها Sqlqdnhq وهى مختارات من أوراق حكومة بمباى.

— ٢ —

التنافس الإنجليزى الهولندى

فى أثناء التحالف الإنجليزى الفارسى ضد البرتغاليين قدم الهولنديون مساعدات حربية للحلفاء فى مناسبات عدة ، وقد دفعهم إلى ذلك الاتحاد مع الإنجليز فى العقيدة البروتستنتية خلافا للبرتغال الكاثوليك . وعلى أثر طرد البرتغاليين من هرمز شرع الإنجليز فى إقامة وكالة لشركة الهند الشرقية بالميناء الجديد — بندر عباس سنة ١٦٢٣ ولو أن الشاه لم يسمح لهم بإقامة حصن لحماية الوكالة خلافا لما كانوا يرجونه .

وسرعان ما لحق التجار الهولنديون بالإنجليز، وتغلبت المصالح التجارية « على الإخوة البروتستنتية » وتعثرت التجارة الإنجليزية فى تلك السنوات الأولى منذ إقامة الوكالة فى بندر عباس، فلم تزد فى المتوسط عن ألف وستمائة جنيه سنوياً . . وبحثت الشركة احتمال تصفية أعمالها وجرت المناقشات حول ذلك الأمر بين الجهات المسئولة فى لندن وفى سورات ، مقر الشركة حينذاك بالهند . واحتج أنصار التصفية بأن الإنجليز قد قدموا تضحيات هائلة لمساعدة الفرس ضد البرتغاليين ، والآن يتمتع الهولنديون وحدهم بإعفاءات تامة من الرسوم . نعم إن الإنجليز يدفعون رسوماً مخفضة ولكن تفضيل الهولنديين أدى إلى سيطرتهم على تجارة الحرير . وتساءل المختصون: هل يجب استخدام القوة لإجبار فارس على تغيير سياستها ؟ وهل يمكن فى هذه الحالة إرسال حملة برية ، أم يكتفى بحصار بحرى ؟ وكان الرأى السائد هو أن تجارة فارس لا تساوى شيئاً من تلك الأعباء . وأخيراً ألح وكيل الشركة فى بندر عباس على ضرورة البقاء خوفاً من

تحول الهولنديين من التفوق التجارى إلى السيطرة السياسية على منطقة الخليج [١] .

وفى أثناء تبادل الرأى حول تلك المشكلة وقع نزاع شخصى بين روبرت شيرلى وبين مبعوث الشاه فى لندن، فرأى الملك شارل الأول أن يبعث بمندوب خاص إلى الشاه عباس سنة ١٦٢٧ ووقع اختياره على السير ديدمور كتن لهذه المهمة ولم تسفر هذه البعثة الملكية عن نتيجة تذكر ، واستمرت التجارة الهولندية فى فارس فى نمو مطرد .

وقد يكون ذلك راجعاً إلى ما يشتهر به الهولنديون من تخفيض أسعار البيع ولكن يجب ألا ننسى أنهم استخدموا القوة العسكرية أيضاً لانتزاع الامتيازات المتنوعة من الدول الآسيوية والإفريقية التى تعاملوا معها . وبالنسبة لفارس أرسل الهولنديون حملة بحرية إلى الخليج سنة ١٦٤٥ بقيادة الكومودور بلك ، وقد هددت الحملة بضرب ميناء بندر عباس بحجة أن الحكومة الفارسية حصلت على رسوم جمركية لا حق لها فيها ، كما حاول بلك الاستيلاء على جزيرة قشم دون جدوى ، ورغم ذلك الفشل فقد أذعن الشاه لتهديد الهولنديين وقابل القائد الهولندى فى أصفهان ومنح الهولنديين إعفاء تاماً من الرسوم على استيراد الحرير .

بلغت التجارة الهولندية ذروة ازدهارها فى الخمسينات من القرن السابع عشر أى فى عهد حكومة كرمويل بانجلترا ، تلك الحكومة التى دخلت فى شبه حرب مستديمة مع هولندا وتحملت البحرية البريطانية أثناءها هزائم عدة ، وقد تردد صدى تلك الأحداث فى الخليج فغادرت الوكالة البريطانية بندر عباس وعملت شركة الهند الشرقية على إقامة وكالة أخرى بالخليج واختارت ميناء

---

(١) انظر هذه المناقشات فى تاريخ بروس لشركة الهند الشرقية Bruce 1 , p . 4/6

البصرة التابع للدولة العثمانية . ولم يمنع ذلك الهولنديين من أن يتتبعوا خصومهم إلى شط العرب، وفى تلك الأثناء كان متوسط سفن الهولنديين التى تتردد على بندرعباس عشرا سنوياً. وتراوحت قيمة التجارة مع فارس ما بين مائة ألف ومائة وعشرة آلاف جنيه سنوياً [١] ، ومن المدهش أن التجارة الهولندية لم تتأثر كثيراً بما أصاب الأراضى الواطئة من تدمير على يد لويس الرابع عشر أثناء الحرب التى استمرت من ١٦٧٢ إلى ١٦٧٨ فقد زار أحد الرحالة الفاحصين ويدعى فراير ميناء بندر عباس سنة ١٦٧٨ ووصف الحركة التجارية فيه وصفاً دقيقاً على النحو التالى :

« ويتلقى هذا الميناء معظم السفن الذاهبة أو الآتية من البصرة ويجد التجار فيه سوقاً رائجة لبضائعهم وتأتى تجارة التوابل فى الدرجة الثانية بعد الأقمشة الهندية، ويبيعها الهولنديون بالجملة بجانب النحاس والسكر، ويشترون بما قيمته ٥٠٫٠٠٠ تومان [٢] القطيفة والحرير الخام أو المنسوج والسوار الثمين بجانب كميات هائلة من الذهب والفضة. فما أعظم هذه التجارة التى تستأثر بمنتجات جزر مالقا والبحار الجنوبية » ثم يصف فراير دهاء التجار الهولنديين لرفع أسعار التوابل فإذا حدث نزاع بينهم وبين التجار تظاهروا بإلقاء التوابل فى البحر والواقع أنهم يتخلصون من الكميات الفائضة ، فيتأثر تجار الفرس لهذا المنظر ويقبلون السعر الذى يفرضه الهولنديون .

أما التجارة الإنجليزية فبسيطة وتتكون من بعض الأدوية والصوف والخيل والتمر . وقد بدأ الفرنسيون يظهرون أيضاً فى بندر عباس حيث يبيعون كميات من النبيذ لحساب شركة الهند الشرقية الفرنسية التى تأسست منذ وقت قصير (١٦٦٤) [٣] .

---

(١) انظر مقال لوود عن علاقات الهولنديين بالخليج العربى .

(٢) التومان هو العملة الفارسية وكان يساوى فى ذلك الحين ثلاثة جنيهات إسترلينية .

(٣) G. p. G. vol. 1. p. 66

ونستخلص من هذا الوصف بعض الملاحظات الهامة ، فهذه الشركات الاحتكارية الأوروبية كان دورها يقتصر على نقل التجارة بين الأقطار الآسيوية المختلفة. وهو نفس الدور الذى كان يقوم به العرب من حضر موت والخليج والعراق فى العصور الوسطى وحتى ظهور البرتغاليين . أما السلع المصنوعة فى أوروبا فكان التعامل عليها نادرا خلافا لما سيحدث إبان القرن التاسع عشر . والفارق الهام بين الشركات الجديدة وبين التجار العرب هو أن تلك الشركات كانت تفرض احتكارها لبعض السلع مما ألحق الضرر بمصالح الشعوب الأسيوية. ويستنتج من هذا الوصف أيضاً أن التقارب الذى حدث بين إنجلترا وهولندا فى أوربا أمام أطماع لويس الرابع عشر لم يمنع من استمرار التنافس بين الدولتين فى الخليج . وقد احتفظ الهولنديون بتفوقهم إلى نهاية القرن السابع عشر تقريباً للأسباب الآتية :

أولا : إن أصحاب الشركة الهولندية كانوا فى نفس الوقت هم حكام البلاد ومن ثم صاروا أكثر تقبلا للنفقات الحربية لفرض الامتيازات بالقوة .

ثانيا : تمتعت الشركة الهولندية باحتكار تام بينما تعرضت شركة الهند الشرقية الإنجليزية لكثير من النقد ، وكانت الحكومة تسمح من وقت لآخر لجماعات أو أفراد بممارسة التجارة فى المحيط الهندى، أى أن احتكارها للتجارة لم يكن تاما

وفى القرن الثامن عشر أخذت الظروف تتحول لصالح الإنجليز بالتدريج. فقد ضمت مدينة بمباى إلى الأراضى التابعة لإدارة الشركة سنة ١٦٨٧ ومن المعروف أن هذا الميناء صار يوجه أعمال الشركة فى القسم الغربى من المحيط الهندى بما فى ذلك منطقه الخليج والبحر الأحمر . وفى سنة ١٧٠٧ تم إدماج جميع الهيئات التجارية فى شركة الهند الشرقية ، يضاف إلى ذلك الضعف العام الذى أصاب هولندا فى القرن الثامن عشر . وفى فارس أظهر الشاه حسين

وهو آخر من احتفظ بهيبته من الصفويين ، ميلا للانجليز فزار وكالتهم فى أصفهان سنة ١٦٩٩ بينما رفض زيارة الوكالة الهولندية فى بندر عباس — ومن باب أولى — السماح لها بإقامة حصن هناك ، ولعل هذا الموقف هو نتيجة سلسلة من الاعتداءات الهولندية المسلحة على فارس خلال القرن السابع عشر

ويبدو أن علاقة الهولنديين ازدادت سوءا فيما بعد بدليل أن وكالة بندر عباس أقفلت فى سنة ١٧٣٠ أى فى بداية ظهور سلطة نادر شاه الأفشارى، ونقل الهولنديون وكالتهم إلى البصرة ولم يعودوا إلى فارس إلا بعد نهاية حكم هذا الشاه المغامر ، ولكنهم لم يستقروا فأقاموا فترة فى بو شهر ولم تعش وكالتهم الثانية فى بندر عباس إلا بين عامى ١٧٥٢ ، ١٧٥٩ والظاهر أن ممثلى الشركة فى منطقة الخليج هم الذين ألحوا على التشبث بالنفوذ المتداعى . ومن بين هؤلاء البارون نبهاوزن الذى تولى وكالة البصرة ما بين عامى ١٧٣٠ ، ١٧٥٣ فحينما ضيق عليه الخناق سواء من السلطات المحلية أم من الدول الأوروبية التى حسدت الهولنديين ، قرر نقل الوكالات من الموانى الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة حيث يستطيع الهولنديون أن يستقلوا بالعمل ، وهكذا أخلى وكالتى بو شهر والبصرة وانتقل إلى جزيرة صغيرة قرب بو شهر تسمى جزيرة خراج .

كانت هذه الجزيرة مثل معظم جزر الخليج تابعة لحكام من العرب الذين تشتهر أسرهم بامتلاك السفن والمهارة فى شئون الملاحة ، وكان حاكم خراج يدعى الشيخ نصر ، وقد قبل التنازل عنها للهولنديين مقابل إتاوة سنوية . غير أن الهولنديين ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم، فقد حاولوا أن يمارسوا الغوص على اللؤلؤ سراً، فاكتشف العرب أمرهم . ثم

عمدوا إلى جلب المستوطنين فذكر وود الوكيل البريطانى فى بندر عباس الذى زار الجزيرة فى ذلك الحين أن الهولنديين جلبوا ثمانين عائلة وأخذوا يطردون سكانها العرب[١] لذلك أخذ الشيخ مهنا بن نصر يوجه ضرباته إلى الهولنديين من جزيرة أخرى تابعة له تدعى ريج وكان نبهاوزن قد غادرها فى سنة ١٧٦٠ وتحرج مركز الهولنديين بعد ذلك، ورأت الشركة أنه من العبث الإنفاق على هذه الجزيرة النائية، لذلك تقرر إخلاؤها فى سنة ١٧٦٥ وعادت إلى حكامها العرب . وقد سبق ذلك كما رأينا إخلاء البصرة وبو شهر وأخيرا بندر عباس فى سنة ١٧٥٩

٣

بدء التفوق البريطانى

يلاحظ مما سبق أن الهولنديين نقلوا نشاطهم فى أواسط القرن الثامن عشر إلى القسم الشمالى من الخليج، ويبدو أن ذلك كان اتجاها عاما للدول الأوروبية التى كان لها نشاط فى الخليج العربى فى النصف الأخير من هذا القرن .

وربما يكون السبب فى ذلك هو الرغبة فى تحقيق مصلحة جديدة بخلاف التجارة مع أقطار الخليج، وأعنى بها نقل بريد الهند وربما البضائع الخفيفة أيضا من الخليج إلى حوض المتوسط عبر العراق والشام ، أى العودة إلى أحد الطرق المشهورة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح . فقد كشفت حرب السنوات السبع عن الأضرار التى تترتب بسبب تأخر نقل الأخبار عن طريق الرأس ، إذ كانت أسرع رحلة عن هذا الطريق بين أوربا والهند تستغرق أحد عشر شهرا

---

(١) نشرت المجلة الاسيوية بحثاً قيما عن هذه الجزيرة بمناسبة احتلال الإنجليز لها ١٨٣٨
Asiatic Journal, September 1838.

بينما أن نقل الأخبار عبر الخليج فصحراء الشام فخوض المتوسط قد يتم فى خمسة أشهر. وقد ظلت السلطات البريطانية والفرنسية تجهل أخبار الحرب فى أوروبا بعد قيامها بسنة كاملة. وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أسست بريطانيا وكالة فى البصرة. ومن المعروف أن تلك الحرب التى نشبت بين انجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٦٣ لم تقتصر على القارة الأوروبية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها. وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر فى هذا الميدان. فقد تنازلت فرنسا لانجلترا بمقتضى معاهدة الصلح الموقعة فى باريس فى فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها فى شبه الجزيرة الهندية، وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها لبسط نفوذها حول المناطق المتاخمة للمحيط الهندى.

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بمباى تمهيدا لاستخدام الخليج طريقا للمواصلات، هى إنشاء قنصلية فى البصرة الواقعة فى نهاية خط الملاحة فى الخليج، وصدر بذلك فرمان عثمانى سنة ١٧٦٤. وكانت الخطة المرسومة لسير البريد هى أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحرى إلى طريق القوافل الذى يسير غرب الفرات، ثم عبر بادية الشام، وينتهى إلى حلب. وهناك تتولى الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق المتوسط نقله بسفنها إلى الجزر البريطانية. فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها وعلى صلة منتظمة بأوروبا.

وهناك سؤال لا بد أن يتبادر إلى الذهن وهو: لماذا اتجه تفكير الإنجليز إلى الخليج دون البحر الأحمر مع أن المسافة التى يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والاسكندرونة ميناء حلب، أى أن طريق البحر الأحمر أقصر من الخليج؟

الجواب هو أنه فضلا عن عدم وجود أى تمثيل تجارى أو سياسى لبريطانيا

فى المدن المصرية كما هو الحال فى حلب فى ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوروبية فى البحر الأحمر ما بين المخا والسويس بقصد المحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة بالحجاز من الدول المسيحية .

نعم نقض هذا المبدأ أكثر من مرة فى منتصف القرن الثامن عشر ، ولكن الدولة العثمانية عادت فأكدته فى سنة ١٧٧٩ ولم يفتح البحر الأحمر للملاحة الأوروبية إلا بعد مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وبقى الخليج هو السبيل الوحيد الذى يمكن اتباعه لنقل البريد . وقد نقض مبدأ حظر الملاحة على الأوروبيين فى البحر الأحمر بمنا سبتين:

الأولى : حينما لاحظ أشراف مكة الفوائد المادية التى ستعود عليهم بفتح ميناء جدة للملاحة الأوربية، وما سيؤدى إليه ذلك من تنشيط التجارة وتحصيل الرسوم الجمركية عنها .

والمناسبة الثانية: حينما نزع على بك الكبير إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، فعقد مع بروس مندوب شركة الهند الشرقية اتفاقاً فى سنة ١٧٧١ يقضى بحماية التجارة الأنجليزية عبر مصر وتحديد الرسوم الجمركية بـ ٨ ٪ وقد أكد محمد أبو الذهب هذا الاتفاق فيما بعد ، غير أن الدولة العثمانية ألغت الاتفاق بعد استرداد شىء من سلطتها فى مصر [١]

وكما أن استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر فقد تطلبت الملاحة فى الخليج إقامة علاقات ودية بين الهند وولاة بغداد العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه

---

(١) Charle Roux, Au Tour d'une Route

مستقلة من المماليك الكرج ، فإنها كانت تلتزم فى علاقاتها الخارجية مظاهر السيادة العثمانية . وعلى ذلك كان ولاة بغداد ينفذون نظام الامتيازات الأوروبية المعمول به فى بقية أنحاء الدولة، مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق ، كما أن ولاة بغداد كانوا يستوردون الأسلحة من الهند. وحينما هاجم الفرس البصرة فى عهد كريم خان الزندى اضطرت السلطات البريطانية فى الهند إلى تقديم بعض المساعدة إلى ولاية بغداد . ولم يكن الانجليز بحاجة إلى كسب ود الولاة فحسب، بل كان لا بد من الاتصال برؤساء العشائر المسيطرين على جنوب العراق وبادية الشام مثل عشائر كعب والمنتفق . وفى أثناء حصار البصرة اتصل الانجليز بالطرف الشمالى لشبه الجزيرة العربية حينما نقلوا الوكالة إلى الكويت وسيعودون إليها فى مناسبة أخرى حينما تسوء العلاقات بينهم وبين داوود باشا والى بغداد سنة ١٨٢١ .

أشرنا إلى أن الانجليز كانوا يبغون هدفين من وراء نشاطهم فى الخليج خلال هذه الحقبة: استخدام الطريق البرى لنقل البريد، وتوسيع النشاط التجارى بعد أن ثبتوا أقدامهم فى الهند . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير يلاحظ أن شركة الهند الشرقية مارست نشاطها فى العراق وفارس. وكانت تجد فى العراق أمنا نسبياً إذا ماقيس بالاضطرابات والغرامات التى تعرضت لها التجارة الأوروبية فى مصر . وللأسف لم تكن الحكومات الشرقية تلتفت إلى خطورة الامتيازات الممنوحة للرعايا الأوربيين ، ففى العراق كان الأنجليز يدفعون ثلاثة فى المائة على الواردات ويعفون إعفاء تاماً من الرسوم على الصادرات . بينما كان الرعايا العثمانيون يدفعون ٧ ٪ مما جعل التجار الوطنيين يقفون عاجزين أمام المنافسة الأجنبية .

وقد كتب قنصل فرنسا فى البصرة بيردريو يوجه نظر حكومته إلى أهمية

التجارة الإنجليزية وحضها على مسايرة انجلترا فى هذا الميدان فيقول « ترسل حكومة الهند فى كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستا محمـــلة بالمنسوجات الصوفية والقطنيةوالتيلية والسكر والتوابل، وتوزع بعد ذلك فى العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج »

وفى فارس تصادفت نهاية حرب السنوات السبع مع كسب هام حققته شركة الهند الشرقية حينما عقدت مع حاكم بوشهر سعــدون بن آل نصر فى ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ اتفاقاً هاماً وضع للامتيازات البريطانية فى فارس شكلها فقد جاء فيه :

١ ـ إعفاء البضائع الإنجليزية المصدرة أو المستوردة من الضرائب الجمركية مع الاقتصار على ٣ ٪ تحصل من التجار الفرس الذين يتعاملون مع الإنجليز .

٢ — يكون للتجار الإنجليز حق احتكار تجارة الصـــوف ويجوز لهم الاستيلاء عليه إن ثبت مجيئه من مصدر آخر .

٣ — لا يجوز لأى دولة أوروبية أخرى إقامة وكالة فى بوشهر طالما بقيت الوكالة البريطانية .

٤ — يتمتع الوطنيون المشتغلون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التى يتمتع بها البريطانيون أنفسهم .

ويسمح الاتفاق بإقامة حرس خاص لحماية الوكالة فى بوشهر .

ولهذا الاتفاق أهمية خاصة لسببين :

أولا : إنه إذا كان قد عقد فى بداية الأمر مع حاكم محلى، فإن كريم خان الزندى الذى استولى على السلطة فى فارس بين عامى ١٧٥٧ ، ١٧٨٠ عمم الامتيازات الإنجليزية بالنسبة لجميع الموانى الأخرى. ومما جاء فى فرمان الشاه

الجديد « إن وليم أندرو برايس حاكم الأمة الانجليزية فى الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية فى بوشهر ، أرسل إلينا توماس درنفورد وقررنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها فى الاتفاق مع شيخ بوشهر، وجعله سارياً على جميع السواحل التابعة لنا » .

ثانياً : إنه ابتداء من عقد هذا الاتفاق أصبحت بوشهر أهم مركز للنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج العربى، واتخذت بعد ذلك مقراً للمقيم العام الذى أدار السياسة البريطانية فى الخليج إلى أن انتقل للبحرين فى سنة ١٩٤٦ .

صدر هذا الفرمان حينما كانت العلاقات طيبة بين كريم خان والإنجليز ، يدل على ذلك أنهم عاونوا الحاكم الفارسى على انتزاع جزيرة خراج من مهنا بن نصر الحاكم العربى الذى رأيناه من قبل يحرر الجزيرة من الهولنديين ، غير أن تلك العلاقات أخذت تسوء فى السبعينات، ويبدو أن كريم خان نفسه أسف على الامتيازات التى منحها للبريطانيين ، لذلك توقفت أعمال وكالة بوشهر فترة من الزمن بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٠ سيما وأن الفرس شرعوا خلال تلك المدة فى حصار البصرة ، ولم تكن بريطانيا تؤيد هذا العمل الفارسى . أما الأضرار الاقتصادية التى لحقت بفارس فمردها إلى أن الميزان التجارى فى منطقة الخليج كان دائماً لصالح شركة الهند الشرقية، فهى تبيع من البضائع أكثر مما تشترى ، وأدى هذا النظام إلى خروج كميات كبيرة من العملات المعدنية من البلاد . ولنفس السبب تسرب لؤلؤ البحرين إلى يد المستعمرين فى الهند . فأصدر كريم خان فرماناً فى سنة ١٧٦٩ يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها فى التجارة مع الأجانب . كذلك كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد فهى تصدر كميات محدودة من التمر بينما كانت تستورد سلعاً متعددة من شركة الهند الشرقية وخاصة المنسوجات والأدوات الكمالية والأسلحة والأرز . وفى سنة ١٨٠٠ قدر أحد

المختصين الانجليز فى شئون الخليج نسبة مبيعات الشركة بـ ٩٠ ٪ من مجموع التبادل التجارى مع أقطار الخليج ، وبعبارة أخرى كان الميزان التجارى دائماً لصالح الشركة .

وحينما لاحظ المختصون الإنجليز عجز التجار الوطنيين عن تحمل أعباء التجارة على هذا النحو؛ اقترح مانستى وكيل الشركة فى العراق سنة ١٧٩٧ عدة تسهيلات لتشجيع التجار الوطنيين على الاستمرار فى التعامل . مثل : منح ائتمانات للتجار المحليين ، وقبول مبدإ المقايضة ، وإقامة وكالة جديدة فى مسقط .

هكذا أصبحت بريطانيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدون منافس أوروبى على الأقل من الناحية الاقتصادية . أما فى ميدان السياسة فقد ظهر نشاط للفرنسيين فى نفس الوقت تقريبا الذى اختفى فيه الهولنديون . والواقع إن تجارة فرنسا فى الشرق ارتكزت على الشام ، ولذلك كانت مشروعاتها لفتح ميدان جديد للتجارة مع فارس ترسم على أساس استخدام الطريق البرى عبر العراق . وقد جرت فى نهاية عهد لويس الرابع عشر اتصالات مباشرة بين فارس وفرنسا ، وأرسل الشاه أحد مبعوثيه إلى باريس سنة ١٧٠٨ وفى العودة صحبه تاجر فرنسى من مرسيليا يدعى پاديرى ، ومع أن هذا الشخص كان يمثل غرفة مارسيليا التجارية إلا أنه تجاوز الأهداف الاقتصادية المحضة حينما اقترح التعاون مع فارس ضد قوة عمان النامية . وعندما تأسست شركة فرنسية للهند سنة ١٧١٧ ظهر اهتمام طارىء بمنطقة الخليج وتقرر إنشاء قنصلية فى شيراز ، وجدد پاديرى اقتراحه السابق داعياً فى هذه المرة إلى إقامة وكالة محصنة فى مسقط (١) وربما دفعته إلى ذلك ذكرى الاحتلال البرتغالى ، ولم يقيض للقنصل الفرنسى أن يتسلم

---

(١) Masson Paul, histoire du Commerce Francais au levent, au XV111 Siécle. Marsailles 1896.

أعماله فى شيراز، إذ أنه وصل فى نفس الوقت الذى شرع فيه الأفغان فى الاستيلاء على فارس . وانتهت تلك المشروعات الفرنسية الخيالية بسقوط دولة الصفويين عملياً سنة ١٧٢٣ .

وفى القرن الثامن عشر تدعم مركز فرنسا فى المحيط الهندى بإقامة مستعمرة مزدهرة فى جزيرة موريشس والجزيرة الصغيرة المجاورة لها والتى تسمى الآن ريو نيون[1] ، ومع أن هاتين الجزيرتين تقعان بعيداً عن منطقة الخليج فى الركن الجنوبى الغربى من المحيط الهندى قرب سواحل موزمبيق، فقد نشأت بينهما وبين عمان علاقات تجارية هامة فى نهاية القرن الثامن عشر، وفيما عدا ذلك كان نشاط الفرنسيين فى الخليج قاصراً على تتبع الخصوم البريطانيين بمناسبة الحروب التى تكررت بين الدولتين فى القرن الثامن عشر ، فبمناسبة حرب السنوات السبع ظهر أسطول فرنسى أمام بندر عباس ودمر الوكالتين الانجليزية والهولندية فى تلك المدينة، وقد أخرج الفرنسيون بعد تلك الحرب من الهند، ومع ذلك حاولوا أن يستعيضوا عن خسارتهم بإنشاء شركة احتكارية للتجارة مع الشرق . واتصل مندوب هذه الشركة بكريم خان الزندى سنة ١٧٦٦ وتفاوض معه على أساس التنازل عن جزيرة خراج ، إلا أن هذه الشركة لم تكن أطول عمرا من سابقاتها .

وحينما تجددت الحرب بين فرنسا وبريطانيا ١٧٧٨ — ١٧٨٣ بمناسبة الثورة الأمريكية تردد صدى تلك الحرب أيضاً فى المحيط الهندى. وفيما يخص أقطار الخليج أثيرت قضية هامة للمرة الأولى وهى تتعلق بحياد سفن عمان التى كانت تتردد على مستعمرات الدولتين المتحاربتين. فقد كتب القنصل الانجليزى لاتوش

---

(١) كان الفرنسيون يطلقون على موريشيس أثناء حكمهم لها حتى سنة ١٨١٠ اسم ile France أما جزيرة ريونيون فكانت تسمى فى ذلك العهد بوربون.

سنة ١٧٨٢ يستنكر لدى حكومة بمباى انتهاك فرنسا لحياد عمان، وذلك باعتدائها سواء على السفن العربية أم الانجليزية الراسية فى مسقط [١] فإذا استثنينا هذه الحوادث التى تطرأ أثناء الحروب العامة فإن علاقات عمان مع مستعمرة مور يشيس الفرنسية أخذت تزداد بعد نهاية الحرب، خاصة وأن الفرنسيين استردوا أيضاً خمس محطات بحرية كانوا يمتلكونها على سواحل الهند، وذلك طبقاً لاتفاق فرساى المعقود سنة ١٧٨٣ وعلى خلاف ما كان يحدث بين شركة الهند الشرقية وأقطار الخليج الأخرى، كانت التجارة العمانية مع المستعمرات الفرنسية تحقق مصالح أكبر للعمانيين، إما لأنهم كانوا يتولون بأنفسهم نقل التجارة إلى تلك المستعمرات، أو لأن الفرنسيين كانوا يستوردون حاجياتهم من المؤن بواسطة السفن العربية. وهذا ما قد يفسر لنا تغاضى سلطان مسقط عن اعتداءات القراصنة الفرنسيين واستعداده لإقامة وكالة فرنسية، بينما رفض فى نفس الوقت عرضاً بريطانيا بهذا المعنى [٢]

لم يكن لفرنسا فى ذلك الوقت تمثيل فى الأقطار المحيطة بالخليج باستثناء قنصلية بغداد، وكانت الحكومة تعهد بها فى الغالب إلى أحد رجال الدين الذى كان يدعى أسقف بابل، ويصرف معظم وقته فى الاهتمام بمصالح الجالية الكاثوليكية الصغيرة. ولكن فى نهاية القرن الثامن عشر تولى قنصل مدنى نشط يدعى جان باتست روسو تمثيل بلاده فى بغداد، وأظهر تحمسا لزيادة النشاط التجارى فى منطقة الخليج. فدعا إلى إقامة وكالتين إحداهما فى مسقط والأخرى فى البصرة، وقال إنهما أكثر نفعاً من بغداد لوقوعها على نهاية خط ملاحة الخليج. والظاهر

---

(١) I. O. Home Miscellaneous, Vol. 160 Mars 1782.

(٢) يدل على ذلك الخطابات المتبادلة بين سلطان مسقط فى ذلك العهد حمد البوسعيدى وبين القنصل روسو؛ وهذه الرسائل محفوظة فى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بمجلد خاص لمسقط. وقد ذكر مايلز القنصل البريطانى بمسقط فى نهاية القرن التاسع عشر أن فرنسا طلبت إقامة وكالة هناك سنة ١٧٨٠ ولكن الإمام هو الذى رفض Miles, vol, 2 p. 286.

أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لتلك الأفكار، واكتفت بتحسين علاقتهامع عمان، وذلك برد جزء من المسلوبات التى استولى عليها القراصنة الفرنسيون. وظلت فرنسا أميل إلى استخدام طريق البحر الأحمر لأنه أقرب بالنسبة لجزيرة موريشس من جهة، ولأنها أكثر معرفة بشئون مصروسياستها بخلاف ولاية بغداد. وحينما تتجدد الحرب مع إنجلترا بمناسبة وقوع الثورة الفرنسية سيكتسب الاهتمام بالخليج العربى شكلا آخر غير التنافس التجارى وسيصبح خطا من خطوط الدفاع عن الهند عند مجىء الحملة الفرنسية .

لقد كان هدف البرتغاليين فى الخليج العربى هو القهر العسكرى، ولذا شملت أعمالهم كلا الشاطئين . أما الانجليز والهولنديون فكانوا يبغون أصلا التوسع فى الأعمال التجارية ، ولذا اقتصر نشاطهم على الأقطار التى ينتشر فيها العمران : العراق وفارس ، أما الشاطىء الممتد بمحاذاة شبه جزيرة العرب فكان يخضع غالبا لحياة قبلية ولا يحقق شيئا من مصالح الشركات الاحتكارية، إلا أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نشأت فيه قوى وطنية هامة، تجعل محور تاريخ الخليج ينتقل بالضرورة من الجانب الفارسى إلى الشواطىء العربية .

الفصل الثالث

تصاعد القوى العربية

ظل النظام القبلى سائداً فى شبه جزيرة العرب، ولذا يعد قيام دول أو حتى إمارات صغيرة حدثاً هاماً فى تاريخ الخليج الحديث . ومن المعروف أن القبيلة كوحدة اجتماعية لم تختف فى ظل هذه الدول أو الإمارات. والفرق الهام هو أن الوحدات الجديدة تستند إلى مفهوم إقليمى وتصبح لها حدود جغرافية وإن كانت هذه الحدود غير دقيقة فى معظم الأحيان ، إذ أن المفهوم الإقليمى لا يتشكل حسب حواجز طبيعية أو قومية، بل هو عبارة عن تجمع عدد من المراعى والديارات التى اعتادت هذه القبائل التجوال فيها، وذلك نتيجة خضوع هذه القبائل لزعامة سياسية واحدة . وقد بدأ هذا التكوين السياسى فى عمان فى القرن السابع عشر واستمرت العملية خلال القرنين التاليين، إذ أن مولد بعض الإمارات الحالية تأخر حتى منتصف القرن التاسع عشر . ويرجع سبق عمان فى هذا الميدان إلى التقاليد الدينية التى سادت فيها منذ عهد بعيد، وإلى أنها بدأت فى القرن السابع عشر حركة الجهاد ضد البرتغاليين .

وقد اشتهرت عمان منذ العهد الأموى بأنها معقل المذهب الأباضى، ويعتبر بعض المؤرخين هذا المذهب فرقة من فرق الخوارج ، غير أن الأباضية ينفون عن أنفسهم تلك الصفة. وربما كان وجه الشبه هو أن الإمام يختار بواسطة أهل الحل والعقد دون أن يكون للوراثة تأثير فى ذلك، وهو مبدأ ستتفاخر به الإمامة فى عصرنا، حتى إنها ذهبت إلى حد التشبه بالنظام الجمهورى . ولا شك أن الفرق

شاسع بين النظامين ، فليس هنـاك تحديد ثابت لأهل الحل والعقد، وهم على كل حال كانوا يمثلون فئة محدودة جداً . وبالتالى فلا صلة بين هذا المفهوم وبين مبدإ الاقتراع العام أو الاستفتاء الشعبي الذى نعرفه فى عصرنا .

وفى الفترة التى ندرسها اقتصر اختيار الأئمة على أسرة واحدة، هى أسرة اليعاربة. وهذا لا ينفى حقيقة هامة وهى أن تلك الأسرة كتبت صفحة ناصعة فى تاريخ العرب الحديث . وفى عهدها تحولت عمان إلى أكبر قوة بحرية وطنية لا فى الخليج العربى فحسب ، بل فى منطقة المحيط الهندى بأسرها. وللأسف لم تلق العناية الكافية من مؤرخى ذلك العهد أو من المؤرخين المعاصرين ، ربما لوقوع عمان فى أطراف العالم العربى (١) .

وقبل أن يشرع العرب فى تحرير عمان من الحاميات البرتغالية، كانوا قد ساهموا مع الشاه عباس فى الحملة التى استولت على هرمز سنة ١٦٢٢ وقد أشرنا إلى أن الشاه حاول أن يتتبع البرتغاليين على الساحل العمانى ولـكنه عجز عن ذلك. وكانت الحاميات البرتغالية منتشرة على ساحل عمان ابتداء من صور فى الجنوب حتى جلفار التى تقابل تقريباً رأس الخيمة على الساحل المهادن. واتخذ البرتغاليون من هذه الحاميات أداة لإذلال القبائل القريبة وإجبارها على دفع الجزية . وحينما سقطت هرمز بنيت الخطط الجديدة على أساس الارتكاز على مسقط . وكانت الظروف الدولية قد تحسنت بالنسبة للبرتغاليين، فالأنجليز الذين ساعدوا الشاه عباس فى هرمز عقدوا هدنة مع البرتغال سنة ١٦٣٤ قاصرة العلاقات فى مستعمرات ما وراء البحار. ولم تلبث أن تحولت إلى صداقة متينة بين الدولتين حينما استرد البرتغال استقلاله سنة ١٦٤٠ .

---

(١) اشترك معنا فى هذه الملاحظة المؤرخ العمانى السالمى وهو يفسر ذلك بأن أهل عمان انشغلوا بعلوم الفقه والدين وانصرفوا عن التاريخ ، وقد نفى فى نفس الوقت انتماء فرقة الأباضية إلى الخوارج قائلا إنهم لا يتصفون بالتعصب خلافاً للخوارج .

ناضل العرب إذن فى ظروف أشد قسوة من تلك التى واجهها بعد الشاه عباس، ولكنهم كانوا قد تغلبوا على المشكلة التى مكنت البرتغاليين من الاحتفاظ بحامياتهم ألا وهى مشكلة التفكك السياسى. وفى ذلك الحين كان الحافز الدينى يلعب نفس الدور الذى تؤديه المشاعر الوطنية فى عصرنا الحديث ، ومن ثم لم يكن بوسع زعيم أن يحقق الوحدة إلا على أساس دعوة دينية، وهكذا ارتبط قيام أسرة اليعاربة بإحياء نظام الإمامة، كما نسبت إلى ناصر بن مرشد مؤسس الدولة الجديدة الكرامات والأمور الخارقة (١) التى كانت فى ذلك الحين هى التى تحفز الناس إلى الاجتماع حوله .

تمت البيعة لناصر بن مرشد اليعربى سنة ١٦٢٤ وقد أمضى السنوات الأولى فى توحيد البلاد ، ولم يركز جهوده ضد الحاميات البرتغالية إلا فى الأربعينات . وتمكن من الاستيلاء على عدة موانى هى: جلفار، وصور، وصحار . أما الحامية الرئيسية فى مسقط فقد قاومت حصاراً طويلا فاضطر الإمام إلى عقد اتفاق يحقق له بعض الأهداف، وهو ضمان حرية الملاحة للعرب وإخضاع البرتغاليين لنظام الجزية. واعتبر البرتغاليون هذا الشرط مذلا لهم، ولذلك جاءت التعليمات من جوا باستئناف الحرب، وأرسلت التعزيزات وتصادف ذلك مع وفاة ابن مرشد وتولى أحد أبناء عمومته ويدعى سلطان بن سيف منصب الإمامة .

وقد افتتح هذا الأخير حكمه بنصر حاسم على البرتغال إذ استولى على حصن مسقط حوالى سنة ١٦٥٠ وشرع فى تتبع البرتغاليين فى الهند وفى شرق أفريقيا ، مستجيبا فى ذلك لاستنجاد المسلمين الذين تربطهم بالعمانيين وشائج متينة منذ القدم (٢) .

---

(١) السالمى ص ١٥ ، ١٦ ج ٢

(٢) انظر الفصل الثالث من كتابنا « زنجبار »

إن أهم شخصية أتت بعد ذلك فى تاريخ اليعاربة هى شخصية سيف بن سلطان (١٦٩٢ — ١٧١١) ففى عهده استولى العمانيون على ممبسة وكانت شبه عاصمة لشرق أفريقيا البرتغالية. وبالنسبة لعمان ذاتها اهتم بتنمية الزراعة وشق القنوات. ولو أنه كان يمتلك ثلث النخيل ملكية خاصة، ويبدو أنه كان يحتجز نسبة كبيرة من غنائم الحروب، وهذا هو ما مكنه من امتلاك الأراضى وبناء الحصون. وقدر السالمى أسطول عمان فى عهده بـ ٢٨ سفينة كبيرة يحمل بعضها ثمانين مدفعاً وهذا دليل على مدى تقدم عمان، لا فى فن الملاحة فحسب بل وفى طرق تسليح السفن، هذا ويجب أن نلاحظ أنه لا يدخل فى التقدير المراكب التجارية التى كانت تعد بالمئات والتى يمتلكها الأفراد فى الغالب من سكان الموانى[1] ويلاحظ أن اليعاربة رغم نشاطهم البحرى كانوا يتخذون مقرهم فى المدن الداخلية، فاتخذ سلطان بن سيف نزوى مقراً له، أما سيف بن سلطان فقد اختار رستاق وكانت العاصمة تتغير غالباً بتغير الأئمة.

ويمكن القول بأن سيف بن سلطان كان آخر شخصية قوية فى تاريخ اليعاربة فإن سلطان بن سيف الثانى الذى خلفه سنة ١٧١١ لم يعمر طويلا وانقسمت البلاد بعده بين شخصيات متنافسة من الأسرة ومن خارجها على الحكم. وبهذه المناسبة نذكر أن البيعة وإن كانت محصورة فى أسرة اليعاربة إلا أنها لم تأخذ بمبدإ اختيار الابن ليخلف الأب، بل كانت تنصرف إلى أى فرد من أفراد الأسرة الكبيرة. وسنلاحظ انتشار هذا النظام لدى كثير من الأسر الحاكمة فى الخليج.

وفى أثناء هذا الصراع على الحكم وقع انقسام أشد خطورة بين العمانيين أنفسهم، إذ ظهر تكتلان قبليان، أحدهما: يسمى نفسه بالغافرية وينتسب إلى العرب الشماليين أو العدنانيين الذين أتوا من نجد. والآخر يسمى نفسه بالهناوية وينتسب

---

(١) السالمى ص٩٨ وما بعدها ج ٢

إلى العرب الجنوبيين أو القحطانية. وهذا الانقسام قديم يرجع إلى العهد السابق على الإسلام. ومن المستحيل أن تكون القبائل العربية قد حافظت على هذا التفريع دون أن تتداخل على مر العصور ،ولذلك فإننا نعتقد بأن أساس الانقسام فى العصر الحديث إنما هو التحزب إلى فئات سياسية متصارعة يتخذ كل منها شعارا فى الحروب الأهلية.فكان الغافريون يتخذون العلم الأبيض، والهناويون العلم الأحمر . ويلاحظ أن هذا الانقسام إلى قيسيةويمنية كان شائعا بين القبائل العربية فى الشام فى نفس ذلك العهد،وسيزداد هذا الانقسام حدة فى عمان حينما يطعم بالنزاع الطائفى، فتصبح الغافرية فى الغالب من أهل السنة ومن أتباع المذهب السلفى بعد ظهور الحركة الوهابية ، بينما يسود المذهب الأباضى طائفة الهناوية .

أدى هذا الانقسام إلى حروب أهلية عنيفة ومقتل عـــدد كبير من زعماء الطائفتين ، ففضل أهل عمان الالتفاف من جديد حول سيف بن سلطان الثانى وبايعوه بالإمامة سنة ١٧٢٨ ولم يلبث أن ظهر له منافس فى إقليم الظاهرة، هو بلعرب بن حمير فتجددت الحرب الأهلية واتجه سيف بن سلطان إلى نادر شاه فى سنة ١٧٣٧ يطلب معونته وكان ذلك خطأ فاحشاً لأن نادر شاه الذى اغتصب الحكم فى فارس سنة ١٧٣٠ أعلن نفسه حاكما شرعياً فى سنة ١٧٣٦ وأظهر طموحاً لا حد له للتوسع والسيطرة على الشعوب المجاورة .

تلقف الشاه هذه الفرصة لكى يبسط سلطته على عمان ولكنه كان يفتقد مثل حكام الفرس السابقين القوة البحرية، فطلب من شركتى هولندا وانجلترا الشرقيتين أن تمداه بالسفن، ورفض الطلب،فبعث إلى سورات يأمر ببناء بعض السفن لحسابه كما اشترى البعض الآخر وبذا تكون له أسطول من نحو ثلاثين سفينة .

تمكن نادر شاه من نقل قوات كبيرة إلى عمان سنة ١٧٣٩ وتوغلت تلك

القوات فى المدن الداخلية وارتكبت فظائع شديدة خاصة فى مدينة نزوى، وعظم استياء الناس. ومن جهة أخرى أدرك سيف بن سلطان الثانى أن الفرس لا يعملون لحسابه بل لتحقيق أطماع الشاه فندم على تصرفه السابق وعمل على التفاهم مع منافسه بلعرب بن حمير، وتم الاتفاق على أن يتنازل الأخير، وبدت الوحدة قريبة من جديد وتمكن العرب فعلا من تحرير معظم عمان باستثناء صحار التى كان يديرها شخص طموح هو أحمد بن سعيد الذى سنعود إلى ذكره بعد قليل. وفى تلك الأثناء ظهر منافس جديد يدعى سلطان بن مرشد وادعى الإمامة لنفسه، فلما نجح فى الاستيلاء على معظم عمان استنجد سيف بن سلطان مرة ثانية بالفرس على أساس أن يضموا صحار التى استعصت عليه مقابل أن يضمنوا له الإمامة والسلطة فى عمان. ومرة ثانية نكث الفرس بوعودهم لسيف بن سلطان على أثر استيلائهم على مسقط، إلا أن سيفا لم يعمر طويلا بعد هذا الحادث، كما قتل منافسه سلطان بن مرشد فى الحرب ضد الفرس، وخلا الميدان لأحمد بن سعيد حاكم صحار [١]

٢

قيام أسرة البوسعيد

اكتشف سلطان بن سيف الثانى شخصية أحمد بن سعيد اللامعة، ورغم أنه كان يشتغل بالتجارة فقد عينه آخر حكام عمان من اليعاربة مستشاراً له، ثم عهد إليه بإدارة ميناء صحار الهام، ومنذ ذلك الوقت صمم أحمد بن سعيد على أن يعمل لحسابه الخاص، فتعاون مع الفرس ضد الفئات المتنازعة فى عمان. ولما شعر

---

(١) انظر الداوود. تاريخ عمان الحديث

بضعف هـذه الفئات تحول إلى محاربة الفرس، ونجح فى قيادة مقاومة عنيدة ضدهم حتى يئس الغزاة من الحرب، فنصح القواد الشاه بضرورة إخلاء عمان واقترحوا عليه أن يسلم السلطة عند الانسحاب لأحد أفراد الأسرة السابقة، وهو ماجد بن سلطان. وبذا يتركون البلاد عرضة لفوضى الحرب الأهلية.

تحايل أحمد بن سعيد فأرسل مبعوثيه إلى مسقط وتظاهروا أنهم أتوا من طرف ماجـد بن سلطان وتسلموا المدينة وسارعوا إلى إغراق المراكب الفارسية فاضطر الفرس إلى الاستسلام، وهكذا استطاع أحمـد بن سعيد أن ينسب فضل تحرير عمان لنفسه، وبناء عليه أخذ البيعة بالإمامة فى سنة ١٧٤١ وبذا وضع الأساس لأسرة حاكمة جديدة؛ هى أسرة البوسعيد التى مازالت حتى الوقت الحاضر تحكم فى مسقط .

وكما استخدم أحمـــد بن سعيد الحيلة فى الاستيلاء على السلطة، فكذلك استخدمها خلال حكمه الطويل الذى امتد إلى سنة ١٧٨٣ فكان يعالج بواسطتها شئون القبائل المتناحرة ، وكذلك حركات العصيان العديدة التى قام بها أبناؤه فى حياته . وبفضل بحرية عمان القوية واصل أحمـــد بن سعيد سياسة أسلافه اليعاربة فى تنمية العلاقات بالدول الإسلامية. وإذا كان قـد فقد ولاء الإمارات الواقعة على ساحل أفريقيا الشرقى فإنه قد وثق علاقاته مع الدولة العثمانية بصفة خاصة، وأتيحت له فرصة طيبة حينما حاصر الفرس البصرة فأرسل الطراد الرحمانى الذى تمـكن من كسر سلسلة وضعها الفرس لعرقلة الملاحة فى شط العرب. ومنـذ ذلك الوقت خصصت الدولة العثمانية مكافأة سنوية لحـكام عمان نظير قيامهم بحماية الشواطىء الجنوبية والغربية لولاية بغداد فى وقت كان الأسطول العثمانى يكاد يكون منعدما من مياه الخليج .

وبحكم موقعها الجغرافى كانت عمان حلقة اتصال بين الوطن العربى وبين

الهند بصفة عامة والإمارات الإسلامية هناك بصفة خاصة . وقد عاصر أحمد بن سعيد حاكم حيدر أباد المشهور المدعو نظام الملك. ومن المعروف أن هـذه الدولة الإسلامية الهندية قامت بدور فعال فى مقاومة الاستعمار البريطانى، وكانت السفن العمانية تتردد على موانى الهند لـكى تحمل الأرز اللازم لحاجات سكان الخليج العربى بأسرهم بما فى ذلك أهل العراق. وقد أشرنا إلى أن السفن العمانية نقلت حاجيات التموين أيضاً إلى المستعمرات الفرنسية بالمحيط الهندى ، وقد استدعت هذه الحركة الملاحيـة النشطة تطهير ساحل ملبار من القراصنة الذين ينتمون إلى مختلف الجنسيات الآسيوية والأوربية. وهكذا سبق العمانيون الإنجليز إلى تلك السياسة التى تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية فى المحيط الهندى .

تعرضت عمان بعد وفاة مؤسس الأسرة إلى خطر الحرب الأهلية من جديد، وذلك نتيجة المنازعات بين أفراد الأسرة الحـاكمة ، وقد آزرت الأغلبية سعيداً أحد أبناء الإمام السابق فبويع بالإمامة واتخذ مقره فى الرستاق بالداخل، وكان ذلك خطأ سياسيا، إذ أن مركز الثقل فى دولة عمان البحرية كان يستند إلى الموانى عامة وإلى مسقط بصفة خاصة . يضاف إلى ذلك أن الحاكم الجديد أراد أن يحتكر شئون التجارة والملاحة للدولة .

فلم يتقبل المجتمع التجارى ذو النفوذ فى الموانى هـذه السياسة[1] ومن ثم كان من السهل على أحد أبناء سعيد ويدعى حمد أن يستقل بالساحل، وهـــذا الاستقلال هو أصل ازدواج السلطة فى عمان. فهناك سلطنة مسقط الساحلية وإمامة عمان السائدة فى الداخل. ولو أن هذا الازدواج لم يؤد فى بداية الأمر إلى

(١) قد يتساءل القارىء عن الفرق بين الاحتكار والتأميم الذى نعرفه فى عصرنا. والفرق واضح وهو أن التأميم الحالى يهدف إلى توسيع الخدمات العامة ولم تكن الدول تقوم بهذه الخدمات فى العصر الذى ندرسه .

صراع بين السلطتين،خلافا لما سيحدث فى القرن العشرين . ويبدو أنه طوال حياة الإمام سعيد كان هناك شبه تسليم ضمنى بأن حاكم مسقط يدير المنطقة الساحلية بينما تستقل القبائل الداخلية بشئونها الخاصة تحت الزعامة الروحية للامام . ولم يكترث أحد لتجديد انتخاب إمام بعد وفاة سعيد، وأصبح هـذا اللقب يطلق أحيانا على حكام مسقط وإن كانت المصادر الأجنبية هى التى تفعل ذلك فى معظم الأحيان بخلاف المصادر العربية . فهذه الأخيرة استخدمت لقب السلطان أحيانا والسيد فى معظم الأحايين للدلالة على حكام مسقط ، وهـذا اللقب الأخـير لايخلو من صفة دينية فى بعض أقطار شبه الجزيرة وخاصة فى حضر موت .

حاول الإمام سعيد أن يسترجع سلطته فى الساحل بعد وفاة ابنه حمـد سنة ١٧٩٢ غير أنه اصطدم بمقاومة عنيدة وتمـكن أحد إخوته — سلطان بن حمـد بن سعيد من الاستيلاء على السلطة فى مسقط واقتصر نفوذه على ساحل الباطنة .

ذلك أنه منذ قيام حـكم البوسعيد انفصل القسم الشمالى من ساحل عمان عن التبعية لمسقط وأخـذت نواة قوى قبلية جديدة تظهر هناك مثل بنى ياسء والقواسم. أما فى عهد اليعاربة فكان من المتعارف عليه أن عمان تمتد من إقليم ظفار المتاخم لحضر موت حتى قطر فى وسط الخليج العربى .

غير أن البوسعيد إذا كانوا قد رأوا ممتلـكاتهم تنحسر داخل شبه الجزيرة فإنهم قد عوضوا عن ذلك بالتوسع فيما وراء البحار ، وبدأ حمد بن سعيد هـذه السياسة بالاستيلاء على جزيرة زنجبار سنة ١٧٨٤ ولو أن هـذا الحدث قد تم صدفة دون تعمد ، وذلك بسبب تتبع حمد لأحد أعمامه الذين ثاروا على حكمه .

أما سلطان بن أحمد (١٧٩٢ — ١٨٠٤) فقد جعل من التوسع الخارجى سياسة ثابتة له، وبدأ بالجزر المواجهة لساحل عمان: قشم وهرمز، ثم بسط سلطته على الموانى الهامة فى ساحل مكران . واستولى على ميناءى شهبار وجوادور. وبواسطة هذين الميناءين توثقت الصلات بين بلوخستان وبين عمان. وأخذ البلوش يهاجرون إليها بأعداد كبيرة . ومع أن سلطانا عاصر قيام الأسرة القاجارية سنة ١٧٩٤ وهى أعظم الأسر الفارسية فى العصر الحديث فإن ذلك لم يقف حائلا دون استيلاء عمان على ميناء بندر عباس بفضل بحريتها القوية ، وهكذا صارت دولة عمان فى عهد سلطان بن أحمد تتكون من شريط ساحلى ضيق فى شبه جزيرة العرب يضاف إليه عدة جزر وموان حتى حدود باكستان الحالية علاوة على جزيرة زنجبار .

ويقال بأن جزر البحرين خضعت له عدة سنوات[١] ومن الواضح أن هذا التكوين الجغرافى للدولة العمانية يتطلب أسطولاً قوياً ، ويبدو أن السفن التجارية كانت تستعمل أيضاً لأغراض الدفاع . وعلى هذا النحو قدر أسطول مسقط فى عهد سلطان بن أحمد : ٥٠٠ سفينة تتراوح حمولتها بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ طن عدا ١٠٠ سفينة أخرى يمتلكها أهل صور . أما السفن الكبيرة المخصصة للحرب فلم تزد عن ثلاث، ومن الطبيعى أيضاً فى مثل هذه الظروف أن تنمو العلاقات بين مسقط وبين العالم الخارجى أكثر من غيرها من الإمارات العربية الناشئة .

---

(١) انفرد بهذا القول مؤرخ عربى من أنصار آل خليفة هو محمد النبهانى؛ وهذا يدعو إلى الدهشة لأن أحداً من المؤرخين لم يتفق معه على ذلك ـ انظر النبهانى ص ٨٣

٣
العتوب

كان القسم الشمالى الغربى من الخليج يخضع إسمياً للدولة العثمانية، ومن حين إلى آخر ترسل مبعوثين للتعرف على أحوال القبائل فى الأحساء وقد ورد اسم هذا الإقليم فى قانون نامه الذى يعدد ولايات الدولة ، ولكن السياسة التقليدية للدولة العثمانية فى شبه جزيرة العرب هى عدم التدخل فى شئون القبائل، وهكذا سيطرت قبيلة بنو خالد القوية على إقليم الأحساء منذ القرن السابع عشر. وفى نفس هذا القرن كانت السلطة العثمانية ضعيفة فى البصرة ذاتها حتى توارثت حكمها أسرة فارسية هى أسرة الافراسياب — ويعزى إلى أحد زعماء بنى خالد ويدعى محمد بن عريعر تأسيس حصن فى الكويت فى منتصف القرن السابع عشر . ومن أوائل القرن الثامن عشر أخذت قبيلة العتوب تحل بالتدريج محل بنى خالد فى السيطرة على سواحل الأحساء .

وقد جاء العتوب من الأفلاج فى جنوب نجد ، ويلاحظ أن نجدا كانت مصدراً لهجرات قبلية عديدة أثرت على تاريخ العراق والخليج العربى معاً. فمنها خرجت قبيلة شمر التى كان لها تأثير فى حياة العراق بل وكذلك قبيلة كعب التى سادت إقليم عربستان فى القرن التاسع عشر وهو إقليم يقع الآن داخل الأراضى الإيرانية . ويرجح أن تكون العتوب أو عتبة اتحاداً قبلياً وهى تنتمى إلى مجموعة كبيرة من القبائل تسمى نفسها بقبائل عنزة ، وسجل ظهور العتوب على سواحل الخليج للمرة الأولى سنة ١٧١٦[١] ويبدو أن القبيلة نزلت أولاً فى صبية

(٢) انظر الدراسة القيمة التى نشرها واردن، خبير بريطانى لشئون الخليج، فى أوائل القرن التاسع عشر وهى منشورة فى مختارات حكومة بمباى S. B. R. p. 361—425

وأم القصر قرب البصرة، غير أن السلطات العثمانية أجلتها عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والأحساء . وفى مثل هذه الظروف تحدث أعنف الحروب القبلية والتى تنتهى عادة باستقرار أقوى القبائل فى أفضل المراعى والواحات والمدن التجارية . وعلى هذا النحو استقر فرع من العتوب فى ميناء الكويت تحت زعامة أسرة الصباح، وفرع آخر فى الزبارة المواجهة للبحرين تحت زعامة آل خليفة، بينما كان الفرع الثالث المسمى بالجلاهمة أسوأ حظاً إذ سكن قطر المجدبة .

والظاهر أن الكويت كان ميناء مزدهراً بعض الشىء حتى من قبل استقرار العتوب فيه ، فقد أشرنا إلى بناء حصن هناك ويقال إن كلمة كوت التى تعنى قلعة هى أصل الإسم الذى اشتهر به الميناء وإن كنا نرجح أنها تعنى مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لخزن البضائع، إذ أن هذا هو المعنى الشائع لكلمة كوت عند أهل المنطقة .

وتساعد العوامل الطبيعية على ازدهار الميناء فهو يقع فى جوف خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة وقد ذكر نيبور الرحالة الدانيماركى [1] الذى زار تلك البلاد سنة ١٧٦٥ أن أهل الكويت يمتلكون ٨٠٠ قارب وأنهم مهرة فى بناء السفن ويستوردون الأخشاب لذلك من الهند .

ولا يعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة آل الصباح ، وإنما المعروف هو أن مؤسسها صباح الأول مات سنة ١٧٧٦ وخلفه ابنه عبد الله الصباح الأول الذى امتد حكمه إلى سنة ١٨١٣ وقد اتخذت الكويت فى عهده شكل إمارة

(١) Niebuhr vol 2 p. 160 S. 9. وقد ذكر الرحالة أن العتوب يسيطرون على الكويت ولكن يبدو أن زعامة أسرة الصباح لم تكن قد ظهرت بعد فى سنة ١٧٦٥

واضحة المعالم، لها أسرة حاكمة. كما تطور سكان المدينة إلى مجتمع حضرى يشتغل بالتجارة وغوص اللؤلؤ وصناعة بناء السفن. ويمتد نفوذ الأسرة الحاكمة أحيانا على بعض القبائل القريبة من المدينة . وبمناسبة وصول الغزوات السعودية إلى منطقة الخليج بنى عبد الله الصباح سورا من الطين حول الميناء وبذا ساعد على تطور المجتمع المستقر .

إذا كانت مدينة الزبارة قد اختفت من الوجود فإنها كانت فى نهاية القرن الثامن عشر أكثر موانى قطر ازدهاراً وذلك بعد أن استقر فيها آل خليفة فترة من الزمن واشتغلوا بصناعة الغوص على اللؤلؤ بحكم وقوع هذا الميناء فى مواجهة البحرين . ذلك أن المغاصات تمتد من الكويت حتى ساحل عمان ولكن أفضلها هو الموجود حول جزر البحرين ، ويفسر البعض ذلك بوجود ينابيع مياه عذبة تحت سطح البحر . وبفضل هذه الصناعة تحول آل خليفة من مجتمع بدوى إلى مجتمع رأسمالى دفعة واحدة حتى إنهم أصبحوا يقرضون أصحاب السفن التى تشتغل بالغوص نظير احتجاز نسبة من اللؤلؤ، وتفوقوا فى هذا الميدان على ممثلى حكام الفرس فى البحرين وهم آل مذكور، فكان ذلك من أسباب النزاع التى انتهت باستيلاء آل خليفة على تلك الجزر . ويضيف النبهانى [٢] الذى يعتبر كتابه إشادة بأسرة آل خليفة سببا آخر هو تعصب الحكام الفرس للشيعة واستنجاد أهل السنة فى البحرين بحكام الزبارة . أما الكاتب الإيرانى آدميات فيصور الظروف التى أدت إلى استيلاء آل خليفة على البحرين على النحو التالى: وهى أن محمد بن خليفة اتفق مع حاكم بوشهر الفارسى على أن يدير باسمه البلاد ولكنه اختلف معه حول مسائل مالية فغادرها سنة ١٧٧٧ وحينما تسلم السلطة أحمد بن

---

(١) النبهانى ص ٧٠

خليفة فى سنة ١٧٨٣ أثناء غياب أبيه فى الحجة التى مات فيها ؛ كانت فارس قد تعرضت لفترة جديدة من الفوضى، فانتهز هذه الفرصة وهاجم البحرين وانتزعها من آل مذكور . وهو يريد أن يخلص من ذلك إلى أن آل خليفة منذ البداية قبلوا التبعية لفارس،وهى حجة تاريخية من الحجج التى تقدمها إيران لادعاء حق السيادة فى تلك الجزر العربية

والحق إن حكم الصفويين منذ أن امتد إلى البحرين سنة ١٦٠٢ لم يستقر بها، فيذكر أن زعيما من زعماء الأحساء يدعى الجبرى استولى عليها وظلت بحوزة العرب حتى جاء نادر شاه إلى الحكم . فشملت أطماعه التوسعية جزر البحرين ، ولم يكد يرسل قواته إليها حتى تمكن سيف بن سلطان من انتزاعها منه،فقيل إن ذلك كان من أسباب غزو الفرس لعمان سنة ١٧٣٩ و نادر شاه هو الذى عين أول حاكم للبحرين من آل مذكور.ومن الواضح أن توارث هذه الأسرة لحكم البحرين إنما كان تعبيراً عن عصيانهم لحكام فارس.ويستنتج من رواية آدميات كيف أن السواحل نفسها كانت كثيراً ماترفض الولاء للحكومات الفارسية المركزية

لاشك أن جزر البحرين كانت أعظم من الوطن الأصلى لآل خليفة وهى مدينة الزبارة، سواء من حيث امتداد العمران أم من حيث الثروة الاقتصادية . فبالإضافة إلى مصايد اللؤلؤ توجد مساحات كبيرة صالحة للزراعة فى تلك الجزر، ومن ثم لقب أحمد آل خليفة بأحمد الفاتح. ورغم ذلك فإن الأسرة لم تنقل مقرها نهائيا إلى البحرين إلا فى سنة ١٧٩٤ فى عهد سلمان بن خليفة، ولم يتخذ هذا القرار إلا نتيجة وصول الأطماع السعودية إلى ساحل الخليج.ومنذ ذلك الوقت تعرض آل خليفة فى البحرين لأطماع جميع القوى السياسية التى ظهرت حول شواطىء الخليج، وبعضها قوى قبلية مثل رحمة بن جابر زعيم الجلاهمة الذى ساهم فى فتح البحرين مع آل خليفة، وظل يحقد عليهم أنهم حرموه من نصيبه من الغنيمة. وقد

قادقبيلته الفقيرة بعد ذلك فى أعمال القرصنة. وبعضها الآخر كانت قوى سياسية كبيرة نسبيا مثل فارس تحت الأسرة القاجارية. يضاف إلى ذلك سلاطين مسقط والدول السعودية المتعاقبة. ووسط هذه الأخطار المحدقة من كل جانب تمكن آل خليفة من المحافظة على ملكهم متخذين سبيل الدهاء أحيانا أو إعلان التبعية لهذه الدولة أو تلك مقابل مبلغ من المال أحيانا أخرى، ولكنهم كانوا عاجزين فى معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة .

٤

ظهور الدولة السعودية

نشأت الحركة الوهابية السعودية أصلا فى نجد ، أى فى وسط شبه الجزيرة، غير أنها أخذت تؤثر على أوضاع الخليج منذ أن امتد نفوذها إلى الأحساء سنة ١٧٨٧ وقد استغرقت عملية توحيد نجد نحو أربعين عاماً من ١٧٤٧ — ١٧٦٨ وأمضى مؤسس الدولة محمد بن سعود سنى حكمه دون أن يتمكن من تحقيق هذه الوحدة . وما أن تمكن خلفه عبد العزيز بن محمد بن سعود من القضاء على جميع عناصر المقاومة فى نجد حتى تطلع إلى الأحساء وإلى غيرها من أقطار الخليج .

وإذا أردنا أن نحكم على الحركة الوهابية السعودية بمقياس عصرها فلاشك أنها أسدت خيراً إلى إقليم نجد فأنقذته من حالة الفوضى التى كان يرزح تحتها . ويمكن القول بأن هذه الحركة أصبحت تعبيراً عن شعور وطنى نجدى غامض. أما فى أقطار الخليج فإن تقديرها يختلف باختلاف البيئات ، ففى المدن والإمارات التجارية مثل الزبارة والكويت والبحرين ساد روح الاستياء من هذه الدولة العسكرية التى ترهق السكان بالضرائب والمكوس المختلفة باسم الجهاد

وإذا قرأنا المؤرخين الوهابيين أنفسهم نلاحظ أنهم يتحدثون عن الغارات السعودية على المدن الغنية فى الخليج أو فى العراق وعن الغنائم الوفيرة التى كانت تعود بها تلك الغارات بروح من التفاخر قد لا يوافق عليها المؤرخ المعاصر. كذلك كون الشيعة المنتشرون فى ساحل الخليج وبعض مدنه مثل القطيف بيئة ثانية من بيئات المعارضة للحكم السعودى الوهابى. فالحركة السلفية من حيث العقيدة على طرف نقيض مع المبادىء الشيعية ، وكانت غالبيـــة قبيلة بنى خالد فى الأحساء تعتنق المذهب الشيعى ولو أن البدو لا يـكترثون عادة بالمبادىء الدينية وهـكذا سيكون موقفهم من الحركة السلفية [1]

وحسب المؤرخ النجدى عثمان بن بشر ظهر للدعوة السلفية أنصار فى أقطار الخليج حتى من قبل أن تخضع للحكم السعودى . فأهل قطر هم الذين استدعوا ممثلين عن حكومة الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى وذلك منذ سنة ١٧٩٢ كما أن قبائل البريمى فى عمان رحبت لنفس السبب بإبراهيم بن سليمان بن عفيصان الذى تقدم إلى تلك الواحات فى سنة ١٧٩٥ . ويلاحظ أن الدولة السعودية قد عهدت إلى هذا الشخص بقيادة معظم الحملات التى خرجت إلى منطقة الخليج وسنراه بعد ذلك يواصل مغامراته حتى البحرين .

لقد تدعمت السلطة السعودية فى الأحساء بعد أن نجحت فى صد هجوم عثمانى قام به وكيل والى بغداد على كتخدا سنة ١٧٩٦ كما حرصت الدولة السعودية على إنشاء حصن ثابت فى البريمى سنة ١٨٠٠ ليـكون قاعـــدة تنطلق منه القوات

---

(١) يوجد مخطوط بالمتحف البريطانى بعنوان «لمع الشهاب فى سيرة محمد بن عبد الوهاب» وخلافاً لما يدل عليه العنوان يتحدث المؤلف وهو مجهول عن أعمال الدولة السعودية فى الخليج ويبدو أنه يعبر عن وجهة نظر البيئات الشيعية بالمنطقة ويمكن مقارنته بكتاب « عنوان المجد فى تاريخ نجد » لابن بشر وخاصة الصفحات من ١٠٢ ـ ١٠٥

السعودية إلى عمان وما يسمى الآن بالساحل المهادن، ولكن الدولة السعودية الأولى لم تهتم بتدعيم سلطتها فى الأطراف فى معظم الأحوال الأخرى فكانت تكتفى بإعلان التبعية بواسطة الحكام المحليين أو بواسطة زعماء القبائل. ومظهر هذه التبعية الوحيدهو تقديم الزكاة أو نسبة من غنائم الحروب مع ترك جميع الشئون الأخرى بيد الحكام السابقين . وعلى هذا النحو دخلت قبيلة القواسم القوية فى تبعية الدولة السعودية سنة ١٨٠٢ وأحدث هذا الارتباط بين القواسم وبين حكومة الدرعية أثرا بعيداً فى تاريخ الخليج كما سنرى ذلك فى الفصل الخاص بالملاحة .

الفصل الرابع

التنافس الإنجليزي الفرنسي في عهد الثورة ونابليون

— ١ —

تبينا كيف أن النشاط الأوروبى هدف أصلا إلى فتح أسواق تجارية فى أقطار الخليج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولكن ما إن نشبت الحرب الطويلة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بمناسبة قيام الثورة الفرنسية حتى تسابق الفريقان المتحاربان إلى اكتساب نفوذ سياسى وعسكرى فى بعض هذه الأقطار ، واتضح هذا الاتجاه بصفة خاصة عند غزو الفرنسيين لمصر . ومنذ ذلك الوقت اعتبرت بريطانيا الخليج العربى أحد الخطوط الأمامية للدفاع عن مستعمرتها بالهند ، وحتى بعد أن زال الخطر الفرنسى بسقوط جزيرة موريشس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ استمرت الاستراتيجية البريطانية متمسكة بهذا المبدإ ولم تتحول عنه حتى بعد استقلال الهند لظهور مصالح جديدة فى منطقة الخليج كما سنرى ذلك فيما بعد ، ومع ذلك فإن عهد الصراع الإنجليزى الفرنسى من سنة ١٧٩٣ — ١٨٠٩ يعد فترة هامة فى تاريخ الخليج العربى .

وقد ارتكز هذا الصراع الدبلوماسى على ثلاث مناطق: مسقط، وفارس، وولاية بغداد. وكانت أمام فرنسا فرص أعظم لتوثيق صلاتها بحكومة مسقط نظراً للعلاقات التجارية بين ملاحى عمان وبين مستعمرة موريشس . وقد ألح حاكم هذه المستعمرة مثل القنصل الفرنسى فى بغداد على ضرورة الاستفادة من موقع مسقط حتى من قبل وقوع الحرب مع إنجلترا. وبينت التقارير المرسلة من

هذين الموظفين الفوائد التى ستعود على بلادهما على النحو التالى : إنه يمكن اتخاذ مسقط نقطة للتجسس على الإنجليز فى الهند، سيما أنه يقيم بها وكيل لحيدر على حاكم حيدرأباد،المشهور بعدائه للانجليز.وفى حالة وقوع الحرب ستعتمد مستعمرة موريشس فى تموينها على ما يحمله إليها البحارة العرب. وليس صحيحاً أن هؤلاء البحارة لا يستطيعون الملاحة إلا بقرب الشواطىء كمايشاع،وعلى الأقل فإن عرب عمان باغوا من المهارة فى الملاحة بحيث لا ينطبق عليهم هذا الوصف.لذلك نصحت هذه التقارير بإقامة قنصليتين إحداهما فى البصرة التى قد تكون أكثر نفعاً من بغداد، والأخرى فى مسقط وبإزالة أسباب الاستياء التى ترتبت على تعدى القراصنة الفرنسيين على السفن العربية وذلك بدفع تعويض عنها.

ولم تكن حكومة باريس متحمسة لهذه الفكرة غير أن توارد تلك الرسائل جعلها تقرر فى مارس سنة ١٧٨٨ إنشاء القنصليتين واختيار موظفين ثانويين لهما، ومما جاء فى خطاب وزير الخارجية إلى روسو القنصل الفرنسى فى بغداد « إن تلهف أمير مسقط على اعتماد وكيل لديه وملاحظتكم عن الفوائد التى ستعود على رعايا صاحب الجلالة فى الملاحة والتجارة وعن تسهيل الاتصال بالهند، كل ذلك جعلنا نقرر إقامة وكالة فى مسقط[١] »

ولعل هذا الخطاب يشير إلى الرحلة التى قام بها ضابط فرنسى يدعى روزيللى فى الخليج سنة ١٧٨٥ والتى مر خلالها بمسقط حيث اتصل بحاكمها فطلب إليه تعيين وكيل فرنسى. وهى تقطع على كل حال التشكك الذى يثيره الكتاب الإنجليز حول موقف سلطان مسقط من هذه القضية.

---

(١) A. A. E. Muscate Vol. 1.
خطاب من وزير الخارجية إلى روسو بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٧٨٨

فى هذه الأثناء وقعت الثورة الفرنسية وفى غمرة الأحداث أسدل على موضوع وكالة مسقط ستار من النسيان ، ولم تكن الحكومة الفرنسية قد سوت بعد موضوع التعويضات، ويبدو أنها لم تثق بالتقديرات التى ذكرها الملاحون العرب بحجة أن السفن العربية ليست سوى قوارب صغيرة، أو لأن هذه السفن لا تحمل الوثائق التى تدل على جنسيتها كما ذكرت محكمة الغنائم فى مرسيليا. وتجددت أعمال القرصنة بصورة أعظم بعد نشوب الحرب الثانية سنة ١٧٩٣ وكما حدث من قبل ، لم يحترم الفرنسيون حياد مسقط . وكانت أعمال القرصنة فى المحيط الهندى تكاد تكون شبه رسمية بل إن الفرنسيين تفاخروا بتفوق قراصنتهم على الإنجليز والبرتغاليين . وتكشف لنا هذه الرسالة عن الأضرار التى لحقت بمسقط من جراء القرصنة الأوروبية، فقد أبلغ وكيل الإمام فى بغداد القنصل روسو بأن القراصنة الفرنسيين قد أخذوا السفينة المسماة الفتح وقتلوا بحارتها واستولوا على حمولتها من البضائع وهى تقدر بـ ١٤ ألف روبيه، بل حدث ما هو أكثر من ذلك « ففى العام الماضى (سنة ١٢٠٨ هـ) وصل مركبان تجاريان من بندر موريس (جزيرة موريشس) وبلغت بهما الجرأة أن تعديا على إحدى السفن العمانية الآتية من بنغال محملة بالبضائع، مع أننا كنا قد زودنا هذين المركبين بحاجياتهما من المؤن [١] » . وخلاصة القول إن الأوروبيين سبقوا العرب إلى ممارسة القرصنة فى الخليج العربى، ولا يستبعد أن يكون هؤلاء حينما شرعوا فى ممارسة القرصنة قد فعلوا ذلك تقليداً للأوروبيين .

تجددت الحاجة إلى إنشاء مراكز اتصال بالشرق عند نشوب الحرب العامة ولذلك بادرت حكومة الإدارة إلى اتخاذ خطوتين بخصوص منطقة الخليج .

---

(١) نفس المصدر السابق، خطاب من روسو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ فندميير سنة ٣ سبتمبر ، اكتوبر ١٧٩٤

الأولى: تعيين قنصل فى مسقط، واختير لهذا المنصب أحد الجغرافيين الذين سبق لهم الاتصال بالعالم العربى، ويدعى بوشاية. والخطوة الثانية: إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند. وقد صدرت التعليمات إلى بوشان بالتوجه إلى مسقط فى أوائل سنة ١٧٩٦ ومما جاء فى هذه التعليمات « إن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركة الإنجليز فى الهند بدراسة الأحوال الداخلية فى هذه البلاد، وكذلك دراسة الطرق التى يمكن أن يستخدمها غزو فرنسى للشرق» ولم يقدر لبوشان أن يصل إلى مقر عمله الجديد .

فقد كانت التعليمات تقضى بأن يطوف أولا بالبحر الأسود والشام ومصر لدراسة الطرق المؤدية للهند. وكان عليه أن يتصل بالسفير الفرنسى بالآستانة ليحمل توصيات من الباب العالى إلى حاكم مسقط، ربما لأن الحكومة الفرنسية تصورت وجود تبعية ما، تربط حكومة مسقط بالدولة العثمانية[1] وحينما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر كان بوشان لا يزال بالقاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب إلى مسقط. والظاهر أنه لم يكن واثقا من نجاح مهمته لأن لجنة الشئون الخارجية لم تأخذ باقتراحه عقد معاهدة سياسية مع حاكم مسقط قبل إنشاء الوكالة. وهـــذا ماسيفعله الانجليز فى سنة ١٧٩٨، ومن جهة أخرى لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لصرف التعويضات المناسبة عن أعمال القرصنة. لذلك ما إن وقع الغزو الفرنسى لمصر، حتى وجد بوشان مبررا قويا للاعتذار عن أداء مهمته، وهو أن تلك الحملة قد أثارت شعورا قويا معاديا لفرنسا فى جميع الأقطار الاسلامية. وقد ساد شعور لدى العرب «بأننا نريد غزو بلادهم أيضاً» ، أما البعثة المرسلة إلى فارس فقد تمكنت من الوصول إلى هدفها قبل مجىء الحملة الفرنسية

---

(١) انظر هذه التعليمات فى المصدر السابق بتاريخ ٣٠ بريال سنة ٣ وكذلك
Correspondence de perse Vol. 8.

بمدة طويلة،وكانت تتألف من عالمين نباتيين هما أو ليفييه وبروجيير. وهذا لا يعنى أنها كانت مجردة عن الأهـداف السياسية، والظاهر أن اختيار عالمين إنما كان المقصود به تغطية أهداف البعثة الحقيقية وذلك بإعطائها صورة مهمة علمية . غير أن التعليمات كانت صريحة بأن يعمل المبعوثان على اجتذاب كل من الدولة العثمانية وفارس إلى محالفة فرنسا على أساس اتفاق المصالح ، فإن روسيا فى ذلك الحين كانت تعتبر الخصم التقليدى لهاتين الدولتين الاسلاميتين، وهى فى نفس الوقت عضو فى الحلف الأول الذى تكون ضد الثورة الفرنسية .

لم تسفر البعثة عن نتيجة تذكر من الناحية السياسية ، غـير أن المبعوثين الفرنسيين انتهزا هذه الفرصة لتقديم اقتراحاتهما فى المسائل التجارية والعسكرية. فقد كتب أو ليفييه يوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتها إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل ممثليها من بغداد إلى البصرة للاشراف على هذه العمليات التجارية. وهـو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقا رائجة بفارس لاعتدال ثمنها بالنسبة للأصواف الانجليزية التى تحتكر السوق . ومن الناحية الحربية نصح أوليفييه بعـدم اتخاذ أية خطوة لإقامة حامية فرنسية فى جزيرة خارج،وهى الجزيرة التى كان كريم خان قد منحها للفرنسيين سنة ١٧٦٩ وقال إن مثل هـذه الحامية لا تفيد شيئا لعزلتها وإنما تصبح ضرورية فقط إذ نفذ مشروع غزو مصر .

لقد تتبعت بريطانيا باهتمام نشاط هذه البعثات الفرنسية، وطلبت إلى سلطان مسقط تسليم المبعوثين الفرنسيين الثلاثة ، ولعلها اعتقدت بأن بعثة فارس كانت ترافق بوشان فى مهمته، وعرضت على سلطان بن أحمد ٨٠٠٠ جنيه مة
كما أن السلطات البريطانية فى الهند طابت أيضاً إلى والى بغداد تسل
وبروجيير عندما عرف هدفهما الحقيقى، غير أن هذه السلطات لم تت
حاسمة إلا بعد أن عرف أمر حملة مصر .

٢

صدى حملة مصر

قبل أن يتحقق الغزو الفرنسى لمصر كانت جميع الشواهد تنذر البريطانيين بأن خصومهم يتحولون إلى خطة الهجوم عليهم فى الشرق ، لذلك شرعت السلطات البريطانية فى الهند فى اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تعرف أنباء حملة مصر ببضعة أشهر .

وبالإضافة إلى البعثات الفرنسية المشار إليها، كان مالارتيك حاكم جزيرة موريشس يريد أن يرسم خطة لمهاجمة الانجليز فى الهند بالتعاون مع تبو صاحب أمير ميسور، وأحد أبطال المقاومة المعروفين للاستعمار البريطانى. وكان من المتوقع أن يتم الاتصال بين تبو والفرنسيين فى موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب سميث وكيل شركة الهند فى بوشهر « إن مسقط ستصبح عما قريب وكرا للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خمسا أو ست سفن عربية تقوم بنقل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل مابار ، ولا شك أن نقل الأنباء سيكون مورد ربح للبحارة العرب »[(١)] ، لذلك اتخذت إدارة الشركة فى لندن تدابير منذ شهر يوليو سنة ١٧٩٨ لتأمين المنافذ المؤدية إلى المستعمرة الكبرى. فمنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الاميرال بلانكيت ، وتعيين ممثل سياسى فى بغداد، أى عدم الاكتفاء بوكيل الشركة التجارى فى البصرة، ومهمة هذا الوكيل هى الإشراف على حركة سير البريد عبر العراق الذى قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين الممر الوحيد للبريد بين أوربا والهند . وأخيراً عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب إلى الخليج.

---

(١) B. P. C. رسالة من سميث إلى حكومة بمباى بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٧٩٨

وعندما عرف فى بومباى فى شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت فى مصر ، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بعثة إلى جدة لتكون حلقة اتصال بين بريطانيا وشريف مكة .

والذى يعنينا هو أن بريطانيا غيرت سياستها فجأة نحو الدول الثلاث المحيطة بالخليج : مسقط ، ولاية بغداد ، وفارس . ومما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانستى ممثل الشركة بالبصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط فى اتفاق عسكرى للتعاون ضد قراصنة العرب فى الخليج، وذلك على أثر ظهور نشاط البحارة العرب ضد الملاحة البريطانية، وهو أمر يختلف تماما عن فكرة التدخل فى الخليج لمواجهة الخطر الفرنسى. وعلى كل فقد كانت السياسة السائدة فى الهند حتى ذلك الوقت ترمى إلى عدم التوسع أو التدخل الحربى ما أمكن حتى لاتتكلف الشركة نفقات لاتعود عليها بربح مؤكد إذا مازادت نفقات الحرب على الفوائد التى تعود عليها من التوسع الإقليمى. وهذه السياسة التى كانت عليها إدارة الشركة بلندن ، تغيرت عندما وصل إلى كلكتا حاكم عام جديد هو المركيز ولزلى فى أبريل سنة ١٧٩٨ . وكان ولزلى من دعاة سياسة التوسع وعدم التقيد بالاعتبارات المالية البحتة. وفى ظل هذه الظروف الجديدة رسمت حكومة بومباى سياستها فى الخليج .

ففى مسقط أوفدت أحد موظفى الشركة من الفرس وهو مهدى على خان للتفاوض مع السلطان فى عقد اتفاق معه . فقد جاء فى التعليمات الخاصة بمهمته أن حكومة بومباى ترغب فى إقامة وكالة تجارية فى مسقط وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد وإحلال أحد الأطباء الإنجليز بدل الفرنسيين الذين يعملون فى خدمة السلطان [١].

---

(١) كان الاعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية أن هناك طريقتين من أسلم الطرق لبسط النفوذ على الحكام فى الشرق وهما الطب والتجارة .

وصل مهدى على خان إلى مسقط فى ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ وبعد مفاوضة استمرت عشرة أيام وقع فى الثانى عشر منه أول معاهـدة سياسية ربطت بين سلطنة مسقط وبين بريطانيا. ويلاحظ أنها تعتبر فى نفس الوقت أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا فى العصر الحديث . ومن الطريف أن نورد هنا النص العربى للاتفاقية كما هو محفوظ فى دور الوثائق البريطانية لأنه نموذج على أسلوب هذه المنطقة فى ذلك العصر [١].

وثيقة اتفاق عن ولاية عمان تحت إشراف الإمام المدير سيد سلطان دام أمره، إلى الشركة السامية المقتدرة، دامت عظمتها، متضمنة فى المواد التالية:

مادة ١ :

من وقت وصول كتاب ميرزا مهدى على خان بهادور جونج ، لا يجوز الانحراف عن هذه القدلنامة « المعاهدة » .

مادة ٢ :

من وقت قراءة الـكتاب المذكور أخذ قابى يميل إلى توثيق الصداقة مع تلك الدولة، ومنذ هذا اليوم سيصبح صديق أحدنا صديق الآخر وعدوه عدوه .

مادة ٣ :

ونظراً إلى أن طلبات مختلفة قدمت ولا تزال تقدم من قبـل الفرنسيين والهولنديين لإقامة مصنع [٢] أو بعبارة أخرى ليركزوا أنفسهم، إما فى مسقط أو جونبرون أو فى الموانى الأخرى لهذا السركار « الحـكومة »، فقد كتبت على نفسى أنه طالما الحرب مستمرة بين الشركة الإنجليزية وبينهم فان أعطى لهم مكاناً فى أراضى رعاية منى لصداقة الشركة، ولن يجدوا لأنفسهم فيها موضعاً لقدم.

---

(١) بالنسبة للنص الانجليزى انظر .Aitchisen Vol. 7. p. 87

(٢) من الواضح أنها ترجمة لكلمة Factory التى اصطلحنا على تسميتها بوكالة.

مادة ٤ :

وبما أن هناك شخصاً فرنسياً ظل السنوات العديدة الماضية يعمل فى خدمتى، وقد ذهب الآن على رأس إحدى سفنى إلى جزائر الموريشيوس فإننى سأفصله من خدمتى بمجرد عودته وأطرده من بلدى .

مادة ٥ :

فى حالة دخول إحدى السفن الفرنسية مياه مسقط، فان يسمح لها بالدخول إلى المرفأ الذى يسمح للقوارب الإنكليزية بدخوله، بل تبقى خارجة، وفى حالة وقوع اعتداء فى هذه الجهة بين السفن الفرنسية والسفن الإنكليزية فإن قوة هذه الولاية فى البر والبحر وكذلك شعبى سيشتركون فيه إلى جانب الإنكليز ، فأما فى البحار المكشوفة فإننى لا أتدخل .

مادة ٦ :

فى حالة غرق سفينة أو سفن تابعة للانكليز فإنها تلقى حتما المساعدة اللازمة وتتوفر لها وسائل الراحة من جانب هذه الحكومة كما أن ما عليهـا من متاع لا يغتصب ولا يستولى عايه .

مادة ٧ :

إذا رغب الإنكليز فى أى وقت فى إنشاء مصنع بميناء بندر عباس «جو نبرون» فلا اعتراض لى على تحصينهم لهذا الميناء ووضع المدافع بقدر ما يتراءى لهم. ولا اعتراض على إقامة أربعين أو خمسين رجلا إنكليزيا هناك ومعهم سبعمائة أو ثمانمائة من الهنود. أما فيما عدا ذلك فإن الرسوم التى تجبى على البضائع عند البيع أو الشراء ستكون فى نفس المستوى المعمول به فى البصرة وأبو شهر .

حرر فى أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣ هـ

الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨

أخرجت هـذه المعاهدة مسقط عن حيادها التقليدى فى الحروب السابقة وجعلت منها حليفا للسلطات البريطانية فى الهند . وقد خصصت ثلاث من المواد لبيان الإجراءات التى يجب اتخاذها ضد الفرنسيين والهولنديين الذين كانوا يدورون فى فلكهم حينذاك. وذهب سلطان بن أحمـــد فى استسلامه للانجليز إلى حد وضع حامية بريطانية فى ميناء بندر عباس التابع له . ولاشك أن بعض حكام الشرق فى ذلك الوقت لم يقدروا مغزى الاحتلال كما نفهمه فى عصرنا .

أما الانجليز فقد أدركوا مدى المكاسب التى حققوها من وراء هـذه الاتفاقية، إذ كتب دنكان حاكم بومباى إلى ولزلى حاكم الهند العام يقول[1] : « إن مهدى على خان قـد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله » ومما يسترعى الانتباه أن بريطانيا لم تعمل على إقامة وكالة فى مسقط مباشرة كما نصت عليه الاتفاقية . والظاهر أن سلطان بن أحمـد استطاع إقناع السلطات البريطانية بالتخلى عن هذه الفـكرة بأن بين لها أن إقامة مثل هـذه الوكالة سيؤدى إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز،ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارفض إجابة طلبهم،وهو لاقبل له بحرب الفرنسيين.ويجدر بنا أن نتساءل: ماهى الدوافع التى جعلت سلطان بن أحمد يتحول هكذا بسرعة وبدون تردد عن الصداقة السابقة مع فرنسا إلى التحالف البريطانى ؟ ويمـكن الرد على ذلك من عـدة وجوه : اعتماد عمان على الهند فى مؤونتها من الأرز، وهو الغذاء الأساسى لمعظم شبه جزيرة العرب . تكرر اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية . قلق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر مما دعا شريف مكة إلى حسن استقبال ويلسون الممثل البريطانى فى جدة، بل وتسليمه إياه الرسائل التى

---

(١) B. P. C. Vol. 6. رسالة من دنـكان إلى ولزلى بتاريخ نوفبر سنة ١٧٩٨

بعث بها بونابرت إلى كل من سلطان بن أحمد وتبو صاحب. وقد أدرك بوشان نفسه هذه الحقيقة فذكر لبونابرت على أثر وصوله إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ عدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة فى مسقط لأن الانجليز قد أقفلوا مداخل المحيط الهندى، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بحذر بالغ (١).

تأثرت ولاية بغداد مثل غيرها من الأقطار الإسلامية للعدوان الفرنسى على مصر . وكان على رأسها فى ذلك الحين شخصية من أعظم شخصيات المماليك الكرج هو سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ — ١٨٠٢) ومع أنه كان يتمتع بقدر كبير من الاستقلال إزاء الباب العالى ، إلا أنه لم يفكر فى الخروج عن سياسة الدولة العثمانية حينما أعلنت الحرب على فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٨ فقبض على القنصل الفرنسى وأحسن استقبال المبعوث البريطانى الجديد هارفورد جونز

والحق إن الظروف كانت تعمل من جميع الجهات على تقارب سليمان باشا من الإنجليز، فهو قد لاحظ تفوقهم البحرى على الأقطار الأوربية الأخرى فى الخليج ، غير أنه تجاوز الحد حينما أراد أن يتخذ منهم وسطاء لإقامة حلف بينه وبين مختلف الحكام العرب فى الخليج بقصد مواجهة نمو الدولة السعودية الأولى. وهذا السبب نفسه هو الذى جعل والى بغداد أشد حاجة من أى وقت مضى لاستيراد الأسلحة البريطانية من الهند .

وما كاد عام ١٧٩٨ يقترب من نهايته حتى كانت الصدمة التى أحدثتها الحملة الفرنسية فى الهند قد أخذت تزول ولو أنها ستتجدد حينما يتجه بونابرت شرقاً لغزو الشام فى أوائل العام التالى . وقد ذكر دنكان هذه الحقيقة حينما

---

(١) A. A. E. muscate رسالة من بوشان إلى بونابرت بتاريخ ١٨ / ١٠ /١٧٩٨

بعث إلى وكيل الشركة فى بوشهر يطمئنه إلى أن الأسطول البريطانى يسيطر على مدخل البحر الأحمر فى باب المندب ، كما أن أسطولا آخر يقف أمام سواحل الهند لمواجهة أى احتمال[1]

وفى بريطانيا نفسها ظهرت أبحاث عديدة شككت فى إمكان غزو الهند بواسطة حملة تمر عبر بلدان الشرق الأوسط. وأكدت للرأى العام أن مثل هذه المشروعات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة. ومن أشهر هذه الأبحاث كتيب أصدره بارون[2] أحد ضباط شركة الهند العارفين بالشرق، قارن فيها بين الطرق الثلاث التى يمكن التفكير فيها لهذا الغزو. وهى: البحر الأحمر، والخليج العربى، والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان . وانتهى إلى أن استخدام الخليج هو أكثر الطرق بعداً عن تحقيق الغزو. فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر . وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أيسر فى البصرة منه فى السويس فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف الملاحة فى الخليج عند مضيق هرمز الذى هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدها فى بمباى . ثم إن السير على الساحل الفارسى فى الخليج يكاد يكون مستحيلا لطبيعته الجبلية ولوقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بمباى فى بعثتها الأولى إلى فارس فى أواخر عام ١٧٩٨ بالتنبيه على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها. وحجتها فى ذلك أن الفرنسيين يعملون ضد

---

(١) B. P. C. Vol. 6. رسالة من دنكان إلى مهدى على خان بتاريخ ١٧٩٨/١١/٣٠

(٢) صدر هذا الكتيب فى لندن نهاية ١٧٩٨ بعنوان An Inquiry into the Fesibility of the Supposed Expedition of Bonaparte to the East, By Eyles irwin.

نظام الحكم الملكى وضد الأديان. ويبدو أن هذه الحجة قد صادفت نجاحا كبيراً لدى الشاه، فأصدر فرماناً بإرسال ألفى جندى لحراسة سواحل الخليج.

على أنه بعد تحطيم الأسطول الفرنسى فى أبو قير أصبح نشاط نابليون محصوراً فى مغامراته الشرقية، ولعل هذا هو الذى وجهه الى حملة الشام فى أوائل سنة ١٧٩٩، ومذكرات نابليون التى أمليت فى سانت هيلانة هى التى أوحت بأن هدف تلك الحملة كان متابعة السير لضرب الإنجليز فى الهند. ومن المعروف أن الخيال سيطر على الإمبراطور الأسير فى هذه الحقبة الأخيرة من حياته. ومن الأرجح أن يكون هدف تلك الحملة هو القسطنطينية التى رفضت أن تعترف باحتلال مصر. ومع ذلك فقد كان من الضرورى أن تثير حملة الشام مزيداً من مخاوف السلطات البريطانية فى الهند وأن تجدد نشاطها سواء فى منطقة الخليج أم فى ولاية بغداد.

وإذا لم يكن هدف حملة الشام واضحاً، فمن المؤكد أن بونابرت رسم مشروعا بزحف تدريجى نحو الهند مستنداً إلى التعاون مع الحكام المحليين فى الشرق الأوسط. وفى إطار هذا المشروع حاول الاتصال بشريف مكة وبزعيم الحركة الوهابية الذى لم يتعرف على اسمه بالضبط حينذاك، وبتبو صاحب أمير ميسور فى الهند، وأخيراً بسلطان مسقط الذى كتب إليه هذه الرسالة فى ٢٥ ينـاير سنة ١٧٩٩ « أكتب إليكم هذا الكتاب لأبلغكم ما لاشك فى أنكم قد علمتموه فعلا، وهو وصول الجيش الفرنسى إلى مصر. ولما كنتم دائما أصدقاء لنا، فعليكم أن تقتنعوا برغبتى فى حماية جميع سفن دولتكم، وعليكم أن تقوموا بإرسالها إلى السويس حيث تجد حماية لتجارتها »(١).

---

(١) Correspondence de Napéolon 1 Tom, 5. p. 361

ويتضح من هذه الرسالة أن بونابرت لم يطلب أكثر من توثيق الروابط التجارية. وقد رأى بنفسه حينما زار السويس بعض السفن العمانية تتردد على هذا الميناء. وهذا المطلب لا يتناسب مع الأهداف الكبرى التى تنسب إلى بونابرت من أنه كان يمهد الطريق لغزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الأحمر.

ورغم الصعوبات التى لقيها بونابرت فى مصر وفشله فى حملة الشام، فإنه طالما بقى الفرنسيون يحتلون مصر فإن السلطات البريطانية فى الهند لم تكف عن أخذ الاحتياطات فى جميع أقطار الشرق الأوسط الواقعة بين مستعمرتهم الكبرى وبين حوض المتوسط [1] من ذلك مثلا احتلال جزيرة بريم فى مدخل البحر الأحمر بضعة أشهر من سنة ١٧٩٩ وإرسال بعثة الى فارس بقيادة الضابط وليم مالكولم الذى سيوجه السياسة البريطانية فى الخليج بضع سنوات. وقد تقرر إرسال هذه البعثة فى أغسطس سنة ١٧٩٩ فى وقت لم تكن الأنباء الخاصة بفشل بونابرت فى حصار عكا قد وصلت بعد إلى الهند. ومما جاء فى تعليمات ولزلى الحاكم العام إلى مالكولم.

«إنه يجب إقناع الشاه بفكرة التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذى احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية فى الهند [2] وعدم السماح للفرنسيين بالدخول فى أراضى فارس أو لسفنهم بالرسو على سواحلها، وتنشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس» ولكن حدث ما عاق مالكولم عن السفر عند تقرير بعثته ولم يغادر بومباى إلا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وكانت ترافقه فى مهمته سفينتان حربيتان. ورغم أنه وصل بوشهر فى فبراير سنة ١٨٠٠

---

(١) انظر بحثاً قيماً فى هذا الموضوع للكاتب الفرنسى Charlo Roux بعنوان «انجلترا وحملة مصر»

(٢) Kage V. 1. page 88-89.

فإن الشاه لم يستقبله إلا فى نوفمبر من ذلك العام. ولكن مالكولم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر فقد استغل هذا الوقت فى دراسة حوض الخليج من النواحى التجارية والسياسية والحربية، وانتهى إلى تكوين رأى ظل يدافع عنه طول حياته، وهو أنه من الضرورى للدولة المسيطرة على الهند أن تكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية فى الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات فى طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر فى الخليج العنصر الأساسى فى محادثاته، بينما أصبح الهدف الأساسى من بعثته فى الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتغير الظروف . ففيما يختص بزمان شاه اضطرته الظروف الداخلية فى أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسى فقد أصبح منتهياً تماما بالنسبة إلى فارس. بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون فى ذلك الوقت للخروج من مصر .

وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهدة سياسية مع فارس . وهى تقضى بالتحالف ضد أية قوة ثالثة تغزو الهند ، وبتقديم الأسلحة إلى فارس فى حالة الاعتداء عليها من أى طرف آخر .

أما مطلب ملكولم بالتنازل عن ثلاث جزر فى الخليج وهى هنجام وقشم وخاراج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس، ولم يفلح ملكولم بالرشاوى أو التحايل فى إقناع مرزاشفى الصدر الأعظم فى ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن ألحقه بمشروع المعاهدة التجارية لا السياسية، كما كان يقضى المنطق . ولكن مرزاشفى أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ؛ بأن ذكر ملكولم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل، والآن أين ذهبت إمبراطورية المغول؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع المعاهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى ملكولم تغطية لفشله فى هذا المسعى أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهراً حتى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حينما يتخلى هو عن مطالبه هذا . ولكن تصرفاته فى المستقبل تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسائله إلى بومباى وإلى الحاكم العام منوهة بأهمية إقامة حامية بريطانية فى الخليج . وقد كتب مثلا عن أهمية قشم يقول « إن إقامة حامية بهـا أمر ضرورى من الناحية العسكرية ، لأنها تقف خط دفاع أول عن بومباى ، ومن الناحية السياسية ، فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا، ولا تجعلها تتردد فى اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية. وأخيراً من الناحية التجارية فإنها تعيد رخاء سيراف وهرمز الذى نعرفه فى عهد إقامة البرتغاليين هناك » ومما يؤكد تمسك ملكولم بفكرته أنه لم يغادر فارس إلا بعد أن حصل على وعد بإرسال سفير الى بومباى للتفاوض فى هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة لجزيرة خاراج فى طريق عودته إلى الهند . ومما أضعف موقف ملكولم أن السلطات فى كلكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حامية بالخليج، إذ أن الحاكم العام ولزلى، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود فى شبه الجزيرة دون التوسع فى جزر نائية تحتاج إلى مجهود طائل وتكاليف باهظة لتموين حامياتها. ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن تجربة مماثلة إذ قررت الانسحاب من جزيرة بريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب عدن ،وكانت قد احتلت فى مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائى ضد الفرنسيين فى مصر ، ولكنها سرعان ما أخليت فى سبتمبر وقطعت المفاوضات مع سلطان لحج بشأن التنازل عن محطة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه المحطة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى لقى مشروع ملكولم معارضة شديدة من ممثل بريطانى

آخر فى المنطقة، هو هارفردجونز الذى وصف آراء ملكولم بالجنون . وأخيراً يمكن القول بأن بعثة ملكولم سنة ١٨٠٠ — ١٨٠١ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، فإن كلتا المعاهدتين الخاصتين بفارس لم توقعا فى كلكتا.

كان ماكولم من الأوائل الذين دعوا إلى اتباع سياسة توسعية فى الخليج. أما زميله هارفورد جونز فى بغداد فإن أهدافه كانت محدودة بمعارضة الاحتلال الفرنسى لمصر، ولهذا الغرض اقترح خطة فريدة من نوعها لمهاجمة الفرنسيين وهى إرسال حملة عبر الخليج الى البصرة، ومن ثم تعبر صحراء الشام وتتجه غرباً لغزو مصر بالتعاون مع الجيش العثمانى[١] ويستخلص من ذلك كله أن الحملة الفرنسية فى مصر هى التى دفعت بالإنجليز الى اتباع سياسة جديدة فى منطقة الخليج تهدف إلى اكتساب نفوذ سياسى أو عسكرى، وأن هذه السياسة لم تنته بخروج الفرنسيين من مصر .

٣

مسقط بين الحياد والانحياز

لم تصل رسالة بونابرت إلى حاكم مسقط لأن الانجليز اعترضوا سبيلها ، وحتى لوقدر لها أن تصل فإنها ما كانت ستحدث أثرا يذكر، فإن شريف مكة مثلا الذى تلقى رسالة بونابرت لم يهملها فحسب، بل إنه شارك فى الشعور العام الذى ساد العالم الإسلامى ضد الفرنسيين ، وحاول أن يساهم بقدر المستطاع فى الجهود الرامية إلى إخراجهم من مصر .

---

(١) Roux p. 190. S.9.

ومع ذلك فإن حاكم مسقط وأهل عمان كانت لديهم اعتبارات اقتصادية أخرى تؤثر على موقفهم السياسى فلهم تجارة نشطة مع كل من الهند وجزيرة موريشس، ومن الأفضل لهم أن يحافظوا على صلاتهم بالفريقين المتحاربين: بريطانيا وفرنسا. لذلك لم تضع معاهـــدة سنة ١٧٩٨ نهاية لتردد مسقط فى سياستها الخارجية، والحق إن المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ فى كثير من شروطها، فلم تؤسس الوكالة البريطانية فى بندر عباس لعدم تحمس السلطات فى الهند لتنفيذ هذا المشروع ، كما أن حاكم مسقط لم يقطع علاقاته التجارية بجزيرة موريشس ولم يكن بوسعه إن أراد أن يمنع أصحاب السفن العمانيين من ذلك . وإذا ماراجعنا أرشيف حكومة بومباى لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبودل بين دنكان حاكم بومباى وبين سلطان بن أحمد — فالأول يوجه اللوم، والثانى يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز، مما يشعر بأن سياسة حكام مسقط بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لخص دنكان فى إحدى هذه الرسائل مآخذ السلطات البريطانية على السلطان فى النقط الآتية :

أولا : عـــدم تسليم أملاك تبو صاحب الموجودة فى عمان، وذلك بعد ضم بريطانيا لإمارته فى مايو سنة ١٧٩٩ .

ثانياً: سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنجبار ، إحدى توابع السلطنة فى طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة شراء السفن البريطانية التى استولى عليها القراصنة الفرنسيون(*) وإذا كان

(*) ذكر موريزى Maurizi الطبيب الخاص للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة التابعة للسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

سلطان بن أحمـــد قد حاول إرضاء الإنجليز بإقالة حاكم زنجبار، إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بأن قطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه. لهـذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين، وعلى ذلك قررت أن يمر ملـكولم بمسقط فى طريقه إلى فارس. وفى يناير سنة ١٨٠٠ تمـكن من اللحاق بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة قشم. ويظهر من طريقة تتبعه للسلطان أن هذا الأخير لم يـكن راغبا فى ارتباط جديد مع بريطانيا. والدليل على ذلك أن ملـكولم اضطر إلى استعمال أسلوب عنيف ليقنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للمعاهدة، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند، وينوه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول. ويهدده بإقفال موانى الهند فى وجـه سفن أهل عمان حتى ظفر أخيراً بالتوقيع.(١)

والنتيجة الهامة التى ترتبت على زيارة ملـكولم لمسقط هى قبول ممثـل سياسى بريطانى فى عاصمة عمان للمرة الأولى، وبناء عليه عين ملـكولم أحـد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل لشغل هذه الوظيفة.

ويدعى بوجل أنه استطاع أن يحدث انقلابا فى سياسة سلطان بن أحمـــد نحو الفرنسيين، وذلك بعـد شهر ونصف من إقامته بمسقط. ولم تـكن إقامـة بوجل طويلة فى هذه البلاد حيث قضى نحبه فى نهاية سنة ١٨٠٠.

وفى عهـد خلفه الـكابتن سيتون ازداد النفوذ البريطانى فى مسقط. فبالرغم من أن العلاقات لم تـكن على مايرام عند وصوله فقد نجح فى أثناء السنوات الثمان التى أقامها فى مسقط فى التقريب بين سلطات الهند والسلطنة.

---

(١) Kage Vol. 1. p. 105

وفى سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل فى شئون شبه جزيرة العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتمرنين على استخدام المدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استدعاءهم للاستعانة بهم ضد الوهابيين . ومما زاد فى حنق السلطان ، إلغاء الامتيازات التى كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع معاهدة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالمؤن فى الهند وإعفاء الملح من الضرائب الجمركية . هذا مما دعا سلطان بن أحمد إلى التردد فى استقبال سيتون عند نزوله بمدينة مسقط ولكنه سرعان ما كسب نفوذا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة سيتون هى منع اعتماد ممثل فرنسى أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقد كانت فرنسا تريد انتهاز فرصة صلح إميان المعقود بينها وبين إنجلترا فى مارس سنة ١٨٠٢ وما قد يترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندى ، فقررت فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٠٢ تعيين ممثل لها فى مسقط، واختارت لذلك أحد النواب فى عهد الثورة وهو كافنياك. ومن المعروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التى كانت تسود كلتا الدولتين : إنجلترا وفرنسا وخاصة فى مستعمراتهما . لذلك ظل سيتون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية . ومن ذلك مثلا أنه كشف عن سفارة عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد المحاربين القدامى فى جيش تبوصاحب ، وهو بالتالى عدو للانجليز وصديق للفرنسيين، ويدعى الشيخ على، ولكن السلطان برر موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التى سلبها القراصنة الفرنسيون. والذى يعنينا هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسى إلى مسقط .

وعندما وصل كافنياك إلى مقر عمله فى أكتوبر سنة ١٨٠٣ كان القتال قد تجدد بين فرنسا وانجلترا ، وعلم الخبر فى مسقط فلم تجد السلطات البريطانيـــة للسلطان عذرا لقبول إقامة قنصلية فرنسية . ورغم التهديدات التى سمعها من قائد السفينة الحربية المقلة للوفد الفرنسى؛ علل السلطـــان موقفه أمام الفرنسيين بوجود ثلاثين أو أربعين سفينة عمانية فى موانى الهند ، وأن قوى الدولتين غير متعادلة فى المحيط الهندى

ويستنتج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهنــد كانت أشد اتساعا وألزم لحياة السلطنة . على أن فشل بعثة كافنياك لم يحــدث استياء ما لدى السلطات الفرنسية فى جزيرة موريشس . وقد كان رأى حاكم الجزيرة الجديد الجنرال ديكان أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوى المشاق التى تلزم لضمان احترام الممثل الفرنسى فى سلطنة عمان . وكان تقرير كافنياك الذى كتبه عنــد عودته مؤيداً لوجهة النظر هذه . فقد جاء فى هذا التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية . ولا يزيد السلطان عن أن يكون شيخا من مشايخ البدو . والفائدة الوحيدة التى قد تجنيها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تتعدى إيجاد محطة للبريد بين المحيط الهندى وأوربا . وحتى هذه لا يمــكن تحقيقهــــا طالما بقى الإنجليز يسيطرون على الملاحة فى الخليج [1] » .

ولــكن بعد إقامة طويلة بلغت ثلاث سنوات كحاكم لموريشس أخذ ديكان يدرك خطأ موقفه السابق حيال السلطنة العربية . ولذلك انتهز أول فرصة أتيحت له ، فاقترح على السيد سعيد حاكم عمان الجديد الدخول فى معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة فى باريس لأن

---

(١) A. C. 4 Vol 118 تقرير كافنياك بتاريخ ٥ فريمير سنة ٩

المعاهدة التى اقترحها لاتتفق والحصار القارى الذى ضربته فرنسا على انجلترا ومستعمراتها فى ذلك الوقت . وفى تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التى تبرر ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما يلى :

أولا : بعد دخول الدانمرك فى الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكز تموينها فى الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن العمانية وسيلة من وسائل الاتصال .[1]

ثانيا : إن تشجيع أسطول عمان يضر بمصالح الأسطول التجارى البريطانى الذى يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثا : إن مسقط بما لديها من ممتلكات فى أفريقيا الشرقية تستطيع توريد عدد كبير من الرقيق اللازم لرخاء المستعمرة خاصة بعد أن أقفلت السوق البرتغالية فى موزمبيق أمام الفرنسيين ..

ولعل الظروف التى هيأت قيام مفاوضات بين السلطات العمانية والفرنسية لإتمام اتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن القراصنة الفرنسيين الراسية فى ميناء مسقط فى يولية سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولى السيد سعيد الحكم فى مسقط ، بارسال اعتذار إلى الجنرال ديكان وكان يحتوى على عبارات تدل على الاحترام الشديد إلى حد القول «إننى أنظر إلى بلادى كأنها تابعة لسيادتكم[2]» . وبعد ثلاثة أشهر من التردد احتجز أثناءها ديكان البحارة العرب الذين حملوا رسالة

---

(١) A. C. 129 تقرير من ديكان بتاريخ ١ / ٨ / ١٨٠٦

(٢) A. C. 129 رسالة من السيد سعيد إلى ديكان بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ ويلاحظ أن الحكام الشرقيين كانوا أحياناً يبالغون بمثل هذه العبارات دون أن يقصدوا معناها الحقيقى وإنما يعتبرونها من المبالغة اللازمة لأسلوب الرسائل .

السيد سعيد ، أجاب ديكان برسالة يعرض فيها مشروع إنشاء علاقة ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سيد سعيد أحد وجهاء عمان: ماجد بن خاقان، ومنحه تفويضا كاملا لتوقيع أى اتفـــاق يتوصل إليه مع الفرنسيين

كانت المشكلة أمام ديكان هى كيف يعترف رسميا باستمرار الملاحة والتجارة بين ساطنة عمان وبين الموانى الهندية التابعة لدولة معادية ، بينما تحرم التشريعات الفرنسية الخاصة بالحصار القارى على المحايدين وحلفاء فرنسا معا الاتجار مع العدو. ومن المعروف أن هذا التشريع ينبنى على قانونين صدر أولهما بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٨٠٦ ويقضى على الدول المحايدة بتحريم الاتجار مع الإنجليز وإلا تعرضت سفنها للمصادرة . وصدر الثانى بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقضى بتجريد كل سفينة تدخل الموانى المعادية من جنسيتها .

وحتى يلتقى ديكان مع هذا التشريع بقدر الإمكان ، اتفق على حل وسط. فهو لا يمنع التجارة بين عمان والموانى الإنجليزية بتاتا ، ولـكنه يضع عليها قيودا، وذلك فى مشروع المعاهدة الذى اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحـــاكم الفرنسى ووكيل السيد سعيد . فتقضى المادة السادسة من مشروع المعاهدة على أن السفن العمانية تستطيع الرسو فى إحدى موانى الهند ولـكن بشرط أن تخرج منها وتتجه مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلا يجوز لها الملاحة بين ميناء معـاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الاتجار بالأسلحة مع الإنجليز ، ولـكنها تستثنى الخيل ، لأنها من أهم الصادرات العمانية . وترخص المعاهدة للسفن الفرنسيـــة بتفتيش السفن العمانية ، كما تنظم عدة مواد الوسائل التى يمـكن بواسطتها التعرف على شخصيات السفن العربية ، فتلزمها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى جهات تحركاتهـا ، وحمل قائمة بأسماء التجارة والركاب. وبينما تقيد المعاهدة التجارة مع الإنجليز تنص فى

نفس الوقت على الحرية التامة للتجـــارة والملاحة بين مسقط وتوابعهـا ، وبين المستعمرات الفرنسية مما يترتب عليه رجحان كفة فرنسا على بريطانيا فى السلطنة. وبالرغم من هذا رفضت الحكومة فى باريس توقيع المعاهدة أو مجرد النظر فيها، تمسكا بمبدإ الحصار الاقتصادى المفروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت فى تطبيقه فى أوروبا ، وكان من باب أولى فشلها فى المحيط الهندى ؛ حيث لا تتعادل قوى الدولتين المتحاربتين . إذ لم يكن الصراع قائماً فى الحقيقة بين فرنسا وانجلترا كما هو الحال فى أوروبا . بل كان يمثلها فيه مستعمراتهـا فى المحيط الهندى — وفرق شاسع بين جزيرتى موريشس وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن ديكان كان يقدر هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك قبل أن يصله رفض باريس وافق فى العام التالى على تعديل لهذه المعاهدة حسبما يطلبه السيد سعيد . ويخفف هذا التعديل من القيود على الملاحة العمانية فى الهند [1] فيبيح لها الانتقـــال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى الخليج بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر للاتفاقية الأصلية أو المعدلة أن توضع موضع التنفيذ .

كيف تمت هذه الاتصالات بين عمان ومستعمرة موريشس الفرنسية بينما كان الأسطول البريطانى يملك التفوق التام فى المحيط الهندى ، وبينما كان سيتون مقيماً فى مسقط ممثلا لحكومة الهند البريطانية ؟ الحق إن الصلات بين بريطانيا وبين مسقط كانت قد توثقت من جديد بعض الشيء منذ فشل بعثة كافنياك حتى تولى السيد سعيد الحكم ، وقد نجح سيتون فى سنة ١٨٠٥ فى إقناع حكومة

---

(١) انظر مشروع الاتفاقية وتعديلها بتاريخ يونيو ١٨٠٧

الهند بإرسال بعض الأساحة التى استخدمها بدر بن سيف حاكم مسقط حينذاك ضد خصومه من القبائل العربية النازلة فى جزر هرمز وقشم — أما السيد سعيد الذى تسلم السلطة فى سنة ١٨٠٦ فقد صادف فى بداية عهده صعوبات شديدة لتثبيت سلطته فى الداخل أو مواجهة الزحف السعودى القادم من نجد . فبنى خطته على الاستعانة بإحدى الدول الأوروبية ، ولعله فكر فى الفرنسيين أولا نظرا لأن حكومة الهند سبق لها أن رفضت التورط فى المنازعات الداخلية بشبه جزيرة العرب، إلا أنه سرعان ماتبين له خطأ اختيار الحليف وقدأشرنا إلى أن سفارته الأولى احتجزت فى موريشس — سبتمبر سنة ١٨٠٦ وعلى أثر ذلك بعث برسالة هامة إلى دنكان حاكم بمباى يعرض فيها وضع السلطنة تحت حماية الانجليز [١] ويتضح من هذه الرسالة أن السيد سعيد كان أكثر صراحة فى رغبته فى الاعتماد على التأييد البريطانى للمحافظة على مركزه فى عمان. وكانت حكومة بمباى مستعدة لقبول تلك الفكرة غير أن حاكم عام الهند جورج بارلو رفضها معللا ذلك بعدة أسباب، منها ازدياد الأعباء على البحرية البريطانية لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن المتوقع أن وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية قد يعرضها لهجمات الفرنسيين ، كما أنه يترتب على هذه الحماية كفالة السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجر حكومة الهند إلى التورط فى المنازعات الداخلية فى شبه جزيرة العرب، وهو مبدأ تعارضه السلطات البريطانية بشدة فى ذلك الوقت . ومنها أن حياد مسقط يحميها من السفن الفرنسية، وهو لا يعنى بالضرورة السماح بإقامة وكالة فرنسية بها مادامت معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية [٢]

---

(١) B. P. C. رسالة من السيد سعيد إلى دنكان بتاريخ نوفبر ١٨٠٦

(٢) Bengal political secret Consultations رسالة من الحاكم العام إلى حكومة بمباى بتاريخ أبريل ١٨٠٧

وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن الحماية البريطانية ستقتصر على السفن القائمة بالملاحة بين عمان والهند، وأنه لا يخشى فى الوقت الحاضر أى اعتداء فرنسى على السلطنة. والظاهر أن هذا الرد خيب أمل سعيد فاستأنف المفاوضات مع فرنسا خلال عام سنة ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨ ولكن الظروف أخذت تتحول بسرعة نحو تأكيد التفوق البريطانى فى المحيط الهندى. ولم يكن السيد سعيد بحاجة إلى أن ينتظر رفض حكومة باريس توقيع الاتفاق لكى يحاول من جديد توثيق علاقاته مع الانجليز، ففى سنة ١٨٠٨ شرع الأسطول البريطانى فى حصار جزيرة موريشس كما أن البعثة الفرنسية التى أرسلت إلى فارس كانت فى طريق عودتها إلى فرنسا دون أن توفق فى اجتذاب الشاه إلى التحالف معها.

٤

مغامرة طارئة فى فارس

من المعروف أن إقامة امبراطورية فى الشرق كانت من الآمال التى لازمت نابليون طوال عهده بالحكم، وكانت هذه الأطماع تتخذ شكلا جديا كلما فشلت فرنسا فى غزو الجزر البريطانية، حدث ذلك فى سنة ١٧٩٨ وتكرر فى سنة ١٨٠. وفى ذلك الحين كانت العلاقات قد عادت إلى مجراها الطبيعى بين فرنسا والدولة العثمانية فأرسلت سبستيانى فى مهمة سرية على الأرجح لدراسة مشروع غزو للشرق، كما بعثت فكرة غزو مصر سنة ١٨٠٨ ووسط هذه المشروعات احتلت فارس ومنطقة الخليج مكانا مرموقا باعتبارها حلقة هامة من حلقات الطريق إلى الهند. وقد تولى قنصلان نشطان مراقبة أحوال فارس منذ سنة ١٨٠٥ وهما

كورانسيز القنصل الفرنسى فى حلب ، ورسو زميله فى البصرة. وكورانسيز هو صاحب اقتراح البعثة السياسية التى أرسلت إلى فارس فى سنة ١٨٠٦.

وقد بنى اقتراحه على تعداد الفوائد التى ستعود على بلاده من توثيق صلاتها بفارس وهى تتلخص فى الفكرة التقليدية من أن تلك البلاد يمكن أن تستخدم يوما ما لغزو الهند، ولكنه يضيف نقاطا أخرى جديدة مثل فكرة اتخاذ فارس مأوى للقراصنة الفرنسيين الذين امتد نشاطهم إلى الخليج العربى منذ سنة ١٨٠٥ وكذلك مساهمة الفرنسيين فى استغلال اللؤلؤ ، مع ملاحظة أن العرب وليسوا الفرس هم الذين كانوا يتولون هذا اللون من النشاط الاقتصادى . كذلك أوصى كورانسيز باتخاذ فارس قاعدة لتموين جزيرة موريشس وللضغط على ولاة بغداد كى يمنعوا استخدام الطريق البرى لنقل البريد البريطانى(١) وكان مبعوث فرنسى يدعى روميو قد زار الشاه فى سنة ١٨٠٥ وقدر أن حكومة فارس قد تكون أكثر استعدادا للتقارب من فرنسا لأنها لا تخشى من قوة فرنسا بخلاف بريطانيا التى تهدد البلاد من جهة الخليج العربى .

لذلك كله تقرر إرسال جوبير فى سنة ١٨٠٦ وهو يحمل مشروعا طموحا باجتذاب فارس إلى محالفة فرنسا سيما وأن الحرب كانت قائمة فى ذلك الوقت بينها وبين روسيا ، أى أن مصالح البلدين عادت متفقة كما كانت عند إرسال بعثة أوليفييه فى سنة ١٧٩٦ — سنة ١٧٩٧ .

كان يحكم فارس فى ذلك الوقت فتح على شاه الذى يعد المؤسس الحقيقى للأسرة القاجارية. وقد تقبل اقتراح التحالف بكثير من الترحيب حتى إنه أرفق المبعوث الفرنسى فى عودته بسفير فارسى لكى يقابل الأمبراطور ويعقد معه التحالف

---

(١) A.A.E.Correspondence de perse رسالة من كورانسيز إلى تاليران بتاريخ ١٨٠٦/٥/٥

المطلوب . والتقى به فعلا فى فينكين اشتاين ببولاندا حيث كان يقيم معسكره بعد تحقيق عـــدة انتصارات على روسيا . وبعد مفاوضات قصيرة تم توقيع معاهدة التحالف فى ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧[١] ، تحتوى هـــذه المعاهدة على قسمين متميزين ويتضمن القسم الأول تعهد فرنسا بمساعدة فارس على استرجاع أقاليمها الشمالية التى فقدتها بسبب الاعتداءات الروسية .

أما القسم الثانى فيتضمن التسهيلات التى يجب على فارس أن تمنحها للقوات الفرنسية توطئة لغزو الهند. وتحتل هذه التسهيلات القسم الأكبر من المعاهدة. كان تنفيذ التحالف أمراً ممكناً عند عقده فى مايو سنة ١٨٠٧ ولـكن سرعان ماتغيرت ظروف فرنسا السياسية فإن الأمبراطور قابل القيصر فى تلست فى ٧ يوليو سنة ١٨٠٧ وعقد معه الصلح المشهور باسم هذه البلدة . إلا أن عقد هذا الصلح لم يمنع نابليون من المضى فى مشروع التحالف الفارسى، ولذلك عين وفدا كبيرا تحت رئاسة الجنرال جاردان للذهاب إلى فارس فوصل إليها فى نوفمبر سنة ١٨٠٧ .

غير أن مهمة جاردان أصبحت شاقة إلى حـد كبير، إذ أنه من الطبيعى بعد صلح تلست أن تتوانى فرنسا فى الضغط على روسيا، وفى نفس الوقت لم يخفف جاردان من إلحاحه على الشاه فى تنفيذ القسم الخاص بالتزامات فارس التى نصت عليها معاهدة التحالف . على أن الشاه لم يفقد الأمل رغم تغير الظروف فى استمرار التحالف على أساس أن تستخدم فرنسا الوساطة لدى القيصر، وعلى ذلك استمرت البعثة فى مزاولة نشاطها حتى خريف سنة ١٨٠٨ .

كانت تعليمات جاردان تنم عن رغبة فرنسا فى القيام بنشاط واسع المدى فى المنطقة . وأهم هذه التعليمات ما كان يتصل بدراسة الطرق التى يمـكن استخدامها

---

(١) انظر نص المعاهدة فى Declerc Recueil destraités de la France T. 1, p. 201-203

عبر فارس للسير إلى الهند[١] . ومنها ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض فى إعداد حملة بحرية فى الخليج ، وتوخى الاتصال بالوهابيين فى بلاد العرب لمعرفة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند، وأخيراً تقضى هذه التعليمات بالبحث عن أنسب جزيرة فى الخليج لإقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفرنسا قد أثير أولا عند وضع مشروع معاهدة فينكين شتاين . ولكن مندوب الشاه طلب تأجيل بحثه حتى وصول البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائياً على أن يكون التنازل مشروطاً . فنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التى وقعت بين فرنسا وفارس فى ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفرنسا يتم بعد إعادة إقليم جورجيا إلى فارس بمساعدة فرنسا ، وذلك عن طريق وساطتها لدى روسيا . فلا غرو ان رفضت باريس توقيع المعاهدة التجارية[٢] علما منها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على انجلترا فلم تنجح، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ هذا الوعد الخاص بإعادة أملاكه التى سلبتها روسيا أولا . ومهما يكن هناك من شروط للتنازل عن جزر فى الخليج ، فمن الواضح أن موقف الشاه فى هذا الموضوع كان أقل صلابة بالنسبة لفرنسا لأنه سبق أن رفض أصلا مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ بالنسبة لانجلترا . ويمكن تعليل هذا التشدد بأن فرنسا ليست لها بجوار فارس قوات هائلة مثل مالبريطانيا فلا يخشى منها تهديد لاستقلال بلاده .

ويبدو أن الشاه كان يعلق على وساطة فرنسا لدى روسيا آمالا تزيد على إمكانياتها فى الواقع. ولعل هذا ما دعاه إلى ترك الضباط الفرنسيين يجوبون أنحاء

---

(١) نشر أحد أحفاد الجنرال الوثائق المتعلقة بمهمته، انظر Gardane p.81

(٢) A. A. E. C. Perse T. 9, 4/12/1807

البلاد المختلفة بحرية تامة . ومما هو جدير بالذكر أن دراسة منطقة الخليج قد أثارت قلقاً خاصاً عند السلطات البريطانية فى الهند . وقد وقعت مهمة دراسة هذه المنطقة على الضابطين ترزيل ودوبريه (*) . فما كادت بومباى تعلم بظهورهما فى جزيرتى قشم وهرمز فى فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوفدت سيتون وكيلها فى مسقط مع سفينة حربية لتتبعهما، ولكنه لم يظفر بهما إذ أنهما وصلا إلى بوشهر قبل الضابط الإنجليزى ببضعة أيام . ولم تؤد زيارة الضابطين الفرنسيين لمنطقة الخليج إلى نتيجة إيجابية بل اقتصرت على تبصير الحكومة الفرنسية بحقيقة معروفة، وهى أن النفوذ البريطانى قد بلغ فى هذه المنطقة حداً لا يمكن معه المنافسة، ولذلك قررتا عدم صلاحية الخليج كطريق أساسى لحملة الهند. ومن المقطوع به أن النفوذ الفرنسى عندما بلغ ذروته فى فارس فى أوائل سنة ١٨٠٨ لم يتسرب إلى منطقة الخليج، فقد كانت المنطقة الساحلية فى فارس يحكمها رؤساء قبائل عربية مستقلون بالنسبة للسلطة المركزية فى طهران . وكان هؤلاء المشايخ وخاصة حاكم منطقة بوشهر من آل نصر يستفيدون من حركة التجارة النشيطة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر كان يحصل بمقتضى معاهد سنة ١٧٦٣ على ٣ ٪ من جميع العمليات التجارية من التجار المحليين، وفى نظير هذا الامتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع لطهران مبلغا سنويا قدر بتسعة آلاف جنيه، مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان فى استطاعته أن يقدم هدايا ثمينة إلى رجالات البلاط فى طهران . وهذا ما يفسر لنا استمرار الوكالة البريطانية فى بوشهر رغم إلحاح جاردان على الشاه لطردها ، بل على العكس ذكر أن بروس المقيم البريطانى فى هذه الآونة ، منح « كسوة شرف » خلعها عليه حاكم شيراز بفضل توسط حاكم بوشهر (٢).

---

(١) كتب دوبريه Dupré قصة رحلته ونشرها سنة ١٨٠٨

(٢) انظر G. P. G. P. 927

وقد جاء فى تقرير تريزيل أن نحو مائتى سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنويا إلى بوشهر حاملة منتجات الهنـــد وأوربا ومنها الأرز والمعادن والأدوات الصناعية الثمينة وخاصة الصوف . ثم تعود محملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخيل ونبيذ شيراز والقطن والفواكه المجففة. وباعتراف أحد المختصين الفرنسيين لم يكن فى وسع فرنسا مجرد التفكير فى التنافس التجارى مع إنجلترا، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحة منتظمة بين فرنسا وفارس . فعلاوة على طول المسافة لا بد أن تخضع هـذه الملاحة لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستضطر التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مسقط فى النقل البحرى . وينتهى التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحتة [٢].

ولعل هذا ما دعا ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين أسندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس فى أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء على اعتقاده هذا لم يصطحب ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندى . بينما كانت تعليمات منتو الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسى . لذلك كانت دهشة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر فى ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن فتح على شاه، راعى فى نفس الوقت مركز بريطانيا فى الخليج فأحاله على حاكم شيراز المختص بشئون المنطقة للمفاوضة . ولكن ملكولم رأى فى هذا الإجراء إهانة عظمى . وترك البلاد متوعداً بالعودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . ومما يذكر أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يوليه كان يستمتع بالترحيب الفائق من حاكم المنطقة وتجارها .

---

(٢) هذا التقرير كتبه اسكالون أحد التجار الفرنسيين بالأستانة سنة ١٨٠٦

وقد اتخذ ملكولم من هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد منتو بنظريته القديمة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية فى الخليج ، وكان نظره فى ذلك الوقت موجهاً نحو جزيرة « خاراج » دون قشم ، وهى الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر ، فاقترح ملكولم نقل وكالة بوشهر إلى هـــذه الجزيرة التى ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن بينما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباى ، نرى منافسه هارفورد جونس فى فارس أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها ممثلا للبلاط الملكى رأساً ، وليس مندوباً عن حكومة الهند التى كانت تتولى فى العادة شئون العلاقات بين بريطانيا والدول المتاخمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد منتو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج. فكتب إلى جونس يأمره بالعودة وإفساح الطريق لحملة الهند العسكرية المعدة ضد فارس . ولما لم يكن جونس تابعاً لحكومة الهند ، استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار فى التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماما عن ملكولم إزاء هذه المشكلة، فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونس وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية ضماناً لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونس لا يمكن نسبته إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول فى هذا النجاح هو يأس الشاه من فرنسا ووعودها بالمساعدة ، خاصة بعد أن صرح جودوفتش القائد الروسى الذى تولى قيادة الحملة الروسية فى شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه، وهكذا استأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

وفى نوفمبر بذل الشاه آخر محاولة للحصول على تدخل فعلى من الإمبراطور ،

وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائى، ولما لم يصل أى نبأ من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة، قرر الشاه استقبال جونس فى طهران وتم ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٨٠٩ . ولم يلق بالا لاعتراضات جاردان الذى انسحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المعادية . كانت الظروف إذن مهيأة أمام هارفورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطانى فى تلك البلاد . وفعلا لم ينقض شهر على إقامته حتى وقع فى ١٥ مارس اتفاقاً تمهيدياً ألغى بواسطته جميع المعاهدات التى تمت بين فارس والدول الأوربية الأخرى [١] ، بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية . وأصبحت الدولة الوحيدة التى يمكن طلب وساطتها فى النزاع بين فارس وجيرانها . وفيما يخص منطقة الخليج ، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانى فارس وجزرها فى حالة الاعتداء عليها،ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لا يعنى تملكها إياها . وعلى أثر النجاح الذى أحرزه جونس أصبحت حملة ماكولم غير ذات موضوع . وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جندى وأوشك على الإبحار إلى الخليج ، فجاءت أنباء جونس مخيبة لمشروعه المأثور.

وقد فتح الاتفاق التمهيدى لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس . فضمنت الأولى نفوذاً سياسياً واقتصاديا فى الجزء الجنوبى من البلاد على الأقل . وخلافاً للسياسة الروسية كانت بريطانيا تعطى للامتيازات الاقتصادية الدرجة الأولى من الأهمية. وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئا حيويا بالنسبة لشركة الهند الشرقية . ولكن ما كادت تستقر لها الأمور فى فارس حتى ظهرت على الشاطىء الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة فى الخليج .

---

(١) A. A. E. Perse—memoire et Documents Vol. 7

الفصل الخامس

العرب والملاحة

سيطر العرب على أوجه النشاط المختلفة فى الخليج خلال القرن الثامن عشر ، فهم الذين يديرون حركة الملاحة التجارية بين موانى الخليج المختلفة من جهة وبينها وبين الهند وشرق أفريقيا من جهة أخرى . وفى بعض الأحيان يواصلون السير إلى جزر الهند الشرقية، ولو أن عرب حضرموت هم الذين اشتهروا أكثر من عرب الخليج بمزاولة النشاط الاقتصادى فى جنوب شرق آسيا . كذلك اشتغل العرب بصناعة بناء السفن وبالغوص على اللؤلؤ ، ومن ثم صارت لهم السيطرة التامة على جزر الخليج وعلى أجزاء مختلفة من الشاطىء الشرقى أيضا .

وفى نهاية القرن الثامن عشر اتجهت بعض القبائل العربية إلى القيام بمغامرات بحرية للاستيلاء على السفن التجارية التى تمر بمياه الخليج ، وهذه المغامرات هى التى تحدث المؤرخون الانجليز عنها كثيرا باسم القرصنة. ونسبوا إلى مواطنيهم فضل القضاء عليها .

ومن الصعب التمييز بين القرصنة وبين الحروب البحرية . وقد رأينا كيف أن الأوربيين باختلاف جنسياتهم مارسوا القرصنة فى منطقة المحيط الهندى منذ ظهور البرتغاليين بها فى القرن السادس عشر . وفى العصر الذى نحن بصدده الآن كانت فرنسا ترخص لبعض بحارتها المشهورين بالجرأة أن يهاجموا سفن الأعداء وأن يحصلوا الغنائم التى تنتج عن ذلك لحسابهم الخاص ، ولعل هذا هو أهم فرق

بين القرصنة وبين الحروب الرسمية أى أنه إذا تم الاستيلاء على السفن لحساب الدولة فإن ذلك يكون من أمور الحرب المتعارف عليها ، وإذا استولى عليها أفراد لحسابهم الخاص أصبحت قرصنة . وقد اهتمت بريطانيا بهذاالموضوع بعد انتهاء الحروب النابوليونية فحملت مؤتمرفيينا على اتخاذ قرار بمكافحة القرصنة فى مختلف بحار العالم .

ويجدر بنا أن نتساءل عن وضع المغامرات البحرية التى اشتهر بها العرب على ضوء المقياس الذى أشرنا إليه ، والأرجح أن هـذه المغامرات كانت صورة مكررة لمايقع بين القبائل من مشاحنات فى البر، وإذن فهى تتم لحساب القبيلة أو لحساب رئيس العشيرة فى معظم الأحيان .

ومن القبائل التى اشتهرت بتلك المغامرات البحرية بنو كعب فى شمال الخليج ثم بنو ياس وبو على والقواسم جنوب قطر ، وهذه القبيلة الأخيرة هى التى أحرزت فى ميدان المغامرات البحرية شهرة لاتضارعها فيه أية قوة عربية فى العصر الحديث.

وتنزل هذه القبائل البحرية على الشاطىء الممتد من خور العديد شمالا حتى رأس مسندم جنوبا، أى فى مسافة طولها نحو ثلاثمائة كيلومتر، وهى كثيرة التعاريج ومن ثم يسهل على القوارب الصغيرة السريعة أن تتخذ منها ملجأ من تتبع السفن الكبيرة . وكان هذا القسم من الساحل تابعاً لسلاطين عمان فى عهد اليعارية وفى بداية عصر البوسعيد ، فى سنة ١٨٦٥ فصم راشد بن مطار غرى التبعية لأحمد ابن سعيد واتخذ من رأس الخيمة مقراً له كزعيم لقبيلة قوية هى قبيلة القواسم . وفى حوالى هذا الوقت تقريباً أخذ دياب بن عيسى من أسرة البو فلاح يجمع حوله قبيلة بنى ياس ويتخذ من جزيرة صغيرة تدعى أبو ظبى مقراً لمشيخته القبلية الجديدة . وهكذا ظهر إلى الوجود قسم متميز من ساحل الخليج العربى أطلق

عليه الانجليز اسم ساحل القرصنة ،وهو الذى سيتطور فيما بعد إلى ساحل الهدنة ثم إلى المشيخات السبع فى الوقت الحاضر [١] .

ومن الخطأ الظن بأن القبائل التى تنزل بهذا الساحل كانت تكرس جميع طاقاتها للمشاحنات البحرية، فإنها كانت تساهم بقسط وافر مع أهل البحرين وقطر والكويت فى أعمال الغوص على اللؤلؤ ، كما تساهم مع العمانيين فى نقل التجارة من شرق أفريقيا والهند ، ولكن يبدو أنه بعد الانفصال عن التبعية لسلاطين عمان وجد كثير من بحارة القواسم أنه من الأيسر تحقيق الربح بالسطو على سفن التجار العمانيين الخاضعين للبو سعيد. وقد بلغت القواسم من القوة فى نهاية القرن الثامن عشر إلى حد أنها انتزعت جزيرة قشم من سلطان بن أحمد وانتقل أحد فروعها إلى لنجة على الشاطىء الشرقى من الخليج حيث تأسست مشيخة عربية تابعة لرأس الخيمة . وعندما وصل نفوذ الدولة السعودية الأولى إلى جنوب شرق شبه الجزيرة رحب سلطان بن صقر زعيم القواسم بإعلان تبعيته لحكومة الدرعية، طالما أن هذه الحكومة لا تغير من وضعه كزعيم للقبيلة ، بل على العكس أصبحت قبيلة القواسم تستند إلى مؤازرة دولة قوية لكى تمارس مغامراتها البحرية على نطاق أوسع . ففى سنة ١٧٩٧ هاجمت إحدى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية واستولت عليها ، لذلك يظن بعض الكتاب الانجليز [٢] أن هذا العام يوافق دخول القواسم فى تبعية الدولة السعودية الأولى. والأرجح أن ذلك لم يتحقق بصورة نهائية إلا فى سنة ١٨٠٢ أى بعد أن أقام الوهابيون حصناً ثابتاً فى البوريمى فى العام السابق وانتشر نفوذهم المعنوى فى إقليم الظاهرة [٣] .

---

(١) تفيض وثائق بمباى بأخبار القواسم ومغامراتها البحرية ، ويمكن الرجوع إلى تقرير مطول فى مختارات بمباى المنشورة S. R. B. P. 290-359 أما عن نشأة أبو ظبى فيمكن الرجوع إلى مؤلف معاصر (mann) انظر ثبت المراجع .

(٢) S. R. B. P. 248

(٣) ابن بشر ص ١٤٥

اعتبرت القواسم بعد الانضمام إلى الدولة السعودية مغامراتها البحرية جزءاً من حركة الجهاد وبالتالى فإن الأسلاب تعد غنائم حرب ويجب تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعى أى رئيس الدولة السعودية ، وذلك حسب ماتقضى به الشريعة الإسلامية فى أحوال الجهاد . ولا نعرف بالضبط مدى التزام القواسم بهذا المبدإ وعلى كل فقد انصب هذا « الجهاد » فى الغالب على السفن العمانية . فإذا أضفنا إلى ذلك احتلال السعوديين للبوريمى وضغطهم على كثير من قبائل الظاهرة؛ تبينا مدى الخطر الذى تعرض له سلطان بن أحمد فى نهاية عهده ، لذلك ذهب يبحث عن حلفاء ليعاونوه ضد الوهابيين. ورحل إلى مكة ليستعين بشريفها. وحينما وصل إليها سنة ١٨٠٣ كان الوهابيون فى سبيلهم للاستيلاء عليها . وفى العام التالى توجه حاكم مسقط إلى الدولة العثمانية فقام بزيارة لعلى باشا والى بغداد باعتباره حليفاً طبيعيا ضد الوهابيين،وربما تم فى بغداد رسم خطة لمواجهة قوة السعوديين الصاعدة، إلا أنه لم تتح الفرصة لتنفيذ شيء منها لأن القواسم تربصت بحاكم مسقط وتمكنت من قتله فى طريق العودة . وعلى أثر ذلك اضطربت أحوال عمان وأوشكت أن تقع فى يد السعوديين خاصة حينما انتقل حكم مسقط إلى بدر بن سيف صديق الوهابيين خلال فترة قصيرة (١٨٠٥ — ١٨٠٦) ولاغرو أن تشجع هذه الأحداث القواسم على توسيع نشاطهم، فبعد أن كانوا يتجنبون السفن البريطانية أصبحوا لا يخشون من اعتراض سبيلها حتى لا تستأثر وحدها بتجارة الخليج .

ذلك أنه من الشائع أن البريطانيين اصطدموا بالقواسم فى إطار مكافحة القرصنة، ولكن إذا دققنا النظر فى الوثائق البريطانية المعاصرة نلاحظ أن ممثلى شركة الهند الشرقية فى الخليج كانوا يشكون من منافسة التجار العرب لهم ، لذلك انتهزت الشركة هذه الفرصة فخصصت بعض الحملات العسكرية لتحطيم الملاحة العربية باسم مكافحة القرصنة أحياناً ومكافحة تجارة الرقيق أحيانا أخرى ،

وتحالفت مع الحكام العرب الذين اتفقت مصلحتهم مع الإنجليز للاحتماء من امتداد الدولة السعودية الأولى إلى منطقة الخليج .

لم تكن حكومة الدرعية مسئولة بصورة مباشرة عن منطقة الخليج ومن باب أولى عن نشاط القواسم فى البحر ، وذلك إلى أن اتخذ سعود قراراً فى سنة ١٨١٠ بتعيين ممثل له رئيسا للقواسم وإضافة إقليم إدارى يعرف بإقليم القطيف يضم الأحساء والبحرين وقطر ، وحتى ذلك الحين لم تتخذ حكومة الهند البريطانية موقفا محدداً من الدولة السعودية الوهابية . ويبدو أنها مالت فى بداية الأمر إلى اجتذاب ودها ، ففى سنة ١٧٩٩ أرسل مانستى القنصل الإنجليزى بالبصرة مبعوثاً منه إلى الدرعية يدعى رينو ولو صحت هذه الحقيقة لكان هو الأوروبى الوحيد الذى زار عاصمة الدولة السعودية الأولى[١] .

وهدف مهمته هو الحصول على وعــد من زعيم الوهابيين بتأمين البريد البريطانى الذى يمر بالطريق الصحراوى من البصرة إلى حلب حيث تقيم بعض القبائل التى تتبع الدولة السعودية. ويقال إن عبد العزيز بن سعود اشترط إقامة صلح مع والى بغداد قبل إصدار أى وعــد . لذلك لم تسفر البعثة البريطانية عن شيء ، فلما عظم شأن القواسم وتأكد ارتباطها بالوهابيين أخذت السلطات البريطانية فى الهند تنظر بروح العداء نحو القوة العربية الجديدة ، لذلك توسط الإنجليز فى مشروع التحالف بين سلطان بن أحمد وبين والى بغداد[١] ، ذلك المشروع الذى لم يوضع موضع التنفيذ فاضطرت بريطانيا إلى العمل منفردة فى

---

(١) ورد ذكر هذه البعثة فى مؤلف روسو القنصل الفرنسى المشار إليه سابقاً Rousseau p. 30 وكذلك فى مؤلف بريدجز Brydges القنصل الإنجليزى فى بغداد ، ولكن لم نعثر على ذكر تلك البعثة فى الوثائق .

(١) Miles Vo'. 2, p. 298

وجه القواسم بأن أرسلت دافيد سيتون وكيلها فى مسقط سنة ١٨٠٥ وبصحبته بعض السفن الحربية لتخويف القواسم . وفعلا استطاع أن يحصل على تعهد[١] باحترام السفن البريطانية ويدفع غرامة للتعويض عن السفن الهندية التى استولى عليها القواسم . وفى حالة التفكير فى الخروج على هذا الاتفاق تنذر القواسم السلطات البريطانية فى مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر . وهذا الشرط الأخير غريب من نوعه ولايمكن أن يؤخذ مأخذ الجد ، لذلك لم يكن أحد ليتوقع أن تنذر القواسم بريطانيا باستئناف مغامراتها البحرية سنة ١٨٠٨ ففى ذلك العام أسرت السفينة البريطانية مينيرفا وهى تفوق كثيرا حجم تلك السفينة التى استولت عليها القواسم منذعشرة أعوام، كما حطم طراد إنجليزى صغير كان يرافق بعثة مالكولم إلى فارس .

وكان مالكولم قد نجح فى ربط فارس إلى محالفة بريطانيا، وفى نفس الوقت انتهت المفاوضات بين السيد سعيد وبين الفرنسيين ، ولذلك حينما قرر الإنجليز التدخل رسموا خطتهم على أساس وجود حلفاء لهم بين القوى المحلية فى الخليج العربى . وجاء فى التعليمات التى زود بها ليونيل سميث قائد الحملة . . أن يقوم بتدمير مراكز القرصنة والسفن الراسية فيها مع ملاحظة عدم الاصطدام بالوهابيين ، بل تشيرهذه التعليمات إلى أن بريطانيا كانت تودبإخلاص الإبقاء على « علاقات المودة » معهم ومع الدول الأخرى فى جزيرة العرب[٢] ، كما تقضى بالتعاون مع السلطات الفارسية على الساحل الشرقى إذا تطلب الأمر تتبع القراصنةهناك، والمساعدة على تدعيم سلطة الشاه فى هذا الشاطىء .ولعل التعليمات البريطانيـــة كانت تقصد رد مشيخة لنجة التى استولى عليها القواسم إلى حلفائهم الفرس .

---

(٢) جاء هذا التدخل نتيجة لاقتراحات مانستى القنصل البريطانى فى البصرة ، انظر رسالته بتاريخ ٢ / ١ / ١٨٠٥ P. B. C. 3 / 1 / 1805

(١) S. R. B. 433

خرجت الحملة من بومباى فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط أخذت تهاجم مراكز القواسم ونزلت فى رأس الخيمة لمدة يوم واحد وألحقت أضراراً جسيمة بالميناء .

ومما يسترعى الانتباه أن لوريمار « المؤرخ الرسمى للخليج من قبل حكومة الهند » قد اعترف بأن كثيراً من بحارة هـــذه الحملة عادوا بثروة كبيرة من المسلوبات التى استولوا عليها. وإذن فإن الانجليز لم يـكونوا يختلفون عن القواسم فى عدم مراعاة تقاليد الحرب [١] .

وقد حاول السيد سعيد أن يقنع الانجـليز بالتعاون معه ضد الوهابيين فى البحر غير أن ذلك يتناقض وتعليمات حـكومة الهند البريطانية ،ومع ذلك فقد تجاوز الـكولونيل سميث عن هذه التعليمات قليلا حينما هاجم حامية سعودية فى ميناء شناص فى يناير سنة ١٨١٠ وتمـكن من تسليمه للسيد سعيد .

فى هذه الأثناء خفت القوات السعودية لنجدة القواسم وأرسل مطرق بن محمد المطيرى إلى عمان حيث استمر خمس سنوات يلعب دوراً كبيراً فى اجتذاب قبائل جديدة نحو تبعية الدولة السعودية . وكان من المتوقع أن يتعرض السيد سعيد لانتقام الوهابيين بعد أن انسحب حلفاؤه الإنجليز ، لذلك بادر إلى الاستنجاد بالشاه الذى لم يـكن بوسعه أن يفعل شيئاً. وواجه حاكم مسقط فترة من أحرج أيامه ، كما ذكر طبيبه الإيطالى ويدعى فان سونزو موريزى الذى كان يقيم لديه [٢] ،ويبدو أن السلطات البريطانية فى الهند أرادت أن تفسر موقفها بعد هذا التدخل الحربى لدى حاكم الدرعية . ويتضح من رد سعود على هذا الخطاب أنه استجاب لرغبات الانجليز بمنع حلفائه من الاشتباك معهم فى الخليج . ومما جاء فى

G. P. G. vol. 1, p. 647 (١)

Mauriz p. 80 (٢)

خطابه « .. إن سبب الخصومات المستمرة بيني وبين من يسمون أنفسهم مسلمين انحرافهم عن كتاب الخالق ورفضهم الامتثال لنبيهم محمد . فلست إذن أشن حربا على من ينتمون إلى فرقة أخرى ، ولست أتدخل فى عملياتهم المعادية ، ولست أساعدهم ضد أحد . فما دمت تحت سلطة العلى القدير فقد سموت على جميع أعدائى وفى هذه الظروف رأيت من الضرورى أن أبلغكم أننى لن أدنو من شواطئكم، وأننى منعت أتباع عقيدة محمد وسفنهم من أن يقوموا بأى تنكيل بسفنكم . فإذا ماظهر أحد من تجاركم فى موانى أو رغب فى المجىء إليها فسيكون آمنا . . . فلا يزدهيكم إذن احتراق عـدد من السفن لأنه ليس لها قيمة فى رأيى ولا فى رأى أصحابها أو أهل بلادها . والحقيقة إذن هى أن الحرب مرة ولا يخوضها إلا أحمق كما قال أحد الشعراء »

يدل هذا الخطاب إن صح[1] على ضعف إدراك سعود للأوضاع الخارجية، ولا غرو فإن أهل الدرعية كانوا يتساءلون بمناسبة هـــذه الأحداث عن عقيدة الانجليز . وبعد بحث تبين ابن بشر أنهم « من النصارى » ويمـكن الربط بين هذه الرغبة فى مسالة الانجليز بالخليج وبين استدعاء سعود سنة ١٨١٠ لسلطان ابن صقر زعيم القواسم واحتجازه بالدرعية وتعيين موظف فى هـذا الجزء من الساحل يتبع للدرعية تبعية مباشرة . وبناء على ذلك توقف نشاط القواسم نحو ثلاثة أعوام .

---

(١) عرض المملكة العربية السعودية ج ١ ص ١٢٩ نقلا عن أحد الرحالة المعاصرين .

٢

الحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ ونتائجها

في الوقت الذى أخذت فيه الدولة السعودية ترزح تحت وطأة الحملة المصرية العثمانية (١٨١١ — ١٨١٨) جددت القواسم نشاطها فى البحر وبدأت سنة ١٨١٢ بالتعرض لمراكب الإمارات العربيـة الأخرى ، ثم وسعت من نطاق مغامراتها فشملت السفن البريطانية وذهبت تتبعها فى المحيط الهندى وإلى مسافة لاتبعد أكثر من ستين ميلا عن بومباى . وتدل هـذه الأحداث على أن قوة القواسم لم تكن تستمد حيويتها من وجود الدولة السعودية، وإنما كان ارتباطها بها معنوياً فى الغالب .

وقد قـدر أسطول القواسم سنة ١٨١٨ بـ ٦٢ سفينة كبيرة و ٨٠٠ من القوارب الصغيرة[١] ، ومن الغريب أنه فى هـذه الحقبة التى بلغت فيها القواسم ذروة قوتها البحرية تفكك الاتحاد القبلى الـكبير إلى إمارات صغيرة . والظاهر أن ذلك جاء نتيجة تدخل السعوديين فى شئونها ، ففى سنة ١٨١٦ تمـكن سلطان ابن صقر من الفرار من الدرعية ،وحينما عاد إلى موطن قبيلته لم يستطع أن يسترد زعامته عليها وانحصر نفوذه فى الشارقة ، بينما استقلت فروع من القبيلة بموانى رأس الخيمة وأم القومين، وهكذا ولدت مشيخات جديدة على الساحل المهادن تحمل أسماء جغرافية بعد أن كانت تعرف باسم القبيلة أو بفروعها . ووسط هذه

---

(١) Miles p. 314

المشيخات المتفرعة عن دولة القواسم الأصلية إن صح التعبير ظهرت مشيخة صغيرة رابعة هى العجمان .

وإلى الشمال من ذلك استقرت أسرة البوفلاح فى جزيرة أبوظبى منذ سنة ١٧٦١ حينما اكتشفت وجود المياه فيها . وهذه الجزيرة تقع على مسافة قليلة من الساحل بحيث يمكن وصلها بالأرض عندما تثرى المشيخة من عوائد النفط . وفى عهد شخبوط بن دياب (١٧٩٣ — ١٨١٦) تأكدت زعامة البوفلاح على قبيلة بنى ياس . وقد وقف فى بداية الأمر موقف الحياد من التوسع السعودى ، ولكن منذ أن استأنفت القواسم نشاطها فى البحر سنة ١٨١٢ أخذ يميل إلى حكام مسقط، واحتدم النزاع بين بنى ياس والقواسم خاصة حينما تعرضت مشيخة أبو ظبى سنة ١٨١٦ لاضطرابات نشأت عن الصراع الأسرى على الحكم، ذلك الصراع الذى سيجعل من تاريخ المشيخة سلسلة من حوادث القتل والاغتيال ، فقد أقصى أحد أبناء شخبوط ويدعى محمداً أباه عن الحكم فى سنة ١٨١٦ ثم تمكن أخوه طحنون من إعادة الأب سنة ١٨١٨ فلجأ محمد إلى القواسم وازدادت الاشتباكات البحرية نتيجة هذه الأحداث التى ستترك آثارها فى تاريخ المشيخات حتى وقتنا الحاضر . فقد أصبح أمراً تقليديا أن تتحالف مشيخة أبوظبى مع سلطنة مسقط ويتمتع هذا الحلف بتأييد بريطانيا ، بينما تقترب الإمارات المتفرعة عن القواسم من الدول السعودية المتعاقبة ، وسيتجدد هذا الصراع حول الحدود فى وقتنا الحاضر نتيجة التنقيب عن النفط .

لاشك أن تلك المنازعات الداخلية هى التى أضعفت من القوى العربية المناوئة للنفوذ البريطانى وجعلتها تستسلم للسياسة التى فرضتها بريطانيا عليها بعد حملة سنة ١٨٢٠ . وكان وليم بروس المقيم العام فى الخليج العربى آنذاك يحاول

أن يسوى خلافاته مع القوى العربية البحرية عن طريق المفاوضات ، وأمضى فى تلك المحاولات عامى ١٨١٥، ١٨١٦ وكان ممثل الدولة السعودية أكثر استعداداً من المشيخات البحرية للتفاهم مع الإنجليز ، فقد ذكر أن حكومته توافق على أن توقف القتال ضد السفن الإنجليزية فى البحر ، أما المشركون (ويعنى بهم الإمارات العربية التى لم تعترف بسيادة الدولة السعودية) فلا يمكن التقصير فى الجهاد ضدهم[١] .

وفى سنة ١٨١٨ تواترت الآراء الداعية لاستخدام القوة من مختلف الجهات البريطانية المعنية بالأمر ، فهناك بروس المقيم العام الذى كتب مذكرة بهذا المعنى إلى حكومة بومباى[٢] . وأيد هذا الرأى ديلوك السفير البريطانى فى طهران ، ولو أنه كان يأخذ فى الاعتبار مسألة أخرى بالإضافة إلى موضوع مكافحة القرصنة وهى تزايد النفوذ الروسى فى شمال فارس وخاصة بعد اتفاقية جولستان سنة ١٨١٣ التى أدت إلى انتزاع أقاليم جديدة لصالح روسيا . وفى رأيه أنه لا بد من أن يقابل ذلك مظاهر جديدة للنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج، وكأننا نلمس فى هذا الاقتراح بوادر سياسة تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ ، تلك السياسة التى ستأخذ شكلها النهائى فى أوائل القرن العشرين .

وشارك فى هذه الدعوة إلى استخدام القوة وليم هيد، وهو ضابط فى البحرية البريطانية قام برحلة فى العراق والخليج سنة ١٨١٦ ونشر انطباعاته عن تلك الرحلة فى سنة ١٨١٩ ومما جاء فيها قوله : إنه مما يخدش الكرامة الوطنية حقا التفاوض مع مثل هؤلاء القراصنة الذين لا يعرفون القوانين والذين

---

(١) كان القائمون بالدولة السعودية الأولى يربطون بين التبعية السياسية لهم وبين اعتناق المبادئ الوهابية أو السلفية .

(٢) F. R. P. vol, 32. مذكرة من بروس بتاريخ ١٨١٨/٦/١٠ .

أصبحوا يشكلون خطراً على الملاحة البريطانية أكثر مما كان يفعله عدو الوطن الأساسى « يعنى الفرنسيين ».[١]

كانت ظروف السلطات البريطانية فى الهند مهيأة فى سنة ١٨١٩ أكثر من أى وقت مضى لتدخل عسكرى واسع النطاق فى الخليج العربى ، فقد انتهت الحرب العامة فى أوربا وخرجت منها بريطانيا بممتلكات أكثر اتساعاً فى الشرق، وبالتالى فقد أصبحت أكثر اهتماما بتأكيد سيطرتها البحرية على الطرق المؤدية إلى المحيط الهندى ، وفى داخل الهند تغلب الإنجليز على مقاومة المهراتا العنيدة، تلك المقاومة التى كانت تؤثر على حكومة بومباى بصفة خاصة . وفى سنة ١٨١٠ كانت السلطات البريطانية[٢] تتجاهل إلحاح السيد سعيد حاكم مسقط لحمايته من ضغط الوهابيين، وذلك حتى لا تتورط فى داخل شبه الجزيرة ، أما الآن فقد قضى محمد على على الدولة السعودية ولم يبق أمام الإنجليز سوى تلك القبائل البحرية التى لم تمس قوتها الأساسية نتيجة التدخل المصرى .

كان إيفان نيبيان حاكم بومباى فى ذلك الوقت من نصار التدخل العسكرى فى الخليج العربى، وقد طرحت أمامه عدة مشروعات لهذا التدخل لاختيار واحد من بينها . وكانت هذه المشاريع تختلف أساساً على مدى التدخل البريطانى فى شئون الخليج ، فكان بعضها يرى الاقتصار على تدمير القرصنة وعدم التدخل فى الشئون السياسية ، بينما ذهب مشروع آخر إلى حد الدعوة إلى أن تتدخل بريطانيا لإعادة رسم خريطة الخليج على الشكل الذى يلائم مصالحها. ووقع اختيار نيبيان على مشروع وسط أساسه التدخل فى الشئون السياسية مع الاعتماد على

---

(١) Heuda p. 60

(٢) كوبلاند p. 146

حلفاء بريطانيا لتحقيق ذلك . وبناء عليه تساعد بريطانيا فارس على توطيد سلطتها فى السواحل الشرقية وتأييد السيد سعيد حاكم مسقط لبسط سلطته على الساحل الجنوبى الغربى إلى رأس الخيمة، وتشجيع العثمانيين على ممارسة سلطة ما فى الساحل الممتد من رأس الخيمة حتى شط العرب . ويوصى المشروع بإقامة قاعدة بريطانية فى رأس الخيمة على أن يتولى إمام مسقط نفقـــات إقامة الحامية .

وعندما أرسل هذا المشروع للحكومة العامة فى كلكتا للموافقة عليه رأت أنه أوسع مدى مما يجب ولكنها وافقت على مبدإ التدخل الحربى والسياسى [١] وبناء على هذا أعادت بومباى النظر فى تحديد أهداف سياستها فى الخليج . وفى أبريل سنة ١٨١٩ استقر الرأى على المبادىء الآتية :

احترام الأوضاع السياسية الداخلية فى الخليج ، فلا تتدخل بريطانيا لصالح أحد الرؤساء إلا إذا طلب إليها ذلك . وحينئذ تؤيد صاحب الحق المشروع . وعلى هذا استبعد الرأى بتسليم جزر البحرين لحاكم مسقط وهو اقتراح كان قد ورد فى المشروع الأول ، ويعتبر نقضاً لسياسة الوضع الراهن التى أخذت بها بريطانيا فى معظم الأحوال .

يجب على السلطات البريطانية فى الهنـــد ألا تشجع العثمانيين على بسط نفوذهم فى منطقة الخليج بعد أن استولى إبراهيم باشا على نجد وجميع البلدان التابعة للوهابيين . وضع أسس لحرية الملاحة فى الخليج ، وحق تفتيش السفن

---

(١) F. R. P. vol, 32 رسالة من هاستنجز الحاكم العام إلى حكومة بمبـــاى بتاريخ ١٨١٨/١١/٧

بالاتفاق مع القبائل . وأخيراً أفضلية جزيرة قشم على رأس الخيمة لإقامة قاعدة بريطانية ثابتة .

وعلى أساس تلك المبادىء خرجت حملة بحرية كبرى من بومباى فى ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩ تتألف من ست سفن حربية كبرى علاوة على السفن الصغيرة التابعة لها . وعلى ظهرها ثلاثة آلاف بحار أكثرهم من الأوربيين . وقد عين الجنرال وليام جرانت كير قائداً لها . ووصلت الحملة إلى هدفها الأول فى رأس الخيمة فى أوائل ديسمبر سنة ١٨١٩ ورغم عدم تعادل القوى والتفاوت الكبير فى الأسلحة التى يستخدمها كل من الخصمين ، فقد أظهرت القواسم بسالة فائقة فى الدفاع عن رأس الخيمة فظل الإنجليز يضربونها بمدافعهم ستة أيام من ٣ إلى ٩ ديسمبر قبل أن يستطيعوا النزول بها ، ولم تقم بعد ذلك حركة مقاومة تذكر فى الموانى الأخرى .

لم تنسحب القوات البريطانية بعد تدمير الموانى العربية كما فعلت سنة ١٨٠٩ بل أنزلت الجنود على الشاطىء وأقامت عدة حاميات كان أهمها يعسكر فى رأس الخيمة ، وفى نفس الوقت أخذ أسطول حكومة بومباى يمسح الجزء الجنوبى لشاطىء الخليج للتعرف على مخابىء القراصنة فى الخلجان الصغيرة[1] وهكذا أفاد علم الجغرافيا من جهة أخرى برسم أول خريطة علمية لهـذا الجزء من العالم .

على أن النتيجة الأساسية لحملة سنة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية فى معاهدات مختلفة جعلت من بريطانيا حكماً فى شئون جنوب شرق بلاد العرب .

---

(١) كان الأسطول الهندى مستقلا استقلالا تاما عن الأسطول الملكى البريطانى . وكان يتبع لإدارة شركة الهند الشرقية وله قوانين خاصة به تلائم صفته الاستعمارية .

وقد عمد جرانت كير أولا إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة فى المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان. وتتناول هذه المعاهدات الإجراءات العملية المناسبة لكل مشيخة من هذه المشيخات ففى المعاهدة المعقودة مع صالح بن صقر شيخ القواسم وضع القائد البريطانى الشروط الآتية : (١)

(أ) يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة فى رأس الخيمة أو فى الشارقة أو فى أبو ظبى ، ويحتفظ فقط بمراكب الصيد .

(ب) يتعهد الإنجليز بألا يدخلوا أحياء القبائل بغية تخريبها.

(حـ) يرد العرب مالديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين.

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم فى معاهدة الصلح العامة كبقية القبائل العربية المسالمة. وهذان الشرطان الأخيران نجدهما فى جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين ، ولكن بينما يتعهد الانجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم يشترطون فى المعاهدة الثانية المعقودة مع حسن بن رحمة شيخ الجلاهمة احتلال الحصون التى كان قد شيدها . ولما لم يكن لهذا الشيخ إقليم يحكمه بصفة رسمية فقد نصت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة فى موانى المشيخات الأخرى .

وقعت معاهدات مشابهة مع مشيخات أبو ظبى، وأم القوين والعجمان والشارقة ورأس الخيمة. ويسترعى الانتباه ورود مادة فى المعاهدة المعقودة مع شيخ أبو ظبى

---

(١) انظر نص الاتفاقات فى مجموعة معاهدات الهند والأقطار المجاورة
Aichison vol. 7 p. 54. s. p.

إذ تقول « يمتنع الانجليز عن الدخول لساحل المشيخة أو عن تحطيم أى حصن أو برج بها » وذلك احتراماً للسيد سعيد حاكم مسقط . ويستنتج من هذا أن شيخ أبو ظبى كان يعترف بسيادة عمان.

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادى عشر من يناير سنة ١٨٢٠ وفى الحادى والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على المشايخ الخمس تاركا الباب مفتوحاً لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادىء العامة التى تحتويها، ويتعلق معظمها بتنظيم قواعد الملاحة .ولا يعدو بعضها أن يكون مبادىء أوليةفى القانون البحرى. ونظراً لأهمية تلك المعاهدةفى تاريخ الإمارات العربية بالخليج ، ندرج فيما يلى موادها مرتبة مع حذف قليل من التفاصيل .

المادة رقم ١ : تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة فى البر والبحر بصفة دائمة .

المادة رقم ٢ : كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذى يرتكب بصفة فردية يعتبر ضاراً بالإنسانية مادامت لا توجد أى حرب رسمية بين الحكومات .

المادة رقم ٣ : تلتزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر .

المادة رقم ٤ : تسوى القبائل المسالمة علاقاتها الداخلية فيما بينها .

المادة رقم ٥ : يجب على السفن العربية من الآن فصاعداً أن تكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها ويسجل فيها إسم المالك وحجم السفينة

وأسماء البحارة ، ويعين فيها الميناء الذى أبحرت منه وميناء الوصول . وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب .

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب فى إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم العام البريطانى فى الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تسهيلا لدخول سفنهم إلى الموانى البريطانية ولعمليات التفتيش ، ويشترط عرض السجلات على المقيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض فى عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية فى التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملا من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملا من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقاً لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ، ولا يكف القتال إلا بعد تسليم المذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقى لأفريقيا ونقلهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملا من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التى تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى الموانى البريطانية. وكذلك موانى حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بكل حرية. وإذا هوجمت إحدى هذه السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الاعتبار .

المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة معاهدة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التى انضم بها الموقعون .

لم تتقبل حكومة بومباى إجــراءات كير الدبلوماسية بعين الرضى لأنها كانت ترغب فى انتهاج وسيلة أعنف مع المنهزمين . ومن أهم الاعتراضات التى وجهت إلى تصرفات القائد جرانت كير هو أنه أفرج عن المرضــى من الذين وقعوا فى الأسر كما ترك بعضهم فى مناصبهم كرؤساء قبائل، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة ، ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التى يجب فرضها على المخالفين لمبادىء الملاحة الجديدة كحمل الوثائق أو غيرها . وكذلك لم تحدد عدد السفن التى يجوز لــكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذى لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بومباى تساهل كير فى عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بومباى رغبتها فى إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أخشاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بتجارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تتضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كير عن معاهداته ببراعة فائقة، واستطاع بعد وصوله إلى بومباى فى مارس إقنــاع الحــكومة بتوقيعها حتى لا تظهره على الأقل بمظهر غير الموثوق به فى كلمته أمام العرب . ومما استخدمه من حجج لتفنيد اعتراضات بومباى نستطيع اختيار النقط الآتية على سبيل التمثيل . فقد ذكر كير :[١]

أولا : إن القبض على جميع الرؤساء المسئولين كان يتطلب تتبعهم فى داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التعليمات الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية ، بينما كان العفو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

---

(١) S. R. B. P. 65 . s. q.

ثانياً · إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمـــة فى الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التى تـكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلا عن المقصود بالشروط الإنسانية فى المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادىء العامة لقوانين الملاحة الدولية، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يـكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التى يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد بشىء لأنه من الأفضل ترك المقدار اللازم من السفن الذى تحمى به كل قبيلة نفسها ، وليس أكبر السفن هو أصلحها للقرصنة .

رابعاً . من الأقرب إلى المنطق أن تقوم الهند بمنع تصدير الأخشاب للعرب، لا أن تنص المعاهدة على أن يلتزم العرب أنفسهم بالامتناع عن استيرادها. وقد ثبت فيما بعد أن آراء كير كانت أدعى لنجاح السياسة البريطانية وأصبحت هذه المعاهدة الموضوعة أصلا لمنـــع القرصنة دعامة للنفوذ البريطانى فى منطقة جنوب الخليج .

٣

اتفاقات الهـــدنة

ترتب على حملة سنة ١٨٢٠ إقامة حامية بريطانية ثابتة فى باسادور بجزيرة قشم، وذلك بعد أن ثبت عدم ملاءمة رأس الخيمة من الناحية الصحية لإقامة الجند الذين كانت غالبيتهم من الهنود، ولـكن تحت قيادة ضباط من الإنجليز. كذلك فإن تلك الجزيرة تـكسب الحـــامية فعالية أكبر لمراقبة شئون الملاحة .

على أن هذا الاحتلال البريطانى لم يستمر دون أن يحدث معارضة من جانب فارس التى ادعت السيادة على تلك الجزيرة بينما الإنجليز كانوا قد رابطوا فيها بإذن من حاكم مسقط . وكان من الطبيعى اعتبارها جزءاً من الدولة العربية التى تسيطر على الشاطئين المحيطين بالجزيرة : ميناء بندر عباس فى الشرق وأرض عمان فى الغرب . ولم تشأ بريطانيا فى هذه الحقبة المبكرة أن تصطدم بفارس فقررت الانسحاب وبررت ذلك حكومة بومباى أمام الحاكم العام بقولها « إن الانسحاب من جزيرة قشم وإن سبب ضرراً محدداً وهو تخفيف الإشراف على ملاحة الخليج وما قد يترتب عليه من ظهور القرصنة من جديد فإنه يجنبنا ضرراً أشد وهو الوقوع فى نزاع مسلح مع فارس»[1] .

ويبدو أن السلطات البريطانية فضلت أسلوباً آخر لمراقبة الملاحة فى الخليج، ألا وهو تخصيص ست سفن حربية للقيام بدوريات مستمرة. وعلى كل فإن انسحاب بريطانيا من قشم سنة ١٨٢٣ لم يقلل قط من رغبتها فى تشديد رقابتها على المشيخات الخمس العربية .

فعند تعيين مقيم عام جديد هو ماك لويد خلفا لوليم بروس، كلف بالقيام بزيارة استطلاعية للمنطقة. وكان عليه أن يخبر الرؤساء البحريين أثناء تلك الزيارة بأن انسحاب بريطانيا إنما يرجع إلى ثقتها بأنهم ينوون احترام التعهدات السابقة. وكان عليه أن يفهمهم أيضاً بأن بريطانيا تلزم الحياد التام فى أمر علاقاتهم فيما بينهم . وكان على المقيم العام أن يدرس الموضوعات الآتية :

---

(١) F. R. P. vol, 34 رسالة من واردن أمين عام حكومة بمباى إلى هاستنجز الحاكم العام بتاريخ ١٣ ,٣ ,١٨٢٢

الوضع السياسى لكل من هؤلاء الرؤساء كمعرفة ما إذا كانوا يخضعون لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة فى فارس أو عمان أو السلطة السعودية فى نجد ، وكذلك البحث عن موارد البلاد الاقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفيته. وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تكلف نفقات كبيرة . وتشعر هذه التعليمات بنوايا بريطانيا المستقبلة لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك بالدول الأخرى المجاورة .

قام ماك لويد بالطواف بجميع البلدان الوارد ذكرها بالتعليمات أثناء شهر فبراير سنة ١٨٢٣ وعندما عاد إلى مقر عمله فى بوشهر كتب تقريرا مفصلا عن هذه الزيارة، لعله أصبح مرشدا لحكومة بومباى فى سياستها نحو الرؤساء البحريين خلال مدة طويلة، فهو الذى أوحى بفكرة حظر المنازعات البحرية فيما بين الرؤساء العرب تحت ضمان بريطانيا ، تلك الفكرة التى ستطبق بعد اثنى عشر عاما . ومما جاء فى التقرير : ليس من المتوقع أن يتحدى الرؤساء العرب قواتنا البحرية من جديد، ولكنه لا يمكن الآن منعهم من مهاجمة السفن التجارية التابعة لجيرانهم. فإذا أردنا محاولة تغيير هذه العادات فيجب علينا أولا تشجيعهم على استخدام سفنهم للنقل البحرى لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئا إلى الخارج، وأن نمنحهم كل ما نستطيعه من حماية لمراكبهم، وذلك بتحريم النزاع فيما بينهم فوق البحر ، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لا نثير غضبهم .

ترتب على توصيات المقيم العام إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة وهى الثانية فى المنطقة العربية بعد وكالة مسقط ، وكانت هذه الوكالة الأخيرة قد عهد بها منذ وفاة سيتون سنة ١٨١٠ إلى أحد الرعايا البريطانيين من الهنود ، ولذا كان طبيعياً أن يعهد بوكالة الشارقة أيضاً إلى شخص من غير الإنجليز وظل الحال هكذا إلى عهد قريب .

أما لماذا اختيرت الشارقة دون غيرها من المشيخات، فقد يكون ذلك راجعاً إلى أنها أكبر المشيخات التى تخلفت عن دولة القواسم الكبيرة، وإلى أن صداقة بريطانيا مع أبوظبى لم تكن قد اتضحت بعد .

من الواضح أن معاهدات سنة ١٨٢٠ كانت تمنع اشتباك العرب بالسفن البريطانية، ولم تقصد منع الاشتباكات بين القوى العربية المختلفة . وقد تميزت الفترة ما بين سنة ١٨٢٠ إلى ١٨٣٣ بالنسبة لساحل الهدنة بالتنافس بين مشيختى الشارقة التى تعتبر نفسها وريثة لدولة القواسم وتتطلع من حين إلى آخر إلى إعادة تكوينها تحت زعامتها، وبين مشيخة أبو ظبى التى تتزعم قبيلة بنى ياس وتعترف لها المناصير أيضاً بالتبعية [1] وكان يؤجج ذلك الصراع انتماء القواسم إلى العافرية، وبنى ياس إلى الهناوية، أى إلى ذينك التكتلين المتخاصمين فى عمان. وقد ظهرت آثار ذلك الصراع فى عدة مناسبات، فمثلا حاول حاكم الشارقة بسط نفوذه إلى واحات البوريمى سنة ١٨٢٦ فاصطدم بالسيد سعيد حاكم مسقط وحلفائه من أبو ظبى واستنجد الحلفاء ببريطانيا التى استخدمت نفوذها لانسحاب ممثل الشارقة من تلك الواحات . وحينما حاول السيد سعيد غزو البحرين سنة ١٨٢٨ طلب مساعدة حلفائه من بنى ياس وأراد الفرس أن يقوموا بعمل مماثل فطلبوا إلى شيخ الشارقة إمدادهم ببعض السفن، وفى ذلك الحين لم يكن الشعور القومى واضحاً فأبدى شيخ الشارقة استعداداً لتلبية الطلب الفارسى، وكان الانجليز هم الذين استخدموا الضغط مرة ثانية لأنهم كانوا فى ذلك الوقت يعارضون فى ضم البحرين لفارس .

زار وايت لوك أحد موظفى شركة الهند الشرقية ساحل الهدنة فى سنة ١٨٢٤ ونشر عن تلك الرحلة دراسة مفيدة انظر

Transections of the Bombay, Geographcial society · 1863 p. 63 sa.

وفى سنة ١٨٣٣ حدثت اضطرابات داخلية فى مشيخة أبو ظبى فأثر ذلك فى حالة الملاحة فى ساحل الهدنة بأكمله ومع ذلك فإن المشيخة كانت ضئيلة الشأن حسب وصف المعاصرين فقدر سكانها بـ ١٤٠٠ نسمة معظمهم من قبيلة المناصير ولم يكن اسم المشيخة قد استقر بعد فتعرف أحيانا بالاسم القبلى : بنى ياس وأحيانا أخرى بالاسم الجغرافى أبو ظبى .

وقد نشأت تلك الاضطرابات عن اغتيال الحاكم طحنون وتنازع أخويه خليفة وسلطان على السلطة . ووسط تلك الاضطرابات لجأ أصحاب السفن من قبيلة بنى ياس إلى أعمال القرصنة على نطاق لم يعهدوه من قبل . وقد حاول حاكم لنجة الذى كان يتمتع بهيبة بين الرؤساء العرب أن يتوسط لإعادة السلام إلى الملاحة مما يدل على أن العرب كانوا حريصين قبل تدخل الإنجليز لتأمين ملاحة الخليج . ولهذا السبب قرر الشيخ العربى غرامة على مشيخة أبو ظبى ورفضت قبيلة بوفلاسة أن تدفع نصيبها من تلك الغرامة وانسحبت إلى دبى وشرعت فى تأسيس مشيخة جديدة . وكانت دبى حتى ذلك الحين تعد من توابع أبو ظبى ، ويسكنها عدد كبير من أسرة البوفلاح .

وقد أدت هذه الأحداث إلى تفاقم الصراع إذ اتفقت بوفلاسة مع الشارقة على شن حرب رسمية ضد أبوظبى، وضربت حول الجزيرة حصاراً من سبتمبر سنة ١٨٣٣ حتى أبريل سنة ١٨٣٤ وخلافاً للسياسة السعودية السابقة أيدت حكومة الرياض أبوظبى فى تلك المناسبة ، بينما تخلت مسقط عنها كرد على تخاذل بنى ياس أثناء محاولة غزو البحرين سنة ١٨٢٨. ويبدو أن حكام أبوظبى فى فترة الاضطرابات هذه اضطروا إلى دفع الجزية لحكومة الرياض[1] .

---

(١) انظر هذه التفصيلات فى كتاب خصص لتاريخ أبو ظبى
Mann p. 35 s. p.

والذى يعنينا من ذلك كله هو أن اضطراب الملاحة مدة سنتين، كان له أبعد الأثر فى حياة القواسم وبنى ياس أكبر قبيلتين بحريتين فى ساحل الهدنة ، فقد توقفت أعمال الغوص على اللؤلؤ، ولما كان السكان يشترون حاجياتهم من الخارج بنتاج الغوص فقد ساءت أحوالهم المعيشية إلى حد كبير ، وهذا هو العامل الرئيسى الذى مهد لعقد أول هدنة بحرية فى ٢١ مايو سنة ١٨٣٥ .

فنى ذلك التاريخ اجتمع الرؤساء البحريون عند هنل المقيم العام البريطانى وتعهدوا بعدم اللجوء إلى الاشتباكات البحرية فيما بينهم أثناء موسم الغوص بين شهرى نوفمبر ومايو، وقد طبق نظام الهدنة للمرة الأولى فى نهاية عام ١٨٣٥ وأوائل عام ١٨٣٦ وجدد فى العام التالى ، وفى سنة ١٨٣٧ أخذ حاكم الشارقة زمام المبادرة باقتراح جعل الهدنة سنة كاملة دون الاقتصار على موسم الغوص .

وقد ظلت هـــذه التعهدات تجدد سنويا بالاتفاق مع المقيم العام حتى سنة ١٨٤٢ وفى ذلك العام أرسلت حكومـــة بومباى اقتراحا بجعل نظام الهدنة دائماً .

ماهى الدوافع التى جعلت بومباى مستعدة لتحمل مسئوليات عسكرية هائلة فى الخليج ؟ الواقع أن نظام الهدنة البحرية كان أداة من أدوات النفوذ البريطانى. فالتعهد باحترام أمن الملاحة يقدم للمقيم العام. ويقبل الرؤساء العرب بمقتضى هـذا النظام الأحكام التى تصدرها بريطانيا فى حالة نقض الهدنة .والظاهر أن بريطانيا كانت بحاجة إلى استرداد هيبتها فى الخليج سنة ١٨٤٢ فقد قررت فى ذلك العام الانسحاب من جزيرة خراج بعد أن احتلتها أربع سنوات متوالية ، كما أنها أرادت أن تمحو أثر ظهور المصريين وامتداد نفوذهم إلى ساحل الهدنة سنة ١٨٤٠ وقد تبين عند إرسال سعد بن مطاق مندوبا عن الإدارة المصرية فى

نجد إلى منطقة المشيخات أن غالبيتها العظمى مالت إلى نداء هذا المبعوث العربى بما فى ذلك مشيخة أبوظبى التى كانت تعتبر دائماً معادية للحكم السعودى وبالتالى للحكم المصرى الذى حل محله فى نجد .

وقد ظهر رد فعل بريطانى سريع على أثر ظهور المصريين فى منطقة الخليج. وسنتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد . ويكفى أن نشير هنا إلى أن بريطانيا رأت أن نظام الهدنة الدائمة سيرد هيبتها فى المنطقة ، ولذا لم تستمع إلى اعتراضات هنل على هذا النظام. وكانت هذه الاعتراضات تنبنى على فكرتين، الأولى :أنه لاتوجد قوة بريطانية كافية لوضع نظام الهدنة موضع التنفيذ، ولذلك فمن الأفضل الاحتفاظ بنظام الهدنة المؤقتة لأن عدم تنفيذ الهدنة الدائمة يهدد بسقوط النظام بأكمله . الثانية: أنه من الصعب التمييز بين الحرب الرسمية وبين القرصنة . ونظراً لهذا الخلاف فى الرأى استقر الأمر على حل وسط وهو جعل الهدنة البحرية لمدة عشر سنوات .

وقد جاء فى مقدمة الاتفاق أن الرؤساء البحريين العرب يقدرون فوائد السلم ويتعهدون عن أنفسهم وعن خلفائهم بأنه إذا وقع اعتداء على سفنهم فلا يلجأون إلى الانتقام إلا بعد أن يخبروا المقيم العام البريطانى[1] أو قائد حامية باسادور فى جزيرة قشم .

وكما مدت الهدنة البحرية إلى عشر سنوات فى أعقاب ظهـــور المصريين بالخليج فكذلك تم وضع نظام الهدنة البحرية الدائمة سنة ١٨٥٣ نتيجة تجدد نشاط السعوديين المعادى آنذاك للنفوذ البريطانى. ويعد اتفاق سنة ١٨٥٣ نهاية

---

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات فى مجموعة المعاهدات التى جمعها Aitchison وقد رجعنا إلى الجزء السابع الخاص بالخليج حسب الطبعة الأولى، أما الطبعة الأخيرة بتاريخ ١٩٣٣ فقد خصص الجزء الحادى عشر منها لدول الخليج.

عهد فى تاريخ الساحل الجنوبى للخليج العربى ، فإن هذا الاتفاق لم يمنع فقط الاشتباكات البحرية ، بل ساعد على بقاء الوضع الراهن بالرغم من أن بعض المشيخات يبلغ من الصغر حداً يصعب معه الاستمرار فى البقاء كوحدة سياسية قائمة بذاتها . ومن جهة أخرى مكن هذا الاتفاق بريطانيا من أن تصبح حكماً مستديماً تفرض الغرامات على المشيخات التى تهاجم سفنها سفن أية دولة أو مشيخة أخرى تفرض أيضاً هذه الغرامات إذا لم يرق لها تصرف إحدى المشيخات فى الأمور السياسية البحتة . وقد أدى الاتفاق إلى انعدام الاشتباكات البحرية تقريباً وأصبح ساحل الهدنة يسمى بحق ساحل السلام أو الساحل المتصالح حسب التسمية الإنجليزية .

أما المنازعات الداخلية فى البر فلم تنقطع وإن كانت قلت . ومع أن اتفاق سنة ١٨٥٣ لا يعطى لبريطانيا حق التدخل إلا فى الاشتباكات البحرية ، فإنها كانت تتجاوز اختصاصاتها فى كثير من الأحيان وتفرض وساطتها فى مشكلات تتعلق بالمناطق الداخلية كما حدث مثلا سنة ١٨٢٦ بمناسبة واحات البوريمى .

وحسب اتفاق سنة ١٨٤٣ كان على الرؤساء البحريين أن يجتمعوا بعد انتهاء أجله للاتفاق على نظام الهدنة الدائم ، ويشبه هذا الاتفاق فى صياغته من عدة وجوه الاتفاق السابق ، فهو يندد فى المقدمة بالمساوىء التى تترتب على القرصنة خصوصاً فى مواسم صيد اللؤلؤ . ومما جاء فيه « ... أن ينقطع الحرب والجدال فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجمع منا ومن يعقبنا صلح تام فى البحر على الدوام » .

ومما يسترعى الانتباه أن الاتفاقات السابقة كان يوقعها المقيم العام البريطانى

فى الخليج ،أما هذه الاتفاقية فنظراً لأهميتها وقعها الحاكم العام البريطانى فى الهند. ويعد هذا الاتفاق سارى المفعول حتى الوقت الحاضر من الناحية النظرية رغم تغير الظروف التى عقد فيها تغيراً تاماً .

وكان من الممكن أن تحول المشيخات نشاطها البحرى إلى التجارة لولا أن تلك الاتفاقات عقدت فى نفس الوقت الذى أخذت فيه الملاحة البخارية الأوربية تنتشر بمنطقة المحيط الهندى ،فلم يكن بوسع المراكب الشراعية منافستها. وبما أن حياة المشيخات ترتبط بالبحر فقد تدهورت أحوالها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وصارت بحاجة مستمرة إلى المساعدات الخارجية واستغلت بريطانيا تلك الفرصة لكى تخضعها لنفوذها .

الفصل السادس

عهد السيد سعيد ونتائجه

١ — مشكلات السلطة

إن سعيد بن سلطان بن أحمد هو بلا شك أبرز الشخصيات فى أسرة البوسعيد، بل يجوز لنا بدون مبالغة أن نقول إنه من الشخصيات الهامة فى تاريخ العرب الحديث، وإن لم يحظ باهتمام كاف من المؤرخين العرب، وربما كان ذلك راجعاً إلى تطرف بلاده والمناطق التى زاول فيها نشاطه، أو لأن الكتاب المعاصرين الآن قد يقالون من تقديره باعتبار أنه استسلم للسياسة البريطانية وكان فى بعض الأحيان أداة لتقوية نفوذها، وهذا لا يمنع من أن السيد سعيد قام بتجربة فريدة من نوعها وهى إنشاء دولة عربية إفريقية فى شرق إفريقيا .

وعلى العكس من ذلك كثرت المؤلفات عن السيد سعيد وأعماله بالإنجليزية والفرنسية، وساهم فى ذلك الرحالة المعاصرون له وبعض المؤرخين المحدثين[1] وقد انصب اهتمام هؤلاء على منجزات الحاكم العربى فى شرق إفريقيا، وذلك لأن الأوربيين استفادوا من تمهيد العرب لتلك المنطقة وفتحها للتجارة العالمية. أما الجانب الذى يعنينا الآن من حياة السيد سعيد فهو حكمه فى مسقط وعمان والمحاولات

---

(١) من أهم كتب الرحالة عن السيد سعيد المؤلف الضخم الذى وضعه القائد البحرى جيان Guillain عن شرق إفريقيا ، كما يوجد بحثان تفصيليان عن السيد سعيد بالانجليزية، أحدهما لكوبلاند Coupland والثانى لروتيه Ruete وهو ابن أحد الضباط الألمان وحفيد السيد سعيد عن طريق أمه.

التى قام بها فى النصف الأول من حياته للتوسع فى منطقة الخليج العربى . وقد ورث سعيد بندر عباس وعدة جزر كانت تابعة لمسقط من قبل ولكن بما أن الرجل كان أكثر اهتماماً بتنمية ثروته فقد تطلع إلى جزر البحرين الغنية وكان يذكر دائماً أنه تاجر قبل أن يكون سلطاناً .

وقد سبق لأسلافه أن قاموا بمحاولات مشابهة على جزر البحرين واستولوا عليها لفترات قصيرة. أما أول محاولة فى عهد السيد سعيد فقد وقعت فى سنة ١٨١٦ — وفى سنة ١٨٢٦ أرسل أسطولا لمهاجمة البصرة لأن الدولة العثمانية امتنعت عن دفع المخصص السنوى الذى اعتادت أن تقدمه لحكام مسقط منذ عهد أحمد ابن سعيد مؤسس الأسرة .

وبهذه المناسبة تجددت أطماعه فى البحرين فقام بمحاولة أخيرة للاستيلاء عليها فى سنة ١٨٢٨ إلا أنه لم يكن أسعد حظا منه فى المرات الأخرى . وقد عارض حلفاؤه الانجليز تلك المحاولات لأنها لا تتفق وسياسة احترام الوضع الراهن التى اتبعوها فى الخليج وأنبوه على تلك الحملة الأخيرة. وذكر حاكم بومباى أن تلك الحملات العسكرية قد تؤدى إلى الإخلال بأمن الملاحة حتى ولو كانت على شكل حرب رسمية .

ويقال إن فشل سعيد فى الخليج واستياءه من كثرة الاضطرابات فى عمان هو الذى صرف اهتمامه إلى شرق إفريقيا حيث شرع يحول جزيرة زنجبار إلى عاصمة ثانية ابتداء من سنة ١٨٣٢ [1].

---

(١) انظر كتابنا عن زنجبار ، الفصل الرابع .

والحق إن سعيداً واجه صعوبات هائلة فى عمان منذ توليه الحكم سنة ١٨٠٦ فقد تصادف ذلك مع توغل السعوديين إلى إقليم الظاهـــرة واستيلائهم على البوريمى وسيطرة حلفائهم القواسم على ملاحة الخليج بل إن بعض أفراد أسرة البو سعيد مثل بدر بن سيف انضم إليهم وانتزع السلطة خلال مدة قصيرة بعد وفاة سلطان بن أحمد والد سعيد ، ولولا أن الأسرة الحاكمة انقسمت على نفسها لما تمـكن هذا الأخير من التغلب فى النهاية، وظل سعيد بعد نجاحه فى الاستيلاء على مسقط يشعر بحرج مركزه، ولذا رأيناه يتطلع إلى المعونة الأوربية. وقد وجد فى الإنجليز حلفاء أقوياء فى البحر ولـكنهم كانوا فى ذلك الوقت غير مستعدين للتورط فى داخل شبه الجزيرة ، ولذا صار على السيد سعيد عبء مواجهة الوهابيين وحـده . ومما يسترعى الانتباه أن وطأة الوهابيين لم تخف عن عمان أثناء الحملة المصرية فى بلاد العرب وحتى بعد سقوط الدولة السعودية الأولى استمرت القبائل العمانية تتخذ من الحركة الوهابية ستاراً لتبرير ثورتها على حكام مسقط . مثال ذلك ثورة قبائل البوعلى القوية فى الجنوب والتى تسيطر على ميناء صور الهام. ومنذ البداية طلب السيد سعيد إلى قائد الحامية الانجليزية فى قشم مساعدته فى قمع هذا التمرد ، فرفض هذا الطلب تمشيا مع السياسة الانجليزية العامة ، ولـكن شاءت الظروف أن تقع إحدى السفن الانجليزية الصغيرة فى يد البوعلى مما أدى إلى إرسال مندوب بريطانى للاحتجاج،وقد قتل هذا المندوب أثناء الرحلة، وعلى أثر ذلك أرسل الميجور طمسون قائد الحامية قوة صغيرة إلى عمان فوصلت إلى ميناء صور فى ٢٤ نوفمبر ولحق بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الدائمين الذين كانوا يجمعون من بين العنصر البلوخستانى أو البلوش. واتجهت القوة إلى أحياء قبيلة بنى بوعلى فى إقليم جعلان . وعلى نحو خمسين ميلا من مدينة صور فوجئت الحملة الانجليزية العمانية بمقـاتلى القبيلة فلم تستطع الصمود وفرت بعد أن قتل نحو ثلثى الحملة البالغ عددهم ٧٠٠ جندى، منهم سبعة ضباط

إنجليز، أما الجنود فقد كانوا رعايا من الهند · اعتبرت حكومة الهند البريطانية هذا الحادث ضارا بسمعتها فى الشرق ولذلك قررت إرسال حملة تأديبية كبيرة للانتقام من قبائل البوعلى،وعهد بقيادتها إلى الجنرال ليو نيل سميث وتتكون فى غالبيتها من جنود أوربيين واتجهت الحملة مباشرة إلى أحياء القبيلة دون أن تشترك معها قوات محلية واعتبرت الحملة أن مهمتها انتقامية ولذا عمدت إلى أعمال التخريب والتقتيل دون تمييز [١] وأورثت هذه الحملة قبائل البوعلى بغضاً شديداً للانجليز عبروا عنه أحياناً بالتقارب مع الفرنسيين .وفى نهاية القرن التاسع عشر سيلجأ كثير من أبناء القبيلة إلى طلب الرعوية الفرنسية حتى يتمكنوا من رفع العلم الفرنسى على سفنهم فيفلتوا من تفتيش الأسطول البريطانى.وسنعود إلى التحدث عن هذا الموضوع فيما بعد .

أكد هذا الحادث الصلات المتينة التى تربط سعيداً بالإنجليز حتى إن قائد الحملة قدم إليه سيفاً مرصعاً كرمز على الزمالة فى القتال .ولا شك أن ثمة صلة بين هذه المساعدة البريطانية القيمة وبين الاتفاق الذى وقعه السيد سعيد فى العام التالى (١٨٢٢) مع بريطانيا والذى يقضى بحظر جـزئى لتجارة الرقيق. وسنرى كيف أن ذلك الاتفاق وما تلاه من اتفاقات أخرى خاصة بهذا الموضوع كان ينطوى على كثير من التضحيات من جانب عرب عمان .

وبينما اجتذب الإنجليز اجتذاباً إلى التدخل فى مسألة البوعلى لتأكيد هيبتهم ؛ نلاحظ أنهم تخلوا عن صديقهم فى مسألة البوريمى، لأن هذه الواحات تقع بعيداً عن البحر بخلاف ميناء صور، وهناك تنتشر قبائل النعيم التى اعتنقت الدعوة الوهابية، ولذلك لم تنتظر توطيد الدولة السعودية الثانية لنفسها فى نجد

---

(١) انظر تقرير الميجور طمسون عن هذه الحملة
Royal Asiatic Society, vol. II, p. 598, sq.

وبادرت إلى إعلان استقلالها عن حاكم مسقط فى سنة ١٨٢٢ وطمع سعيد مرة ثانية فى أن يستعين بحلفائه الإنجليز فى تلك القضية فوجه إلى حاكم بومباى طالباً بهذا المعنى فى أكتوبر سنة ١٨٢٣ وقد أجاب إلفن استون بخطاب هام فى يناير من العام التالى يعتبر فى الحقيقة أساساً للسياسة التى ستسير عليها بريطانيا مدة من الزمن إزاء موضوع إمامة عمان والوهابيين. وقد ذكر الفن استون « إن واحة البوريمى تقع بعيداً عن الساحل فى المنطقة الواقعة خلف سلسلة الجبل الأخضر، وأن جزءاً كبيراً من هذه المنطقة لا يخضع فعلا لحكم أئمة مسقط، فمنذ تولى سلطان بن أحمد الحكم فى المنطقةالساحلية استقل عمه سعيدبن أحمد بالمنطقة الداخلية على رأس حزب دينى متمسك بمبادىء الأباضية. وهذا الحزب ينتقد بشدة سياسة التقرب من الأجانب التى استنها السيد سعيد. وقد اتخذ الإمام من مدينة الرستاق شبه عاصمة فى داخل البلاد. وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لا تجد أى مبرر لتدخلها فى مثل هذه الشئون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود »[١].

ولم تكن مشكلات السيد سعيد فى عمان قاصرة على ثورات القبائل ووطأة الوهابيين من جهة واحات البوريمى وإقليم الظاهرة، فقد تعرض حكمه لعصيان الحكام من أقاربه وأشهر حوادث العصيان هى تلك التى تزعمها حمود ابن عزان فى الثلاثينات، وكان يحكم ميناء صحار الميناء الثانى فى السلطنة بعد مسقط، وهو يقع على مائة ميل شمال العاصمة. وكان الإنجليز قد قدموا تعهداً بمساعدة السيد سعيد على الاحتفاظ بممتلكاته الساحلية، لذلك حينما استفحل خطر هذا التمرد وأوشكت مسقط أن تقع فى يد حمود بن عزان؛ أرسلت حكومة الهند طرادين أثارا الذعر فى نفوس المتمردين.

(١) B. P. C. رسالة من الفن ستون الى السيد سعيد بتاريخ ١٨٢٤/١/٧

وكان يشجع على كثرة حركات العصيان تغيب السيد سعيد فى زنجبار وقدأصبح بحكم اهتمامه بالتجارة أميل إلى الإقامة فى هذه العاصمة الجديدة، إلا أنه كان يضطر دائماً إلى العودة إلى مسقط لمواجهة هذه الثورات .

وإذا كان الانجليز قد تدخلوا لمنع وقوع مسقط بيد حمود بن عزان فإنهم لم يذهبوا إلى الحد الذى رجاه منهم حليفهم وهو القضاء على الحكومة الانفصالية فى صحار حتى أن سعيدا فكر وقتا ما فى الاستعانة بالوهابيين لكنه وجد أن فى تلك الخطة خطرا على كيانه. وحينما ظهرت قوة المصريين فى بلاد العرب وامتدت إلى الركن الجنوبى الشرقى ولقيت تأييد بعض المشيخات فى ساحل الهدنة شعر كل من حاكم صحار والسيد سعيد بحرج مركزهما، وقبل الأخير الاعتراف الضمنى بحكومة صحار حتى يواجها الوضع الجديد فى بلاد العرب وتم الاتفاق فى سنة ١٨٣٩ على أساس تعيين القبائل التابعة لكل فريق وتنظيم مرورها فى منطقة الفريق الآخر، وتعاون الطرفين لمنع عصيان القبائل بالنسبة لأى من الحكومتين(١) . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق طالما أنه يهدف إلى مقاومة التوسع المصرى . وهذا يعنى أيضاً أن بريطانيا اعترفت بحكومة صحار ضمنيا وقد تأكد هذا الاعتراف حينما وقعت فى سنة ١٨٤٩ اتفاقا معها بشأن إلغاء تجارة الرقيق .

فى هذه الأثناء كان سيف بن حمود قد اغتصب الحكم من أبيه فى صحار ورأى ثوينى بن سعيد ونائبه فى حكم القسم العربى من السلطنة أن الفرصة قد سنحت للتخلص من حركة العصيان هذه، ونجح عن طريق المخادعة فى أسر سيف بن حمود أثناء غارة شنها على الميناء سنة ١٨٥٠ ومما يسترعى الانتباه أن

---

(١) Aitchison, vol, 7. p. 110

(٢) S. L. B. vol, 27 رسالة من حكومة بمباى إلى هنل بتاريخ ١٣/٩/١٨٥٠

بريطانيا اعتبرت هذا نقضاً لمبدإ الوضع الراهن الذى تتمسك به فى منطقة الخليج.
ورغم الصداقة التى تربطها بالسيد سعيد ورغم أن حركة صحار كانت تستند
إلى المعارضة الأباضية المعادية للنفوذ الأجنبى ، فقد تساءلت حكومة بومباى عما إذا
كان من المناسب التدخل لإعادة سيف بن حمود[١]، فنصح المقيم العام فى الخليج
بالتخلى عن تلك الفكرة . وهكذا انتهى انفصال صحار .

اقترنت ثورة صحار بتجدد الضغط السعودى على شمال غرب عمان حتى
إن سعيداً إثر عودته من زنجبار سنة ١٨٣٢ اضطر إلى عقد اتفاق مبدئى مع
حكومة الرياض يقضى بدفع جزية سنوية. ولما علمت بريطانيا بهذا الاتفاق نصحته بعدم
قبوله مما جعل حاكم مسقط يشعر بحرج مركزه، فإن بريطانيا لا تريد التورط فى
داخل شبه الجزيرة لمساعدته ، وهى فى نفس الوقت تحثه على مقاومة النفوذ
السعودى وانتشاره فى عمان، حتى قيل إن هذا الموقف كان من الأسباب التى
جعلت سعيداً يوقع معاهـدة التجارة مع الولايات المتحدة فى سنة ١٨٣٣ وقد
فكرت حكومة بومباى فى تغيير سياستها بعد عقد تلك المعاهدة مع الولايات
المتحدة ، غير أن حكومة الهند العامة استمرت على رفض هذا التغيير، ومما جاء فى
الخطاب الذى وجهته إلى بومباى بهذا الشأن « ليست الحكومة البريطانية
مستعدة للموافقة على استعمال قواتها للمحافظة على سلامة ممتلكات إمام مسقط
فى داخل القارة . إن قوة الوهابيين فى ازدياد دائم وليس لنا أى مصلحة فى
الاشتباك معهم فى حرب . وقد أوصى واردن الخبير بشئون بلاد العرب فى
مذكرة بتاريخ فبراير سنة ١٨٢٦ بأفضلية اتباع هذه الساسة . وعلى فرض أن
مسقط سقطت فى أيدى الوهابيين فإن هـذا لا يزعجنا مادمنا نحافظ على تفوقنا
البحرى فى الخليج ، ولما كانت سلامة التجارة هى التى تهمنا فقط فى هذه المياه
فإننا لن نتدخل ضد الوهابيين إلا إذا شجعوا القرصنة »[٢] .

---

(١) S L B Vol 27 رسالة من حكومة بومباى إلى هانل بتاريخ ١٨٥٠/٨/١٣
(٢) B. P. C. خطاب من الحاكم العام إلى حكومة بمباى بتاريخ ١٨٣٤/٢/١

تغيرت السياسة البريطانية تغيرا جذريا بمناسبة التوسع المصرى فى بلاد العرب كما سنرى . ويكفى أن نشير ها هنا إلى أن هنل المقيم العام أخذ يتصل مباشرة برؤساء قبائل النعيم والظواهر واجتمع معهم فى العجمان سنة ١٨٤٠ ووعدهم بالدفاع عنهم وزودهم بالأسلحة وأرفق فى العودة مبعوثا عنه يدعى همرتن الذى سيصبح شخصية هامة فى مسقط وزنجبار، وهو أول أوروبى يزور البوريمى[1] .

ويستنتج من ذلك أن بريطانيا حينما بدأت تتدخل فى هذه المنطقة لم تصدر فى سياستها عن مبدإ تأكيد سلطة حكام مسقط ، بل اتصلت بالقبائل مباشرة لمواجهة التوسع المصرى ثم الدولة السعودية التى حلت محلهم بعد انسحابهم من بلاد العرب .

ومنذ سنة ١٨٤٤ عهد السيد سعيد بإدارة مسقط وتوابعها إلى ابنه الأكبر ثوينى وأصبح فى معظم الوقت فى زنجبار ، وتصادف ذلك مع استرداد فيصل بن تركى للسلطة فى نجد واستئناف الضغط السعودى على عمان ،فلم يحول ذلك سعيدا عن استمراره فى حصار باتة على ساحل افريقيا الشرقى مما يدل على أن ممتلكاته الأفريقية أصبحت تحتل الدرجة الأولى فى نظره ، ولذلك فضل أن يدفع المال للسعوديين ليردهم عن عمان دون أن يتورط فى حرب ببلاد العرب .

وعلى هذا النحو يمكن تفسير إهمال سعيد لجزء هام من ممتلكاته الآسيوية وأعنى به ميناء بندر عباس على الساحل الشرقى للخليج ،فقد كان هذا الميناء يدر عليه ١٦ ألف جنيه استرلينى من حصيلة الضرائب الجمركية ومنذ سنة ١٨٤٦

---

(١) S انظر تقريره فى مختارات حكومة بمباى .S. R. B بتاريخ مارس سنة ١٨٤٠ .

شرع الفرس فى محاولة انتزاعه من يد السلطات العمانية ولكنهم عجزوا نظراً لافتقادهم القوة البحرية ، وفى سنة ١٨٥٥ شددوا الحصار وأوشك الميناء أن يقع فى يدهم مما اضطر سعيدا إلى قبول شروط تعد فى الحقيقة مقدمة للتنازل، فبعد أن كان هذا الميناء يعتبر جزءا من أراضى السلطنة العربية قبل سعيد أن تكون إدارته له على سبيل الإيجار ولمدة محددة بعشرين عاماً . وعلاوة على ذلك يجوز لفارس إعادة النظر فى ذلك الشرط فى حالة حدوث قلاقل داخلية بعمان . ويقضى الاتفاق كذلك بوجوب عزل الحاكم العمانى بناء على طلب حاكم شيراز، ورفع علم فارس، مما يتضمن معنى سيادتها على الميناء، ودفع ١٢٥٠٠ تومان سنوياً فى فى نظير إيجار الجرك [1] وهكذا شهد سعيد فى نهاية حياته تقلص ممتلكاته الآسيوية ، وتلك نتيجة غير متوقعة وهى أن ينتهى حكم هذه الشخصية البارزة بتفكك الدولة العربية الكبيرة التى أنشأتها أسرة البو سعيد فى القرن الثامن عشر . وربما يمكن تفسير هذه الحقيقة فى استسلام سعيد لأهداف السياسة الاستعمارية البريطانية ،فرغم روابط التحالف والصداقة التى كانت تربطه ببريطانيا ورغم أن العلاقات بين هذه الأخيرة وبين فارس كانت متوترة فى سنة ١٨٥٥ بسبب حصار جديد ضربته فارس على هرات إحدى المدن الواقعة فى طريق الهند من جهة افغانستان ، فإن بريطانيا التزمت الحياد فى هذا النزاع ويرجع ذلك إلى أنها اعتبرت السوق الفارسية أكثر نفعا لها من عمان من حيث استيراد البضائع الانجليزية .

أصبح مركز العرب ببندر عباس فى مهاب الرياح ، وبعد وفاة السيد سعيد استطاعت فارس أن ترفع من قيمة الإيجار وأعلنت أنها غير مقيدة بالاتفاق فى حالة تغير الأسرة الحاكمة،ولذا صار أمامها مبرر قوى لاحتلال الميناء عندمااستولى

(١) انظر الاتفاق فى Aitchisoin vol. 7 Appendix 3

عزان بن قيس على السلطة فى عمان سنة ١٨٦٨ ولم يبق بعد ذلك لعمان من ممتلكات على الساحل المواجه سوى ميناء جوادور الذى ستحتفظ به إلى ما بعد قيام دولة باكستان التى يقع هذا الميناء وسط أراضيها .

إن دولة ترتكز كلها تقريباً على مناطق ساحلية وعلى جزر مثل السلطنة العربية الأفريقية التى أقامها سعيد لا بد وأن تستند إلى قوة بحرية كبيرة. وإذا لم يكن سعيد وأهل عمان قد أبرزوا كفاءة فى المعارك البرية فلا شك أنهم كانوا من أفضل البحارة العرب فى تلك الحقبة من القرن التاسع عشر. وللأسف انتهت جهود سعيد لبناء قوة بحرية هائلة إلى نفس النتيجة التى انتهت إليها جهوده فى التوسع بمنطقة الخليج، وأعنى بذلك التضحية بمصالحه لخدمة المصالح البريطانية حتى آل أمر هذا الأسطول فى النهاية إلى بريطانيا . وقد ذكر روبرتس المبعوث الأمريكى الذى عقد المعاهدة التجارية مع السيد سعيد أن أسطول عمان هو أكبر أسطول تمتلكه دولة وطنية من اليابان حتى رأس الرجاء الصالح . وقد يكون فى ذلك شىء من المبالغة ولكن كثيراً من المعاصرين وصف عظمة هذا الأسطول وقد عرفت أسماء الفرقاطات الثلاث الكبيرة وهى شاه علم – وكارولينا – وفيكتوريا. هذا عدا السفينة الحربية الكبيرة ليفربول التى أهداها إلى ملك إنجلترا سنة ١٨٣٥ وكل هذه الفرقاطات كانت تحمل ما يتراوح بين ٤٠ ، ٧٥ مدفعاً – وعلاوة على هذا ضم أسطول سعيد الحربى نحو ٣٥ سفينة من الأحجام الصغرى وكانت هذه السفن الصغيرة تستخدم فى الأعمال التجارية لأن سعيداً ليس من هواة المغامرات الحربية. وقد انتقد جيان أحد البحارة الفرنسيين الذين اتصلوا بسعيد امتلاكه لهذا الأسطول الضخم وقال إنه فى غير حاجة إليه وأن السفن تتعرض للعطب من جراء وقوفها فى الموانى وقتا طويلا دون استخدام ، وعزا اهتمام سعيد بهذا الأمر إلى إغراء الانجليز الذين يريدون تشغيل مصانع بناء السفن فى بومباى (١) .

Wellsted, vol. 1. page. 403 (١)

ولم يخف ولستد الرحالة الإنجليزى نوايا مواطنيه نحو القوة البحرية العربية فذكر « أن خير سياسة تتبعها بريطانيا فى صلاتها مع سعيد هى أن تجعله فى صف أمراء الهند فتستخدم أسطوله فى مناوراتها بالمحيط الهندى كما تستخدم جيوش الأمراء البرية فى الهند ، وبذا توفر كثيراً من النفقات . ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بملاحين أوربيين فإذا سقطت حكومة عمان فى يد شخص آخر غير السيد سعيد فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول فى الوقت الذى قد تواجه فيه عدواً خطيراً فى المنطقة »[1].

وخلاصة القول إن حكم سعيد انتهى بالفشل من الناحية السياسية بالنسبة لعمان على الأقل، وإن كان كثير من العمانيين قد استفادوا من الناحية الاقتصادية بفتح أوجه جديدة للنشاط فى شرق إفريقيا . وقد ازدادت السفن العربية التى تتردد على هذا الساحل ازدياداً هائلا وكان بعضها ملكا خاصاً للأفراد وكثير منها أيضا يمتلكه حاكم البلاد ، ولكن بينما ازداد نشاط العرب فى الملاحة التجارية لم يحسن السيد سعيد استخدام أسطوله الحربى . ويستنتج ذلك من قلة وجود الجنود المدربين على استخدام المدافع، ففى إحدى الوثائق المصرية أن سعيد بعث برسالة إلى محمد على والى مصر فى عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بإلحاح سرعة إرسال أحد المدفعيين لأن « المدفعى الوحيد الذى كان عنده قد مات[2] »

— ٢ — العلاقات الخارجية

فتح السيد سعيد ممتلكاته العربية والإفريقية للامتيازات الأجنبية وذلك بمقتضى المعاهدات التى عقدها مع ثلاث دول كبرى ، هى الولايات المتحدة

---

(١) وثائق عابدين — محفظة رقم ٢٦٩ وثيقة رقم ٣٨ أصلية ، ٢٧ صفر — ١١ ذو القعدة ١٢٥٥ هـ .

فبريطانيا ففرنسا. وكان النظام الاقتصادى الذى انبنت عليه السلطنة يوحى للسيد سعيد بأن اجتذاب هذه الدول التجارية سيزيد من ثروته الخاصة، فقد جعل من جزيرة زنجبار مستودعاً لجميع المواد الخام التى ينقلها أو يستخرجها العرب من أفريقيا، وبينما قفل موانى الساحل فى وجه التجارة الأجنبية فرض رسوما جمركية على جميع البضائع التى تصدر من ميناء زنجبار ، وبهذه الطريقة أمكنه وضع التجارة الخارجية تحت رقابته الدقيقة وأصبحت الرسوم الجمركية من أهم موارد دولته .

ويتضح من ذلك أن القسم الإفريقى من السلطنة هو الذى اجتذب الدول الكبرى إلى عقد معاهدات الصداقة والتجارة مع السيد سعيد . وتنطبق هذه الحقيقة على الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة، ولذلك لا يدهشنا أن تكون الولايات المتحدة أسبق من بريطانيا التى لها صلات وثيقة بالسيد سعيد إلى عقد معاهدتها مع « سلطنة مسقط » فى سنة ١٨٣٣ . وبينما اقتصر اهتمام الولايات المتحدة على التجارة وعلى القسم الإفريقى من السلطنة نجد لبريطانيا أهدافا متعددة لعلاقتها بالسيد سعيد حتى من قبل معاهدة التجارة معه سنة ١٨٣٩ فلها أهداف استراتيجية فى منطقة الخليج ، كما أن لها علاقات تجارية مع موانيه ، ولها خطط سياسية تهدف إلى إبعاد أية دولة كبرى لحيازة نفوذ على شواطئه ، كذلك فإن الجاليات الهندية تنتشر فى موانى الخليج وعلى ذلك ظل هذا القسم من السلطنة القريب من الهند يحتل الدرجة الأولى من اهتمامها بينما لم تلتفت إلى شرق أفريقيا إلا من زاوية واحدة ، زاوية تجارة الرقيق وذلك على الأقل قبل سنة ١٨٤٠

وكان السيد سعيد هو الذى أخذ زمام المبادرة لإيجاد نوع من الصلات الرسمية بينه وبين بريطانيا على أثر عقده المعاهدة مع الولايات المتحدة ، إذ لم تكن

تربطه بالأولى حتى ذلك الوقت سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المعقودة سنة ١٨٢٢ ولما كانت المعاهدة الأمريكية قد أثارت بعض الشكوك فى الهند ، أراد سعيد أن يثبت حسن نيته لحليفه القوى الذى تحركه نحوه دوافع الحاجة أكثر من الرغبة .

فنى سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها فى أوربا فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولى الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا انتهز سعيد الفرصة فعاود الكرة بإرسال بعثة للتهنئة . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان لينوب عنه فى هـــذه المناسبة . وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تقبله ممثلا دائماً للإمام فى لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد الموظفين الإنجليز ، إلا أنها استمعت فى هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لا سيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية نظرا للظروف التى طرأت على الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربى ، منها معاودة محمد على بسط نفوذه فى بلاد العرب . ومنها تجـــدد النزاع البريطانى الروسى على النفوذ فى إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحى المنتظم للسفن التجارية من مرسيليا إلى الإسكندرية وإكماله بخط من بومباى إلى السويس سنة ١٨٣٧ . ونتيجة لهذا أخذ الانجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ . ثم اضطروا للجلاء عنها فى العام التالى لأسباب مناخية إلى أن استقروا فى عدن سنة ١٨٣٩ . ويلخص التقرير الذى وضعه كوجان النواحى التى يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة فى الأمور الآتية :

أولا : استخـدام أسطول السيد سعيد الضخم فى حالة وقوع نزاع مع القراصنة أو مع دولة كبرى فى منطقة الخليج العربى .

ثانيا : الارتـكاز على إحدى جزر الخليج أو سواحله التى يمكن أن يتنازل عنها السيد سعيد وذلك فى حالة نشوب نزاع مع روسيا حول فارس .

ثالثاً : فتح ممتلـكات مسقط الأفريقية للتجارة البريطانية وذلك حتى لا يستأثر بها الأمريكيون[١] .

وانتهت المذكرة إلى اقتراح عقد معاهدة تحالف عسكرى مع السيد سعيد على أن يستثنى منها أحوال المنازعات الداخلية حتى لا تشتبك بريطانيا فى المشاغبات القبلية داخل بلاد العرب . ومع ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح ولـكنها قبلت تعيين كوجان مندوباً عنها لمفاوضة السيد سعيد بشأن عقد معاهدة تجارية فقط .

تم التوصل إلى عقد الاتفاقية فى ٣١ مايو سنة ١٨٣٩

وتتعلق معظم نصوصها بتنظيم التجارة والملاحة كتحديد الرسوم الجمركية والتزامات الموانى العربية بتقديم المساعدات إلى السفن البريطانية التى تمر بها .

ولعل أخطر نتيجة ترتبت على تلك المعاهدة هى إدخال نظام الامتيازات القضائية الذى كان معروفاً فى الدولة العثمانية ولـكن آثاره الوخيمة لم تمتد إلى بلاد العرب حيث لم تمارس هذه الدولة سلطة فعالية فيها . وحسب هـذا النظام يتولى القنصل البريطانى الفصل فى المنازعات التى تحدث بين الرعايا البريطانيين المقيمين فى السلطنة كما يؤخذ رأيه فى القضايا التى تنشأ بين الرعايا البريطانيين وبين العرب . ولم يدرك سعيد فى بداية الأمر خطورة هذا النص إذ اعتقد بأن

---

(١) مذكرة كوجان سنة ١٨٣٨ F. O, 54, vol. 2

الرعايا البريطانيين هم الذين ينتمون إلى العنصر الانجليزى ، ولكن القنصل البريطانى صمم[1] على اعتبار الهنود رعايا إنجليز ينطبق عليهم هذا النص .وكان الهنود يقدرون فى موانى السلطنة سنة ١٨٣٩ بخمسة آلاف، وتزايد عددهم فيما بعد ، وبذا صارت لبريطانيا امتيازات قضائية واسعة . ومما زادها خطورة أن هؤلاء الهنود كانوا يسيطرون على التجارة الخارجية للبلاد .

لم تمنع معاهدة الصداقة من وقوع خلافات بين سعيد وبين الحكومة البريطانية ، بل إنه على أثر توقيعها أثيرت قضية التمثيل القنصلى البريطانى، فطلب سعيد أن يكون القنصل من أبناء الإنجليز حتى يتجنب تعيين أحد الهنود مندوبا عن شركة الهند الشرقية ، لأن سعيد كان يأمل فى إنشاء علاقات مباشرة مع الخارجية البريطانية اعتقاداً منه بأن ذلك يدل على علو مكانته الدولية . وفى سنة ١٨٤٠ استجابت بريطانيا لهذا الاقتراح فاختارت أحد موظفى الشركة السابقين وهو اتكنز همرتون لتمثيلها فى مسقط، ولم ينته الخلاف عند هذا الحد فقد أراد سعيد أن يكون اتصاله بوزارة الخارجية مباشرة ، واعترض مكتب الهند بأنه هو صاحب الاختصاص منذ مدة طويلة واستقر الرأى على حل وسط وهو أن يكون همرتون ممثلا لشركة الهند ولوزارة الخارجية معاً .

ويبدو أن هذا التمثيل الثنائى عقد مهمة همرتون لأنه كثيراً ما كانت تختلف وجهات النظر بين وزارة الخارجية فى لندن وبين السلطات الاستعمارية فى الهند .

ولما كان اهتمام بريطانيا ما يزال موجها نحو القسم الآسيوى من السلطنة فقد كان من المتوقع أن يتخذ همرتون مقره فى مسقط ، وفى آخر لحظة أمر

---

(١) F. O, 54 رسالة من هامرتن إلى السيد سعيد بتاريخ ٢٤ / ٩ / ١٨٤١

القنصل البريطانى بأن يتوجه إلى زنجبار بحجة أن يكون قريباً من الإمام الذى أصبح يمضى معظم وقته فى تلك الجزيرة. أما الوثائق السرية البريطانية فتكشف عن الهدف الحقيق ، وهو أن يكون هناك قريباً من شرق أفريقيا حيث راجت الإشاعات عن وجود أطماع فرنسية[١] .

والظاهر أن الأمل تجدد فى نفس سعيد بعد عقد تلك المعاهدة فى أن تساعده بريطانيا فى تحقيق رغبة قديمة وهى ضم جزر البحرين . وقدم طلبا بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية مرتين فى سنة ١٨٣٩ ثم فى سنة ١٨٤٢ وقال إن ذلك هو التعويض المناسب عن التضحيات التى ترتبت على تحديد تجارة الرقيق. وربما مال أبردين[٢] وزير الخارجية إلى الاستجابة لهذا الطلب لولا أن اعترض مكتب الهند مذكرا بأن عرب البحرين لن يقبلوا الخضوع للسيد سعيد ، وأن مثل هذا المساس بالوضع الراهن سيثير المنازعات التى قد تهدد أمن الملاحة فى الخليج مرة أخرى .

ومما يسترعى الانتباه أن هـــذه الخلافات لم تحل دون توثيق الروابط الشخصية بين سعيد وهمرتون إلى حد ينتقد عليه الحاكم العربى ، فقد كان يستشيره فى جميع الشئون الهامة ، بل كثيرا ما كان يعهد إليه بالإشراف على الإدارة فى زنجبار بالاشتراك مع أحد أبنائه أثناء تغيبه فى مسقط .

وفى نهاية حياته تبرع لبريطانيا !!! ببعض الجزر المجدبة التى كان يمتلكها قرب ساحل شبه الجزيرة الجنوبى وهى جزر كوريا موريا التى كان من الممكن الاستفادة بها كمحطة تصل القسم الآسيوى بالقسم الإفريقى من السلطنة ، ولكن يبدو أن سعيدا كان يهوى التضحيات من أجل بريطانيا ، فلو أن هذه الجزر

---

(١) S. L. B. vol. 43 خطاب من حكومة بمباى إلى همرتون فى ١٨٤١/١/١٣

(٢) E. O. 54, vol. 9 خطاب من أبردين إلى حكومة الهند فى ١٨٤٥/٨/٨

تكاد تكون عديمة السكان إلا أنها تحتوى على كميات لا بأس بها من الأسمدة . وقد سارعت بعض الشركات البريطانية إلى استغلالها[١] فلا غرو بعد ذلك كله أن يأخذ سعيد رأى حلفائه فى علاقاته مع العالم الخارجى وخاصة مع فرنسا .

لقد رأينا كيف فكر سعيد عند توليه السلطة فى محالفة الفرنسيين، ولكن بعد استيلاء الأنجليز على جزيرة موريشوس لم يصبح هناك مجال للتردد بين الدولتين الأوربيتين . ومنذ أن استرد الفرنسيون جزيرة بوربون سنة ١٨١٧ وهى الجزيرة الصغرى المجاورة لموريشوس وهم يعملون على تجديد علاقتهم بالتجار والبحارة العرب، ومنحوهم عدة تسهيلات لكى يجتذبوهم إلى المجىء لتلك المستعمرة حاملين إليها المؤن والخيول، ولكن منذ سنة ١٨٤٠ أخذوا يتطلعون إلى التوسع على حساب ممتلكات السيد سعيد فى شرق أفريقيا وكان القومندان جيان هو المتحمس لتلك السياسة التوسعية، لذلك حينما ذهب إلى حاكم مسقط لكى يعتمد لديه تعيين قنصل فرنسى فى زنجبار ، اصطدم بمعارضة قوية بررها الإمام بأنه يخشى من أساطيل بريطانيا التى تسيطر على المحيط الهندى ، وقد يكون ذلك صحيحاً فإن هذا العام يصادف احتدام الأزمة الشرقية وتشكك الانجليز بشدة من نوايا الفرنسيين فى المحيط الهندى ، ولكن يجب إضافة عامل آخر وهو أن السيد سعيد كان أشد غيرة وحرصاً على ممتلكاته الأفريقية التى يتطلع إليها الفرنسيون ، بينما كان يتهاون فى تماسك دولته ببلاد العرب دون أن يشعر بكثير من الاستياء من جراء التدخل البريطانى . على أن فرنسا ظفرت فى النهاية بعقد معاهدة تجارية سنة ١٨٤٤ تمنحها نفس الامتيازات التجارية والقضائية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٨٣٩ مع بريطانيا وكان قصد فرنسا هو أن تستفيد من التجارة

---

(١) كوبلاند P. 530. S.Q.

مع القسم الأفريقى من السلطنة ومع ذلك فسيكون لتلك المعاهدة آثارها على سلطنة مسقط بعد أن تنفصل عنها زنجبار

٣ — انفصال زنجبار

رأينا كيف واجه السيد سعيد صعوبات جمة لإقامة سلطة مدعمة فى عمان الداخلية فضلا عن الساحل ذاته ، غير أن تلك القلاقل السياسية لم تمنع من ازدهار السلطنة وامتلاك الدولة والأفراد ثروات هائلة نتيجة التجارة البحرية واستغلال شرق أفريقيا حتى بدت مسقط وعمان أعظم أقطار الخليج شأنا فى منتصف القرن التاسع عشر . ولذا فإن انفصال زنجبار عنها بعد وفاة السيد سعيد كان ضربة قاضية هبطت بعده مسقط إلى إمارة صغيرة ليس لها كبير وزن فى السياسة الدولية . ولذا يجدر بنا أن نتوقف قليلا لاستعراض هذا الحادث وإن كان يعد إلى حد ما استطرادا بالنسبة لكتاب مخصص للخليج العربى [1] ويقال إن سعيدا هو الذى مهد لهذا التقسيم حينما فصل إدارة الممتلكات العربية عن القسم الافريقى من السلطنة وعين على كل منهما واحداً من أبنائه، فحينما قضى نحبه سنة ١٨٥٦ كان ثوينى يدير مسقط وتوابعها منذ اثنى عشر عاماً، بينما كان ماجد يدير زنجبار منذ بضعة أعوام قليلة . فأصبح الانفصال أمراً واقعاً .

على أن ثوينى لم يدخر وسعاً لإعادة وحدة السلطنة مدعياً بأنه صاحب الحق الشرعى فى كلتا المنطقتين باعتبار أنه كان مستقرا فى العاصمة التاريخية للسلطنة ، ولأن موارد زنجبار تبلغ ضعف موارد القسم العربى . ورأى ماجد أن يدرأ ادعاءات أخيه بدفع مبلغ سنوى من المال ، غير أن ثوينى اتخذ من ذلك دليلا على التبعية ، لهذا بادر حاكم زنجبار بقطع الإعانة وعجل ذلك بثوينى كى يجرب القوة

---

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى كتابنا «زنجبار» الفصل السابع

بالرغم من علمـــه بالمعارضة البريطانية ، وفى أكتوبر سنة ١٨٥٩ جرد حملة للاستيلاء على زنجبار ، وعند رأس الحد على مدخل خليج عمان اعترض سبيل الحملة أسطول بريطانى أتى على وجه السرعة من الهند ،وكان ظهور الأسطول كافيا لكى يعود ثوينى أدراجه بل وليقبل التحكيم البريطانى فى مستقبل السلطنة. وقد عهد بالتحكيم إلى اللورد كننج حاكم الهند العام بالرغم من أنه سبق أن أبدى رأيه فى هذه القضية ونادى صراحة بالتقسيم .

وعلى كل فقد أرسلت بعثة لتقصى الحقائق رأسها كوجلان من حكومة عدن، وكان بدجر صاحب التاريخ المشهور لعمان أحد أعضائها ومن المناسب أن نذكر هنا مبررات التقسيم التى قدمتها اللجنة [١] : فمنها المحافظة « على الأمن فى كل من بلاد العرب وشرق افريقيا » فقد ذكر التقرير أن سعيدا رغم الهيبة التى كان يتمتع بها لم يستطع تجنيب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية ، فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة فى عمان ،وإذا انتقل لإخمادها تعرضت أفريقيا للقلاقل. ومن باب أولى لا يستطيع أحـــد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية .

ومنها أن المستعمرات العربية بافريقيا فى بداية عهد سعيد كانت مجـــرد « حضانات » لتربية الرقيق. أما الآن فقد أصبحت مدناً كبيرة تفوق فى أهميتها بلاد عمان نفسها. وأتبع ذلك بمقارنة طريفة فقال إنه كما استقل الأنجلو سكسون والإسبان الذين هاجروا إلى أمريكا بعد أن كونوا أمما كبيرة فى المهجر، فكذلك يحق للشعب العربى فى شرق أفريقيا أن ينفصل عن عمان وهـــذا فى مصلحة الحضارة الأفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم لنشر الحضارة فى

---

(١) نشر هذا التقرير بعنوان : Report of The Select Commitee For the Slave trade

افريقيا . ومنها تسهيل مكافحة تجارة الرقيق فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخضعون لأوامر حظر تلك التجارة .

وأخيراً الاعتراف الدولى الذى حصل عليه ماجد فعلا من الدول الكبرى بما فى ذلك فرنسا التى أبدت ميلا إلى ثوينى .

صدر التحكيم فى أبريل سنة ١٨٦١ وهو يقضى بإعلان زنجبار وتوابعها سلطنة مستقلة تحت رئاسة السيد ماجد على أن يدفع هـذا الأخير إعانة سنوية ٤٠٠٠٠ كورونا (١٠٠٠٠ جنيه) للتعويض عن التفاوت بين موارد زنجبار وموارد مسقط . ويؤدى كذلك مبلغ (٢٠٠٠٠ جنيه) عن السنوات المتأخرة وأوضح كاننج أن هذه الإعانة لا تعنى قط التبعية السياسية . وأخيراً نص التحكيم على ألا يتدخل عرب عمان فى شئون شرق افريقيا بعد ذلك (١)

أسفر التقسيم عن وقوع كلتا المنطقتين تحت السيطرة البريطانية الكاملة بعد أن كانت هذه السيطرة تتخذ شكل الصداقة فى عهد السيد سعيد، ويمكن القول بأن هذا التحكيم هو الذى مهد لفرض الحماية البريطانية على كلتا الدولتين . ولا غرو فقد صارت بريطانيا ضامنة للإعانة السنوية التى تدفعها زنجبار لمسقط، وحينما قطعت الأولى هذه الأعانة بعد أحداث وقعت سنة ١٨٧٠ حلت بريطانيا محلها فى دفع الإعانات المالية لمسقط . ورغم ذلك كله لم تنقطع الصلات بين البلدين فإن كثيراً من أبناء العرب فى شرق افريقيا لم ينسوا وطنهم الأصلى . وحينما أسقط حكم البوسعيد فى زنجبار فى يناير سنة ١٩٦٣ وتعرض العرب لاضطهاد الحكومة الجمهورية وكذلك لاضطهاد حكومة تنزانيا بعد ضم الجزيرة إلى تنجانيقا لم تجد الجالية العربية هناك سوى مسقط وعمان ملجأ لها ، وقدر عدد اللاجئين ببضعة آلاف . ومهما قيل من أن العرب فى شرق افريقيا كانوا يشكلون طبقة رأسمالية وإقطاعية مستغلة فإن وضع اللاجئين الآن فى مسقط وعمان يعد مشكلة إنسانية .

---

(١) Aitchison. vol. 12, p. 225 من الطبعة الثانية

الفصل السابع

الوضع الراهن فى بلاد العرب

١ — تجدد النشاط المصرى ١٨٣٨ — ١٨٤٠

حينما احتلت قوات إبراهيم باشا نجدا والأحساء من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨١٩ رأت الحكومة البريطانية فى الهند أن تلك فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على ساحل الخليج تتعاون معها فى قمع حركة الملاحة العربية التى لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية . ولهذا السبب أرسلت مندوباً عنها يدعى سادليير للتفاهم مع القائد المصرى . وقد وصل المندوب البريطانى إلى الأحساء بعد قرار محمد على الانسحاب من بلاد العرب،واضطر إلى عبور شبه الجزيرة كلها دون أن يتمكن من اللحاق بإبراهيم باشا . فلما عاود والى مصر نشاطهفى بلاد العرب سنة ١٨٣٨ اتخذت بريطانيا موقفاً يختلف تمام الاختلاف عن موقفها السابق ، ففى خلال العشرين سنة الماضية تغيرت علاقتها بمصر كما تبدلت نظرتها إلى الخليج العربى . فبالنسبة لمصر أصبح محمد على يمثل فى نظرها قوة وطنية صامدة فى الشرق الأوسط تسيطر على طريق البحر الأحمر . فمن الخطورة على مصالحها بمكان أن يمتدنفوذه إلى الفرع الثانى الذى يصل بين المحيط الهندى وبين أوروبا.وبالنسبة لنظرة بريطانيا إلى الخليج فقد صارت لها سياسة مرسومة وهى منع أية قوى وطنية كبيرة نسبياً من أن تتوسع على حساب المشيخات أو الإمارات الصغيرة . وطبقت هذه السياسة إزاء مصر والدول السعودية المتعاقبة ، كما طبقتها بالنسبة دلاعاءات فارس والبحرين .

اتبع محمد على فى هذه الحقبة سياسة جديدة تقـــوم على أساس استخدام

الحكام المحليين وخاصة أبناء الأسرة السعودية كأداة لبسط نفوذه فى بلاد العرب. وهكذا عين خالد بن سعود نائباً عنه فى الرياض واستخدم موظفى الدولة السعودية المشهورين كسعود بن مطلق للتوغل فى عمان التى عمل بها من قبل .

أما فى شاطىء الأحساء فقد أقام خورشيد باشا والى المدينة السابق حامية مصرية فى القطيف واتخذ هذه المدينة مركزاً للاتصال بالمشيخات الساحلية ولا سيما إمارة البحرين حيث كانت شهرتها فى مصايد اللؤلؤ شائعة فى مصر . وحسب الوثائق المصرية كان الشيخ عبد الله آل خليفة حاكم البحرين آنذاك هو الذى طلب الاتفاق مع خورشيد باشا لأنه كان يعانى فى ذلك الوقت من خلافات أسرية ، وقد التجأ خصومه من أبناء الأسرة إلى فارس . وبناء عليه أرسل خورشيد مندوباً عنه يدعى محمد رفعت إلى البحرين حيث وقع فى مايو سنة ١٨٣٩ اتفاقاً ينص على تعهد الحكومة المصرية بتأييد الشيخ فى حكم البلاد ويقدم فى مقابل ذلك « زكاة » تقدر بألفى كرونه سنوياً وبعض السفن لمساعدة الحملة المصرية على الانتقال إلى ساحل عمان إذا احتاج الأمر إلى ذلك . ولم يعثر بعد على هذه المعاهدة فى الوثائق المصرية . أما الوثائق البريطانية فقد شوهت الوضع حينما وصفتها بأنها معاهدة حماية، وهى تطبق بذلك مفهوماتها الاستعمارية على العلاقات بين الدول الإسلامية فى ذلك الحين . ويلاحظ كيف استخدمت عبارة زكاة لوصف المبلغ الذى تدفعه البحرين لمصر، مما يدل على أن العلاقة تنبنى على أساس الرضا المتبادل ؛ هذا فضلا عن أن المبلغ كان يقل كثيراً عما تطلبه الدول الأخرى الطامعة فى البحرين مثل مسقط أو فارس . وحتى من قبل أن تعقد هذه المعاهدة ظهر رد فعل بريطانى سريع بعد وصول خورشيد باشا إلى سواحل الأحساء . وكان بالمرستون المعروف بعدائه الشخصى[1] لمحمد على

---

(١) S. L. B. vol. 9 رسالة من بالمرستون إلى هودجز القنصل البريطانى فى مصر بتاريخ ٢ : ١١ . ١٨٣٨

أسبق إلى الاحتجاج من حكومة الهند ، فهو الذى لفت نظرها إلى هذه المسألة منذ نوفمبر سنة ١٨٣٨ وما كادت هذه تتلقى رسالة وزير الخارجية حتى وجهت القائد العام لأساطيل بريطانيا فى الشرق ، السير متلند إلى منطقة الخليج ، وتترك التعليمات التى زود بها الحرية للقائد العام لتحديد الحالات التى تستخدم فيها القوة ، ومن بينها حالة إنزال قوات مصرية فى البحرين . ولم تكن هناك نية لإرسال حامية مصرية إلى تلك الجزر لأن الشيخ عبد الله نفسه لم يكن مستعداً لذلك . وبهذه المناسبة قبلت بريطانيا أن تبسط حمايتها على البحرين إذا طلب شيخها ذلك مع ملاحظة أنها كانت ترفض فى السابق مثل تلك الحماية . ومن الغريب أن بريطانيا بنت احتجاجاتها على الصلات الجديدة التى نشأت بين البحرين وبين والى مصر على أساس أن تلك الجزر تابعة لفارس . وسنرى كيف أنها فى مناسبات أخرى عديدة عارضت ادعاءات فارس على البحرين ، مما يدل على أن بريطانيا لم تتخذ مبدأ ثابتاً إزاء تلك القضية بل كانت تغير حججها القانونية حسب مصالحها الخاصة(١) .

وصل القائد البريطانى إلى الخليج فى يوليو ١٨٣٩ ولم يجد مقاومة من المصريين، إذ أنه كان من الصعب على خورشيد باشا أن ينقل قوات بحرية إلى الخليج بعد أن احتل البريطانيون عدن فى أوائل هـذا العام . ومن جهة أخرى فإن شيخ البحرين كان يعنيه قبل كل شىء تأمين سلطته ضد منافسيه من أبناء الأسرة . وبما أن بريطانيا قد قبلت الآن ضمان حكمه فإنه يفضل الاعتماد على الحليف الأقوى، ولذلك أبلغ خورشيد باشا شفاهة بتراجعه عن اتفاق مايو . لم يثن هذا الحادث محمد على عن مواصلة نشاطه فى بلاد العرب ، ولكن بينما تصرف خورشيد باشا مباشرة فى مسألة البحرين، اعتمد هذا القائد على وسطاء فى

---

(١) G. p. G. Page 864

عمان وخاصة سعد بن مطلق الذى كان يعمل من قبل باسم الحكومة السعودية واستمر حتى هذه الفترة يتصرف باسم خالد بن سعود نائب محمد على فى نجد. وهذا لا يبدو غريباً إذا عرفنا أن خورشيد باشا كان يذكر صراحة أن الحكم المصرى هو وريث الدولة السعودية. وبناء عليه رحبت مشيخات القواسم كالشارقة ورأس الخيمة بسعد بن مطلق كنائب عن والى مصر، لأنها كانت تميل منذ عهد الدولة السعودية الأولى إلى الحركة الوهابية. ومن الغريب أن الشيخ خليفة حاكم أبو ظبى تحول فى هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد بن مطلق بالرغم من علاقته السيئة فى السابق مع الدولة السعودية، ولم يشذ عن ذلك الترحيب سوى قبائل النعيم وذلك لأسباب شخصية محضة فإن سعداً بن مطلق كان قد أساء فى السابق معاملة أهل البوريمى والظاهرة لأنه حملهم مسئولية مقتل أبيه فى عهد الدولة السعودية الأولى.

ساد الذعر السلطات البريطانية فى الخليج بعد أن لاحظت التفاف المشيخات حول سعد بن مطلق كمبعوث لمحمد على، وكان ولستد الرحالة البريطانى قد لفت منذ ١٨٣٥ نظر بلاده إلى احتمال وصول النفوذ المصرى إلى عمان.

وفى هذه المناسبة خرجت بريطانيا عن سياستها التقليدية كما فعلت فى البحرين، وبعد أن كانت تقصر تدخلها على الساحل رأت أن تستفيد من معارضة قبائل النعيم للمبعوث المصرى، وحينما ذهب هنل المقيم العام فى الخليج آنذاك إلى العجمان فى يوليو سنة ١٨٤٠ بعث يطلب رؤساء تلك القبيلة وزودهم بالمال والأسلحة، وأهم من ذلك وعدهم بالحماية البريطانية، ولهذا أرسل الكابتن همرتن ليطلع على أحوال الحصون فى واحات البوريمى ودعا هنل إليه رؤساء المشيخات وأنبهم على موقفهم وهددهم باستخدام القوة.

وقد نقلت إلى وثائق عابدين صورة التهديد الموجه إلى الشيخ صقر بن

سلطان حاكم الشارقة ومما جاء فيها « فايكن معلوماً أننا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين فى سلك الصالح مع جناب حضرة السركار بهادور (المقيم العام البريطانى فى الخليج) يعطى لسعد بن مطلق مكان عنده يقع الخلل فى صداقته مع حضرة السركار ذى الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه[1] »

كيف كان موقف السيد سعيد من مشروعات محمد على فى بلاد العرب ؟ يبدو أنه رغم تخوفه من وجود قوة كبيرة منظمة بجواره ، فقد كان هذا الحاكم المتنور يُكنّ كثيراً من التقدير لحاكم مسلم نجح فى الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة . وتدل على ذلك الرسائل القليلة التى بعثها سعيد إلى والى مصر ، وقد أشرنا إلى إحدى تلك الرسائل التى طلب فيها تزويده بمدفعيين مدربين من لدن محمد على. ومن جهة أخرى لم تكن مسألة السلطة فى البوريمى تعنى حاكم مسقط لأنه يكتفى بتدعيم سلطته فى الساحل، ولذلك لم يثر أحد ضجة حول هذه القضية سوى السلطات البريطانية فى الخليج .

بل إن سعيدا فكر يوماً ما فى التعاون مع محمد على لتحقيق آماله فى ضم البحرين ، وتعهد بدفع جزية مقابل المساعدة المصرية ، والظاهر أن هذا الأمر لم يتعد مجرد المراسلة ، وكان هنل المقيم العام يخشى أن يتم شىء بهذا الصدد ، ولذا نصح حكومة الهند بأن تُرضى سعيدا فى البحرين خاصة بعد عقد اتفاقية سنة ١٨٣٩ وذلك منعا من التقارب بينه وبين الوالى الطموح .

لم يقف محمد على فى مسألة الخليج العربى موقفاً حازماً فتراجع أمام

---

(١) وثائق عابدين ـ محفظة رقم ٢٧٠ ـ حجاز ١٢٥٥ صورة المرفق العربى رقم ٣ للوثيقة العربية رقم ١٩٤ حمراء بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤٠) رسالة من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة ـ نقلا عن رسالة جمال زكريا قاسم ص ٧٨

التهديدات الإنجليزية،والظاهر أنه كان يريد أن يتساهل فى هذه المسألة على أمل أن تغض بريطانيا الطرف عن مشروعاته التوسعية فى الشام والعراق، فإن هذه الولايات كانت محور الدولة الكبرى التى يريد إنشاءها .

٢ — الدولة السعودية الثانية

تمكن السعوديون من استرداد سلطتهم على أثر إجبارمصر على الانسحاب من بلاد العرب، نتيجة تدخل الدول الكبرى ضد محمد على سنة ١٨٤٠ وقد استقرت السلطة السعودية فى ظل حكم فيصل بن تركى الذى تمكن من الفرار من مصر سنة ١٨٤٣ وأعاد للدوله حيويتها، وواصل تطلعاتها التقليدية نحو منطقة الخليج . وكان بإمكان حكومة الرياض أن تخضع بعض مشيخات الساحل أو تبتلعها بصفة نهائية لولا أن حالت بريطانيا دون هذه النهاية ، ولو أن حدة المعارضة بالنسبة للسعوديين كانت أقل منها بالنسبة لمصر ، إذ أن منع التوسع المصرى فى بلاد العرب كان جزءا من سياسة دولية عامة اتبعتها بريطانيا فى ذلك الحين .

وفى سنة ١٨٤٥ تعرضت مشيخة أبو ظبى لفترة من الاضطرابات الدموية التى تكررت كثيراً فى تاريخها ، وتصادف ذلك مع ظهور سعد بن مطلق من جديد فى البوريمى وتقدمه نحو ساحل الباطنةمما أحدث ذعر الدى حاكمى مسقط وصحار ، لذا بعث سعيد إلى ابنه ثوينى ونائبه فى مسقط بأن يقبل دفع الجزية لحكومة الرياض، كما سارع حمود بن عزان إلى إعلان خضوعه . وبهذه المناسبة دارت مناقشات طويلة حول مغزى الجزية التى دفعتها مسقط وغيرها من إمارات

الخليج للحكومة السعودية [١] فتسمى المصادر السعودية هذه الجزية بالزكاة وتذكر أنها كانت تدفع بانتظام، وأنها تعنى التبعية السياسية، بينما تذكر المصادر الإنجليزية أن هذه الأموال هى فى الحقيقة إتاوة يدفعها حاكم ضعيف لحكومة مجاورة أقوى منه عسكريا، وأن دفع هذه الأموال كان متقطعاً وليس بصورة منتظمة. والزكاة على كل حال مسألة دينية محضة. كذلك بذلت المصادر السعودية الجهد لإثبات أن الزكاة كانت تحصّل من جميع القبائل تقريباً التى تنزل بين قطر وعمان بما فى ذلك قبائل الظواهر فى عمان، وبنوهاجر فى قطر، والمناصير فى الظفرة التى هى الآن تابعة لمشيخة أبو ظبى [٢].

والحق إن النظام الإدارى للسعوديين كان فى حد ذاته لا يستند إلى أسس متينة كما هو منتظر فى مجتمع بدوى كمجتمع بلاد العرب فى ذلك الوقت، ولذلك يستحسن عدم تطبيق مفهوماتنا للدولة الحديثة عند إثارة الجدل حول تلك القضية التاريخية. وعلى كل فقد كان حكم السعوديين لواحات البوريمى متقطعاً، فكانت قبائلها تستقل أحيانا، كما خضعت فترة قصيرة لحكام أبو ظبى خلال عامى سنة ١٨٤٨، ١٨٤٩.

وفى سنة ١٨٥١ عاود فيصل نشاطه فى الخليج، وحاول فى هذه المرة أن يملك أسطولاً خاصاً بينما كانت الدولة السعودية الأولى تعتمد على مراكب القبائل أو المشيخات المتحالفة معها. وفى هذه المرحلة لم يقتصر فيصل على طلب الجزية من مسقط، بل طالب كلا من البحرين وأبو ظبى بدفع « الزكاة » لحكومة

---

(١) أثير هذا الجدل بمناسبة الخلاف على الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين إمارتى مسقط وأبو ظبى وقدمت كل من بريطانيا بالنيابة عن هاتين الإمارتين والمملكة السعودية عرضاً تاريخياً لهيئة التحكيم سنة ١٩٥٥ ويعد العرضان من المصادر التاريخية الهامة — كما أفرد كلى Kelly دراسة لهذا الموضوع، انظر ثبت المراجع

(٢) عرض السعودية ج ١ ص ١٢٣ وما بعدها.

الرياض. وبهذه المناسبة قام الأسطول البريطانى بمناورات أمام ساحل الأحساء وضرب بعض موانيه لتهديد السلطات السعودية . ويبدو أن هـذا الخلاف سُوِّى بعد قليل على أساس الحل الوسط، فاعتبرت بريطانيا أن الزكاة لا تعنى التبعية السياسية، وبالتالى لا تتعارض مع سياسة الوضع الراهن ، كما أن فيصل أخذ يعلن عن صداقته للسلطات البريطانية فى الخليج ، وكتب فى رسالة هامة إلى كامبول المقيم العام (يناير سنة ١٨٥٤) يُذكِّر بوجود اتفاق بين أسلافه وبين الإنجليز، تعهدفيه السعوديون بالمحافظة على السلام لمدة مائة عام وتعهدت بريطانيا بترك الساحل من الكويت حتى عمان تحت تصرف الدولة السعودية باعتبارها نائبة عن الدولة العثمانية فى شبه جزيرة العرب .

ولهذا الخطاب أكثر من مغزى، فهو يشير إلى اتفاق لا يوجد له أصل فى جميع الوثائق المعروفة، كما أنه يجعل الدولة السعودية تابعة للدولة العثمانية وهو ما ستنفيه الحكومة السعودية فى مناسبات أخرى[١] .

ومهما كان فيصل بن تركى أكثر حرصاً من أسلافه على مراعاة التقارب مع الإنجليز فإن السلطات البريطانية لم تطمئن قط إلى وجود هذه الدولة الكبيرة نسبياً ، والتى تتطلع للسيطرة على الإمارات والمشيخات المرتبطة معها بمعاهدات . ويلاحظ أنه بينما سكت حكام مسقط عن معارضة الحكم السعودى فى البوريمى من ١٨٥٣ — ١٨٦٩ ، كان الإنجليز يحرضون حلفاءهم باستمرار على التحرش بالوهابيين هناك، كذلك تدخلوا باسم البحرين سنة ١٨٥٩ لأن فيصلا كان يلجىء لديه بعض مشايخ آل خليفة المطالبين بالحكم، ولكن أخطر صدام وقع بمناسبة ثورة القبائل

(١) S. L. B. vol. 123 مرفق بخطاب كامبول الى حكومة بومباى بتاريخ ١٨٥٤/١/١٤

الغافرية فى أواخر عهد ثوينى سنة ١٨٦٥ واستيلائهم على ميناء صور تماماً كما حدث سنة ١٨٢٠ حينما استولى البوعلى على الميناء ، ومن المعروف أن هذه القبائل تتخذ من المبادىء الوهابية فى كثير من الأحيان شعاراً لثورتها ضد حكام مسقط. وقد تعرض بعض الهنود الذين يعتبرون رعايا إنجليز فى ذلك الوقت لخسائر مادية من جراء هذه الثورة ، لذلك حمّل بيلى المقيم العام البريطانى فى الخليج حكومة الرياض مسئولية هذه الأحداث وطالب بغرامة كبيرة ، فلما رُفض الطلب ظهر على رأس حملة بحرية أمام القطيف وهدد بتدمير الميناء (يناير سنة ١٨٦٦) إذا لم يُجب طلبه فى خلال ١٨ يوماً .

تصادف هذا التهديد مع موت أكبر شخصية فى تاريخ لدولة السعودية الثانية ـ فيصل بن تركى ـ وظهور شبح الحرب الأهلية بين ابنيه عبدالله وسعود ، لذلك سارع عبد الله الذى تسلم السلطة فى بداية الأمر إلى استرضاء الإنجليز ، فأرسل عبد الله بن مانع إلى مقر المقيم العام فى بوشهر لتقديم الغرامة والاعتذار ، وفضلا عن ذلك أصدر تصريحاً هاماً فى أبريل سنة ١٨٦٦ أعلن فيه عبد الله بن فيصل عن رغبته فى صداقة الدولة البريطانية، وتعهد باحترام مصالح رعاياها فى المناطق التابعة له. وأهم من ذلك تعهد بعدم المساس أو الهجوم على أراضى المشيخات والقبائل المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا(١) . وبالفعل توقفت التطلعات السعودية نحو الخليج فترة من الزمن، وحينما يرد عبد العزيز آل سعود فى هذا القرن إلى الدولة السعودية حيويتها وقوتها ويصطدم من أجل ذلك بالمعارضة البريطانية ستبرز بريطانيا هذا التعهد للاحتجاج على النشاط السعودى فى منطقة الخليج.

---

(١) Hurewitz vol. I. p. 172

٣ — البحرين والادعاءات الفارسية

تعرض آل خليفة أثناء حكمهم للبحرين لأطماع جميع الدول المجاورة ، ولذا لجأوا أحيانا إلى استرضاء هذه الدول بدفع الإتاوات كما أنهم استعانوا ببعضها على البعض الآخر فى أحيان أخرى . وكان أقرباء آل خليفة فى قطر يحسدونهم على حكم تلك الجزيرة الغنية وخاصة البحار المغامر المشهور رحمة بن جابر وهو الذى أغرى سعودا سنة ١٨١٠ بالاستيلاء عليها. فلما نجح آل خليفة فى استرداد سلطتهم أغرى السيد سعيد سنة ١٨١٦ بضمها إلى مسقط مما أدى إلى إرسال حملة فاشلة على نحو ما رأينا . ولم تنقطع غارات رحمة الانتقامية على سفن البحرين إلا عند مقتله فى إحدى المعارك البحرية سنة ١٨٢٧ ، لذلك كان من المتوقع أن يرحب حكام البحرين بنظم تأمين الملاحة التى فرضتها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تكن فى ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة إزاء البحرين فى إطار مبدإ الوضع الراهن الذى سيسود فيما بعد، بل يلاحظ أن المسئولين عن السياسة البريطانية فى الخليج ترددوا أثناء الحملة الكبرى سنة ١٨١٩ ، ١٨٢٠ بين فكرة تأييد حاكم مسقط فى ضم تلك الجزيرة أو التعامل مع فارس لنفس الغرض، لذا انتهى الأمر بعدم تدخلها فى شئون البحرين أثناء الحملة .

ويجدر بنا هاهنا أن نتساءل عن موقف فارس من التدخل البريطانى واسع النطاق فى الخليج سنة ١٨١٩[1] والظاهر أنها ترددت بين عاملين :

الأول : خوفها من وجود قوة أجنبية غازية قرب شواطئها، ولكن هذا

(١) انظر بهذا الشأن F. O. Go vol. 17 مراسلات دلوك السفير البريطانى فى طهران مع حكومة الهند والجنرال كير خلال عامى ١٨١٩ ، ١٨٢٠

الخوف أزيل، لأن تعليمات القائد البريطانى كانت تقضى بعدم إجراء عمليات عسكرية على الشاطئ الفارسى. والعامل الثانى: هو عجز فارس عن مقاومة القبائل العربية سواء فى البحر أم تلك التى تنزل على الشواطئ الشرقية للخليج. وكان هذا العامل يجعلها ترحب بالتدخل البريطانى. وقد انتهت فارس إلى حد قبول التعاون مع بريطانيا ضد هذه القبائل العربية إذا ثبت تحالفها مع القواسم، ولهذا السبب أيضاً أبدت حكومة بومباى استعداداً ولو فاتراً لترك جزر البحرين أو غيرها من جزر الخليج تسقط فى يد إحــــدى الدولتين الحليفتين فارس أو مسقط[1].

ويبدو أن حكام البحرين شعروا بوجود مؤامرات تحـاك حول مركزهم كحكام مستقلين فبادروا إلى استئذان بريطانيا فى حمل سفنهم العلم الذى فرض على مشيخات ساحل عمان، مما يعنى اعترافاً ضمنياً بوضعهم كحكام مستقلين. وسنرى أن من أهم ما اشتملت عليه معاهدة شيراز سنة ١٨١٢ بين بريطانيا وفارس هو النص على سحب ذلك العلم.

ومهما كان هناك من تقارب بين فارس وبريطانيا أثناء حملة سنة ١٨١٩ فإن التدخل البريطانى فى الخليج أثار ردفعل فى فارس تمثل فى محاولات يائسة لبسط السلطة على بعض جزر الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة. ولما كانت فارس تفتقد تماماً القوة البحرية فقد لجأت إلى بريطانيا لتزويدها ببعض السفن مذكرة بوجود معاهدة تحالف بين البلدين سنة ١٨١٤، غير أن بريطانيا رفضت الطلب على أساس أن المعاهدة دفاعية وليست هجومية، فاتجهت حكومة طهران إلى الحكام المحليين للشاطئ الشرقى وكثير منهم كما رأينا من أصل عربى، وطلبت إليهم أن يجمعوا ما يستطيعون من السفن لإعداد حملة لغزو البحرين، وقد انتهز وليم بروس المقيم

---

(١) أرسل هـذا الرأى بواسطة واردن أمين عام حكومة بمباى إلى الجنرال كير فى يناير ١٨٢٠ F. R. P, vol. 34

العام البريطانى هذه الفرصة لـكى يكسب نفوذا لدى آل خليفة بأن يعدهم بأن بريطانيا ستمنع مثل تلك الحملة الفارسية . ولم يكن هـذا هو موضوع الصدام الوحيد ١٨٢٢ فإن فارس لم تـكف عن الاحتجاج على احتلال البريطانيين لجزيرة قشم ، مما أدى إلى قيام حكومة بمباى بدراسة حقوق السيادة الفارسية على تلك الجزيرة وانتهت إلى أنها من توابع مسقط .

حملت حكومة طهران بروس بصفة شخصية مسئولية هـذه التصرفات وأرسلت سفيرا إلى لندن يطلب عزله من منصبه . ولمـا كان بروس يشتغل بالتجارة فى الخليج لحسابه الخاص فقد سارع إلى التراجع عن موقفه السابق حتى لا يعرض مستقبله المالى للخطر ، وكان هذا هو الحافز الذى جعله يعقد مع حاكم شيراز فى أغسطس سنة ١٨٢٢ اتفاقاً بخصوص اعتراف بريطانيا بسيادة فارس على البحرين، ومع أن هذا الاتفاق لم يوقع إلا أنه من المفيد ذكر خلاصته لأن إيران اتخذته فيما بعد حجة من حججها التاريخية لادعاءاتها فى البحرين . تذكر مقدمة الاتفاق أن جزر البحرين كانت دائما ملـكا لفارس وأن العتوب قد اغتصبوا حكمها حين استولوا عليها سنة ١٧٨٣ وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية :

منع أهل البحرين من حمل العلم الخاص بهم طبقاً لاتفاق سنة ١٨٢٠ وعدم منحهم أى معونة سياسية أو أدبية .

تعويض أهل لنجة وغيرها من الموانى الفارسية عن السفن التى فقدوها فى محاولة غزو البحرين سنة ١٨٢٠ .

تسمح فارس لبريطانيا بالإقامة فى قشم مدة ثلاث سنوات . وفى أثناء هذه الفترة تنشأ قوة بحرية مشتركة إلى أن تصبح فارس ذات أسطول قوى، وإذا أرادت فارس إعداد حملة لإخضاع البحرين كان على بريطانيا تقديم طرادين

حربيين لشد أزر الأسطول الفارسي. وعلى حكومة فارس أن تغير موقفها من بروس وتوضح ذلك لدى حكومة بومباى حتى تبقيه فى مركزه .

من الواضح أن عوامل شخصية تدخلت فى عقد هذه الاتفاقية ، فكان ذلك من أسباب رفض حكومة بومباى توقيعها، بل إنها أدت فى النهاية إلى عزل المقيم العام . وهناك مبادىء عامة أيضاً منعت حكومة بومباى من الموافقة على مشروع الاتفاقية، وهى أن بريطانيا لابد وأن ترحب بحمل علم الهدنة على أوسع نطاق. وكذلك راعت بريطانيا شعور حليفها سلطان مسقط. وعلى كل فإن الشاه لم يوقع بدوره الاتفاق، قيل لأن حاكم شيراز تفاوض بدون استشارته وهـذا يبطل تماماً أى أثر لمشروع الاتفاق الذى أبرزه بعض المؤرخين الفرس(١) .

وحينما فشلت هذه الطريقة الدبلوماسية لجأت فارس من جديد إلى محاولة غزو البحرين أواخر سنة ١٨٢٢ ولم تكن أحسن حظاً فى هذه المرة من المحاولات السابقة ، وكانت هى الأخيرة من نوعها . إذ أن حكومة طهران ستلجأ بعد ذلك إلى وسائل أخرى وهى المؤامرات السياسية والاستفادة من الخلافات الأسرية للتذكير بادعاءاتها فى البحرين .

وعلى كل فقد توقفت جميع المحاولات فى السنوات العشرين التالية نظراً إلى أن الحرب مع روسيا استوعبت جهود الفرس ، وكانت حكومة طهران تأمل فى مساعدة بريطانيا ولكن الظروف التى عقدت فيها معاهدة التحالف مع فارس سنه ١٨١٤ قد تغيرت . غاية الأمر أن بريطانيا امتنعت عن تأييد الرؤساء العرب فى الساحل الشرقى للخليج حتى لا تضعف من مركز حكومة طهران ،

---

(١) G, p. G. vol. 2 p. 945—947

فعلت ذلك مثلا مع حاكم منطقة بوشهر المدعو عبد الرسول، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن الانجليز لم يرحبوا بازدياد قوة العرب على الساحل الشرقى خشية وجود قوى بحرية جديدة تنافسهم فى السيطرة على ملاحة الخليج .

وقد غيرت بريطانيا سياستها إزاء فارس فى الثلاثينات بعد أن لوحظ ازدياد النفوذ الروسى فى طهران ولا سيما منذ وفاة فتح على شاه، فاعتبرت أى امتداد فارسى فى جهة الشرق تهديدا روسيا غير مباشر لسلامة مستعمرة الهند. ولذلك حينما حاصر الفرس مدينة هرات أجاب الانجليز بإرسال حملة بحرية الى الخليج احتلت جزيرة خراج مدة أربع سنوات واستخدمت التهديد للظفر بامتيازات اقتصادية فى فارس .

وقد فكر المقيم العام فى انتهاز تلك الفرصة لشراء الجزيرة سيما وأن وجود البريطانيين بها تصادف مع وصول المصريين إلى شواطىء الخليج ، غير أن حكومة الهند لم تأخذ بالاقتراح بعد انسحابهم من بلاد العرب .

لم تثر فارس قضية البحرين بعد استئناف العلاقات مع بريطانيا إلا بمناسبة وقوع نزاع أسرى بين آل خليفة ، فقد تمكن محمد بن خليفة من انتزاع السلطة من عم أبيه عبد الله ، فالتجأ هذا الأخير إلى طلب الحماية الفارسية ، ولم تكتف بريطانيا فى هذه المدة بالتهديد بل كتب أبردين(١) وزير الخارجية رسالة هامة نفى فيها أصلا حق فارس فى ادعاء السيادة على البحرين بدليل أن أسرة القاجار منذ أن أتت إلى الحكم لم يمارس أحد من أفرادها سلطة فعلية فى تلك الجزر . وقد أثار هذا الخطاب جدلا قانونياً حول وضع فارس فى منطقة الخليج،وقدم حاجى ميرزا رئيس وزراء فارس مذكرة هامة ردا على هذا

---

(١) F. O. 60 رسالة من أبردين إلى شيل السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ١ ٥ ١٨٤٤

الخطاب . فاهتم بإثبات حكم الـقاجاريين للبحرين ولو لفترة قصيرة . واستخرج لهذا السبب عملة ذهبية مضروبة فى البحرين باسم الشاه سنة ١٨١٧ وهذا فى حد ذاته أمر مشكوك فيه إذا لم يثبت أن البحرين كانت لديها دار لسك النقود فى ذلك الوقت . والأخطر من ذلك أن رئيس وزراء إيران ادعى فى المذكرة بأن «الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسى من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى إلى فارس، بدليل أن الخليج يسمى بالفارسى » وستتوالى بعد ذلك المذكرات بين فارس وبريطانيا، وكأن حكام البحرين لا يملكون لأنفسهم شيئاً . وفى سنة ١٨٤٨ ادعت مذكرة فارسية أخرى بأن غالبية أهل البحرين من الفرس وأنهم يريدون الانضمام إلى فارس(١) .

لم تعر بريطانيا هـذا الموضوع اهتماما فظلت تتعامل مباشرة مع رؤساء البحرين على أنهم حكام مستقلون. وبناء عليه عقدت مع محمد بن خليفة اتفاقاً بشأن حظر تجارة الرقيق ١٨٤٧ . ومن الواضح أن السياسة البريطانية لم تهدف قط إلى المحافظة على إمارة عربية، بل كان دفاعها عن حكومة العتوب فى البحرين جزءا من السياسة العامة التى تتبعها فى الخليج، ألا وهى احترام الوضع الراهن. ولذا لم تغير موقفها حينما اصطدمت بمحاولات السعوديين ضم الجزر ، بل إن مقاومتها للتدخل السعودى كان أشد حزماً . ذلك أنه بعد أن يئس عبد الله من مؤازرة حكومة طهران حاول أن يجمع بعض الرؤساء العرب فى الجزر والسواحل الجنوبية ، مما أثار الرعب لدى محمد بن خليفة ، وأخذ يتطلع إلى حليف آخر فاتجـه إلى الدولة العثمانيـة ، وكان ذلك فى عهـد تولى بالمرستون لوزارة الخارجية وهو من أنصار التوسع الاستعمارى ، ولذا رأى فى هذا الحادث مناسبة لبحث إمكان وضع البحرين تحت الحماية البريطانية . ولو

---

(١) Adamyiat. p. 131 S.Q

أن السلطات المحلية لم تأخذ بهذا المشروع نظراً لوفاة عبد الله بن خليفة بعد قليل،والاعتقاد بأن حكومة البحرين ستنعم بشيء من الاستقرار[١] .

لم يتحقق ظن الحكومة البريطانية ،فقد التجأ محمد بن عبد الله المطالب بالسلطة إلى فيصل بن تركى وأعلن نفسه تابعاً له واستعد لغزو البحرين أو على الأقل مهاجمة السفن التابعةلها. وقد جرت هذه الأحداث بريطانيا إلى جنوب موانى الأحساء أكثر من مرة وخاصة ميناء الدمام الذى اتخذ منه محمد بن عبد الله آل خليفة مقرأله. وقد دمر الأسطول البريطانى هـذا الميناء الصغير سنة ١٨٥٩ وذلك حينما قام محمد بن خليفة بمحاولة جديدة لغزو الجزر . ومع ذلك لم يعتبر حاكم البحرين هذا العمل كافياً لتأمين حكمه فـكان يطالب بتتبع خصمه داخل بلاد العرب.وكما هو معروف لم تـكن بريطانيا مستعدة لتحمل مثل هذه الأعباء .

أخذ محمد بن خليفة حاكم البحرين ينمى قوته البحرية . وفى نفس الوقت رأى أن يوطد صلاته بالدول الإسلامية الـكبيرة المجاورة،فـكان يرفع أحيانا علم فارس وأحيانا أخرى العلم العثمانى ، مما يدل على أن مظاهر السيادة لم تـكن تعنى هؤلاء الحـكام الصغار طالمـا أنهم يتمتعون بسلطة فعلية فى أقاليمهم.وربما دفعه إلى ذلك تأنيب المقيم العام له حينما أراد أن يستخدم أسطوله الجديد فى مهاجمة الأحساء بنفسه، وذهب حاكم البحرين فى تحدى بريطانيا إلى حد دعوة وكلاء من بغداد ومن طهران للاقامة فى بلاده . وقـــد اختارت فارس أحد الأشخاص المعروفين بعدائهم للانجليز ويدعى ميرزا مهدى خان ليمثلها فى البحرين. وبذل المبعوث الفارسى نشاطا كبيراً حتى اقتنع محمد بن خليفة بأفضلية إعلان

---

(١) F. O. 248 خطاب من بالمرستون إلى ولزلى بتاريخ ديسمبر سنة ١٨٤٧

تبعيته لفارس والاعتراف بسيادتها ، ودفع جزية سنوية لحكومة طهران (أبريل ١٨٦٠)

ومهما كان لهذا الإعلان من مغزى بالنسبة للادعاءات الفارسية فإن الملابسات تدل على أنه لم يصدر إلا لأسباب تتعلق بمنازعات أسرية ، ولم تكن الحكومة الفارسية على كل حال قادرة على وضعه موضع التنفيذ كما لم يكن محمد بن خليفة نفسه يرضى بالتنازل عن سلطاته لو أنه علم بأن فارس تمتلك القوة البحرية الكافية لاحتلال بلاده .

اعتبرت بريطانيا هذا الإعلان مخلا بسياسة الوضع الراهن، ولذلك أسرع جونس المقيم العام فى بوشهر بإبلاغ النبأ إلى رولنس الوزير الانجليزى بطهران ، ووصف هذا الحادث بأنه شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن رولنس آثر ألا يثير هذا الموضوع فى مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وخاصة روسيا وتؤدى إلى تدخلها فى سياسة منطقة الخليج .

لذلك اكتفى رولنس بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأى عمل عسكرى فى الخليج قبل طرح المسألة للبحث فى لندن [1] . ولكن عندما تلقى رسل وزير الخارجية فى ذلك الوقت تقرير رولنس عن مشكلة البحرين أحاله إلى مكتب الهند وبعد مشاورة مع الحاكم العام بكلكتا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ تقرر أنه لا بد من إعلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التى كانت

---

(١) F. O, 60. vol. 249 رسالة من جونس إلى رولنس بتاريخ ١٧/٤/١٨٦٠ وقد وضع رولنس السفير البريطانى فى طهران مؤلفاً هاماً عن الصراع البريطانى الفارسى فى آسيا بعنوان : England and Russia in the east.

تتردد فى اتخاذها من سنة ١٨٤٠ ويلاحظ أنها اتخذت فى الوقت الذى تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها ، لذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونس على رأس أربع سفن حربية بريطانية، وبعد حصار لميناء المنامة قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها. وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة قائمة بذاتها وتحدد أهدافها كما يلى :

« نظرا للاضطرابات التى أحدثتها القبائل البحرية، فإنى محمد بن خليفة أعلن انضامى إلى معاهدة الصداقة والسلم الدائم التى تهدف إلى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التى تستعمل هذا البحر لملاحتها » وتحتوى المعاهدة على الشروط الآتية [١] : تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا ، تعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرب أو الاشتراك فى أعمال القرصنة ، مادامت بريطانيا تمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التى تسكن الخليج . وتنفيذاً لهذا التعهد يقبل شيخ البحرين أن يخبر المقيم العام البريطانى بكل حادث اعتداء يقع عليه فى أقرب وقت ممكن، ويقبله حكماً بينه وبين المعتدين. ويتعهد بألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية، إذا رأت بريطانيا ضرورة ذلك. ويتعهد المقيم البريطانى بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه، كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التى يصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتديا . يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة فى البحرين دون قيد لحريتهم، على أن يدفعوا

---

(١) Aitchison vol, 7. p. 51

جمركية عن بضائعهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع ، ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الدولة الأولى بالرعاية . وأخيراً تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى المقيم البريطانى فى بوشهر إذا لم يستطع الوكيل المحلى فى البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك يستطيع المقيم البريطانى منح وساطته بشأن المنازعات التى تقع بين رعايا الإمارة وبين أحد سكان موانى الخليج التابعة لقبائل حليفة لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة فى ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ وهى بمثابة تطبيق لاتفاقات الهدنة التى سبق عقدها مع مشيخات الساحل بالنسبة لجزر البحرين ، يضاف إلى ذلك الامتيازات القنصلية والقضائية التى أدخلت من قبل فى مسقط ولكن البحرين لم تصل بعد إلى نظام الحماية الرسمى .

لم تكفل الاتفاقية حسن التفاهم باستمرار بين محمد بن خليفة وبين الانجليز ففى سنة ١٨٦٧ بعد توقيع المعاهدة بست سنوات شن محمد بن خليفة غارة على شبه جزيرة قطر التى كان يعتبرها من توابعه ، ومع ذلك فقد اعتبرتها بريطانيا مخالفة لاتفاق سنة ١٨٦١ لذا أنذره المقيم البريطانى بالعودة إلى بلاده ، ولكنه استمر فى حملته الانتقامية فى قرى قطر . وقبل أن تتدخل السلطات البريطانية بالفعل ردت قبائل قطر نفسها بهجوم مضاد مما أحدث خسائر كبيرة فى الجانبين ، لذلك قام بيلى بمحاصرة البحرين فى أغسطس سنة ١٨٦٨ ولم يكن فى استطاعة محمد بن خليفة المقاومة ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه على بن خليفة ولم يرفع الانجليز حصارهم إلا بعد أن تعهد الحاكم الجديد باحترام اتفاق سنة ١٨٦١ وعلاوة على ذلك قبل عدة شروط تأديبية فرضها المقيم العام ، ومما جاء فى مقدمة تلك الشروط « بما أن محمد بن خليفة ارتكب عملا من أعمال القرصنة فإن صفته الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه »

أما الشروط ذاتها فكانت غاية فى القسوة، فهى تقضى بتسليم جميع السفن الحربية التى تمتلكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة . دفع مبلغ مائة ألف دولار غرامة إلى المقيم البريطانى ، يدفع منها ٢٥ ألف فوراً ويقسط الباقى على ثلاث سنوات . إبعاد محمد بن خلفية نهائياً عن حكم البلاد وتسليمه إلى المقيم العام فى حالة عودته إلى البحرين . وإذا خالف الحاكم هذه التعهدات يعتبر هو نفسه قرصاناً . تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين فى بوشهر حتى يتلقى إرشادات المقيم العام .

يلاحظ أن هذه الشروط كانت تعنى سير البحرين بسرعة أكثر من غيرها نحو الحماية، إذ أن تجريدها من القوى البحرية يجعل بريطانيا بضرورة الحال مسئولة عنها . وقد أدركت الحكومة الفارسية مغزى هذه التطورات ، ولذلك عاودت التذكير بادعاءاتها لدى حكومة لندن .

وبهذه المناسبة أجاب كلارندون وزير الخارجية على خطاب محسن خان السفير الفارسى بتصريح هام فى ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ ومع أن التصريح غامض بعض الشىء إلا أن فارس اتخذته أساساً هاماً لادعاءاتها حينما أثارت قضية البحرين فى عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ . ويشير التصريح إلى أن هدف بريطانيا من الاتفاقات السابقة مع حكام البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق. وقد عقدت هذه الاتفاقات فى وقت لم يكن لفارس فيه أى تمثيل فى تلك الجزر. ومع هذا إذا كان بإمكان فارس أن تؤدى هذه المهمة فإن بريطانيا ترحب بذلك لأنها ستتخفف من أعبائها، وهى واثقة من أن الشاه لا يرضى بالاضطرابات وتنوى الحكومة البريطانية أن تخبر الشاه بعد ذلك بجميع الإجراءات التى تتخذها بشأن البحرين مقدماً ، إلا إذا دعت الضرورة اتخاذ إجراء سريع فتقوم بإبلاغه فيما بعد . والنقطة الهامة التى استندت إليها فارس هى قول كلارندون بأن بريطانياً

كانت تتجاهـل فى السابق احتجاجات فارس بالنسبة للبحرين، أما الآن فستولى عنايتها لهذه المسألة .

ومن الواضح أن هذه العبارة لا تعنى اعترافاً بالسيادة كما ستؤكد الحـكومة البريطانية نفسها بعد ذلك بقليل [١] .

لم يستسلم محمد بن خليفة بعد خروجه من البحرين ، بل ذهب إلى الـكويت حيث حاول آل الصباح التوسط بينه وبين أخيه . وقبل على بن خليفة عودته على مسئوليته. وقد لاحظ محمد أن الاستياء عام من حكم أخيه الذى أثقل الناس بالضرائب — ربما للوفاء بالغرامات التى فرضتها بريطانيا، ولذلك رأى الفرصة سانحة لاسترداد السلطة مما استدعى تدخلا عسكريا بريطانيا ثانياً . وفى أثناء محاولة انتزاع الحـكم من أخيه اتصل محمد بالحـكومة الفارسية التى أرسلت من جديد مهدى خان كممثل لها فى البحرين غير أنها كانت عاجزة عن فعل شىء ما لتأييده عسكرياً.

وقد كشفت هذه الأحداث المتكررة لفارس كيف أن افتقادها للقوة البحرية هو الذى أضعف مركزها فى الخليج العربى ولم تـكن بريطانيا ترحب بقيام دولة بحرية أيا كانت فى تلك المنطقة، لذلك اتجهت فارس منذ عدة سنوات إلى الولايات المتحدة لمساعدتها فى بناء أسطول دون أن تظفر بنتيجة هامة. وفى أوائل سنة ١٨٧٠ استدعت خبيرا فرنسيا يدعى بوراى فاقترح أن تؤجر فارس لفرنسا جزيرة خراج مدة ٩٩ سنة مقابل مساعدة فرنسا فى بناء الأسطول الفارسى، ولم تتح الحرب السبعينية الفرصة لمتابعة هذا المشروع، حينئذ عرضت بريطـانيا أن تقوم بنفس

---

(١) انظر مضمون التصريح فى Hurewitz p. 172 vol. 1
وقد ناقشه كل من : Adamiyate Chapter 5 —
Farugei p. 78 S.Q

المهمة إذا تنازلت فارس عن ادعاءاتها فى البحرين[١] .

يستنتج مما سبق أن بريطانيا هى التى حالت دون استيلاء فارس على البحرين خلال القرن التاسع عشر. وهذا صحيح نظراً لتفوقها البحرى ،ولكن على فرض أن بريطانيا لم تفعل ذلك فإن القوى العربية المختلفة كانت هى الأخرى تملك قوات بحرية لا يستهان بها بما فى ذلك العتوب أنفسهم، وكان باستطاعتهم أن يردوا عن أنفسهم محاولات الفرس. وهذا الافتراض نفسه يستمد من أقوال مايو الحاكم البريطانى للهند فقد بعث فى سنة ١٨٧٠ بمذكرة إلى الحكومة الفارسية يقول فيها إن تجارة فارس ما كانت تستطيع أن تتمتع بالأمن لولا وجود الأسطول البريطانى فى الخليج،ولو تخلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الإمارات العربية ستعرض شواطىء فارس وملاحيها للخطر ،وقد يظهر منافس آخر جديد هو الدولة العثمانية التى لم تكن تهتم حتى الآن بوضع قوة بحرية لها فى الخليج[٢] .

٤ — ظهور إمارة قطر

جاء ظهور قطر كوحدة سياسية متأخرا عن مشيخات الساحل الجنوبى الأخرى، وكانت شبه الجزيرة تخضع أحياناً للدولة السعودية،وأحياناً لإمارة البحرين ولما كان النظام القبلى هو السائد فى قطر فكثيراً ما كانت بعض القبائل تعلن ولاءها للبحرين ،والبعض الآخر لحكومة الرياض ،وقد لا تتبع حكومة من الحكومات المنظمة نسبياً .

وأهم قبائل قطر هى آل النعيم التى لها فرع كبير فى عمان ، والمناصير التى

---

(١) أبرز فاروجى Farugei p. 87 هذا الحادث للدلالة على سقوط حق فارس فى البحرين .

(٢) نقلا عن جمال زكريا قاسم ص ١٧٣ رسالة تحت الطبع

تنتشر أيضاً فى أبو ظبى ، ثم بنو هاجر . ويدلنا ذلك على أن التوزيعات القبلية لا تطابق دائماً التقسيمات السياسية . ومن الناحية المذهبية انتشرت الحركة الوهابية فى قطر، ومع ذلك فإن صلاتها بالبحرين ظلت قوية .

وربما يرجع ذلك إلى أن آل خليفة أنفسهم نشأوا فى قطر وظلوا يدعون حق السيادة على ميناء الزبارة الذى خرجوا منه لغزو البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر فى سنة ١٨٦٨ وفى أوائل القرن التاسع عشر اتخذ رحمة بن جابر من خور حسان على الساحل الغربى لشبه الجزيرة وكرا لمهاجمة سفن صيد اللؤلؤ وخاصة سفن البحرين. وما أن تخلص آل خليفة من هذا الخطر الداهم حتى استردوا بعض نفوذهم فى شبه الجزيرة .

وما لبثت الدولة السعودية أن نمت فى عهد فيصل بن تركى، فاحتل السديرى قطراً فى سنة ١٨٥١ وطالب حكومة البحرين بمتأخرات الجزية فكانت تدفعها عن نفسها وعن قبائل شبه جزيرة قطر أيضاً. ولذلك يعتقد البعض بأن عبارة «البحرين وتوابعها » التى وردت فى معاهدة سنة ١٨٦١ المعقودة مع بريطانيا كانت تعنى قطراً ولو أنه لم ينص قط عليها بالاسم .

وفى الستينات من القرن التاسع عشر تعددت ثورات قبائل قطر ضد حكومة البحرين[١] ولم تشارك قبائل النعيم فى بداية الأمر. لذلك لم تنجح الثورة التى قام بها عيسى بن طريف سنة ١٨٦٣ وكان محرك تلك الثورات المكوس المقررة على القبائل رغم فقر البلاد والتى ترهقهم بها الحكومات المختلفة . وفى سنة ١٨٦٦ تجمعت معظم قبائل قطر تحت قيادة محمد آل ثانى الذى كان يعمل جامعاً للضرائب لحساب آل خليفة ، ولكن نظراً لعدم وفائه بجميع الالتزامات أرسل محمد آل

---

(١) النبهانى ص ١١٣ وما بعدها .

خليفة أحد أقربائه للقيام بهذه المهمة ، ولذا عم السخط شبه الجزيرة واضطرت حكومة البحرين إلى الاستعانة بأبو ظبي أحياناً وبحكومة الرياض أحياناً أخرى، واتسع نطاق القتال مما أعطى بريطانيا الفرصة للتدخل فى النزاع، فاعتبرت تدخل البحرين منافياً لمعاهدة سنة ١٨٦١ وتوسطت لتنظيم العلاقة بين البلدين على أساس أن يدفع آل ثانى مبلغاً معيناً للبحرين نيابة عن قبائل النعيم . ويجوز أن يدفع مكوساً أخرى لحكومة الرياض نيابة عن القبائل التى تسلم بالولاء له[1] ، ولا يعنى ذلك تبعية قطر لأى من الحكومتين. وهكذا صار لقطر إمارة مستقلة تحت زعامة آل ثانى. وينتمى آل ثانى إلى قبيلة المعاضيد وهى ليست أكبر قبائل قطر ومع ذلك فقد حافظت على الإمارة لأنها راعت كيانات القبائل الأخرى. ويتضح مما سبق أن بريطانيا هى التى ساعدت على قيام هذه الإمارة ووجدت فى أحداث سنة ١٨٦٨ فرصة لربط قطر بعجلة نظام الهدنة .

على أن الخطط البريطانية لم توفق فى الاحتفاظ بالنفوذ على قطر مثل المشيخات الأخرى، ففى العام التالى لقيام الإمارة انتزع قاسم آل ثانى السلطة من أبيه، ورأى أن يتخلص من أعباء الضرائب التى تثقل قبائل شبه الجزيرة، ووجد فى العثمانيين حلفاء طبيعيين يحمونه من أطماع آل خليفة الذين ارتبطوا ارتباطاً أوثق بعجلة بريطانيا . ولذا ستسير قطر فى خط مغاير المشيخات حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

إن سياسة الوضع الراهن التى اتبعتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر هى التى أدت إلى هذا التفكك الذى نشاهده الآن فى شرق شبه جزيرة العرب، وهى التى استفادت من ذلك التفكك فى نهاية الأمر .

---

(١) انظر عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٢٨٠ وما بعدها .

الفصل الثامن

المظاهر العامة للنفوذ البريطاني

١ — الخليج وطرق المواصلات

برزت أهمية الخليج الاستراتيجية بالنسبة للهند أثناء الحروب النابوليونية ولم تتغير نظرة المستعمرين البريطانيين للخليج بعد القضاء على نفوذ فرنسا فى الشرق ، إذ لم يمض زمن طويل على ذلك حتى بدأ الزحف الروسى نحو الجنوب فى اتجاه فارس، وتعرضت تلك البلاد من جراء هذا التنافس الاستعمارى لحملتين عسكريتين بريطانيتين : الأولى من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤٢ والثانية من سنة ١٨٥٦ — ١٨٥٧ ونزلت كلتا الحملتين بشواطىء فارس المتاخمة للخليج .

وحتى بدون تهديد الدول الأوربية الأخرى كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربى طريقاً هاما من طرق المواصلات وأسرعها بين الهند وأوربا ، وقد رأينا كيف استخدمته فى القرن الثامن عشر لنقل البريد ، وفى الثلاثينات من القرن التالى أخذت الملاحة البخارية تحل محل الملاحة العربية الشراعية فى المحيط الهندى وبالتدريج أخذ دور الملاحة العربية يقتصر على التجارة بين الموانى الصغيرة فى الخليج وفى شرق أفريقيا .

وبمناسبة انتشار الملاحة البخارية تجددت المفاضلة التقليدية بين طريقى البحر الأحمر والخليج العربى ، وقد أنشأت بريطانيا خطا ملاحيا يصل بين بومباى والسويس على أن يرتبط بالخط الفرنسى الذى يصل ما بين مارسيليا والاسكندرية. ومع أن هذا الخط للملاحة البخارية أصبح أسرع طريق للمواصلات بين أوروبا

والهند إلا أن الأوساط المختلفة فى بريطانيا لم تشأ أن تجعل مواصلاتها مع الهند تحت رحمة مصر وفرنسا، لذلك ناقش كل من مجلس العموم ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية سنة ١٨٣١ موضوع إنشاء خط ملاحى آخر عبر الخليج فنهرى دجلة والفرات.

ولهذا الغرض أرسلت بعثة فنية برئاسة الكولونيل تشيسنى طافت بأنحاء العراق وانتهت إلى صلاحية النهرين للملاحة البخارية .

والحق إن ولاية بغداد اعتبرت منذ زمن طويل حلقة مكملة لطريق الخليج العربى، ولذا تطلعت بريطانيا إلى إحراز نفوذ هناك منذ أوائل القرن التاسع عشر. ونلمس بوادر تلك السياسة فى تأييد الانجليز لأحد المماليك الكرج سليمان كوشك الذى أراد إعلان استقلاله عن حكومة استامبول سنة ١٨٠٧ وكانت العلاقات بين بريطانيا وبين الدولة العثمانية قد انقطعت ، فأرسل كاننج وزير الخارجية آنذاك إلى القنصل البريطانى فى بغداد يحثه على تأييد الحركة[١]، لهذا كان من المتوقع أن تعمل الدولة العثمانية بعد إسقاط دولة المماليك الكرج فى العراق سنة ١٨٣١ على مقاومة التسلل البريطانى، والذى حدث هو العكس فقد تعاونت السلطات العثمانية مع بعثة تشيسنى وفى سنة ١٨٣٥ صدر فرمان يرخص لسفينتين بريطانيتين بالملاحة فى الرافدين بصورة منتظمة . ثم سمحت السلطات العثمانية بعد ذلك بأن تلحق بهما سفينة حربية للحراسة . ولم تفد بريطانيا فقط بنقل البريد على هذا الخط وحسب ، بل فتحت شركة الهند الشرقية أسواقا جديدة فى آسيا الوسطى عبر الخليج .

لم تقف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحة ففى سنة ١٨٥٦ أرادت

---

(١) F. O. 60. vol 1 خطاب من كاننج إلى هارفورد جونس بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٨٠٧

آسيا الوسطى عبر الخليج.

لم تقف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحة ، ففى سنة ١٨٥٦ أرادت بريطانيا أن تربط الخليج بالبحر الأبيض عن طريق خط حديدى يمر بولايتى بغداد وحلب . وإذا كان هـــذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ فذلك لأن الحكومة البريطانية رفضت أن تضمن حقوق المساهمين .

كذلك أصبح الخليج العربى من أولى المناطق فى العالم التى مدت فيها الأسلاك البرقية ، فقد كشفت ثورة الهند سنة ١٨٥٧ عن ضرورة نقل الأنباء على وجه السرعة ، وحرصت بريطانيا على إنشاء شبكة برقية تمتد من الهند إلى الخليج ثم تمر عبر العراق أو إيران . وكانت الدولة العثمانية من جهتها تعمل على الاستفادة من خطوط البرق لتأكيد سلطتها فى الولايات ، ولذلك أنشأت لحسابها شبكة برقية تصل ما بين الأستانة وبغداد ، وقد ربطت هذه الشبكة بالخط البريطانى الذى يصل إلى فاو عند نهاية الخليج العربى . ومع ذلك فإن السلطات البريطانية رأت تأمينا لمواصلاتها البرقية أن تنشىء خطا أخر من بوشهر إلى طهران فبغداد ، وذلك لعدم اطمئنانها إلى وجود سلطة عثمانية قوية جنوب العراق .

وقد استدعت خطوط البرق عقد اتفاقات مع مسقط والمشيخات العربية المختلفة أولا للسماح بإقامة المنشئات ، ثم للتعهد بالمحافظة عليها . وقد شملت هذه الاتفاقات النص على معاقبة الذين يلحقون الأضرار بأعمدة البرق (١٨٦٤ — ١٨٦٥) .

٢ — مسألة تجارة الرقيق

مازال الخلاف دائرا حول أهداف بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ، فيدعى معظم المؤرخين الانجليز أن العوامل الإنسانية كانت تحتل الدرجة الأولى ، لكن الشائع عند غيرهم هو أن بريطانيا حققت من وراء ذلك مصالح اقتصادية

وسياسية . وتتمثل المصلحة الاقتصادية فى أن الاستعمار أخذ يتوغل فى القارة الأفريقية إبان القرن التاسع عشر ، فمن مصلحة بريطانيا كدولة مستعمرة أن تبقى اليد العاملة فى مستعمراتها وألا تسمح بنقلها إلى الخارج . ومن الناحية السياسية كانت الاتفاقات التى تعقد بين بريطانيا من جهة والدول الأوربية أو الأسيوية والأفريقيـــة من جهة أخرى تمنح الأسطول الحربى البريطانى حق التفتيش على سفن الدول المتعاقدة ، مما أكسبه نفوذا أعظم فوق البحار .

والذى يعنينا ها هنا هو بيان كيف كانت مكافحة الرقيق مظهرا من مظاهر النفوذ البريطانى فى الخليج . يدلنا على ذلك مثلا أنه حينما طلبت الدولة العثمانية سنة ١٨٤٧ مشاركة بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق بالخليج العربى قوبل طلبها بالرفض .

وبينما كان الأوربيون يركزون نشاطهم فى نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد ، كان العرب يعملون على الساحل الشرقى لأفريقيا ، واشتهر العمانيون بصفة خاصة بهذا النوع من التجارة وحققوا من ورائها أرباحا هائلة . ولم يكن الرأى العام حتى فى أفريقيا نفسها قد تطور بعد ليستنكر هذا النوع من العلاقات الاجتماعية ، فإن رؤساء القبائل الأفريقية هم الذين كانوا يسترقون مواطنيهم نتيجة حروبهم القبلية ، ثم يحملونهم إلى الموانى ليبيعوهم للتجار الأوربيين أو العرب .

ويرجع أول تدخل بريطانى فى هذه المسألة بمنطقة الخليج إلى معاهدات سنة ١٨٢٠ التى نصت على أن تجارة الرقيق نوع من القرصنة ، ولـكن دون تحديد الوسائل التى تكفل وضعها موضع التنفيذ . أما أول معاهدة محددة فقد عقدت مـــع السيد سعيد حاكم مسقط سنة ١٨٢٢ وكان فاركور حاكم جزيرة موريشيس هو الذى اهتم بهذه القضية ، نظراً إلى أن تلك الجزيرة تقع قريباً من

ساحل أفريقيا الشرقى . فبعث المقيم العام بالخليج إلى مسقط حيث صادف استسلاماً تاماً من حاكمها ، بل إن السيد سعيد لم يفقد روح المجاملة نحو حلفائه حينما قال إن هذه الاتفاقية ستكلف عمان خسائر فادحة ، ولكن حتى لو ترتب عليها خسائر أعظم لفعلنا نفس الشيء إرضاء للحكومة البريطانية. وقد حظرت معاهدة سنة ١٨٢٢ على التجار العرب أن يبيعوا الرقيق فى الأقطار التابعة لدول مسيحية . وهذا يعنى إقفال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية فى وجه التجار العرب - ولوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ سمح للاسطول البريطانى بتفتيش السفن العمانية فى المحيط الهندى وراء خط يقع على ستين ميلا من ساحل أفريقيا الشرقى ، أى أن تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج استمرت دون تدخل خارجى إلى أن كان عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين بريطانيا وبين مسقط فاستغلت الأولى هذه الفرصة لتشديد رقابتها على الملاحة العربية ، وألحقت بالمعاهدة أنظمة جديدة للتفتيش وذلك بتوسيع المنطقة التى يسمح فيها للسفن البريطانية بتتبع السفن العمانية ، وإباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحريه الملكية فى الخليج كان نادراً فى ذلك العصر. كما استاء السيد سعيد لهذا الوضع لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبى أمام رعاياه .

وكان لسعيد مبرر قوى لهذا الاستياء ، فإن نظرة حكومة الهند إلى مكافحة تجارة الرقيق كانت أكثر تأثراً بالأهداف السياسية المحضة ، وتريد أن تتخذها بصراحة أداة لتقوية نفوذها فى البلدان المجاورة . وقد رأينا كيف رفضت حكومة الهند إشراك الدولة العثمانية معها فى إجراءات المكافحة . وكتب هنل بهذا الصدد يقول: « إن الدولة العثمانية ستتخذ هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربى إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقى هو إعادة توطيد نفوذها فى بلاد العرب .

فلا بد إذن من توقيع اتفاق مع الدولة العثمانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التفتيش[١] .»

يدل على ذلك أيضاً أن فرنسا عارضت مبدأ التفتيش البحرى ، ورفضت أن تشترك مع بريطانيا فى ممارسته حتى لا تطالب هى الأخرى بالرضوخ له . لذلك كله لم تثمر الإجراءات البريطانية فصرح شيل السفير البريطانى فى طهران سنة ١٨٤٢ بأن تجارة الرقيق قد ازدادت فى منطقة الخليج رغم الإجراءات البريطانية.. لذلك تدخل أبردين مرة ثانية وعرض على السيد سعيد حظر تجارة الرقيق بصفة تامة .

أثار هذا العرض الذعر فى نفس السيد سعيد لأنه لا يريد أن يفقد صداقة الإنجليز ،لذلك عرض حلا وسطا[٢] وهو أن توقف التجارة بين الممتلكات الأفريقية وبين الممتلكات الآسيوية من السلطنة . وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة جديدة فى أكتوبر سنة ١٨٤٥ وهى تنص بالإضافة إلى ما ذكر على تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين فى الجزيرة العربية حتى يمتنعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية . وأهم من ذلك الترخيص للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية فى جميع أنحاء المحيط الهندى والخليج بما فى ذلك المياه الإقليمية . فإذا ثبتت مخالفتها للمعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البحارة ومصادرة السفينة .

ويمكننا أن نتصور إلى أى مدى أساء البحارة الإنجليز استخدام حق التفتيش إذا عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية بمقتضى قانون صدر فى

---

(١) S. R. B. p. 647

(٢) F.O. 84. vol 540 خطاب من السيد سعيد إلى أبردين فى أبريل سنة ١٨٤٤

سنة ١٨٤٨ [1] وينص على منح البحارة مبالغ معينة عن كل رأس تضبط من الرقيق ، أو عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة . ويعترف المؤرخون الإنجليز بسوء استخدام الأسطول البريطانى لحق التفتيش ، وكيف كانت السفن العربية تصادر أحياناً لمجرد أن بحارتها من الزنوج . كذلك كان من السهل إلقاء التهم على أى حاكم عربى يخالف فى سياسته الأوامر البريطانية .

أرغمت مشيخات ساحل عمان على عقد معاهدات وخضعت سفنها للتفتيش البريطانى وطبقت عليها معاهدة سنة ١٨٤٥ المعقودة مع مسقط . ثم أدخلت البحرين فى هذا النظام ، وتعهد شيخها بالإضافة إلى ذلك بتسليم جميع السفن التى قد تضبط فى موانيه حاملة الرقيق .

وإذا كانت الإمارات الصغيرة قد استسلمت لإجراءات التفتيش البريطانية، فإن الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطانى ، لما ينطوى عليه من انتهاك لسيادتها . ولجأ بالمرستون إلى أسلوب التهديد لكل من حكومتى الأستانة وطهران . ورغم ذلك لم تستطع أن يفرض نفس الشروط التى سبق أن فرضتها على الإمارات العربية .

حاولت فارس أولا أن تصدر تصريحاً منفرداً من جانبها بحظر استيراد الرقيق من أفريقيا ، غير أن بالمرستون هدد بأن إجراءات التفتيش البحرى قد طبقت على البرازيل بالرغم من أنها رفضت عقد اتفاقية بهذا المعنى . فمن الأفضل تنظيم التفتيش عن طريق معاهدة . وبناء عليه عقدت معاهدة سنة ١٨٥١ مع فارس ولكنها تحتوى على عدة تحفظات مثل استثناء السفن التابعة للحكومة من حق التفتيش ، كما يشترط حضور ضباط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب

---

(١) G. P. G. vol 2. p. 1485

بريطانيا ، وكذلك تنص المعاهدة على الاكتفاء بمصادرة الرقيق دون السفينة المتهمة بحمله . فأما السفينة وبحارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارسى [١] وبعد نشوب الحرب الانجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ . وما ترتب عليها من ازدياد النفوذ البريطانى فى فارس استطاعت بريطانيا أن تفرض معاهدة جديدة سنة ١٨٥٩ يسمح بمقتضاها بتفتيش جميع السفن الفارسية دون استثناء ، وينطبق ذلك على السفن الأجنبية الموجودة فى المياه الإقليمية الفارسية .

كان تعاون الدولة العثمانية ضروريا لتنفيذ سياسة إلغاء تجارة الرقيق ، وذلك لأن كثيراً من الأقطار الواقعة على الخليج العربى والبحر الأحمر تقر لهـــا بالسيادة ، وترفع علمها على سفنها . وقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فى هذا الشأن سنة ١٨٧٧ .

أما الدولة العثمانية فكانت قد اكتفت بإصدار تصريح من جانبها بحظر التجارة بين ولاية بغداد وشرق أفريقيا . ولم تدخل فى معاهدة رسمية مع بريطانيا إلا فى سنة ١٨٨١ وتقضى هذه المعاهدة بأن يكون حق التفتيش ساريا على الطرفين، ولـكن من الواضح أن بريطانيا هى التى مارست تطبيقه فعلا . كذلك نصت المعاهدة على أن تسلم السفن المخالفة لأقرب سلطة عثمانية لمحاكمتها ، بخلاف الإمارات العربية الصغيرة التى تركت هذا الحق للمحاكم البريطانية.

كانت عمان هى أكثر أقطار الخليج تأثراً بالإجراءات المضادة لتجارة الرقيق ، وذلك لأن النظام الاجتماعى والاقتصادى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق. وقد أدى ذلك إلى قيام عدة ثورات ضد حكومة مسقط التى استسلمت لبريطانيا فى هذا الشأن . ومن جهة أخرى استمرت التجارة تمارس سراً ، ولجأ العمانيون إلى نقل الرقيق براً من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم يعبرون خليج عدن إلى

---

(١) Aitchison, vol. 10, p. 76

حضرموت تجنباً للمرور بالبحر ما أمكن . ونتج عن ذلك أن ازدادت الآلام التى يتحملها الرقيق إبان الرحلة [١] .

ورغم أن الإجراءات البريطانية لم تفد عمليا فى إحداث تغيير فى مجتمع شبه الجزيرة العربية ؛ فقد مضت بريطانيا فى تشديد المعاهدات المضادة للرق ، ففى سنة ١٨٧٣ أثار الدكتور هنرى فرير ضجة فى البرلمان البريطانى حول هـذا الموضوع ، وقام برحلة فى المحيط الهندى زار خلالها كلا من مسقط وزنجبار ، وأجبر الحكومتين على التعهد بإلغاء تجارة الرقيق نهائيا ، وكان برغش سلطان زنجبار يتأهب لاستئناف دفع الإعانة السنوية إلى مسقط فأصبح مضطرا إلى إلغائها نهائيا . وحلت بريطانيا محل زنجبار فى تقديم إعانة سنوية لتلك الإمارة العربية التى ازدادت فقرا فى نهاية القرن التاسع عشر . وأخيراً ألغى نظام الرق نفسه فى إعلان صدر عن سلطان مسقط سنة ١٨٩٧ .

لقد كان من الأجدى لمكافحة نظام الرق مساعدة المجتمع على الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة وهذا هو المنهج الذى اتبعته الإدارة المصرية مثلا فى السودان . أما بريطانيا فقد جعلت من مكافحة الرق أداة للتدخل فى شئون عمان الداخلية بما فى ذلك حق محاكمة المخالفين لأوامر الإلغاء ، واتسمت هذه المحاكمات بالعنف ، وبروح الاستعلاء حتى تعرضت لانتقاد بعض الكتاب الإنجليز أنفسهم . ولم تكن بريطانيا مهيأة لأن تلعب دور ناشر الحضارة فى بلاد العرب ، وهكذا استمر الرق شائعاً فى شبه الجزيرة مدة طويلة وانتظرت الحكومة السعودية حتى عام ١٩٦٢ لكى تصدر التشريعات الرادعة للرق .

---

(١) انظر عن هذا الموضوع Colomb
Catching of the Slave trade in the Indian Ocean.

٣ — التغلغل الاقتصادى

كانت إجراءات مكافحة الرقيق حجة لمضاعفة دوريات الأسطول البريطانى فى الخليج العربى . ولا شك أن السيطرة البحرية على مياه الخليج هى التى أدت إلى التدخل المستمر فى جميع المشكلات السياسية أو العسكرية التى شهدتها المنطقة بالمعنى الجغرافى الواسع . فمن الخليج امتد التدخل البريطانى إلى قلب ولاية بغداد. وسنرى كيف قاومت بريطانيا الإجراءات العثمانية لتسليح شط العرب ، كما أنها أخذت تتوسط فى الخلافات على حدود ولاية بغداد بين الدولة العثمانية وبين فارس ، وأصبحت طرفاً فى المعاهدة التى وقعت سنة ١٨٤٧ بهذا الشأن .

وفى الجنوب أوقفت بريطانيا تطلعات حكومة طهران للامتداد إلى المحيط الهندى وبسطت حمايتها على الإمارات الإسلامية فى بلوخستان وألحقتها بمستعمرات حكومة الهند . وهى التى استخدمت خبراءها لتخطيط الحدود بين تلك المحمية وبين فارس فى السبعينات .

وقد حلت الملاحة البخارية البريطانية بالتدريج محل الملاحة العربية الشراعية، وأصبحت أهم وسيلة لنقل التجارة الخارجية بين فارس وولاية بغداد من جهة ، وبين الشرق الأقصى وأوربا من جهة أخرى .

وأصبحت السفن البريطانية تتردد على ميناء بوشهر بصفة دائمة . وبلغت التجارة البريطانية هناك نحو مليونى جنيه سنويا فى أوائل القرن العشرين . ولما كانت فارس كسوق للاستهلاك تتقدم على القسم العربى من الخليج ، فقد اهتمت بريطانيا بفتح الطرق البرية بين موانى الخليج وبين مراكز العمران الرئيسية فى فارس [١] وكانت شركة لنش صاحبة امتياز الملاحة فى الرافدين تسعى للحصول

---

(١) انظر . Curzon, Persia and the Persian Question

على امتياز مماثل فى نهر قارون الذى يقع مصبه عند شط العـرب . وأرسلت المهندسين لدراسة الملاحة التى ثبتت صلاحيتها إلى مسافة ١١٧ ميلا فى الداخل ، غير أن بريطانيا ظلت تصطدم بمعارضة شديدةمن الحكومةالفارسية ، لأن مثل هذه الامتيازات كانت تتبعها فى العادة سيطرة سياسية وعسكرية أحيانا . ومما زاد مخاوف حكومة طهران من هذا الأمر وقوع إمارة المحمرةالعربية علىمداخل النهر فصار هناكاحتمال بأن يؤيد الانجليز نزعة شيخ المحمرة إلى الاستقلال التام . وأخيرا استقر الرأى سنة ١٨٨٨ علىفتح النهر للملاحة الدوليةدون احتكارشركة من الشركات . ومع ذلك فقد تبين أن السفن الإنجليزية وحدها تقريباً هى التى استفادت من هذا النظام . وكانت الخطط البريطانية تأمل فى إقامه خطحديدى بالإضافة إلىفتح نهر قارون للملاحة كمشروع إنشاء خط بين بوشهر وطهران، غير أن مثل تلك المشروعات كانت ذات طـــابع سياسى ، وتحتاج إلى اتفاقات دولية .

كانت بريطانيا تتمتع طبقاً لمعاهدة معقودة سنة ١٨٤١ مـع فارس بحق الدولة الأولى بالرعاية،وقد نصت تلك المعاهـــدة أيضا على حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين فى جميع المدن الفارسية مع الضمانات الـكافية لحمايتهم ، ولـكن الأطماع الاستعمارية تطورت من تلك الامتيازات العادية إلى الرغبة فى احتكار بعض السلع . فعرض مشروع على حكومة طهران بأن تحتكر شركة بريطـانية تجارة التبغ ، فأثار ذلك رد فعل عنيف فى الأوساط الوطنية بفضل نشاط جمال الدين الأفغانى ، ولم تتمكن الشركة من وضعه موضع التنفيذ . كذلك تطلـع الإنجليز إلى الاستيلاء على إدارة الجمـارك الفارسية مقـابل قروض يمنحونها لحكومة طهران ، غير أن الوطنيين أجـبروا الشاه على استخدام فنيين من دولة ليس لها نفوذ فى الخليج مثل بلجيكا .

ولا شك أن النفوذ البريطانى فى الخليج هو الذى مهد السبيل للحصول على امتياز للنفط فى المنطقة من حكومة فارس سنة ١٩٠١ وخلاصة القول إننا نلمس منذ القرن التاسع عشر بوادر تقسيم فارس إلى منطقتى نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

وفى ولاية بغداد استفاد الأنجليز أكثر من غيرهم من الدول الأوربية بنظام الامتيازات نتيجة تفوقهم فى الخليج، إلا أنهم اصطدموا هنا أيضاً بمعارضة وطنية كما هو الحال فى فارس . فأراد بعض المصلحين العثمانيين إنشاء شركة ملاحية وطنية للرافدين حتى تكسر احتكار شركة لنش البريطانية كما عملوا على تحصين شط العرب لحمايته من الأسطول البريطانى

ويعد انتشار الجاليات الهندية فى موانى الخليج مظهراً من مظاهر النفوذ الاقتصادى البريطانى ، فقد استقر الرأى على اعتبار هؤلاء رعايا إنجليز يتمتعون بالامتيازات القنصلية ، وكانوا يعرفون فى هذه الأقطار بالبانيان ووصل كثير منهم إلى مراكز عالية فى مسقط وفارس . وقد أداروا الجرك لحكومة مسقط فى كثير من الأحيان . وباستثناء المسلمين منهم لم تندمج الجاليات الهندية فى البيئات الوطنية، بل كانت تنتظر تنمية ثروتها للعودة بها إلى الوطن حينما تسنح الفرصة

٤ ـ الاتفاقات المانعة

اكتسب النفوذ البريطانى أقوى صوره فى الساحل الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة العرب ابتداء من قطر حتى مسقط . فقد اتخذ هاهنا شكلا قانونياً بعقد الاتفاقات المانعة فى أواخر القرن التاسع عشر .

وفى السابق كانت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان تستمد من التعهدات المنفردة بالامتناع عن القرصنة وتجارة الرقيق . وقد أصبحت هذه

التعهدات أداة قوية فى يد الانجليز بفضـل تفوقهم البحرى . ويبدو أن السلطات البريطانية أساءت استخـدام قوتها فى فرض الغرامات على المشيخات ، فكانت تلزم بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب. فمثلا ألزم شيخ أبوظبى بدفع مائة ريال لأنه أطلق عيارات نارية على قطيع من الأغنام يمتلـكه أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه ، واعترف بادجر بأن خزانة المقيم العام فى بوشهر امتلأت بالأموال نتيجة تلك الغرامات .

وكانت البحرين منذ سنة ١٨٧٠ هى محور النفوذ البريطانى فى المنطقـة العربية، فإن الشيخ عيسى بن على بن خليفة الذى تولى الحـكم فى هذا العام لم يصل إلى السلطة إلا نتيجة التدخل العسـكرى البريطانى لتنحية أبيه بحجة مخالفته للتعهدات السابقة . وفى عهد الشيخ عيسى الطويل الأمد (١٨٧٠-١٩٢٤) كبلت البحرين بسلسلة من الاتفاقيات حولتها إلى شبه مستعمرة، ويرجع أول اتفاق من هذا النوع إلى سنة ١٨٨٠ وهو عبارة عن تعهد من طرف واحد أعلن فيه شيخ البحرين بأنه لا يتفاوض أو يدخل فى اتفاق مع دولة أجنبية بدون إذن الحـكومة البريطانية . وكذلك لا يسمح بإقامة مستودع فى أراضيه إلا بمشورتها . ثم أكمل باتفاق ثان سنة ١٨٩٢ تعهد فيه حاكم البحرين بعدم التنازل أو رهن أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحـكومة البريطانية، وبعـــدم اعتماد ممثلين للدول الأجنبية فى بلاده (١)

هو إذن نظام الحماية الذى من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للقطر الموضوع تحت الحماية . ولـكن بريطانيا لم تشأ أن تسمى هذه الاتفاقات صراحة بهذا الاسم ، بل وصفتها بأنها الاتفاقات التى تجعل العـلاقات قاصرة على بريطانيا (الاتفاقات المانعة أو exclusive treaties) وفى نفس العام

---

(١) Aitchison. vol. 11, p. 235—237

١٨٩٢ عقدت اتفاقات مانعة مع المشيخات ، ويبدو أن ذلك جاء فى أعقاب نشاط مبعوثين من الفرس ترددوا على بعض الإمارات منذ سنة ١٨٨٧ ولما استفسرت الحكومة البريطانية فى مسقط عن هذه الزيارة قيل لها إن هناك مشروع تحالف بين دبى وأبو ظبى من جهة ، وبين فارس من جهة أخرى . وبعد قليل عاد مندوب طهران يحمل أعلاماً فارسية لرفعها فوق مراكب المشيخات (١) وقد أثار ذلك احتجاجات بريطانية فى طهران ، ثم رؤى قطع السبيل على فارس وربما على فرنسا أيضاً بعقد هذه الاتفاقات المانعة التى صيغت تماماً على صور اتفاقات البحرين

وفيما يلى نموذج لإحدى هذه الاتفاقيات وهى المعقودة مع الشيخ زايد ابن خليفة حاكم أبو ظبى :

إنى لا أدخل أبداً فى قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية .

٢ — بغير رضاء الدولة البهية الإنكليزية لا أقبل أن يسكن فى حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنكليزية .

٣ — أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطى للتصرف شيئاً من ممالكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليزية .

وتعتبر هذه المعاهدات سارية حتى الوقت الحاضر وما زالت بريطانيا ترفض تسمية المشيخات بالمحميات ، وحتى تناسب ظروف العصر المعادى للاستعمار اكتفت بوصف غامض ، فأطلقت عليها اسم الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا .

---

(١) G. P. G. vol. 1. p. 737

ومنذ ذلك الوقت وحتى سنة ١٩١٤ مضت بريطانيا فى فرض الاتفاقات التى تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على البحرين والمشيخات ، كاتفاقات خاصة بمنع تجارة الأسلحة سنة ١٨٩٨ وهى ترخص للسفن البريطانية بتفتيش السفن الموجودة فى المياه الإقليمية للإمارات .

كذلك حصلت على تعهد من البحرين والمشيخات بعدم منح شركات أجنبية امتيازات خاصة باللؤلؤ إلا بمشورة الحكومة البريطانية . وفى نفس الوقت عينت وكيلا دائماً فى البحرين سنة ١٨٩٣ ثم رفع بعد ذلك إلى درجة مستشار ، ووسعت اختصاصاته ، وصار من بينها الإشراف على الأمن ، وفى سنة ١٩١١ تعهد حاكم البحرين بألا يسمح للدول الأجنبية بإقامة مكاتب بريد فى بلاده . ولهذا الموضوع أهمية خاصة لأن الدول الأوربية كانت تحصل على حصانة للدوائر البريد التابعة لها داخل الأقطار الشرقية .

وأخيراً بلغ هذا التدخل ذروته فى إصدار قانون سنة ١٩١٣ يجعل البحرين خاضعة لتنظيم القانون المدنى والجنائى المعمول به فى الهند (كما لو كانت مستعمرة) .

اختلف إذن وضع الإمارات قبيل الحرب العالمية الأولى . فالبحرين تحولت إلى مستعمرة وإن لم تحمل الاسم ، وصارت المشيخات الست محميات فعلا . أما مسقط فإن النفوذ البريطانى استند فيها إلى الصلات التاريخية التى نشأت منذ عهد السيد سعيد أكثر مما استند إلى وضع قانونى . وسنرى كيف أن بريطانيا حاولت أن تدعى بأن مسقط لم تفقد استقلالها يوماً ما ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات دولية .

فقد تعهدت فى تصريح ثنائى مع فرنسا سنة ١٨٦٢ باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا فى أكثر من مناسبة من

التدخل العسكرى لتنحية الحكام الذين لا يستسلمون لها، وتعيين آخرين تتفق سياستهم مع رغباتها . حدث ذلك مثلا سنة ١٨٧٠ لإسقاط حكم عزان بن قيس وتعيين تركى بن سعيد .

والحق إن مسقط لم تفلت من زمام الاتفاقات التى تنتقص من سيادتها ، ففى سنة ١٨٩١ فرض على فيصل بن تركى اتفاق سرى مقابل الاعتراف بحكومته. ونص هذا الاتفاق على التعهد بعدم تأجير أو رهن جزء من أراضيه إلا بعد مشورة الحكومة البريطانية . وجاء فى المادة ١٣ أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل فى المنازعات التى تقع بين البريطانيين وبين رعايا الدول الأخرى ، سواء أكانت متعلقة بأمور مدنية أم جنائية . وهذه أمور تنتقص من السيادة انتقاصاً صريحاً . ومع ذلك فإن الاتفاق لا يمنع من الاتصال بدول أجنبية ، وهذا هو الفرق بين وضع مسقط وبين البحرين أو المشيخات ، وبناء عليه أعادت فرنسا افتتاح قنصليتها فى نهاية القرن التاسع عشر . وتعرضت مسقط لفترة جديدة من التنافس الدولى دون أن ينال ذلك من قوة النفوذ البريطانى .

وخلاصة القول إن بريطانيا صارت تعتبر الخليج قبيل الحرب العالمية الأولى بحيرة بريطانية ، وقد أطلقت على نفوذها هناك اسم السلام البريطانى Pax Britanica . وكانت تثير ضجة كلما أرادت دولة أخرى أن تمارس فى مياه الخليج أو قرب سواحله لوناً من النشاط السياسى أو الاقتصادى .

الفصل التاسع

العثمانيون

تختلف مفهومات الدولة والسيادة عند العثمانيين عنها فى وقتنا الحاضر . فهى تنبنى أحياناً على الزعامة الروحية ، وأحياناً على القهر العسكرى ، ولكنها لا ترتبط بالأرض وبالمواطن، كما هو متعارف عليه فى عصرنا . وعلى ذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد مدى امتداد السلطة العثمانية على شاطىء بلاد العرب. وقد بسط الإنجليز نفوذهم على الساحل الجنوبى دون أن يحدث ذلك رد فعل فى الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للأحساء فقد كان الوضع مختلفاً . وفى قطر كان غامضاً لمدة طويلة . وقد أشرنا إلى أن فيصل بن تركى السعودى اعتبر نفسه فى بعض المناسبات تابعاً للعثمانيين لذلك احتجت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطانى للدمام سنة ١٨٥٩ كذلك رفع شيخ البحرين العلم العثمانى سنة ١٨٥٨ وطلب إرسال وكيل من ولاية بغداد. ونحن نعرف الآن رد الفعل البريطانى.

غير أن بسط السلطة العثمانية فى بلاد العرب لم يتخذ شكلا جديا إلا منذ سنة ١٨٧٠ وقد مهدت لذلك عوامل مختلفة تضافرت جميعاً على دفع العثمانيين نحو الخليج، فمنها فتح قناة السويس مما هيأ للأسطول العثمانى الالتفاف حول بلاد العرب للوصول إلى الخليج . ومنها تولى مدحت باشا حكومة بغداد (١٨٦٩ — ١٨٧٢) وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية فى جميع المناطق التى تخضع للدولة إسمياً ، وأن خير وسيلة للتعويض عن الخسائر الإقليمية فى البلقان هو تأكيد السلطة العثمانية فى البلاد الإسلامية

التابعة لها . وطبيعى أن يكون المجال أمام والى بغداد هو بلاد العرب [١] . ثم سنحت فرصة مواتية للزحف إلى بلادالعرب حينما مات فيصل بن تركى سنة ١٨٦٦ فوقع نزاع على السلطة بين ابنيه عبد الله وسعود ، واستنجد الأول بالعثمانيين الذين لم يلبوا طلبه إلا بعد مجىء مدحت باشا إلى ولاية بغداد . وأخيراً يعد النشاط العثمانى فى بلاد العرب جزءاً من سياسة الإصلاح العامة التى امتدت آثارها إلى اليمن ، إذ أرسلت فى نفس الوقت حملة لاسترداد السلطة فيها سنة ١٨٧١ .

خرجت حملة الأحساء بقيادة نافذ باشا فى أبريل سنة ١٨٧٠ وجرت وراءها عديداً من القبائل العربية التى تنزل جنوب العراق ، كما ساعدها الصباح حاكم الكويت بوضع عدد كبير من مراكبه تحت تصرفها .

وسرعان ما تجاوز مدحت باشا أهدافه الأولى ألا وهى مساعدة عبد الله على استرداد السلطة، فأخذ يتدخل فى شئون نجد الداخلية حتى ندم عبد الله على استنجاده بالعثمانيين ، لأن ذلك أضاع هيبته لدى الوهابيين المتمسكين بمبادىء الإصلاح الدينى ، وسعى العلماء للتوفيق بين الأخوين ولكن ذلك لم يحل دون استمرار العثمانيين فى التقدم فى شبه الجزيرة ، وقد واتتهم الفرصة حينما اتصل بهم قاسم آل ثانى ، وقبل إقامة حاميات عثمانية فى بلاده . وقد دفعه إلى ذلك مقاومة ادعاءات حاكم البحرين فى شبه جزيرة قطر ، وكان ذلك بمثابة أول احتكاك بين الإنجليز والعثمانيين ، فالأولون يساندون شيخ البحرين والآخرون يساندون حاكم قطر .

وفى نهاية سنة ١٨٧١ زار مدحت باشا المناطق التى أخضعت حديثاً وشرع

---

(١) نشر على حيدر بن مدحت باشا بحثاً بالفرنسية عن أعمال أبيه :
انظر Aly Hayder, Medhat Pacha et Son Œuvre, Paris, 1908

فى تنظيم إدارتها بتقسيمها إلى ثلاث قضاءات: القطيف على الساحل ، والهفوف عاصمة الأحساء. والبدع، وقد اشتهرت منذ ذلك الوقت باسم الدوحة . ولم ير الشيخ قاسم فى وجود الحامية العثمانية تعارضاً مع مركزه كزعيم لقبائل قطر .

وقد صار العثمانيون منذ ذلك الوقت يعتبرون أنفسهم ورثة للدولة السعودية ويطالبون بالجزية التى كانوا يحصلونها من بعض إمارات الخليج مثل البحرين، كما أن وجودهم فى قطر أثار مشكلة الحدود بينها وبين أبو ظبى ، ولهذا كله أخذت السلطات البريطانية فى الخليج تتحرك لإيقاف الزحف العثمانى[1] .

٢ — النزاع البريطانى العثمانى فى قطر والبحرين

بالغ الانجليز كعادتهم فى تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقاً بدولة غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسلّمون لها بزعامة العالم الإسلامى. أما السلطات البريطانية فذكرت أن امتداد العثمانيين يهدد استقلال الإمارات ، ومما يجدر ذكره أن مفهوم الاستقلال الذى استخدمته السلطات البريطانية فى هذا الصدد يختلف تماماً عن مفهومنا فى الوقت الحاضر، فهو يعنى وجود كيان سياسى لمنطقة معينة بصرف النظر عن كون هذا الكيان خاضعاً لدولة أخرى أو موضوعاً تحت حمايتها . وحتى لو أخذنا بهذا المفهوم للاستقلال فإن العثمانيين لم يلغوا كيان الإمارات العربية ، ولم يعتبر وجودهم فى قطر مثلا متنافياً مع بقاء آل ثانى كأمراء لشبه الجزيرة ، وفضلا عن ذلك فإن العثمانيين ساعدوا آل الصباح بعد حملة بلاد العرب على توسيع نفوذهم ، وفضلوا فى نهاية الأمر الإدارة غير

---

(١) نشرت حكومة الهند عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسة العثمانية فى بلاد العرب ، انظر
Turkish guridction along the Arabian Coast of the Persian Gulf,

المباشرة . فعهدوا إلى رؤساء قبليين كابن عريعر زعيم قبيلة بنى خالد بإدارة بعض مناطق الأحساء. وا كتفوا بإقامة حاميات فى القطيف والهفوف والدوحة . وحتى هذه الحاميات اضطر العثمانيون إلى إنقاصها نظراً لعدم ملاءمة المناخ الحار لحياة الجند ، ولأن هذه البلاد الفقيرة كانت تتطلب نفقات هائلة ، ولم يكن بعض هذه الحاميات يتجاوز بضع عشرات من الجنود .

بادرت بريطانيا الى الاستفسار عن أهداف الحملة العثمانية سنة ١٨٧٠ — سنة ١٨٧١ وقد أجاب وزير الخارجية بأن نجدا وتوابعها « الأحساء وقطر » من أملاك الدولة ، أما الإمارات الأخرى فليس لحكومة الآستانة أطماع فيها .

ولا شك أن وزير الخارجية العثمانى كان يعنى بالإمارات الأخرى تلك الواقعة على ساحل عمان .

وإذن فقد صار هناك شبه تعارف على أن القسم الجنوبى من الساحل العربى منطقه نفوذ انجليزية ، والقسم الشمالى تابع للعثمانيين . ولذا انحصر النزاع أولا فى المنطقة الوسطى : قطر والبحرين ، ودار حول ثلاث نقاط : التطلعات العثمانية فى البحرين ، وحدود قطر الجنوبية المشتركة مع إمارة أبو ظبى ، ثم عدم استقرار السلطة فى قطر واتجاه بعض قبائلها بالولاء إلى حكام آخرين غير آل ثانى .

تطلع العثمانيون إلى البحرين بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات العثمانية فى الأحساء وقطر سنة ١٨٧١ فقد أرسل من هناك موظفاً تركياً كبيراً وطلب إلى الشيخ عيسى بن خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن العثمانية . ويقال إن الشيخ رحب بهذا الطلب وتبرع بأرض البناء .

أما بريطانيا فقد اعتبرت ذلك تهديدا لنفوذها السائد فى البحرين وأجبرت الحكومة العثمانية على التراجع عن الخطة .

ثم أثيرت مسألة جنسية البحارنة المقيمين فى ولاية بغداد ، واستخدمت بريطانيا أسلوب التهديد مرة أخرى كى لا تعتبرهم الدولة العثمانية مواطنين . ومن الغريب أنها قبلت تسوية على أساس اعتبار البحارنة من الرعايا الفرس ، وكانت خطة بريطانيا ألا يتحول البحارنة إلى مواطنين عثمانيين فى العراق ، أو إلى مواطنين إيرانيين فى فارس .

ومما يسترعى الانتباه أن كلا من فارس والدولة العثمانية اعتبرت أن بريطانيا هى الطرف الآخر المعنى بمسألة البحرين ولم تفتأ الدولة العثمانية تذكر بحقوقها فى الجزر طوال القرن التاسع عشر ، وإن كانت هـذه المحاولات أشبه بادعاءات رمزية(١) .

كان الانجليز يرجون أن يقف الزحف العثمانى عند الأحساء ، غير أن تحول قاسم آل ثانى إلى محالفة العثمانيين أفسد حسابات الانجليز ، وبمجىء العثمانيين إلى قطر أثيرت مسألة حدودها الجنوبية فى خور العديد ، وهى منطقة مجدبة تتكون من تعاريج خاجانية تقع عند قاعدة شبه الجزيرة . ولولا وقوع هذا النزاع واستمراره حتى الوقت الحاضر لما دخل خور العديد فى حسابات التاريخ .

وفى ذلك الحين كانت قبيلة القبيسات تسكن الخور وقد هاجرت إليه فراراً من حكم البوفلاح فى أبو ظبى .

ويبدو أن شيخ القبيسات خادم بن نهيان تطلع إلى تكوين إمارة مستقلة أسوة بجيرانه . فكتب إلى المقيم العام البريطانى سنة ١٨٦٩ شارحاً موقفه على النحو التالى:

---

(١) Farugi. p. 88

لقد جئنا فى الأصل من أبو ظبى ، غير أننا منذ أيام جدى صرنا تابعين لقطر . ونحن نريد الآن أن نضع هذا المكان تحت الحماية البريطانية . فنرجو أن ترسلوا لنا راية وكتابا لكى تكون دليلا على ذلك(١) .

وإذن فإن شيخ القبيسات يعتبر الحماية البريطانية أساساً لتكوين إمارته أو للاستقلال حسب التصور البريطانى الذى أشرنا إليه . ولو قبل الانجليز هذا لتكونت فعلا إمارة عربية جديدة جنوب قطر .

لم يكن بوسع السلطات البريطانية أن تتخذ موقفاً واضحاً إزاء تلك المنطقة غير المطروقة ، ويبدو أنها اعتبرت خور العديد تابعاً لقطر عند عقد الاتفاق مع آل ثانى سنة ١٨٦٨ ثم أملت المصالح الخاصة على الإنجليز تغيير موقفهم بعد مجىء العثمانيين واتصالهم بشيخ القبيسات. ورأى بيلى المقيم العام أن الحيطة تقتضى اعتبار خور العديد جزءاً من أبوظبى ، لاتركها مشيخة صغيرة مجاورة للعثمانيين ، لأنها فى هذه الحالة قد تطلب حمايتهم كما فعل آل ثانى . وقد عرف الشيخ زايد ابن خليفة حاكم أبوظبى هذه المخاوف الإنجليزية واستغلها فادعى بأن الترك راسلوه مطالبين بخور العديد ، وأنهم أرسلوا علماً عثمانيا إلى بطّى بن خادم شيخ القبيسات الجديد . وهكذا دفع بالإنجليز إلى استخدام القوة لإجبار شيخ القبيسات على رفع علم الهدنة البحرية ولكنهم لم يعلنوا رسمياً أن الخور جزء من إمارة أبو ظبى إلا فى سنة ١٩٠٥ وفى هذه الأثناء لم تنقطع المنازعات بين قطر وأبو ظبى ، واشتعلت بين الإمارتين حرب طويلة (١٨٨١ — ١٨٩٠) أيد الإنجليز خلالها صديقهم شيخ أبو ظبى واستخدموا القوة أكثر من مرة ضد قطر(٢) .

---

(١) عمان والساحل الجنوبى للخليج ص ٢٥٥

(٢) تطالب السعودية الآن بخور العديد ولذلك خصص العرض السعودى لمشكلة الحدود دراسة وافية لهذه المسألة .

كان الاتفاق المعقود بين قطر وبريطانيا سنة ١٨٦٨ ينطوى على اعتراف ضمنى بالكيانات القبلية ، إذ تعهد آل ثانى بتأدية الجزية نيابة عن بعض القبائل إلى البحرين وبعضها الآخر لحكومة الرياض . ومع أن قاسما لم يلتزم بهذا التعهد إلا أن الشعور القبلى ظل قويا، واستمر آل النعيم مثلا يتجهون بولائهم إلى حاكم البحرين ، بينما اتصل زعماء قبائل أخرى مباشرة بالحامية العثمانية فى الدوحة. ونتج عن ذلك أن حكام البحرين طالبوا بميناء الزبارة الذى تسيطر عليه قبيلة آل النعيم ، فأجاب العثمانيون بتحريض قبائل ابن على وبنو هاجر لمهاجمته ، وبذا صارت قطر حقلا خصباً للصراع الإنجليزى العثمانى . وكان من المتوقع أن يطلب الشيخ عيسى بن خليفة تأييد الإنجليز فى هذا الصراع . وفى أكثر من مرة تعرضت موانى قطر لمدافع الأسطول البريطانى ، وساءت العلاقات بين قاسم آل ثانى وبين الإنجليز حتى سحبت الجالية الهندية من قطر سنة ١٨٨٧ وأخيرا دمر الأسطول البريطانى ميناء الزبارة سنة ١٨٩٥ فاندثر منذ ذلك الوقت . ولم تفعل الدولة العثمانية أكثر من الاحتجاج بالطرق الدبلوماسية ، ولعل ذلك الموقف هو الذى جعل قاسماً يتحول بالتدريج عن ولائه للعثمانيين .

ورغم أن زعيم قطر يحمل رتبة قائمقام إلا أنه اتصل بالسلطات الإنجليزية مباشرة ، وربما كانت الجزية الكبيرة التى تطالب بها الدولة العثمانية هى أهم سبب لاستيائه ، وليس معنى ذلك أنه تحول فجأة من التحالف العثمانى إلى التحالف البريطانى ، بل بقى موقفه متأرجحاً حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

= انظر عرض السعودية ج ١ ص ٢٤١ — ٢٥٥ ويؤيد العرض مطلب قطر فى هذه الحقبة على أساس أن سلطة السعودية كانت ضعيفة فى ذلك الوقت ، وأن آل ثانى حلفاء السعوديين حلوا محلهم مؤقتاً فى كونهم أصحاب الحق بخور العديد .

الفصل العاشر

العرب والنزاع العثمانى البريطانى قبل الحرب الأولى

١ — مسألة الكويت

أشرنا إلى ضعف السلطة العثمانية فى جنوب العراق ونزعة القبائل هناك إلى الاستقلال عنها ، لذا كان من باب أولى أن تتمكن إمارة الكويت من النمو دون أن تصطدم بالعثمانيين . وقد أتاحت مصادر الثروة المختلفة نمو الكويت خلال القرن التاسع عشر ، قبل ظهور النفط بوقت طويل . فمنها المساهمة فى أعمال الغوص على اللؤلؤ . ومنها وقوع الكويت فى منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة . ومنها استخدام شمال شبه الجزيرة العربية لهذا الميناء للاتصال بالعالم الخارجى .

وبواسطة المال تمكن آل الصباح من جمع قبائل من نجد والأحساء أثناء الاشتباكات الحربية على الأقل ، غير أن سلطة الأمراء الثابتة لم تتجاوز الميناء وما حوله إلى مسيرة يوم واحد. ولاشك أن مجاورة الكويت للدولة الإسلامية الكبرى جعل علاقاتها بالعثمانيين أمراً حيويا، بخلاف إمارات الخليج الأخرى. وبمرور الوقت نشأ نوع من التبعية إبان القرن التاسع عشر [١]. ومن مظاهر هذه التبعية حمل سفن الكويت للعلم العثمانى وإن لم تطبق هذه القاعدة بصورة عامة، فكان

---

(١) استخدم بعض الكتاب الأوربيين عبارة السيادة لوصف العلاقة بين الكويت وبين الدولة العثمانية وهذا المفهوم الغربى لا يمكن استخدامه بدقة على الحالة التى نحن بصددها . انظر مادة كويت فى دائرة المعارف الإسلامية .

بعض أهل الكويت يرفعون علم ساحل السلام الأحمر ، وبعضهم الآخر يحمل أعلاما أوربية ليستفيد من الامتيازات الممنوحة للأوربيين فى ولاية بغداد .

وحينما قضى العثمانيون على داود باشا آخر مماليك الأسرة القرجية سنة ١٨٣١ حاولوا أن يمدوا نفوذهم إلى الكويت وذلك عن طريق إلزام شيخها بدفع جزية ، ولم يستمر هذا الوضع طويلا نظرا لضآلة الأسطول العثمانى بالخليج. وبالتالى فقد كانت حكومة الآستانة هى التى تحتاج إلى مساعدة أسطول الكويت للدفاع عن شط العرب ، لذلك تحول الأمر إلى دفع إعانة سنوية لحاكم الكويت فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد ذكرنا من قبل كيف اشترك آل الصباح بجانب العثمانيين فى حملة الأحساء سنة ١٨٧٠ وعلى أثر ذلك صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية .

فينص الفرمان على جعل الكويت سنجقية وهذا لا يسقط حق أسرة الصباح فى توارث حكمها. ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام[١] وتلك سياسة واقعية استنها مدحت باشا وهى تلائم أحوال شبه جزيرة العرب. وبقيت العلاقات حسنة بوجه عام بين آل الصباح وبين العثمانيين حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة سنة ١٨٩٦ فقلب أوضاع الكويت رأساً على عقب .

كان مبارك الصباح (١٨٩٦ — ١٩١٦) مولعاً بالمؤامرات، استخدمها للوصول إلى السلطة كما استخدمها فى علاقاته بالقبائل وبالدول الأجنبية . ولم يصل مبارك إلى الحكم إلا على أشلاء أخوين دبر قتلهما، هما محمد الحاكم السابق والجراح، وفى اليوم التالى للحادث فاجأ مجلس الأسرة واستخدم التهديد لكى يظفر بإعلان إمارته . غير أن تلك الطريقة أثارت استياء الكثيرين وجعلت

---

(١) إن النظام الشائع فى إمارات الخليج هو أن الأسر الحاكمة تختار الأمير عند وفاة أو عزل أحدهم دون أن تتقيد بنظام الوراثة الدقيق .

الدولة العثمانية تتردد وقتاً طويلا قبل أن تصدر فرمان التنصيب فى العام التالى .
وتزعم المعارضة فى الكويت يوسف آل إبراهيم أحد أعيان البلاد ، فذهب إلى البصرة حيث وجد ترحيباً من واليها حمدى باشا[1] وأيد الرجلان حقوق أبناء الحاكم المقتول فى أن يرثوا السلطة . ورأى السلطان عبد الحميد أن ينتهز هذه الفرصة لكى يقوى نفوذه فى الكويت، وطالب بالتحقيق فى حادثة القتل فاتهم مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم ، وعلى أثر ذلك صدر الفرمان بتنصيبه قائمقام سنة ١٨٩٧ .

تحسنت العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين قليلا لكن دون أن تتحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا التحسن ، فإن والى البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك . ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين إلى آخر ، وبعد أن تخلص هؤلاء من خصومهم آل سعود تطلعوا إلى احتلال منفذ على على البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم من الخارج وخاصة الأسلحة دون رقيب .

ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق أمامهم سوى الكويت ، وفى حالة وقوع نزاع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت فمن الأرجح أن يساند العثمانيون حلفاءهم من آل الرشيد .

هل كانت هذه الملابسات مبرراً كافياً لكى يطالب الشيخ مبارك الحماية البريطانية ؟ لقد بحثت هذه القضية حتى فى أثناء حياة شيخ الكويت المتآمر ، وأتيح للشيخ رشيد رضا أن يسأله عن سبب هذا التحول . ومن المعروف أن

---

(٢) تحولت البصرة فى نهاية القرن التاسع عشر من متصرفية إلى ولاية، وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وشبه جزيرة العرب .

هذا المفكر اللبنانى كان يميل الى الانجليز فى بعض الأحيان ، لذلك أجاد فى تبرير موقف مبارك حينما قال: لقد صرح لى بأن الدولة العثمانية كالأب الروحى ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه، وقد طالبت إلى حكومة الأستانة فى أحد الأيام مغادرة البلاد على أن تعين لى راتباً سنوياً ونسيت الخدمات التى قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا فى حملة الأحساء ، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق[١] .

اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية فى أوائل سنة ١٨٩٨ فقوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حكومة الهند وهى الجهة التى كانت ترسم السياسة البريطانية فى الخليج العربى آنذاك .

ولعل حكومة الهند كانت تسلم بأن القسم الشمالى من الخليج المتاخم للأحساء حتى شط العرب داخل فى إطار الدولة العثمانية، وتجعل من قطر والبحرين حداً لتدخلها السافر فى القسم الجنوبى .

إذن ما الذى حدث خلال عام واحد لكى تغير تلك الحكومة رأيها وتقبل حماية الكويت فى يناير سنة ١٨٩٩ ؟

أولا : التوصيات التى قدمها الكولونيل ميد المقيم العام البريطانى فى الخليج، وهى تحض على قبول الحماية وتبرز أهمية الكويت على النحو التالى : يملك الكويت ميناء ممتازاً فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم مراكزنا فى الخليج « الفارسى » فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت فى المستقبل نهاية لخط حديدى من الأسكندرونة أو بورسعيد فإننا بقبول الإشراف على هذا الميناء سنضمن حماية تلك المشروعات ، ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد، لذا ستنال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية

---

(١) عبد العزيز الرشيد ص ١٤٠ وما بعدها .

حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا[٢] وقد تعددت المذكرات البريطانية فى تلك الحقبة وكلها تشير إلى ضعف الروابط التى تصل بين الكويت والدولة العثمانية،وبالتالى تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون فى ذلك مساس بمبدإ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .

ثانياً : التنافس الدولى على المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات السكك الحديدية كما تبينا الآن من رسالة الكولونيل ميد .

وفى ذلك العهد كان ينظر إلى الامتيازات كأنها مظهر من مظاهر النفوذ السياسى وفى ١٨٩٨ صدر الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لصالح شركة ألمانية، وفى نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسى لمد خط بين البحر المتوسط،وبين الخليج، كما وجد مشروع بريطانى لمد خط حديدى يبدأ عند بور سعيد وينتهى عند الكويت ماراً بسوريا وشمال شبه الجزيرة . وفى جميع الأحوال ستكون للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات .

وأخيراً عين كيرزن حاكما عاماً للهند فى نهاية سنة ١٨٩٨ وقد جاء إلى المنصب وفى رأسه أفكار توسعية تختلف تماماً عن تلك الآراء التى عبر عنها سنة ١٨٩٢ فى كتابه « فارس والمسألة الفارسية » وفيه أيد سيطرة العثمانيين على القسم الشمالى من الخليج،لكن وجود قوى أوربية من وراء الدولة العثمانية أثار المخاوف فى نفس رجل الاستعمار البريطانى ، لذلك بادر بالموافقة على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، وبناء عليه وقع الاتفاق بين الكولونيل ميد والشيخ مبارك فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ : —

---

(٢) F. O. 78. N, 5113 رسالة الكولونيل ميد إلى حكومة الهند بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٨٩٧ نقلا عن الداوود ـ الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ١١٧

١ — يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بألا يستقبل فى بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية .

٢ — يتعهد بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو لرعايا دولة أجنبية، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه أو استخدامه لأى غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية . وينطبق هذا على جميع الأراضى التى تقع فى حوزة الشيخ مبارك والتى قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية(١) .

ويلاحظ أن الاتفاق لم ينص صراحة على أن تمثل بريطانيا الكويت فى الخارج ، غير أن تطبيقه من الناحية العملية أدى بالكويت إلى هذا الوضع خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية .

كما أن عقد الاتفاق تم لمواجهة ظروف مؤقتة هى الخوف من أن تضم الكويت إلى الإدارة العثمانية المباشرة . وبعد سقوط الدولة العثمانية استمرت بريطانيا تمارس نفس الدور لمنع ضم الكويت إلى قوة السعوديين الصاعدة فى شبه جزيرة العرب ، وهكذا بقى الاتفاق سارى المفعول حتى سنة ١٩٦١ .

اتفقت مصلحة الطرفين المتعاقدين : بريطانيا والكويت على جعل الاتفاق طى الكتمان . فبريطانيا لا تريد أن تسوء علاقاتها بالدولة العثمانية ما أمكن . أما الشيخ مبارك فكان حريصاً على عدم المساس بالبساتين العديدة التى منحها العثمانيون لآل الصباح فى البصرة بمناسبة اشتراكهم فى حملة الأحساء . ولهذا السبب أيضاً بقيت سفن الكويت تحمل العلم العثمانى .

لم تكن هذه الأحداث لتمر دون أن تشعر السلطات العثمانية بحدوث شىء

---

(١) Hurewitz, vol. 1. p. 218

ما ،وازداد شكها فى نوايا الشيخ مبارك ، ومع ذلك استجابت حكومة إستامبول لرغبة الانجليز فى عزل حمدى باشا والى البصرة ، ولم تجرؤ على أن تسوى موضوع نهاية خط بغداد مباشرة مع الشركة الألمانية ، فاضطر استمرش القنصل الألمانى بالآستانة إلى القيام بزيارة لشيخ الكويت لكى يستأذنه فى استخدام جزء من أراضيه حتى يصل الخط إلى رأس الكاظمة على خليج الكويت . وقد رفض الشيخ مبارك التفاوض مع المبعوث الألمانى تنفيذا لاتفاقه مع بريطانيا، وأبلغ الأخيرة بهذه الزيارة .

ثم أتيحت للعثمانيين فرصة للانتقام من الشيخ مبارك بعد أن لحقت به هزيمة منكرة فى الصريف وهى أعظم المعارك التى دارت بينه وبين آل الرشيد سنة ١٩٠١ وكان الشيخ مبارك قد استعد للمعركة استعدادا عظيما فأتى بالمرتزقة من قبائل مطير والمنتفق والعجمان ، غير أن هذا الجيش البدوى لم يصمد أمام جيش الرشيد الذى دربه العثمانيون، وفعلا استعدت الدولة العثمانية لاحتلال الكويت بعد موقعة الصريف وأرسلت بارجة حربية إلى الخليج غير أنها تراجعت بمجرد ظهور الأسطول البريطانى .

ولا شك أن هذه المواقف الضعيفة المتوالية من جانب الدولة العثمانية كان لها أكبر الأثر على توجيه سياسة الأمراء العرب وتفضيلهم الارتباط ببريطانيا مع أنها دولة دخيلة يختلف وضعها تماما عن وضع الدولة العثمانية . والدليل على ذلك أن عبد العزيز آل الرشيد بعد أن رأى نفسه وقد حرم من جنى ثمار انتصاره فى الصريف فكر فى الاتصال بالقنصل البريطانى فى البصرة ، ولعب دور الوسيط أحد الأعيان العراقيين ويدعى فهد باشا، ويبدو من رسالة راتسلاو القنصل البريطانى فى البصرة إلى السفير فى استامبول أن ابن الرشيد ذهب إلى حد طلب الحماية البريطانية، على أن تزوده بريطانيا بالسلاح وتترك له الفرصة

لكى يعزل الشيخ مبارك ويحل محله أحد أبناء أخيه ، كما وعد ابن رشيد بوضع بلاده تحت تصرف الشركة البريطانية التى تنوى مد الخط الحديدى من بور سعيد إلى الكويت[١] وأخيراً هدد بالاتصال بالروس إذا قوبل طلبه بالرفض .

ويقال إن فهد باشا تصرف فى هذا الأمر من تلقاء نفسه . وعلى كل فقد رفضت بريطانيا هذا الطلب لأنه يؤدى إلى تورطها فى نجد ، وربما كان كيرزن الحاكم العام مستعداً لأن يمد النفوذ البريطانى إلى قلب شبه الجزيرة لمنع التدخل العثمانى هناك ، لكنه لم يجد تأييداً من حكومة لندن. أما الشيخ مبارك فإنه بعد أن اطمأن إلى فاعلية الحماية البريطانية رأى أن يتجنب بقدر الإمكان الاصطدام بالدولة العثمانية واتبع معها سياسة المصلحة، ورافق فعلا محسن باشا والى البصرة الجديد إلى الفاو حيث جدد ولاءه للسلطان، وفى نفس الوقت رفض إقامة حامية عثمانية فى أراضى الكويت .

يتضح مما سبق أن اتفاق ١٨٩٩ زاد من حدة الصراع حول الكويت ذلك أن الاتفاق لم يلغ السيادة العثمانية ولم تشجع بريطانيا فكرة انفصال الكويت تماماً عن الدولة العثمانية وهى التى اقترحت أن تستمر سفن الكويت فى حمل العلم العثمانى مع إضافة كلمة « كويت » فى وسطه .

وحينما تكررت محاولات العثمانيين لبسط نفوذهم إلى الكويت لتمكين الشركة الألمانية من تنفيذ مشروعها ، اضطرت بريطانيا إلى التصريح بوجود الاتفاق، وأثار ذلك احتجاج الحكومة العثمانية إذ أعلن وزير خارجيتها توفيق

---

(١) F. O. 78. N. 5173 رسالة من راتسلاو إلى أوكونور السفير البريطانى فى استامبول بتاريخ ٣ / ٩ / ١٩٠١

باشا أن هذا الاتفاق يعد خرقاً لمعاهدة برلين سنة١٨٧٨ وأجاب سالزبرى وزير الخارجية البريطانى بأنه ليس فى النية إعلان الكويت محمية بريطانية ، ولكن حكومة استامبول هى التى قد ترغمنا على ذلك [١] وقد توصل الطرفان إلى تسوية مؤقتة لوضع الكويت على أساس عدم التدخل فى شئونه الداخلية ، أو بعبارة أخرى سلمت الدولة العثمانية بالوضع الراهن ، غير أن هذا الوضع الغامض أفسح المجال لانتهاكه بواسطة كلا الطرفين المتنازعين : بريطانيا والدولة العثمانية ، ففى سنة ١٩٠٢ جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو الكويت بتأييد العثمانيين ، واستنجد مبارك بالانجليز الذين ردوا الزحف عند الفاو ، واضطرت الدولة العثمانية إلى إنكار تأييدها للحركة . وفى العام التالى أقام العثمانيون حامية فى أم القصر وصفوان وحاولوا احتلال جزيرة بيبان ، وأثار ذلك قضية جديدة تتعلق بحدود إمارة الكويت ، فادعى مبارك بأنها تمتد إلى الفاو شمالا ، وإزاء ذلك أصدر بلفور وزير الخارجية تصريحاً فى مجلس العموم ذكر فيه صراحة بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية، ولكنه رفض أن يؤيده فى ادعاءاته بامتداد حدوده إلى الفاو .

وفى خلال السنوات التالية أخذت بريطانيا توطد نفوذها بالكويت تدريجياً دون اكتراث بالشكليات القانونية أو النصوص ، حتى تحولت إلى محمية فعلا سنة ١٩١٤ وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن مد الكويت بالأسلحة رغم أنها حصلت على حق تفتيش السفن فى المياه الأقليمية للكويت منذ سنة ١٩٠٠ وفى سنة ١٩٠٣ منح الشيخ مبارك لقب سير أثناء جولة اللورد

---

(٢) B. D. W. vol 10 مذكرة بريطانية عن وضع الكويت بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٠١.

كيرزن بالخليج . وفى العام التالى عين وكيل سياسى بريطانى دائم بالكويت. وتعهد حاكمها بألا يسمح لغير بريطانيا بإنشاء محطات بريد. وفى سنة ١٩٠٨ صدر تأكيد للتعهدات الواردة فى اتفاق سنة ١٨٩٩ والقاضية بعدم التنازل عن شىء من أراضى الكويت دون مشورة الحكومة البريطانية . وفى نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك عن قطعة أرض على امتداد ميلين لبريطانيا مقابل ٦٠٠٠٠ روبيه ، وأعفيت تلك المنطقة الساحلية من الضرائب . وبهذه المناسبة ضمنت بريطانيا توارث أسرة الصباح لحكم الكويت . وفى أغسطس سنة ١٩١٠ تعهد الشيخ مبارك بعدم منح الشركات الأجنبية امتيازات لاستغلال الأسفنج أو اللؤلؤ إلا بإذن من الحكومة البريطانية ، ولم يمنع ذلك شيخ الكويت من اتصاله بالدولة العثمانية وبالعالم الإسلامى .

وقد انضم مع الشيخ طالب النقيب والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة إلى حزب حريت وائتلاف المعارض، وتبرع للدولة العثمانية عند وقوع الاعتداء الإيطالى على طرابلس ، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى قرر الشيخ مبارك قطع صلاته نهائيا بالدولة الإسلامية والإسهام مع بريطانيا فى غزو العراق متجاهلا الرأى العام فى الكويت[١] .

---

(١) لدراسة علاقة الكويت ببريطانيا فى هذه الفترة يمكن الرجوع إلى سلسلتين من الوثائق :

١ — F. O. 406 وهى تبدأ بسنة ١٩٠٤

٢ — Kowit Gonfidentiad in Secret librery

وتوجد للسلسلتين نسخة مصورة فى كلية الآداب بجامعة عين شمس

٢ — إحياء الدولة السعودية

اختفى الحكم السعودى من نجد إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر وذلك حينما استولى آل الرشيد على الرياض سنة ١٨٩١ ، وخرج عبد الرحمن ابن فيصل آخر من حكم نجد من الدولة السعودية الثانية ليطوف بين القبائل الموالية، وانتهى به المطاف إلى الكويت . وكان يصطحب معه فى حياة المنفى ابنه عبد العزيز الذى سيكون له شأن كبير فى تاريخ شبه جزيرة العرب .

وبالرغم من التحالف التقليدى بين العثمانيين وبين آل الرشيد ، فإن حكومة الآستانة شجعت الشيخ مبارك على حسن استقبال اللاجئين السعوديين، بل إنها قدمت لهم إعانة سنوية عن طريق شيخ الكويت، ويرجع ذلك الموقف إلى أن الدولة العثمانية اتبعت سياسة حفظ التوازن فى شبه جزيرة العرب كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالسلطة ، فإذا كان آل الرشيد قد تخلصوا من خصومهم ووحدوا إقليم نجد تحت سلطتهم فمن الأفضل إبقاء آل سعود كشوكة يمكن أن يهدد بواسطتها آل رشيد إذا ما انحرفوا عن الولاء للدولة العثمانية .

وفى الكويت أتيح للأمير السعودى الشاب أن يطلع على أوضاع السياسة الدولية فى الخليج ، ولمس بنفسه مدى النفوذ البريطانى وتفوقه على الدولة العثمانية، وهذا هو ما جعله فى رأينا يتجه مبكراً إلى التفكير فى الاستعانة بالتأييد البريطانى، وخرج بذلك عن تقاليد أسلافه السعوديين الذين كانوا يمثلون القوة المعادية للسيطرة البريطانية فى شبه جزيرة العرب . ولقد اتفقت مصالح السعوديين مع آل الصباح ، واشترك عبد العزيز آل سعود فى تلك الحروب ولم تثنه هزيمة الصريف التى لحقت بالكويت سنة ١٩٠١ عن أن يتابع الخطة الرامية إلى استرداد نجد ، ففى يناير سنة ١٩٠٢ شن غارة مفاجئة على الرياض واستولى عليها

بواسطة مغامرات رويت حولها أقاصيص خيالية عن بطولة أمير نجد الجديد .

إن الاستيلاء على الرياض لم يكن سوى نقطة بداية ،وكان الطريق أمام عبد العزيز آل سعود مليئا بالعقبات لأن الدولة العثمانية أخذت تقدم مساعداتها لآل الرشيد حينما لاحظت تصاعد قوة السعوديين باطراد . على أن السعوديين فكروا فى الاستعانة بالانجليز حتى من قبل أن يصطدموا بالعثمانيين . وحسب المصادر السعودية[1] نفسها طلب عبد الرحمن الفيصل ذلك منذ سنة ١٩٠٢ حينما كان يتأهب لمغادرة الكويت ليعود إلى عاصمته القديمة، ولمح إلى أن الروس كانوا يريدون الاتصال به . وتلت ذلك محاولات مختلفة من جانب عبد العزيز آل سعود لكى يظفر بالتحالف مع بريطانيا ، وفى فبراير سنة ١٩٠٦ ذكر صراحة أنه يريد تأييد الأسطول البريطانى فى حملة تهدف إلى إخراج العثمانيين من الأحساء . وبين حاجته إلى ذلك الإقليم الذى يصله بالعالم الخارجى وعرض فى مقابل ذلك التأييد امتيازات غير محددة تحصل عليها بريطانيا فى بلاده، ومنها إقامة قنصلية فى الرياض .

كان بيرسى كوكس هو الذى يشغل فى ذلك الوقت منصب المقيم العام البريطانى فى الخليج، فرحب بهذه الفكرة وتنبأ لابن سعود بمستقبل زاهر وبعث بالحجج التالية لإقناع حكومة لندن بقبول الاقتراح السعودى[1] فهو من جهة يساعد على مكافحة القرصنة التى تجددت بسبب فوضى العثمانيين ، ومن جهة أخرى سيصبح ابن سعود تحت الرقابة البريطانية فلا يجرؤ على مهاجمة مشيخات الساحل التى تحميها بريطانيا ، غير أن حكومة لندن كانت ماتزال متمسكة بالسياسة التقليدية التى ترفض التورط فى داخل الجزيرة .

---

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٢٨٠

(١) انظر . جريف Grave p. 106, ترجمة حياة السير بيرسى كوكس

وتتبين من خطاب بيرسى كوكس كيف أن إحياء الدولة السعودية فى نجد أثار من جديد القلق على وضع المشيخات الست فى ساحل عمان ، وحسب المصادر السعودية[٢] لم يشعر حكام تلك المشيخات بالخطر إلا فى سنة ١٩٠٦ حينما قام عبد العزيز بنشاط حربى فى الركن الجنوبى الشرقى من نجد قرب عمان . أما فى سنة ١٩٠٢ فقد بعث زايد بن خليفة حاكم أبوظبى يهنىء ابن سعود على استرداده للرياض ، أما فى سنة ١٩٠٦ فقد جمع هذا الحاكم مؤتمرا من المشيخات الست[٣] ليبحثوا فى أمر الدفاع عن بلادهم ، وهدد بتأديب حاكم دبى لأنه امتنع عن حضور المؤتمر . ثم عقد محالفة دفاعية مع سلطان مسقط . أى أن حلفاء الانجليز المرتبطين معهم بمعاهدات تكتلوا لمواجهة الدولة السعودية الناشئة ، أما قاسم آل ثانى حاكم قطر فكان وضعه مختلفا ، فهو غير مرتبط حتى ذلك الوقت بمعاهدة مع الانجليز كما أن انتشار الدعوة السلفية فى بلاده كانت تقربه من آل سعود ، ومنذ بضع سنوات حاول أحد إخوته أن ينتزع منه السلطة وطلب تأييد الانجليز . نعم لقد رفض هؤلاء الاشتراك فى المؤامرة غير أنها كانت تجعل قاسما على كل حال خارج تكتل المشيخات الدائرة فى فلك بريطانيا . وعلى العكس ذهب قاسم للترحيب بابن سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر سنة ١٩٠٥ .

والحق إن الاتجاهات العامة للدولة السعودية الجديدة لم تكن تسمح قط بتحدى الانجليز وذلك بالسعى لابتلاع المشيخات كما كان من الجائز أن يحدث فى عهد الدولة السعودية الأولى ، لذلك صار إقليم الأحساء هو المجال الطبيعى لإرضاء طموح عبد العزيز آل سعود .

---

(٢) عرش السعودية ج ١ ص ٢٧٨

(٣) Manr ص ٧٣

وفضلا عن ذلك فإن الأحساء كان فى معظم الأحيان إقليما تابعا لنجد .

وفى سنة ١٩١٣ تهيأت الظروف لغزو الإقليم، فالعثمانيون يواجهون صعوبات فى البلقان، وقد اضطروا إلى إنقاص حامياتهم فى أطراف الدولة الأخرى حتى قدرت فى الأحساء بنحو ٤٠٠ رجل، كذلك ترامت أنباء المحادثات الانجليزية العثمانية إلى مسامع أمير نجد، نخشى أن يقرر شىء بالنسبة للأحساء يقطع عليه سبل المستقبل . وفى مايو شن غارة من غاراته المفاجئة على الحاميات العثمانية فلم يصادف مقاومة تذكر، وقد التجأت بعض تلك الحاميات إلى البحرين مما أشعر بميل الانجليز إلى العثمانيين . وحقيقة الأمر أنهم وقفوا موقف الحيـــاد وإن اعترفوا بعد قليل فى مشروع اتفاق عقدوه مع الحكومة العثمانية بأن الأحساء داخلة فى منطقة نفوذهم . وسنرى كيف أن هذا الاتفاق قد ولد ميتا ، ولذلك فضلت السلطات العثمانية أن تصل إلى تسوية على أساس حل وسط مع ابن سعود. وجرت محادثات فى هذا الشأن بين عمر فوزى مردينى والى البصرة، وبين ابن سعود منذ نهاية سنة ١٩١٣ وهنا تختلف المصادر السعودية عن المصادر الانجليزية اختلافا تاماً، إذ أن هذه القضية التاريخية أصبحت من الحجج التى استخدمها الفريقان فى موضوع النزاع على الحدود . فالمصادر الانجليزية تروى أن ابن سعود أخبر الوكلاء البريطانيين سنة ١٩١٣ عن هذه المحادثات وقال إنها ستنتهى إلى عقد اتفاق قريب مع الدولة العثمانية ، ثم أبرز عرض الحكومة البريطانية أمام هيئة التحكيم الدولية سنة ١٩٥٥ نسخة من هذا الاتفاق وهو مؤرخ ٤ رجب سنة ١٣٣٢ هـ (مايو سنة ١٩١٤)[١] وذكرت المصادر الانجليزية أنه عثر على نص الاتفاق فى أرشيف البصرة عند استيلاء الانجليز عليها سنة ١٩١٤ . وحسب هذا الاتفاق أعلنت نجد ولاية عثمانية تشبه وضـــع الـــكويت من حيث إن

---

(١) عرض الحكومة البريطانية الملحق الأول وثيقة رقم ٨ نقلا عن Kely p. 110

آل سعود يتوارثون حكمها على أن يصدر بذلك فرمان من استامبول. أما الأحساء فيحكمها عبد العزيز آل سعود لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وتقيم الدولة العثمانية حاميات هناك فى القطيف والعقير، وعلى ابن سعود أن يستخدم العلم العثمانى، ولا يجوز له أن يعقد اتفاقا أو يمنح امتيازات لدولة أجنبية دون موافقة الدولة العثمانية. وبناء على هذا الاتفاق صدر فرمان بمنح عبد العزيز آل سعود لقب الباشوية. ولا تنفى المصادر السعودية نفياً باتاً عقد اتفاق ينظم العلاقات بين نجد والدولة العثمانية، غير أنها تؤكد خلو محفوظات المملكة العربية السعودية من مثل هذا الاتفاق[1] وترجع أهمية الموضوع إلى قضية النزاع على الحدود بين السعودية والمشيخات الضالعة مع بريطانيا، فإن الأخيرة ترى أن وجود هذا الاتفاق يعنى ضمنا أن ابن سعود وافق على مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الذى يضيق حدود نجد الشرقية ويوسع من امتداد المشيخات فى داخل شبه الجزيرة.

أما النظرية السعودية فتحاول أن تثبت عدم التزام الحكومة السعودية بمشروع الاتفاق الانجليزى العثمانى وهى تستند فعلا إلى أسس أقوى من الناحية القانونية. أولا إن مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ لم يبرم، ثانيا توقيعه تم فى ٢٩ يونيو أى بعد استيلاء ابن سعود على الأحساء بنحو شهرين، وبالتالى تصرفت الدولة العثمانية فى أرض لا تملكها فعلا، ثالثا أن الاتفاق بين ابن سعود والعثمانيين سنة ١٩١٤ حتى إن صح فإنه لا يلزم السعودية بشىء لأن حكام الرياض كانوا يجهلون اتفاق سنة ١٩١٣، رابعا: إن السلطات الانجليزية لم تكترث لهذا الاتفاق وتجاهلته فى جميع تصرفاتها منذ أن دخلت فى الحرب ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٤.

---

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٣٧٠

٣ ـ مشروع الاتفاق العثمانى البريطانى سنة ١٩١٣

إذا كان الاتفاق الانجليزى العثمانى لسنة ١٩١٣ لم يبرم فإن له أهمية خاصة فى تاريخ الخليج ، فقد أصبح من جهة مثار جدل بمناسبة الخلاف على الحدود بين السعودية وبريطانيا ، ومن جهة أخرى يعد هـذا الاتفاق مظهراً جديدا من مظاهر تهاون حكومة الاتحاديين فى المحافظة على حقوق الشعوب التى كانت تحـكمها الدولة العثمانية بصفة عامة والشعب العربى بصفة خاصة .

وهو دليل على عجزهم أمام تغلغل النفوذ البريطانى فى الخليج بالرغم من أنهم تسلموا الحـكم على أساس تثبيت سلطة الدولة فى جميع المناطق التى تتبعها اسميا . وصانع الاتفاق هو إبراهيم حقى باشا الذى عرف بميوله الانجليزية ، وقد اختلف فى هـذا الاتجاه مع ولاة البصرة وبغداد الذين كانوا أكثر حرصا على مقاومة التغلغل البريطانى .

لقد استمرت المفاوضات نحو عامين (١٩١١ ـ ١٩١٣) لأنها تناولت عديدا من موضوعات الخلاف بين البلدين ، منها مسألة الرسوم الجمركية وخط حديد بغداد ومناطق النفوذ فى الخليج العربى ومسألة شط العرب . وباستثناء الموضوع الأول فإن المسائل الأخرى متشابكة وهى التى تهم مؤرخ الخليج .

ومما زاد المفاوضات تعقيدا أن جهات الاختصاص البريطانية اختلفت فيما بينها على بعض الموضوعات ، مثال ذلك النقطة التى يجب أن ينتهى عندها النفوذ العثمانى فى الخليج ، فرأى البعض أن يكون ميناء العقير فى الأحساء هو نهاية الامتداد العثمانى ، أما هاردنج حاكم الهند العام فرأى أن وجود العثمانيين فى الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم تأثيراً على بعض الحـكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية ، ولذلك ذهب إلى المطالبة بإسقاط سيادتهم

عن الـكويت . وعلى كل فقد اتفق الرأى على إخراج قطر من منطقة نفوذهم. وبين هذين الرأيين وقف جراى موقفا وسطا فاقترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بغداد « ففى حالة إشراك بريطانيا فى الخط فلا مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الـكويت شريطة أن تـكون مشيخة مستقلة بشئونها الداخلية ويمـكن أن تدفع جزية الدولة العثمانية . وعند منح بريطانيا امتياز القسم الجنوبى من الخط ففى هذه الحالة سيتيسر مده إلى خليج الـكويت،ولا شك أن حاكم الإمارة سيرحب بهذه الفـكرة لأنها تساعد على إنعاش بلاده »[1].

تساهل العثمانيون فى موضوع قطر كما أنهم تنازلوا رسميا عن جميع الادعاءات السابقة فى البحرين . أما بالنسبة للـكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها مع تضييق حدودها ما أمكن لما للامارة من امتيازات خاصة . وكانوا يخشون بحق أن تستخدم الـكويت كمستودع لتجارة الأسلحة وتهريبها للقبائل المشاغبة فى جنوب العراق . فى هذه الأثناء تسلم حقى باشا أمر المفاوضات مع الانجليز وكان يرى أنه من الجائز أن تتفق بريطانيا مع ألمانيا مباشرة بشأن خط حديد بغداد وتتجاهل الدولة العثمانية كما سبق للالمان والروس أن فعلوا ذلك فى مؤتمر بوتسدام ، لذلك صرح للانجليز بأن الدولة العثمانية لا تريد أن ترى دولة أخرى فى الخليج غير بريطانيا ، وهى تتنازل تماما عن الادعاءات فى البحرين مقابل شروط بسيطة منها ألا يتدخل الانجليز فى شئون البحارنة المقيمين فى الدولة ،وأن تخفض الإمارة رسوم مصايد اللؤلؤ بالنسبة للرعايا العثمانيين وأن يعترف باحتلال العثمانيين لجزيرة الزخناوية الواقعة جنوب العقير .

---

(١) B. D. W. vol, 10 Part 2 المراسلات بين جراى وتوفيق باشا وزير الخارجية العثمانية .

والحق إن موضوع حدود الكويت وتقسيم الجزر التابعة لها وتلك التابعة للعثمانيين كان أكثر الموضوعات إثارة للجدل ، فقد طالب العثمانيون بتضييق حدودها من جهتى العراق والأحساء والاعتراف بها كجزء من ولاية البصرة،وسريان القوانين العثمانية فيها،وبقاء كثير من الجزر فى يد العثمانيين لأنهم يريدون مشاركة الانجليز فى حراسة أمن الملاحة بالخليج . وقد رفضت بريطانيا رفضا باتا هذه الفكرة الأخيرة كما أنها لم توافق على أن تشرف حكومة الآستانة على شئون الكويت الخارجية أو تنظيم الوراثة فيها ، وإنما سلمت فقط بسيادة رمزية. وكان لابد من ذكر تفاصيل عديدة لتنظيم وضع الكويت المعقد فى هذا الاتفاق وسنتناول فيما يلى تحليل الأقسام الهامة من الاتفاقية[(١)] .

القسم الأول : خاص بالكويت:

١ — تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالا ذاتيا،ويرفع شيخ الكويت العلم العثمانى كما كان فى السابق مع إضافة كلمة « كويت » إليه .

٢ — وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية أو الوراثة وإنما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب، كما لايجوز لها أن تحتل عسكريا جزءا من أرض الكويت المحددة فى المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه فى الولايات العثمانية .

٣ — تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التى منحها شيخ الكويت فى أراضيه للرعايا البريطانيين .

---

(١) انظر نص مشروع الاتفاقية B. D. W. vol. 10 Part 2. p. 190-194
انظر Hurewitz vol. 1, p. 272

٤ — تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقا جديدا أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .

المواد ٥ — ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهى تخرج أم القصر وصفوان من الكويت، إذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتى بوبيان ووار بة للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة. وتجعل خور الزبير نهاية الحدود الشمالية والقرين فى نهاية الحدود الجنوبية .

٨ — فى حالة مد خط حديدى إلى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .

٩ — تحترم أملاك شيخ الكويت فى البصرة وتعفى من الضرائب. ومن الملاحظ أن هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .

القسم الثانى : قطر .

مادة ١١ — تتنازل الدولة العثمانية عن السيادة فى قطر ويحكمها بالوراثة أسرة آل ثانى ، وتتعهد بريطانيا بمنع حكام البحرين من محاولة ضم شبه الجزيرة .

ويشير الاتفاق إلى الأحساء ونجد على أنهما سنجقية عثمانية، ويخطط حدودها الشرقية من قطر حتى عمان ،وهذه المادة هى التى أصبحت محور الجدل فى قضية الحدود .

١٢ — يسمح للبحارنة بصيد اللؤلؤ فى جزيرة الزخناوية التى دخلت ضمن سنجق الأحساء .

ومما يذكر أن حامية عثمانية كانت مازال مرابطة فى الدوحة عند عقد هذا الاتفاق، غير أن الشيخ كان يتصرف بدون أن تتدخل فى شئونه وقد أجلاها الانجليز فى سنة ١٩١٤ .

القسم الثالث : البحرين .

١٣ — تتنازل الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها السابقة فى البحرين، ومن جهة أخرى تعلن الحكومة البريطانية أنها لاتنوى أن تضم البحرين (أى أن تحولها إلى مستعمرة).

١٤ — تتعهد بريطانيا بإلزام شيخ البحرين ألا يفرض رسوما إضافية على الرعايا العثمانيين الذين يشتغلون بصيد اللؤلؤ .

١٥ — يعتبر البحارنة المقيمون فى الدولة العثمانية أجانب، ويرعى القناصل البريطانيون مصالحهم. وهكذا فرضت الحكومة البريطانية وجهة نظرها فى هذه النقطة أما تعهدها بعدم ضم البحرين فمجرد صيغة شكلية، إذ أن الجزر تحولت إلى مستعمرة فعلا كما رأينا سنة ١٩١٤ .

القسم الرابع : الملاحة فى الخليج العربى .

١٦ — تقر الدولة العثمانية بأن بريطانيا تقوم بحراسة الملاحة فى الخليج من قطر حتى المحيط الهندى، وتسلم بجميع التنظيمات التى أدخلتها بريطانيا فى المنطقة كالحجر الصحى وإدارة الفنارات والقيام بأعمال الشرطة البحرية، وتحتفظ الدولة العثمانية بحقوقها فى المياه الأقليمية والسواحل التابعة لها . وسنرى بعد قليل كيف أن الاتفاق الخارجى بشط العرب قد نقض هذا المبدأ .

وأخيراً تنص الاتفاقية على تكوين لجنة لدراسة الحدود على الطبيعة ووضع مذكرة تفصيلية بها ومن الواضح أن هذه اللجنة لم تشكل قط نظراً لعدم إبرام الاتفاقية مما ينقص من قيمتها فى موضوع تخطيط الحدود .

٤ — مسألة شط العرب

فتح مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الباب لتسوية خلافات أخرى معلقة بين بريطانيا والدولة العثمانية،مثل مشكلة خط بغداد، وموضوع شط العرب. وسنتناول الموضوع الأول فى الفصل التالى. أما شط العرب فيطلق على القسم الأخير من الرافدين الذى يبدأ عند التقاء النهرين وينتهى عند مصبهما فى الفاو . وكانت كل من الدولة العثمانية وفارس قد عقدتا اتفاقا خاصاً بتخطيط الحدود فيما بينهما، جعل شط العرب داخلا فى الأراضى العثمانية على أن تنتهى حدود فارس على شاطئه الأيمن.وأقر الاتفاق مبدأ حرية الملاحة الدولية فى هذا الممر المائى الواقع فى منطقة حدوده وفى ذلك الحين كانت بريطانيا تؤيد مطالب العثمانيين باعتبار أن فارسا كانت خاضعة للنفوذ الروسى،وقداقحمت الدولتان الأوربيتان نفسيهما على الاتفاق بحجة ضمانه .

وفى نهاية القرن تغيرت نظرة بريطانيا إلى المشكلة ،إذ أصبحت تسعى إلى الانفراد بالقوة العسكرية فى الخليج ، وبالتالى اعترضت على قيام الدولة العثمانية بتحصين شط العرب ، مع أن ذلك التحصين حق طبيعى،وقد جاء فى أعقاب غزو مصر وإحساس العثمانيين بأن بريطانيا لاتحترم سلامة أراضيهم .

وقد استخدمت حكومة الهند البريطانية فارسا لتحقيق أهدافها ،فحثتها على الادعاء بأن تسليح شط العرب يتعارض مع مبدإ حرية الملاحة . وأجاب وزير الخارجية العثمانى بأن من حق فارس أن تحصن الشاطىء الأيمن بما فى ذلك أرض إمارة المحمرة دون أن يكون فى ذلك مساس بحرية الملاحة فى شط العرب أو فى نهر قارون .

ولما كانت هذه الإمارة الأخيرة تقع بمحاذاة شط العرب،فلم يفت السلطات البريطانية فى الخليج أن تحرض الشيخ خزعل خان حاكمها العربى لكى

يناوىء العثمانيين كما ستفعل مع كثير من صغار الأمراء فيما بعد .

لم تفلح هذه المناورات فلجأت بريطانيا إلى التهديد باستخدام القوة سنة ١٨٨٩،وصرحت بأن تحصين شط العرب يهدد مصالحها التجارية.وهذا اعتراف ضمنى بوجود أطماع استعمارية جنوب العراق آنذاك . وقد كشفت الوثائق فعلا عن وجود مشروعات باستغلال الأراضى الزراعية فى جنوب العراق بواسطة شركات بريطانية[1] .

بقيت مسألة شط العرب معلقة حتى تمت تسوية معظم الخلافات فى مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ فأمكن التوصل إلى تسوية فرعية خاصة بهذا الموضوع . ويلاحظ أن الاتفاقية أكدت التغلغل البريطانى فى جنوب العراق ،فهى تثبت الامتيازات السابقة، وتحول شركة لنش إلى شركة احتكارية فعلا إذ نصت على بيع السفن العثمانية التى تستخدم فى ملاحة النهرين لهذه الشركة .

وتقرر إقامة لجنة عثمانية بريطانية مشتركة لتسيير الملاحة،وإقامة الفنارات فى شط العرب.وبالإضافة إلى ذلك حصلت بريطانيا على احتكار التنقيب على النفط ومشروعات التعدين الأخرى فى جنوب العراق . ويبدو أن العثمانيين اعتقدوا أنهم قد أحرزوا تقدما فى إقليم المحمرة (أو عربستان التابعة لفارس) حينما شملت الاتفاقية بنـــدا خاصا بتنظيم الوراثة فى تلك الإماره مع التسليم باستقلالها الذاتى .

لم تكن مشكلة السلطة فى جنوب العراق بخافية على زعماء الاتحاد والترقى فى استامبول، وكان أحدهم ويدعى إسماعيل حقى باشا يدير ولاية بغداد سنة ١٩١٠ فشكا من تقلص السلطة هناك.والحق إن السلطات البريطانية لم تكتف بإثارة

---

(١) F. O. 78 N, 4684 مذكرة كران فيل وزير الخارجية بتاريخ أكتوبر ١٨٨١

الأمراء المستقلين على حدود الدولة، بل اتصلت برؤساء العشائر التى تنزل جنوب العراق وكان بعضهم يلجأ إلى الكويت إذا اصطدم بالعثمانيين ، لذلك يبدو واضحا أن حكومة استامبول قد تهاونت بعقد اتفاقية سنة ١٩١٣ التى تعد مظهرا من مظاهر عجزها عن الدفاع عن الولايات العربية . وقد بررت الحكومة الاتحادية اتفاقية شط العرب مثلا بأنها باعت السفن التجارية لتشترى بثمنها سفنا حربية .ولم يقتنع الوطنيون العرب بشىء من ذلك فعبرت صحفهم عن استيائها من سياسة الاتحاديين كما يرى المؤرخون العرب فى اتفاق سنة ١٩١٣ إرهاصا بتقسيم العالم العربى بين الدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الأولى[1]

---

(١) ساطع الحصرى ـ العالم العربى والدولة العثمانية

الفصل الحادى عشر

التنافس الدولى

اضطرت بريطانيا إلى تسوية خلافاتها مع الدولة العثمانية لأنها ليست غريبة عن منطقة الخليج العربى . أما بالنسبة للدول الأوروبية التوسعية فقد أبدت تصلباً تاما فى سياستها،حتى قال روزن أحد الصحفيين الألمان « إذا عطس ألمانى فى الخليج خيل لبريطانيا أن أركان الامبراطورية قد تزلزلت » وفى مثل هذه الظروف لابد وأن نتوقع أن يبالغ الانجليز فى تصوير أطماع الدول الأخرى ، ومن ثم يجب أخذ الوثائق البريطانية فى هذا الموضوع بشىء من الحذر .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انحصر التنافس الدولى فى ثلاث صور:نشاط فرنسى متقطع فى مسقط ، تغلغل النفوذ الروسى فى فارس،تسلل الألمان إلى ولاية بغداد عن طريق حصولهم على امتياز خط حديد بغداد .

١ — عمان والتنافس الانجليزى الفرنسى

رأينا كيف شجع الانجليز على انفصال زنجبار عن مسقط مما أثار عليهم حنق ثوينى ابن السيد سعيد حاكم عمان . وقد اتجه خليفة السيد سعيد بفكره أحيانا إلى نابليون الثالث ، غير أن النشاط الفرنسى المحدود كان منصباً فى ذلك الحين على القسم الأفريقى من السلطنة . وبلغ هذا النشاط ذروته فى زنجبار سنة ١٨٦١ حتى لجأ الانجليز إلى التهديد بالقوة لعرقلة المشروعات الفرنسية فى شرق أفريقيا ،وانتهت الأزمة باقتراح بريطانى بأن تتعهد الدولتان باحترام

استقلال سلطان زنجبار . وفى أثناء المحادثات حول هذا الموضوع(١) اقترح الفرنسيون أن يشمل التعهد سلطنة مسقط أيضاً . ويقال إن هذه الإضافة جاءت نتيجة خطأ أحد الموظفين فى وزارة الخارجية البريطانية. وعلى كل فإن بريطانيا لم تعترض على أن تتعهد باحترام استقلال مسقط لأنها كانت تدرك أن نفوذها مستمد من واقع السيطرة البحرية فى الخليج وليس نتيجة اتفاقات دولية .

صدر التصريح الثنائى فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ وبمقتضاه تتعهد الحكومتان الفرنسية والانجليزية باحترام استقلال سلطنتى مسقط وزنجبار. ولم يمنع هذا التصريح بريطانيا من أن تمضى فى تدعيم نفوذها فى عمان دون معارضة ، بل إنها عرقلت النشاط الفرنسى الذى تجدد فى نهاية القرن، وفرضت حمايتها على زنجبار سنة ١٨٩٠ مما يؤكد أن هذا التصريح كان عديم القيمة ، ولذا يمكن القول بأن تاريخ عمان فى هذه الفترة كان يدور فى الحقيقة حول نقطتين : مشكلة السلطة فى الداخل وموقف الانجليز من حكام مسقط ومن الثورات الداخلية .

لم يجد ثوينى بداً من الاستعانة بالانجليز لمواجهة تلك الثورات رغم أنه لم يغتفر لهم تدخلهم لفصل زنجبار ،ذلك أن الثورات الداخلية تعددت فى عهده فمنها عصيان أخيه تركى حاكم صحار ، وتجمع الأباضيين تحت زعامة عزان بن قيس ، ومطالبتهم بإحياء الإمامة . وقد أشرنا إلى تدخل الانجليز لحماية ثوينى من ثورة قبائل صور المتحالفة مع الوهابيين .

لقد انتهت حياة ثوينى بطريقة مفاجئة لم تأت عن طريق أى من تلك

---

(١) F.O. 84 vol. 1178 الرسائل المتبادلة بين توفيل وزير الخارجية وكاولى السفير البريطانى فى باريس — انظر كذلك الجزء الثانى من الدراسة الوثائقية التى نشرها كوبلاند عن شرق أفريقيا Coupland, exploitation of east Africa

الحركات السياسية، بل عن طريق اغتيال عائلى، إذ غدر به أحد أبنائه ويدعى سالم وقتله سنة ١٨٦٦ ولم يجد الحاكم الجديد أمامه من أنصار سوى الغافرية المرتبطين بالحركة الوهابية، لذلك رفض الانجليز التعاون مع سالم وفكروا فى أن يؤيدوا أخاه تركى للاستيلاء على السلطة ، ولكنهم اكتشفوا أن له خطة للاستيلاء على زنجبار فتخلوا عن هذه الفكرة .

ويلاحظ أن بريطانيا واجهت فى تلك الحقبة قوى عديدة متصارعة فى عمان لكنها تتفق جميعاً فى معاداة السيطرة البريطانية ، فبالإضافة إلى أن تركى يريد إعادة توحيد السلطنة ، كان الأباضيون تحت زعامة عزان بن قيس ينتقدون على حكام مسقط استسلامهم للأجانب ويدعون إلى نبذ الاتفاقات التى عقدها السيد سعيد والتى تمنحهم امتيازات عديدة . أما سالم حاكم مسقط ١٨٦٦ — ١٨٦٨ فإن ارتباطه بالوهابيين كان يبعده عن الانجليز . وانتهى هؤلاء إلى أفضلية التزام الحياد أمام تلك القوى المتصارعة وتركوا مسقط تسقط فى يد عزان بن قيس سنة ١٨٦٨ وحاول سالم دون جدوى الاستعانة بالسعوديين ، فإنهم كانوا مشغولين فى ذلك الوقت بالحرب الأهلية حتى أنهم تركوا واحات البوريمى تقع فى يد عزان بن قيس سنة ١٨٦٩ .

جمع عزان بن قيس بين السلطة فى مسقط وبين الإمامة كما كان الحال فى بداية عهد أسرة السيد سعيد ، غير أن حكمه لم يتجاوز عامين لأن ظروفاً مختلفة تجمعت ضده ، فالهناوية الذين أيدوه انقسموا على أنفسهم ، وتدخل العلماء الأباضيون فى شئون الحكم حتى إنهم منعوا كثيراً من المكوس وزادوا حكومة مسقط فقرا[٢] وأهم من ذلك اعتبرت السلطات البريطانية إحياء الإمامة ضربه لنفوذها فى مسقط ، ولذلك عادت واتفقت مع تركى بن سعيد

---

(١) السالمى ج ١ ص ٢٣٨ وما بعدها

على خطة تهدف إلى تسليمه الحكم فى مسقط بعد أن يتعهد بالتنازل عن سياسته الرامية إلى التدخل فى زنجبار .

كان تركى منذ فشل عصيانه الأول قد لجأ إلى يومباى ،وهناك روض على طاعة السلطات البريطانية حتى عفت عنه سنة ١٨٦٩ وأخذت تعد له العدة للعودة إلى عمان . وفى سبتمبر من العام التالى وصل على ظهر سفينة بريطانية وأخذ يجمع القبائل التى حاصرت مسقط،وقتل عزان أثناء المعركة غير أن استيلاء تركى على العاصمة بهذه الطريقة جعل مركزه ضعيفاً فى الداخل واقتصرت سلطته على الشريط الساحلى بينما تعرض داخل البلاد لحالة من الفوضى التامة كانت الإمامة تبرز خلالهـــا من حين إلى آخر حتى استقر وضعها بعض الشىء سنة ١٩١٣ .

اشتدت قبضة بريطانيا على عمان فى عهد تركى بن سعيد،فهى التى تدفع الإعانة السنوية بدل سلطان زنجبار ، وهى التى تؤيد السلطان ضـــد ثورات القبائل أو الأحزاب الدينية المعادية . وفى ١٠ / ٢ / ١٨٧٥ حصلت على مزيد من الامتيازات الجمركية ، وعندما أقيمت الاحتفالات الخاصة بإعلان فيكتوريا إمبراطورة على الهند دُعى تركى لحضور الاحتفالات فى دلهى .

ومع أن بريطانيا ضمنت توارث الأسرة للحكم فى أواخر عهد تركى فإنها ساومت ابنه فيصل عندما آلت إليه السلطة سنة ١٨٩٠،وهكذا أجبرته على توقيع اتفاق جديد ينتقص من سيادة البلاد انتقاصا واضحا فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١، إن أهم مافى الاتفاق الجديد هو النص على تعهد حاكم مسقط بعدم التنازل أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية[١] .وفيما عدا

---

(١) Hurewitz vol. 1. p. 208

ذلك فإنه توسيع للامتيازات التى سبق لبريطانيا أن حصلت عليها فى معاهدة الصداقة المعقودة سنة ١٨٣٩ سواء أ كانت امتيازات اقتصادية أم قضائية. وقد نص صراحة على أن الهنود يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن الواضح أن التعهد بعدم التنازل يتناقض والتصريح البريطانى الفرنسى لسنة ١٨٦٢ ، لذلك رأت بريطانيا أن تحيط الاتفاق بسرية إلى أن تجدد النزاع بينها وبين فرنسا فى مسقط فاضطرت إلى إعلانه .

ولا ينطوى اتفاق سنة ١٨٩١ على مبدإ الحماية الرسمية، لأنه لا يلغى المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى وهى فرنسا والولايات المتحدة وهولندا، والتى تسمح لهذه الدول باعتماد قناصل لدى السلطان . وبناء عليه لم تعترض بريطانيا على تعيين نائب قنصل فرنسى فى مسقط سنة ١٨٩٢ ، غير أن بناة الامبراطورية مثل كيرزن اعتبروا اتفاق سنة ١٨٩١ خطوة لوضع عمان تحت الحماية البريطانية فعلا، فكتب فى العام « التالى إننا نعطى إمام مسقط معاشه السنوى ونملى عليه سياسته الخارجية، وكل تدخل أجنبى فى شئون مسقط يعتبر موجها ضد بريطانيا وإنى مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى تعلن الحماية بصفة رسمية وحينئذ يرفرف علم صاحبة الجلالة على قلعة مسقط »[٢].

تعرض حكم فيصل مثل أسلافه للقلاقل الداخلية ، وخلافا لمعظم الثورات السابقة تزعم الهناوية لا الغافرية التمرد سنة ١٨٩٥ وقد اضطر السلطان إلى الاحتماء بالقلعة لأن الثوار تمكنوا من دخول مسقط ، إذ أن التأييد البريطانى أتى متأخراً فى هذه المرة لذلك أسرها فيصل فى نفسه ووثق صلاته بأوتافى ممثل فرنسا الذى رفع إلى درجة قنصل سنة ١٨٩٨ مما يدل على تجديد اهتمام فرنسا بهذا الجزء من شبه جزيرة العرب . وكان أوتافى مثل كثير من القناصل الذين يعيشون فى أقطار منعزلة يشعرون بالحاجة إلى إسماع صوتهم للعالم ويتعمدون المبالغة فى

---

(٢) Curzon vol. 2. p. 453

تصوير الأزمات الدبلوماسية ، وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ عبد العزيز كاتب السلطان هو حلقة الصلة بين فيصل بن تركى وبين القنصل الفرنسى . وينتمى هذا الشيخ إلى مدينة صور التى حصل كثير من أصحاب المراكب فيها على الحماية الفرنسية. ومن ثم ارتبط أو تافى بمؤامرات السياسة القبلية . وقد دفعت جميع هذه الأسباب فيصلا إلى الاستجابة لطاب الفرنسيين بإقامة مستودع فى عمان،واختير مكان يعرف برأس الجصة لهذا الغرض ، وقد منح هذا الامتياز بناء على معاهدة الصداقة المعقودة بين السيد سعيد وفرنسا فى سنة ١٨٤٤ .

كان كيرزن قد تولى فى ذلك الحين حكومة الهند،فاتخذ موقفا متشددا من هذا الموضوع، وأرسل سفينة حربية لتهديد السلطان مع إنذاره بسحب الامتياز ،ولم يستسلم فيصل فحسب بل إنه صعد على ظهر السفينة وعبر عن أسفه للقائد البريطانى .

كان موقف فرنسا فى هذه القضية يستند إلى أسس قانونية أقوى ،فهو يتمشى مع التصريح الثنائى لسنة ١٨٦٢ وهو التصريح الذى لا يمكن أن تلغيه معاهدة عدم التنازل لسنة ١٨٩١ ، وعلاوة على ذلك جاء الحادث فى أعقاب أزمة فاشودة،ولهذه الأسباب مجتمعة لم تشأ الحكومة البريطانية فى لندن أن تزيد المشكلة تعقيدا واقترح سالزبرى أن يعترف لفرنسا بحقها نظريا فى إنشاء مستودع على أرض عمان على أن تتفق الدولتان لاختيار مكان آخر بعيدا عن الخليج العربى لإقامة المستودع ، ذلك لأن الاعتقاء السائد لدى الاستعماريين البريطانيين هو أنه طالما لا توجد لفرنسا مصالح تجارية أو ملاحة نشطة بالخليج فإن إقامة مستودع هناك لا يمكن أن يكون إلا لتحقيق أغراض توسعية . وفى أغسطس سنة ١٩٠٠ تم الاتفاق بين ممثلى الدولتين فى مسقط على إقامة المستودع الفرنسي فى المكلا على ساحل حضرموت .

دفعت هذه الأحداث باللورد كيرزن إلى أن يرسل قنصلا جديدا فى مسقط تتوفر فيه صفات الحزم والحيوية ، ووقع اختياره على برسى كوكس لملء هذا المنصب ، وكان وجوده فى مسقط بداية عهد طويل من نشاط استعمارى واسع فى العالم العربى ، وسينتهى به المطاف إلى العراق، وضع خلالها أسس الانتداب البريطانى الذى أدار شئونه فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى .

كانت خطة كوكس هى أن يعيد الثقة التقليدية بين حاكم مسقط وبين الانجليز وذلك عن طريق تزويده بالمال وتأييده ضد التمرد المستمر فى الداخل . وقد بلغ به الأمر لتحقيق هذا الغرض أنه كان يقدم للسلطان قروضا من جيبه الخاص ، كما قام بجولة جريئة طاف خلالها معظم المراكز الداخلية وانتهت به الرحلة فى أبو ظبى . ويبدو أنه أدرك خلال تلك الرحلة مشكلة السلطة فى عمان فلم يشأ أن يكلف بلاده عناء تغيير الوضع السائد هناك منذ زمن طويل [١] . وهكذا يعود اهتمام الباحث ليتركز حول الأزمات الدبلوماسية التى تجددت بين فرنسا وبريطانيا فى مسقط، وتدور تلك الأزمات حول نقطتين : الأولى تتعلق بحمل السفن العمانية لأعلام فرنسية ، والثانية بمسألة تجارة السلاح . ومن الواضح أن كلتا الأزمتين نشأ عن وجود نظام الامتيازات . فحسب هذا النظام كان يسمح للدول الأوربية بأن تمنح حمايتها لبعض رعايا الدول الآسيوية والأفريقية، وكان هذا الامتياز يمنح فى الأصل للأشخاص الذين يعملون فى القنصلية ولكن كثيراً ما كانت الدول الأوروبية تسىء استخدام هذا الحق ، وفى مسقط منحت فرنسا عديدا من أصحاب السفن وخاصة من مدينة صور جنسيتها، مما كان يتيح لهؤلاء رفع العلم الفرنسى على سفنهم، وبالتالى تمتعهم بجميع الامتيازات التى للأجانب . وقد تبين أن الحكام الفرنسيين فى جزر كومور وفى جيبوتى كانوا

يمنحون العمانيين أوراقا تضفى عليهم الجنسية الفرنسية .

كانت بريطانيا تتصرف بنفس الطريقة مع بعض الحكام الوطنيين فى منطقة المحيط الهندى، لكنها اعترضت بشدة على تصرفات الفرنسيين فى مسقط بسحب الجنسية الفرنسية عن العمانيين مستندة إلى تصريح سنة ١٨٦٢ الخاص باحترام مسقط، أى أنها اعتبرت منح الجنسيةالفرنسية لأصحاب السفن متنافيا مع هذا الاستقلال. وكان أهل صور يقبلون على طلب الجنسية الفرنسية لكى يفلتوا من التفتيش البريطانى من جهة، ومن سلطة حاكم مسقط من جهة أخرى . ذلك أن فرنسا كانت قد نبذت جميع الاتفاقيات الخاصة بحق تفتيش السفن ولم توافق على إجراءات مؤتمر بروكسل لسنة ١٨٩١ بقصد مكافحة تجارة الرقيق .

شرعت حكومة الهند فى إثارة هذ القضية سنة ١٨٩٦ وحثت السلطان على الاحتجاج بل إنها دفعته إلى القيام بزيارة لصور حيث سحب الأوراق من بعض السفن العمانية التى حصلت على الجنسية الفرنسية . ولما كانت هذه القضية قد اقترنت بموضوع التنازل عن رأس الجصة فقد اشتد غضب حكومة الهند على فيصل بن تركى إلى حد أنها قطعت عنه الإعانة السنوية فى سنة ١٨٩٨ وفى سنة ١٩٠٣ احتدم النزاع من جديد بعد أن تخلصت بريطانيا من حرب البوير التى أثقلت كاهلها وأجبرت حاكم مسقط على القبض على العمانيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية وإيداعهم السجن مما اضطر فرنسا إلى إرسال سفينة حربية لحمايتهم فى أوائل سنة ١٩٠٤ أى فى موعد اقتربت فيه الدولتان من توقيع الاتفاق الودى ، لذلك توقف النزاع عند هذه النقطة واتفقت الدولتان بعد قليل على رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية .

صدر حكم المحكمة فى يونيو سنة ١٩٠٥ وكان أقرب إلى وجهة النظر

البريطانية[١] فهو ينص على أن العمانيين يجب أن يخضعوا للسلطة القضائية للسلطان فى جميع الأحوال، أما بخصوص حمل الأعلام الفرنسية فيميز الحكم بين طبقتين: هؤلاء الذين حصلوا على الامتياز قبل سنة ١٨٩٢ ولهم أن يستمروا فى حمل الأعلام الفرنسية. وهؤلاء الذين حصلوا عليها بعد هذا التاريخ فيسقط عنهم الامتياز . وقد اختير عام ١٨٩٢ لأنه يطابق الموعد الذى تقرر فيه تعديل نظام بروكسل الخاص بالتفتيش البحرى ومكافحة تجارة الرقيق ، لا يجوز التعرض للسفينة العمانية التى ترفع العلم الفرنسى حتى فى مياه مسقط الإقليمية . ويمنع الحكم من انتقال امتياز تمتع السفن بالجنسية الفرنسية من شخص إلى آخر حتى ولو كان من ورثته. ولهذا النص مغزى هام إذ أنه أصبح مقدراً للأعلام الفرنسية أن تختفى بعد مدة من عمان .

وبناء على هذا الحكم شرع مندوبو الدولتين المتنازعتين فى تعيين السفن التى يجوز لها أن تتمتع بحمل العلم الفرنسى طبقاً لحكم محكمة العدل الدولية فتبين أنها لا تزيد عن ثلاث وعشرين . وقد اختفت جميعاً بعد الحرب العالمية الأولى .

أما موضوع تجارة الأسلحة فإن عمان كانت مستودعاً خصبا لتوزيع الأسلحة لا فى شبه الجزيرة فحسب ، بل فى فارس وبلوخستان أيضاً ،وطبقاً لنظام الامتيازات كانت الشركات الأوربية الخاصة لا تخضع للرقابة فتستطيع بيع الأسلحة للمواطنين العرب دون أن تملك حكومة مسقط حق التدخل فى ذلك .

وكما حدث بالنسبة لقضية الأعلام طلبت بريطانيا أن يشرف السلطان على

---

(١) Brunet - Millon . les Boutriers de la mer des Indes
انظر كذلك البحث الذى قدمه فيروز قاجار بالفرنسية والذى ينتقد حكم محكمة العدل الدولية، انظر ثبت المراجع

تجارة السلاح فى بلاده وعرضت فى مقابل ذلك التنازل عن بعض الإعفاءات التى تتمتع بها التجارة البريطانية فى الجزائر وتونس . غير أن أصحاب الشركات الفرنسيين مارسوا ضغطاً على حكومتهم حتى تقاوم الإجراءات البريطانية . وتدل الرسائل[١] المتبادلة بين الحكومتين خلال عامى ١٩١٢ — ١٩١٣ على أن فرنسا احتجت تارة بمعاهدة سنة ١٨٤٤ وتارة أخرى بالتصريح الثنائى لسنة ١٨٦٢ ، وبناء عليه رفضت فرنسا فكرة التحكيم فى هذه القضية ، لأن بريطانيا لم تكن طرفا فى معاهدة ١٨٤٤ التى تمنحها الامتيازات فى مسقط .

ولما لم تكن فرنسا تملك قوة فعالة فى الخليج ؛ فإن المساومة فى هذه المسألة كان مقضياً عليها بالفشل . وقد لمح السلطان فيصل بن تركى إلى إلغاء المعاهدة ، ولا شك أنه فعل ذلك تلبية لرغبة بريطانيا . وأخيراً اضطرت فرنسا إلى قبول مبدإ التعويض . وبتوقف تجارة السلاح سنة ١٩١٤ انتهت المصالح الفرنسية فى مسقط ، ومنذ ذلك الوقت لم تجد فرنسا حاجة إلى إقامة تمثيل قنصلى هناك .

٢ — الأطماع الروسية

فى سبتمبر سنة ١٨٩٩ وضع اللورد كيرزن مذكرة هامة عن سياسة بريطانيا[١] فى فارس والخليج العربى . وتنذر الرسالة بوجود أطماع دولية متعددة تهدد النفوذ البريطانى وتكمن خطورتها فى أنها ليست صادرة عن دولة واحدة بل عن دول عديدة . وأكثر ما يخشاه كيرزن هو أن يكون الفرنسيون والروس قد نسقوا سياستهم فى الخليج نتيجة وجود تحالف بين الدولتين منذ سنة ١٨٩٢

---

(١) نشرت وزارة الخارجية الفرنسية تلك المراسلات على حدة . انظر ثبت المراجع

(١) انظر نصها فى Hurewitz vol. 1, p. 219—240

ومنذ زمن طويل كانت السلطات البريطانية فى الهند تنظر بعين القلق إلى تسلل النفوذ الروسى إلى طهران ، غير أن هذا النفوذ كان يتمثل فى الضغط على الشاه، وبالتالى توجيه سياسته توجيهاً معيناً .أما فى نهاية القرن التاسع عشر فإن وكلاء الروس أخذوا يترددون على جنوب فارس وموانيها المتاخمة للخليج ، وكان ظهور طبيب أو قنصل أو تاجر يكفى لكى يثير قلق البريطانيين ، وهكذا أخذ كيرزن يعدد مظاهر التسلل الروسى والفرنسى فى منطقة الخليج كتعيين قنصل روسى فى شيراز، ومجىء آخر إلى لنجة، واستقرار بعض الأطباء الروس فى بندر عباس بالإضافة إلى تعيين نائب قنصل فرنسى فى بوشهر، وإنشاء خط ملاحى بين تلك المدينة وبين بومباى تابع لشركة الميساجيرى ماريتيم الفرنسية . ويربط كيرزن بين ذلك كله وبين اختيار الشاه للبلجيك لإدارة الجمرك فى موانى الخليج بتأييد من فرنسا .

وأخذ حاكم الهند الاستعمارى يضخم فى الشائعات ، فالبعثة العلمية الفرنسية التى تزور حوض القارون تريد فتح خط ملاحى هناك ينافس الخط البريطانى، والمندوب الروسى الذى ظهر فى لنجة يسعى لإقامة حامية روسية فى جزيرة قشم. «ومع أن الروس نفوا من قبل وجود أية أطماع فى جزيرة قشم لدى السفير البريطانى فى بطرسبرج ، وذلك لعدم تحمل أعباء الدفاع عنها ، ومع أنى أميل إلى تصديق هذا النفى فإنى أعتقد أن الروس لن يكفوا عن الحصول على ميناء فى الخليج » .

وفى أواخر التسعينات امتد نشاط الروس إلى ولاية بغداد وما حولها من أراضى الدولة العثمانية . وفى الوقت الذى كان الألمان يفاوضون فيه لإنشاء خط بغداد ، كان كابنست رجل الأعمال الروسى يضع مشروعاً لإنشاء خط آخر يصل بين منطقة الخليج وبين حوض البحر المتوسط، ويقترح أن تكون الكويت هى نهاية ذلك الخط . لذلك قيل إن قبول الحماية البريطانية للكويت كان

مرجعه مواجهة الخطر الروسى أكثر من مقاومة خط حديد بغداد الألمانى، كذلك فإن تصريح لانزداون عن الخليج فى مايو سنة ١٩٠٣ ذكر روسيا بالاسم ولم يشر إلى المانيا، مع أن هذا التصريح صدر فى أعقاب منح امتياز خط بغداد. ومما جاء فيه « ... يجب أن نعتبر إنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن فى الخليج « الفارسى » من جانب أية دولة أجنبية أخرى تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية وبكل تأكيد يجب أن نقاومه بجميع الوسائل التى تحت تصرفنا »[١] وأخيراً أنشأ الروس خطاً ملاحياً منتظماً بين أوديسا والخليج، ولما كان هذا الخط يعود بالخسارة على الدولة فقد استنتجت بريطانيا أنه تمهيد للأطماع التوسعية.

كان أمام بريطانيا خطتان لمواجهة الروس فى فارس، فرأى البعض أن تدعم بريطانيا نفوذها فى الجنوب وذلك عن طريق تشجيع العشائر وخاصة البختيارية على الانفصال وتزويدهم بالأسلحة، وينطبق ذلك أيضاً على إمارة المحمرة، فإن أميرها العربى فى ذلك الوقت كان خزعل خان صديق الشيخ مبارك والإنجليز، وهو ينزع إلى الاستقلال، فيمكن حمايته ضد الشاه كما حمت بريطانيا الكويت ضد العثمانيين. وقد طلب الشيخ خزعل فعلا عقد معاهدة مع بريطانيا على نسق معاهدة الكويت لسنة ١٨٩٩، غير أن بريطانيا أعطت للمحمرة ضمانات أقل من تلك التى أعطتها للكويت من قبل. فتعهدت بحماية الإمارة ضد العدوان الخارجى وبتأييد شيخها طالما بقى محافظاً على الولاء للشاه، ويتصرف طبقاً لتعليمات الحكومة البريطانية. وهى تؤيد استقلال فارس وفى نفس الوقت تضمن توارث الحكم فى أسرة خزعل خان[٢] ويرى الفريق الثانى أن تلك الخطة

---

(١) G, P. G. vol, 1. p. 369—370

(٢) انظر رسالة هاردنج السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ٧ /١٢/ ١٩٠٢ نقلا عن جمال زكريا قاسم

ستزيد من فارس ضعفاً وبالتالي توقعها فى أحضان روسيا، ولذا نصحوا بتقوية حكومة الشاه ومساعدتها ضد الحركات الانفصالية . وفعـلا كان الروس يكتسبون نفوذاً متزايداً بسبب الاضطرابات الداخلية وحمايتهم لأفراد الأسرة القاجارية الرجعيين المعادين للحركات الدستورية . وفى سنة ١٩٠٠ قدموا إلى فارس قرضاً بمليونى جنيه وحصلوا مقابل ذلك على إدارة الجمارك الواقعة على الحدود الشمالية، ثم حصلوا على إعفاءات من الجمرك الفارسى فى سنة ١٩٠٢ ، وقد نصح ماهان أحد السياسيين الأمريكيين المعروفين لبريطانيا بأن تتبع مع فارس نفس الخطة التى اتبعتها مع الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨ حينما تدخلت لحمايتها من الأطماع الروسية ، وانتقد فى كتابه « آسيا والسياسة الدولية » موقف بريطانيا من الدول الوطنية المتاخمة للخليج العربى .

إن النهاية المحتومة للخطة الأولى هى تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ، وهذا ما انتهت إليه السياسة البريطانية. فما هى الأسباب التى رجحت تلك الخطة؟ أولا: وجود الاتفاق الودى الذى جعل من فرنسا صديقاً للطرفين المتنازعين فى فارس، ومكنها من أن تلعب دور الوسيط لتسوية هذا الخلاف . ثانياً: هزيمة روسيا فى الحرب مع اليابان، وشعور الإنجليز بأن أخطار توسعها قد قلت. ثالثاً: رغبة حزب الأحرار فى التخفف من أعباء التوسع الاستعمارى، ذلك التوسع الذى تحمس له حزب المحافظين، وقد انتقل الحكم إلى الأحرار على أثر انتخابات سنة ١٩٠٦ وتهيأ السبيل لإجراء المفاوضات مع روسيا[١]

ومن المعروف أن الاتفاق البريطانى الروسى لسنة ١٩٠٧ قد سوى جميع الخلافات الرئيسية فى آسيا الوسطى، وفيما يتعلق بموضوعنا قسمت فارس إلى ثلاث مناطق : شمالية تدور فى فلك النفوذ الروسى، ووسطى محايدة، وجنوبية تخضع

(١) B. D, W. vol. 6. p. 325—576

للنفوذ البريطانى . ولم يكن الانجليز راضين عن هذا التقسيم، فأصروا على أن يضيفوا تحفظاً تعترف بمقتضاه روسيا بالمصالح البريطانية فى الخليج ولكنهم لم ينجحوا فى إدخال هذا التحفظ فى صلب الاتفاقية، واقتصر الأمر على اعتراف روسيا بالتصريحات الواردة أثناء المفاوضات، والتى جاء فى خلالها أن روسيا تنفى وجود أية أطماع لها فى الخليج ،غير أن بريطانيا ألحقت الاتفاقية بمذكرة توضيحية هى عبارة عن رسالة قدمها سفيرها فى بطرسبرج، وجاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنكر المصالح البريطانية الخاصة فى الخليج وفى نفس الوقت تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على الوضع الراهن وعدم التعرض للتجارة المشروعة لأية دولة أخرى .

والحق إن اتفاق سنة ١٩٠٧ لم يرض كلا الطرفين بالنسبة لفارس والخليج العربى، فانتقده اللورد كيرزن كما أن الروس لم يلتزموا به فى بعض المناسبات ، فحينما جرى الاجتماع بين ويلهلم الثانى وقيصر روسيا فى بوتسدام[(١)] بحث إمكان إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية الروسية من بحر قزوين حتى بلوخستان أو ساحل كرمان، أى فى جنوب فارس الواقع فى منطقة النفوذ البريطانية. وعلاوة على ذلك اتفق مبدئيا على ربط تلك الشبكة بفروع خط بغداد، كما وافق الروس على إنشاء خط ألمانى آخر يصل إلى أصفهان . نعم لم تعد هذه المحادثات مجرد وضع المشروعات ، غير أن ذلك كان كافياً فى عهده لإثارة ضجة فى بريطانيا. ومن جهة أخرى كان لاتفاق سنة ١٩٠٧ أثر بعيد على فارس التى لم تستشر فى هذا الأمر، وأخذت الحركة الوطنية فيها تبث الشعور المعادى لكل من بريطانيا وروسيا، غير أن بريطانيا إذا كانت قد فشلت فى كسب نفوذ سياسى

---

(١) المصدر السابق vol. 10. Part 1

بسبب معارضة الحركة الدستورية فإنها قد أحرزت نجاحاً اقتصادياً هاماً حينما حصلت على أول امتياز هام للنفط فى جنوب فارس سنة ١٩٠١ .

٣ — ألمانيا وحط حديد بغداد

بالرغم من أن مشروع خط حديد بغداد لم يتحقق قط على يد الألمان فقد أثار الامتياز ضجة دولية عظمى، لأنه كان يمس مصالح استعمارية عـديدة متصارعة[٢]،فاعتبرته روسيا مهدداً لأطماعها فى شمال إيران ورغبتها فى أن تستأثر بشبكة المواصلات التى تصل ما بين بحر قزوين والخليج العربى . وعلى هذا النحو أيضاً خشيت فرنسا أن يتسرب النفوذ الألمانى إلى ولايات الشام. أما بريطانيا فنظرت إليه من زاوية وجودها فى الخليج . وقد أشرنا إلى أن بريطانيا كانت أول من فـكر فى مد خط حديدى يصل ما بين الخليج وبين حوض المتوسط، وذلك إبان استعداد ديليسبس لشق قناة السويس،غير أنها تراجعت عن المشروع لأسباب اقتصادية . والحق أن حكومة استامبول هى التى حرصت على ربط ولاياتها بشبكة مواصلات حديثة باعتبارها خير أداة لتوطيد سلطة الدولة . ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثانى هو الذى حث أصدقاءه الألمان على مد خط بغـداد ومنحهم فى مقابل ذلك تسهيلات كثيرة لأن المشروع يكلف نفقات هائلة .

وكان الألمان قد بدأوا منذ سنة ١٨٩٢ فى مد شبكة عبر آسيا الصغرى تصل إلى إسكيشهر ثم تقرر مد خط إلى قنية . وفى سنة ١٨٩٩ أعلن السلطان عن طرح مشروع خط حديد بغداد الذى لا بد وأن ينتهى عند ميناء على الخليج وكانت هناك فرصة أمام رءوس الأموال الأجنبية من مختلف الجنسيات للحصول

---

(١) Earl, Turkey, the great Powers and the Bagdad Railway.

على امتياز المشروع . وفى ذلك العهد شاع تأليف الاتحادات الرأسمالية الدولية ولم تمانع بريطانيا أو فرنســا فى بداية الأمر من إشراك رءوس أموالها مع الاستثمارات الألمانية لتنفيذ المشروع. فلماذا انفردت به ألمانيــا فى نهاية الأمر ؟ أولا : يبدو أن بريطانيا انشغلت عن ذلك الموضوع بحرب البوير ١٨٩٩–١٩٠٢ وثانيا: اعترضت بعض الجهات التى لها مصالح مباشرة فى الشرق الأوسط على المشروع بصفة عامة، وعلى اشتراك الألمان فيه بصفة خاصة . ومن أهم تلك الجهات شركة لنش صاحبة امتياز الملاحة فى النهرين . ومن الواضح أنها ستفقد مواردها عند تنفيذ المشروع. أما حكومة الهند فقد اعترضت لأسباب استراتيجية إذ أنها صارت تعتبر الخليج العربى منذ مدة طويلة خطاً أمامياً للدفاع عن الهند . وعلى ذلك فإن سيطرة الألمان على خط يصل إلى الخليج يعتبر مهدداً لأمن المستعمرة الـكبرى ، سيما وأن ألمانيا أخذت فى نفس الوقت تدعم قوتها البحرية وتنافس بريطانيا فى ميدان الاستعمار . ودعا بعض السياسيين الألمان إلى ما عرف « بالزحف نحو الشرق » .صدر عقد الامتياز فى مارس سنة ١٩٠٣ لصالح البنك الألمانى ويمنح العقد شركة خط حديد بغداد امتيازات أخرى عديدة فى الولاية كاحتكار التعدين فى مسافة معينة حول الخط وبناء عدة فروع أخرى فى اتجاه فارس والشام ، وللشركة أن تنشىء المستودعات اللازمة لتأمين سير الخط الحديدى وتشرف على حراستها بالتشاور مع وزارة الحربية العثمانية ، وتقرر أن ينتهى الخط عند ميناء على الخليج وإن لم يحـــدد عقد الامتياز مكان هذا الميناء[١] .

ولا شك أن صدور هذا الامتياز فى أعقاب حصول روسيا على امتيازات اقتصادية هائلة بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ فى فارس هو الذى جعل بريطانيا

---

(١) انظر نص الامتياز فى Hurewitz vol. 1, p. 252

تشعر بتهديد مركزها فى الخليج تهديداً مباشراً، وتمثل رد الفعل فى حادثين : الأول تصريح لانزداون فى مجلس العموم والثانى قيام اللورد كيرزن بجولة فى الخليج وهو أول حاكم عام يذهب بعيداً فى جولاته إلى تلك المنطقة. وقد تبين من خـلال تلك الزيارة أن النفوذ البريطانى يتركز على الشاطىء العربى ، أما الشاطى الفارسى فكان ما يزال مجالا لنشاط دول أخرى غير بريطانيا، إذ أقامت كل من فرنسا وروسيا وألمانيا قنصليات فى بوشهر وبعض المدن الجنوبية فى فارس .

ويجدر بنا فى هذه المناسبة أن نستطرد قليلا لنتبين كيف عامل اللورد كيرزن الرؤساء العرب أثناء تلك الجولة، فقد جمعهم فى الشارقة وخطب فيهم قائلا :

« إن الروابط التى تربط بيننا قد جعلت من بريطانيا الدولة الآمرة فيكم، والمحافظة على الصلح بين القبائل وما بقيت لكم رابطة بأحد من الدول الأخرى، وكل واحدة من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة غـير البريطانية، وألا تقبل من الدول الأخرى وكيلا، وأن لا تترك من يدها شيئاً من بلادها ـ هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم، وهكذا هى واجبة من الجانب الثانى على الحكومة البريطانية أيضاً ، فما دامت المشايخ قائمين عليها بالصدق لا يمكن لأحد أن يغير حقوقكم وحريتكم . »

وقد تعهد كيرزن فعلا بعدم التدخل فى شئون المشيخات الخاصة ، ولـكن هذا التعهد لا ينطوى على احترام لهم بل على رغبة فى التخفف من الأعباء ، إذ أن حاكم الهند العام حينما عبر عن انطباعاته عن تلك الجولة شبه مجلس هؤلاء الرؤساء بجماعة من الغربان تصيح ولا تعرف شيئاً عن آداب الحديث (١) وفى الكويت استقبل الشيخ مبارك اللورد كيرزن استقبالا حاراً ، وقد وجده حاكم

---

(٢) Fraser, India under Lord Curson, p, 72—115

الهند العام أكثر تنوراً من رؤساء الساحل، ولذا منحه لقبا بريطانيا عاليا . وقد اتفقت مصلحة حاكم الكويت مع بريطانيا فى معارضة خط حديد بغداد، أو على الأقل مده إلى الكويت. ويشبه موقف مبارك فى ذلك موقف شريف مكة من سكة حديد الحجاز، فإن هؤلاء الرؤساء العرب المتمتعين بالاستقلال الذاتى كانوا يرون فى طرق المواصلات الحديثة مقدمة للقضاء على استقلالهم . وقد أخذت الحكومة العثمانية فى الاعتبار مقاومة حاكم الكويت ، ولذا شرعت فى إعداد منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لكى يمد بها الخط وينتهى عند نقطة أخرى مثل خور عبد الله، مارا بمدينة الزبير، ولو أن هذه الأماكن لا تضاهى فى صلاحيتها للملاحة خليج الكويت العميق مما يضر بمصالح المشروع .

لم تنقطع المعارضة البريطانية بعد انصراف الدولة العثمانية عن ضم الكويت أو إجبار حاكمها على قبول مد الخط الحديدى فى بلاده ، ذلك لأنها كانت تعتبر المشروع فى ذاته جزءاً من خط المانية واسعة للزحف نحو الشرق ، وأخذت تتبع جميع أوجه النشاط الالمانى الأخرى مهما كانت بسيطة وتبالغ كالعادة فى تصوير أهدافها. مثال ذلك القول بأن إنشاء خط ملاحى منتظم من همبرج إلى الخليج العربى ينطوى على أهداف سياسية لأنه يعود على أصحاب السفن بخسائر كبيرة . كذلك سجلت السلطات البريطانية مع كثير من القلق تكوين شركة وينج هوس فى همبورج سنة ١٨٩٦ لاستغلال الأصداف البحرية فى لنجة.وقد أنشأت فى سنة ١٨٩٨ فروعا أخرى فى البصرة وبندر عباس، وجرت شائعات بأن الشركة تسعى لإقامة مستودعات فى إحدى جزر الخليج .

دار هذا الصراع دون أن تضع الشركة الألمانية مشروعها موضع التنفيذ، فقد سارت أعمالها ببطء شديد ، وفى سنة ١٩١٢ لم يكن قد تجاوز الخط حلب واسكندرونة ، وبعد عقد الاتفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٠٧ تكتلت

الدولتان لمعارضة المشروع الألمانى . ورأت الحكومة الألمانية أن تساوم روسيا على انفراد وتوصلت معها إلى اتفاق سنة ١٩١١ تنازلت بمقتضاه عن الفرع المتجه شرق خانقين إلى فارس . أما بالنسبة لبريطانيا فقد تمت تسوية الخلاف معها نتيجة الاتفاق البريطانى العثمانى لسنة ١٩١٣ .

وقد رأينا كيف تخاذل الاتحاديون أمام الانجليز فى الخليج ، وربما فكر بعضهم فى أن من مصلحة الدولة أن تقيم نوعاً من التوازن بين المصالح الأوربية فى الامبراطورية العثمانية، ولذلك أخذ الاتحاديون فى الاعتبار المطالب البريطانية فى ألا ينفرد الألمان بمد الخط الحديدى إلى الخليج، وقد عبر عن ذلك حقى باشا فى نهاية سنة ١٩١٠ بقوله :

إن الدولة العثمانية لا تعارض المطالب البريطانية بخصوص القسم الجنوبى من خط حديد بغداد، ولكنها تتألم لتشجيع الكويت على الانفصال، وترى فى ذلك مقدمة لاستيلاء بريطانيا عليها ، بل وبسط نفوذها فى جنوب العراق . هذا بالإضافة إلى أن الكويت صارت مركزاً لتهريب السلاح وإثارة الاضطرابات. وقد أجابت الخارجية البريطانية بأن التخلى عن الكويت يؤدى إلى فقدان هيبتها فى منطقة الخليج بأسرها، ومع ذلك يمكن التفاوض بهذا الشأن مع ربطه بموضوع خط حديد بغداد[1] . هل كان ذلك الجواب يعنى أن بريطانيا مستعدة لإعادة شىء من السلطة العثمانية فى الكويت مقابل حصولها على القسم الجنوبى من خط حديد بغداد ؟ إن هذا هو ما يفهم من رد الخارجية البريطانية ، غير أن الدولة العثمانية لم تحصل بمقتضى اتفاق سنة ١٩١٣ على أكثر من السيادة الرمزية ، أما بريطانيا فقد استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها بالنسبة لخط حديد بغداد ، وقد اتفق على ذلك مبدئياً فى سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ثم جرت محادثات

---

(١) B. D. W. vol. 10 Part 2. p. 31 تصريح حقى باشا بتاريخ ٢٩/١٢/١٩١٠

موازية بين الرأسماليين الإنجليز والألمان وانتهت فى يونيو سنة ١٩١٤ إلى عقد اتفاق على أساس الحل الوسط[٢] .

وبمقتضى الاتفاق حصل الإنجليز على امتياز من الخط الواقع جنوب البصرة وبالإضافة إلى ذلك يكون لهم عضوان فى مجلس إدارة خط حديد بغداد. وتعهد الألمان بعدم إعطاء أية أفضلية سواء بالنسبة للرسوم أو الأسبقية فى استخدام الخط، وعدم السماح حتى لطرف ثالث بإقامة ميناء على الخليج .

أما بريطانيا فقد تعهدت بفتح شط العرب للملاحة الدولية وإجراء تحسينات لتيسير الملاحة فيه ، والكف عن معارضة استثمار الأموال فى المشروع . ووافقت المانيا على إسهام بريطانيا بـ ٤٠٪ لإقامة المنشآت التابعة للخط الرئيسى .

إن من الأمور التى تسترعى الانتباه هو أنه قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت معظم الخلافات بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى قد سويت، فبالإضافة إلى اتفاق سنة ١٩١٣ وتسوية موضوع خط بغداد فى العام التالى ، ثم اتفاق مماثل بين الرأسماليين الألمـان والفرنسيين على الفروع الممتدة إلى الشام، فلماذا إذن خاض الاتحاديون الحرب بجانب دول الوسط ؟ هل يدل ذلك على أن زعماء الدولة العثمانية عقدوا تلك الاتفاقيات وهم مكرهون على مواجهة ضغط الدول الأوربية، وأن ذلك لم ينسهم الضربات التى تلقتها الدولة العثمانية من قبل على يد الإنجليز فى مصر والفرنسيين فى تونس، ولذلك وجدوا فى الحرب فرصة لاسترداد هيبة الدولة العثمانية ؟

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٩٩ — ٢١٢

الفصل الثانى عشر

الحرب العالمية الأولى ونتائجها

١ — الرؤساء العرب فى شمال الخليج

لم تدخل الدولة العثمانية الحرب إلا بعد مضى ثلاثة أشهر من قيامها فى أوروبا، وفى خلال تلك المدة لم تغفل حكومة الهند بحث الإجراءات التى يجب اتخاذها فى منطقة الخليج العربى فى حالة خوض العثمانيين الحرب بجانب دول الوسط ضد الحلفاء. وكان رأى بيرسى كوكس[١] المقيم العـــام فى الخليج هو ألا ترسل بريطانيا قوات عسكرية إلى المنطقة إلا بعد وقوع الحرب فعلا، وهدفه من ذلك هو ألا تظهر بريطانيا أمام السكان بمظهر المعتدى. ولم تأخذ حكومة لندن بهذا الرأى ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ أى قبل إعلان العثمانيين الحرب أرسلت بعض القوات للمرابطة فى البحرين وتحولت تلك الجزر منذئذ إلى قاعدة حربية بريطانية.

ما هى أهداف الأعمـــال العسكرية البريطانية فى الخليج ؟ فى بداية الأمر كانت الأهداف محدودة وتكاد تقتصر على حماية آبار النفط فى مسجد سليمان الواقعة فى إقليم الأهواز والتى يربطها خط أنابيب بعبدان، وهى جزيرة صغيرة تقع وسط شط العرب، وقد أسست فيها مصفاة لتكرير النفط. وفى ذلك الحين بدأت البحرية البريطانية فى استخدامه للوقود، وأصبح من الضرورات الهامة

---

(١) Grave p. 180 S,Q

لكسب الحرب . ولتأمين الآبار كان لا بد إذن من احتلال ولاية البصرة مع جزء من أراضى فارس .

وبعد نجاح الإنجليز فى تحقيق تلك الخطة دون كبير عناء، نصح قواد الحملة بالتوغل شمالا وراء البصرة، وكانوا يأملون فى الاتصال بحلفائهم الروس عبر أراضى الدولة العثمانية . ومن جهة أخرى أصبح العراق مركزاً لنشاط البعثات الألمانية فى الشرق الأوسط، ولذلك اعتبرت القيادة البريطانية احتلاله أمراً هاماً لمنع تسلل الأعداء نحو الهند ، ومن المعروف أن هزيمة البريطانيين فى كوت العمارة أمام العثمانيين قد عطل تحقيق هذه الأهداف حتى سنة ١٩١٧ ، لذلك استمرت منطقة الخليج مدة طويلة مجالا مفتوحاً للصراع الدولى وخاصة فى فارس.

أما الرؤساء العرب فى شمال الخليج فكان معظمهم مهيئاً للصداقة البريطانية ونذكر من هؤلاء ثلاثاً هم : خزعل خان حاكم المحمرة ، والشيخ مبارك حاكم الكويت، وعبد العزيز بن سعود زعيم نجد والأحساء. وتحتل الإمارتان الأوليان مواقع هامة بالنسبة للخطط الحربية البريطانية، فأنابيب النفط تمر بأراضى المحمرة كما أن الكويت تقع خلف خطوط الحملة الذاهبة لاحتلال البصرة .

ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للحكام فى الإمارتين، فقد وعدهم الإنجليز بالاستقلال التام بالنسبة للدولة العثمانية أو فارس، ولكن القضية كانت تتعلق بموقف الشعوب وميل الغالبية إلى الدولة العثمانية، وقد نبه إتشيسون الموكل بالشئون الخارجية فى حكومة الهند وصاحب مجموعة المعاهدات الشهيرة ، نبه إلى أن معظم سكان الخليج من العرب متعلقون بالدولة العثمانية بحكم العاطفة الدينية، وينطبق ذلك على أهالى المحمرة مما يؤكد لنا أن الاتجاه السائد فى ذلك الوقت هو اعتبار سكان الإمارة جزءاً من الشعب الشعب العربى فى الخليج . وقد أكدت الأحداث توقعات إتشيسون إذ أن معظم العشائر فى جنوب

العراق لم تقبل التعاون مع الغزاة، مع أن بريطانيا وضعت خطة لكى يتولى زعماء العشائر إدارة دولة جديدة فى العراق تؤسس تحت إشرافها .

وبمجرد إعلان العثمانيين للحرب قامت السلطات البريطانية بإعلان الكويت إمارة مستقلة (٣ / ١١ / ١٩١٤) وأصدرت التبليغ الآتى إلى الشيخ مبارك : يجب على الرؤساء العرب التعاون مع الحملة البريطانية لتحرير البصرة من العثمانيين. ومهمة الشيخ مبارك هى القيام بمهاجمة المراكز العثمانية فى أم القصر وصفوان وجزيرة ببيان. وتتعهد بريطانيا بحماية الكويت ، بحدودها الجديدة بعد ضم هذه المواقع . منع جميع الإمدادات عن القوات التركية وعرقلة مواصلاتها، والتعهد بحماية طرق المواصلات البريطانية . وفى مقابل ذلك توجه السلطات البريطانية الشكر إلى حاكم الكويت، وتتعهد بعدم رد البصرة إلى العثمانيين،وبحماية أملاكه فى شط العرب له ولورثته،مع إعفائها من جميع الضرائب، والاعتراف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية[١]

وثمة نقطتان هامتان تستلفتان النظر فى هذا التبليغ، الأولى: هى الدعوة إلى تحرير البصرة ، فهل كانت بريطانيا تريد أن تجتذب هؤلاء الرؤساء العرب إلى مفهوم جديد للقومية على أساس فكرة العروبة ومعارضتها بفكرة التضامن الإسلامى تحت راية العثمانيين ؟ .

هناك شك كبير حول هذا الاحتمال، إذ أن حكومة الهند التى أدارت حملة العراق كانت ضد بعث الحركات القومية فى الشرق بصفة عامة. وقد اختلفت بهذا الصدد مع حكومة لندن حينما اتفقت مع الشريف حسين على أساس تزعم حركة قومية عربية مناهضة للعثمانيين .

---

(١) Hurewitz vol. 2. p. 4 انظر كذلك السيد نوفل ــ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى الملحق ٦

النقطة الثانية: هو وصف الكويت بأنها دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية. ويفسر القانونيون هذا التناقض بالتمييز بين مصطلحين Protectorate أى محمية، وهذه هى التى تفقد استقلالها، أما الأقطار الموضوعة تحت الحماية Urder protection فلا تفقد بالضرورة استقلالها، وهذه هى حالة الكويت.

تمكن الشيخ مبارك من التغلب على ميل غالبية السكان إلى الدولة العثمانية، بخلاف حاكم المحمرة الذى استسلم للمعارضة وامتنع عن حضور مؤتمر الكويت الذى دعت إليه بريطانيا أصدقاءها من الحكام العرب فى نهاية سنة ١٩١٤.

ولهذا السبب نفسه نصح بيرسى كوكس الذى صار ملحقاً سياسياً بحملة العراق أن تعلن بريطانيا بأنها تنوى البقاء فى البصرة. وذلك لتفت فى عضد زعماء العرب فى تلك المنطقة، بالرغم من أن حكومة لندن كانت تتحفظ ازاء تلك التصريحات التى تثير الشكوك بين دول الحلفاء التى لكل منها أطماع فى أشلاء الدولة العثمانية. وكان على الشيخ مبارك أيضاً أن يبرر موقفه أمام الأقطار الإسلامية حتى اضطر إلى إغراء بعض الصحفيين بالمال لنشر المقالات التى تدافع عنه فى الصحف المصرية. وعلى كل فقد ذهب حاكم الكويت إلى حد تأليف قوة صغيرة ساهمت بالقدر الذى يتناسب معها فى حملة العراق، ومع ذلك لم يمر التعاون بين الكويت وبريطانيا دون إثارة مشكلات عويصة، فقد اشتد التدخل البريطانى بحجة الحرب فى شئون الكويت كرقابة الميناء لمنع الاتجار مع الأعداء، وبعد وفاة الشيخ مبارك سنة ١٩١٦ خلفه الشيخ سالم الصباح الذى أبدى عطفاً على العثمانيين فقابل الإنجليز ذلك بتشديد الرقابة حتى وضعوا الكويت فى حالة حصار تقريباً، وأثار ذلك سخط الأهالى الذين يشتغل معظمهم بالتجارة، واضطرت بريطانيا إلى أسلوب الملاينة فوعدت التجار بالتعويض عما

لحقهم من خسائر من جراء الحصار. ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول فى موقف حكام الكويت أتى بعد إحراز الإنجليز انتصارات عسكرية هامة فى العراق، بينما أن الشيخ مبارك نفذ سياسة التعاون التام مع بريطانيا أثناء تعثرها فى الحملة وتعرضها لهزيمة كوت العمارة .

لم يصادف ابن سعود نفس تلك المشكلات حينما مال إلى التعاون مع البريطانيين ، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خصما تقليدياً للدولة العثمانية، وهى ترفض زعامتها الروحية رفضاً باتاً، وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود مشتبك فى حرب دائمة مع آل الرشيد حلفاء العثمانيين فى نجد، وقد دعى ابن سعود بدوره إلى مؤتمر الكويت غير أنه اعتذر لانشغاله بالحرب فى نجد وإن كان السبب الحقيقى هو استياؤه من عقد المؤتمر عند الشيخ مبارك، إذ تولد بين الرجلين شىء من التحاسد والتنافس .

هل كانت هذه الملابسات تبرر لابن سعود أن يضع بلاده مختاراً تحت الحماية البريطانية ؟ لسنا هنا فى مجال الحكم على سلوك ابن سعود وإنما يكفى أن نشير إلى أن مفهوم السيادة والاستقلال كما نعرفه الآن لم يكن تدركه الغالبية العظمى من الناس فى نجد والأحساء. ومن الغريب أن يثير إعلان التبعية للعثمانيين ضجة عند الوهابيين فى عهد عبد الله بن فيصل فى القرن التاسع عشر، بينما لا نكاد نسمع عن اعتراض واحد على معاهدة دارين التى وضعت الدولة السعودية فى مصاف إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية .

وكان ابن سعود قد طلب فى أوائل سنة ١٩١٥ إرسال مندوب بريطانى ليقيم لديه فى الرياض، واختير الكابتن شكسبير للقيام بهذه المهمة، وقد لقى المندوب البريطانى حتفه أثناء إحدى المعارك مع آل الرشيد ، وفى نهاية العام ذهب ابن

سعود إلى دارين قرب القطيف حيث قابل بيرسي كوكس وعقد معه معاهدة مانعة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ .

وبمقتضى المعاهدة تعترف بريطانيا بسلطة ابن سعود فى نجد والأحساء والجبيل والقطيف ومايتبعها من موانى وسواحل، على أن تعين حدودها فيما بعد. وتقر بتوارث الأسرة السعودية لهذه الأملاك . وتشمل المعاهدة معظم المبادىء التى رأيناها فى المعاهدات المانعة الأخرى مع إمارات الخليج مثل عدم التنازل وعدم التأجير أو الرهن لجزء من أراضى الإمارة إلا بإذن الحكومة البريطانية، وكذلك عـــدم الاتصال بالحكومات الأجنبية، وإذا اتصل به مندبون عن الحكومات الأجنبية فعلى ابن سعود أن يخبر السلطات البريطانية بذلك . على أننا نلحظ وجود بندين جديدين فى تلك الاتفاقية . الأول : هو تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود بالطريقة التى تراها هى أكثر فعالية فى حالة تعرض أراضيه لعدوان خارجى بدون استشارة. والثانى: هو تعهد ابن سعود مثل أسلافه من قبل بألا يعتدى أو يتدخل فى البحرين أو قطر أو مشيخات ساحل عمان الواقعة تحت الحماية البريطانية أو التى ترتبط معها بمعاهدات خاصة(٢) .

الظاهر أن هدف ابن سعود من عقد هذه الاتفاقية هو الانتفاع من ظروف الحرب وذلك بتلقى إعانات بريطانية تساعده فى حربه المصيرية مع آل الرشيد. وفعلا خصصت لابن سعود منذ عقد الاتفاقية وحتى سنة ١٩٢٤ إعانة سنوية قدرت بخمسة آلاف جنيه، ومن الناحية الرسمية لم يخرج ابن سعود عن موقف الحياد فى الحرب بخلاف الشريف حسين الذى صار حليفاً رسمياً للانجليز . وقد فضّل بعض الساسة البريطانيين هذا الأسلوب الذى اتبع مع ابن سعود لأنه

---

(١) Hurewitz vol. 2. p. 17

يقلل من النفقات. أما التحالف الرسمى فقد كلف بريطانيا فى رأيهم نفقات باهظة دون أن يحقق الأهداف التى تتلاءم وهذه النفقات .

٢ — الحرب فى فارس

منذ معاهدة تقسيم فارس سنة ١٩٠٧ اتفق الإنجليز مع الروس على معارضة الحركة الدستورية فى فارس ، كما نسقوا خططهم لمنع أى طرف ثالث من ممارسة نشاط هناك . وعلى هذا النحو استخدموا الضغط لإجبار الحكومة الفارسية على طرد شوستر الخبير المالى الأمريكى الذى أراد إدخال بعض الاصلاحات . ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن يميل الوطنيون المثقفون إلى التقارب من الألمان والعثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى . أما زعماء القبائل فلم يصلوا إلى تلك الدرجة من الوعى الوطنى وظلوا مستعدين للتعاون مع أية دولة تزودهم بالمال والسلاح ،وتحول دون خضوعهم للحكومة المركزية . ولهذا السبب أخذت صلات الأنجليز تتوثق بالقبائل النازلة فى جنوب فارس قرب شواطىء الخليج ولا سيما البختيارية .

أما حكومة طهران نفسها فقد التزمت إزاء الصراع الدولى بموقف الحياد إلا أن هذا الحياد لم يُجنّب فارس عدوان الدول المتصارعة من المعسكرين. وقد أشرنا إلى أن الألمان اتخذوا من قنصليتهم فى بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع فى الشرق الأوسط ، بل وفى منطقة المحيط الهندى كذلك . فأعدت كثير من البعثات السرية للاتصال بالحكام وأهم تلك البعثات هى تلك التى أرسلت إلى فارس تحت قيادة راسموس وكان عليها أن تتصل بأنصار الألمان وأن تنظم حربا غير رسمية ضد الإنجليز فى مناطق النفط وعلى سواحل الخليج ، وإذا تهيأت الظروف فعلى البعثة أن تحرض حبيب الله أمير أفغانستان على مهاجمة الهند [١] .

---

(١) Marlöw. Chap 4

فى ذلك الوقت كان الروس يمارسون ضغطهم على فارس من الشمال، والبريطانيون يحتلون مناطق آبار النفط،ومع ذلك فقد تمكن راسموس بتأييد أنصاره العديدين من الفرس من الاستيلاء على المنشآت البريطانية فى شيراز ثم توجه بعد ذلك لحصار مقر الإقامة العامة فى بوشهر ، واضطرت بريطانيا إزاء ذلك إلى نقل جزء من قواتها العاملة فى العراق ، فقيل إن ذلك كان من أسباب هزيمتها فى كوت العمارة . ولاشك أن هذه الهزيمة قد أثرت على مركزها فى فارس أيضاً فقد زحف العثمانيون شرقا إلى خانقين وهددوا من جديد آبار مسجد سليمان ، وقابل الانجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية الآبار ، وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا الحربية فى سنة ١٩١٦، ولم تكن ظروفها تسمح بفتح جبهة جديدة فى فارس فضلا عن وجود دعوة فى بريطانيا لسحب حملة العراق ذاتها. ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى أسلوب شائع لديها وهو تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط بريطانيون . وفى جنوب فارس تشكلت قوة من هذا النوع تضم عددا من الهنود والقبائل الفارسية أو العربية التى لم تساير حركة الوطنيين المثقفين فى المدن، وعُهد بقيادة هذه القوة إلى بيرسى سايكس الذى اشتهر أيضاً بكتابه عن تاريخ فارس ، وبفضل هذه القوة حافظت بريطانيا خلال العامين الأخيرين من الحرب ١٩١٦ – ١٩١٨ على سيطرتها فى الخليج .

٣ — بعث الإمامة فى عمان

لم يكن أمام البريطانيين مشكلات تعرقل نفوذهم فى المنطقة الواقعة جنوب قطر لولا أن تجددت الإمامة فى عمان قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، وقد سبق أن تبينا كيف أن بريطانيا استندت على أسرة البوسعيد للمحافظة على نفوذها

فى عمان ، ولذلك كثيراً ما أيدت بالقوة سلاطين مسقط ضد الثورات الداخلية، فهل تُعدّ الإمامة نوعا من هذه الثورات ؟ هذا ما أراد حكام مسقط تأكيده .

والحق إن الإمامة لم تختف تماما بعد سقوط عزان بن قيس سنة ١٨٧٠ فقد استمر أخوه إبراهيم يحكم فى الرستاق حتى خلفه سعود بن عزان فى سنة ١٨٩٨ ولم تنجح الإمامة فى عهد هؤلاء فى تكتيل القبائل حولها أو حتى التمتع باحترام زعمــــاء الأباضية ، ولذلك حينما قرر هؤلاء الزعماء إحياء الإمامة وقع اختيارهم على رجل من غـــير أسرة البوسعيد، هو راشد بن سالم الخروصى فى سنة ١٩١٣ وكان يتزعم الحركة من الناحية الدينية الشيخ نور الدين السالمى صاحب تاريخ عمان الذى أشرنا إليه مراراً . ويميل أنصار الإمامة المعاصرين إلى إبراز اختيار الخروصى على أنه مظهر من مظاهر الديموقراطية،فإن عدم التقيد بالأسرة الحاكمة وعدم التزام مبدإ الوراثة فى تعاقب الأئمة منذ سنة ١٩١٣ هو فى رأيهم دليل على النزعة الديمقراطية. وهذه مسألة نسبية قد لا تبقى صحيحة إذا ما قيس نظام الإمامة بمفهوم الديمقراطية المعاصر .

ما هى العوامل التى جعلت الإمامة تنجح فى تثبيت أقدامها فى هذه المرة خلافا للمحاولات السابقة منذ هزيمة عزان ؟ يرجع ذلك أولا إلى اتفاق عيسى ابن صالح الحارثى زعيم الغافرية مع حِمْير بن سليمان زعيم القبائل الهناوية على ضرورة إحياء الإمامة. وهذا الاتحاد بين الكتلتين القبليتين لم يتحقق منذ القرن الثامن عشر . ثانيا: اشتد الاستياء من حكام مسقط لاستسلامهم للانجليز فى إجراءات مكافحة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة .

بادر فيصل بن تركى — كما هو مألوف من حكام مسقط — إلى طلب المعونة البريطانية، ويبدو أن الأوضاع الدولية فى ذلك الحين لم تسمح بإرسال مساعدات كافية ، ولجأ نوكس الوكيل السياسى فى مسقط إلى أسلوب التهديد

فبعث برسالة إلى الإمام محــذرا إياه بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بمهاجمة مسقط أو مطرح، وبرر الإمام فى رده أسباب الثورة بخروج فيصل بن تركى عن التعاليم الدينية مما أدى إلى عزله أكثر من مرة، كما ذكر بأن أهل عمان اعتادوا أن يديروا شئونهم بأنفسهم. وأضاف موجها الحــديث إلى المندوب البريطانى « . . . وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أسر المسلمين، ويلزمكم ألا تتعدوا علينا، ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه . . »[1].

وفى سنة ١٩١٤ استولى أنصار الإمام على سمايل مما مكنهم من الوصول إلى الساحل، وتحرج مركز تيمور بن فيصل الذى ولى الحكم بعد ظهور حركة الإمامة بقليل، ورغم ظروف الحرب فقد أرسلت بريطانيا قوات معظمها من الهنود لمساعدة السلطان، ولو أن دورها اقتصر على الدفاع عن المنطقة الساحلية. ولم يقلل ذلك من اهتمام السلطات البريطانية فى الهند بأمر البوسعيد بدليل أن هاردنج الحاكم العام قام بزيارة لمسقط فى سنة ١٩١٥ وقد مال الانجليز فى معظم الأحيان إلى إيجاد تسوية بين السلطنة والإمامة على أساس الحل الوسط، ولم تنقطع تقريباً المراسلات بين ممثليهم فى مسقط وبين أنصار الإمامة. ويبدو من هذه المراسلات أن العمانيين لم يعترضوا فقط على إجراءات مكافحة الرق وتجارة السـلاح، بل طالبوا كذلك بحرية الملاحة العربية دون خضوعها لإجراءات التفتيش المختلفة، وبعد نهاية الحرب نشط رونالد ونجت الوكيل السياسى الجديد فى مسقط فى محاولات اجتـذاب الإمامة إلى الصلح، وذلك تمشياً مع مبادىء السياسة البريطانية العامة التى سادت حينئذاك، والتى تهدف إلى تخفيض النفقات والأعباء العسكرية فى الشرق الأوسط. ومما يسترعى الانتباه أن ونجت أخذ يهدد أنصار الإمامة فى إحدى تلك الرسائل بعظم قوة بريطانيا فى الشرق الأوسط.

---

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٣٠٣ صورة من محفوظات الرياض

وكيف أنها تمتلك نصف مليون جندى فى العراق لقمع الثورة التى اشتعلت هناك[٤] وقد انتهت تلك المحاولات فعلا إلى إيجاد تسوية تعرف باتفاق السيب ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وقد كفلت الهدوء فى عمان لمدة طويلة .

وتثير اتفاقيـــة السيب تساؤلات عديدة ، فهل كانت بريطانيا طرفا فيها ؟ ومن هم الأطراف الحقيقيون الذين عقدوا الاتفاقية ؟ ومما زاد المسألة تعقيدا أن كلا من السلطان والحكومة البريطانية تعمد عدم نشر الاتفاق حتى إن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة لم تستطع أن تتوصل إلى أية نسخة أصلية. وحسب التفسير البريطانى جرى الاتفاق بين تيمور بن فيصل الحاكم الشرعى، وبين القبائل التى تسكن الداخل بقصد تنظيم العلاقة فيما بينهم. ولم يكن دور ونجت فى هذا الاتفاق يزيد عن كونه وسيطاً، والدليل على ذلك استخدام كلمة شعب عمان للتعبير عن الطرف الثانى، ولم يرد ذكر لحكومة، كما أن الذين وقعوا الاتفاق كانوا زعماء القبائل مثل عيسى الحارثى وسليمان بن حمير الهناوى .

ويجيب أنصار الإمامة على ذلك بأن الاتفاق معقود بين حكومتى السلطان الذى يحكم الساحل، والإمام صاحب السلطة الشرعية فى الداخل، وهـــو دليل فى حد ذاته على الاعتراف بحكومة الإمامة وهو ملزم لبريطانيا التى كانت طرفاً فيه ، لأن دور ونجت لم يكن الوساطة، بل كان نائباً عن حاكم مسقط الذى تتولى بريطانيا شئونه الخارجية .

أما استخدام كلمة شعب عمان فهو نتيجة لطبيعة الإمامة الديموقراطية. ومن الجائز أن يكون ونجت هو الذى أقحم هذه العبارة حتى لا يشير الاتفاق إلى

---

(١) نشر مكتب إمامة عمان بالقاهرة عدداً من تلك الرسائل عن الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٣٢ وقد نقل تقرير الأمم المتحدة الخاص بعمان بعض تلك الوثائق — انظر أيضاً كتاب عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٩٦ وما بعدها .

حكومة أخرى فى عمان غير حكومة مسقط. وفات الحارثى أن يتنبه إلى هذا المغزى. أما كون زعماء القبائل هم الذين وقعوه فذلك لأنهم كانوا يمتلكون السلطة الرئيسية فى عهد عبد الله الخليل الإمام الجديد الذى اختير فى سنة ١٩٢٠ قبيل توقيع الاتفاق، وإن ذكر أنصار الإمامة أنهم وقعوه بصفتهم شهوداً. ومن الطريف أن حاكم مسقط الحالى سعيد بن تيمور صرح أمام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بأن اتفاق السيب تنظيم داخلى للقبائل، وأنه بالإضافة إلى ذلك ليس ملزماً إلا لهؤلاء الذين وقعوه [٢]

ويحتوى اتفاق السيب على أربعة تعهدات التزم بها حاكم مسقط إزاء شعب عمان، ويقابل ذلك التزامات أربعة تعهد أهل عمان باحترامها [١] ويشار إلى تلك الالتزامات بعبارة حقوق أهل عمان وهى تشمل :

١ — تعيين الحد الأقصى للضريبة الجمركية التى يحصلها السلطان فى الموانى وذلك بجعلها ٥ ٪ ويقال إن هذا الموضوع كان الهدف الرئيسى من اتفاقية السيب، إذ كان العمانيون يسعون للتخلص من تعسف رجال الجمرك فى الموانى التى هى منفذهم الوحيد لتصدير التمر.

٢ — ترفع جميع القيود عن العمانيين الذين يمرون بمدن الساحل، ولا يحمى السلطان أحداً من الهاربين، وعليه تسليمهم إذا طلب إليه ذلك.

٣ — يتمتع أهل عمان بالأمن والحرية فى جميع مدن الساحل.

٤ — ولا يتدخل السلطان فى شئونهم الداخلية.

أما حقوق السلطان فهى :

١ — مراعاة القبائل لحاكم مسقط فلا يهاجمون مدن الساحل.

---

(٢) United Nationsreport on Oman, p, 92 S,Q

٢ — تمتع سكان الساحل بحرية التجارة فى المناطق الداخلية دون قيد .

٣ — على أهل عمان أن يردوا المجرمين الفارين من السلطان .

٤ — إذا حدث خلاف بين التجار يحكم بينهم حسب الشرع .

نستخلص من هذا الاتفاق ملاحظتين هامتين ، الأولى: غمـــوض الفقرة الرئيسية التى تحدد طبيعة العلاقة بين أهـل عمان و بين سلطان مسقط ، وهل هى علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين، فليس هناك أكثر من القول بمراعاة القبائل لحقوق السلطان .

ثانياً: يستشف من بنود الاتفاقية أن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية. وهذا نتيجة لـكون موضوع السلطة والسيادة بأشكالها القانونية المحددة لم تكن تشغل العمانيين فى ذلك العهد .

— ٤ —

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية فى الخليج العربى بصورة تفوق كثيراً ما كانت عليه فى السابق، وباستثناء إحيـاء الإمارة فإن جميع الأحداث ساعدت على توطيد تلك السيطرة ، من ذلك اختفاء الدول الـكبرى التى تطلعت إلى الخليج قبيل الحرب : المـانيا لأنهـا هزمت، وروسيا التى انتهى فيهـا الحـكم القيصرى وأعلن القائمون بثورة سنة ١٩١٧ تخليهم عن الأطماع التوسعية أو ما وصفوه بالامبريالية القيصرية. أما الدولة العثمانية فقــد اختفت تماماً من الوجود، وحل البريطانيون محلها فى العراق. وحق لبعض الـكتاب الإنجليز أن يصفوا الخليج فى ذلك الوقت بأنه بحيرة بريطانية . كما أطلق كيرزن على المقيم العام سنة ١٩١٧ بأنه ملك الخليج غير المتوج .

ونظراً للنفوذ الجديد الذى اكتسبه البريطانيون فى العراق وفى فارس؛ وجد كيرزن الذى صار وزيراً للخارجية أن الفرصة قد حانت لإيجاد سلسلة من المستعمرات المتصلة مابين مصر والهند . ولهذا الغرض سعى لفرض معاهدة على فارس سنة ١٩١٩ منتهزاً الفراغ الذى تركه الشيوعيون فى بداية عهدهم بالحكم بآسيا الوسطى. ومع أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ إلا أنه من المناسب إيراد خلاصة له، لأنه يدلنا كيف أن بريطانيا حاولت أن تضع فارس فى مصاف الأقطار الواقعة تحت الانتداب مثل العراق ، فقد تعهدت فارس بأن تلجأ إلى بريطانيا لاستخدام جميع المستشارين الفنيين الذين تحتاجهم ، وهى التى تقـــدم الضباط لتدريب الجيش الفارسى كما تزوده بالمهمات، وتقوم لجنة عسكرية مشتركة بتحديد حاجات فارس للدفاع ، كذلك تتولى بريطانيـا بالاشتراك مع فارس إقامة الخطوط الحديدية وطرق المواصلات فى جميع أنحاء البلاد، وهى التى تقدم القروض لتنفيذ الإصلاحات بضمان الجمارك أو غيرها من موارد الدولة .

لم يقيض لمشروع كيرزن أن يخرج إلى حيز الوجود ، أولا لما ذكرناه من أن اتفاق سنة ١٩١٩ مع فارس لم يبرم إذ رفضه المجلس « مجلس النواب » كما أن الثورة التى قادها رضا خان سنة ١٩٢١ كانت معـادية للنفوذ البريطانى؛ ولم تلبث أن عقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى ووجد الإنجليز أمامهم فى فارس من جديد صعوبات دولية .

ثانياً : لم يوافق معظم الساسة البريطانيين اللورد كيرزن على نظرته التوسعية الشاملة، بل على العكس عمدت الحكومة البريطانية إلى التخفف من أعبائهـا العسكرية ما استطاعت فى الشرق الأوسط ، ولا شك أن ثورة العراق الكبرى لسنة ١٩٢٠ قد نبهت الإنجليز إلى استحالة تنفيذ مشروعاتهم التوسعية بيسر أو بدون نفقات عسكرية لمواجهة الحركات الوطنية .

ارتكز النفوذ البريطانى إذن طوال فترة ما بين الحربين على الشاطىء العربى . وفى الماضى كانت السيطرة البريطانية تنتهى عند قطر ، أما الآن فإنها تمتد من شط العرب شمالا حتى المحيط الهندى جنوباً ، لا يخرج عن ذلك إقليم الأحساء لأن اتفاق سنة ١٩١٥ مع ابن سعود كان ما يزال قائماً وكانت قطر هى آخر الإمارات العربية التى كبلت بمعاهدة مانعة فى سنة ١٩١٦ .

ولم تغب قطر عن نظرات كيرزن الاستعمارية حينما كان حاكما عاماً للهند، فدعا آنذاك إلى إدخالها فى نظام المعاهدات المانعة، غير أن السفير البريطانى فى استامبول لم يشأ أن يثير تعقيدات جديدة مع الدولة العثمانية [١] وفى سنة ١٩١٣ تنازل العثمانيون عن حق السيادة على قطر بشرط ألا تغير بريطانيا وضعها. ولم تلبث الحامية العثمانية أن أجليت عنها فى سنة ١٩١٥ وانتهك الإنجليز اتفاق سنة ١٩١٣ . نعم كانت أمامهم حجة الحرب غير أنهم سيعودون ويتمسكون به فى مناسبات أخرى. وهكذا سمحوا لأنفسهم بتغيير وضع قطر وتحويلها إلى محمية، وحتى من قبل عقد المعاهدة بصفة رسمية ذكرت قطر فى الاتفاق مع ابن سعود كواحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا .

ونحن نعرف الآن كيف أخضعت الإمارات العربية تدريجياً بواسطة سلسلة من المعاهدات المختلفة ، وبما أن قطر قد دخلت دفعة واحدة فى وقت متأخر إلى دائرة النفوذ البريطانى، فقد شملت الاتفاقية التى وقعت مع الشيخ عبد الله بن قاسم فى سنة ١٩١٦ [٢] جميع القيود التى فرضت على الإمارات فى السابق، من ذلك التعهد بإلغاء تجارة الرقيق وما يعقب ذلك من إجراءات التفتيش . أما تجارة الأسلحة فقد فرضت بريطانيا على حاكم قطر ألا يستورد منها إلا ما يحتاجه هو

---

(١) Grave p. 100

(٢) Hurewitz vol. 2. p. 22

والعشائر التابعة له، وقدرت هى هذه الحاجة بـ ٥٠٠ قطعة سنوياً، ولا يجوز إعادة تصديرها، كذلك لا يجوز لحاكم قطر أن يفرض رسوماً على الرعايا البريطانيين تزيد عما يدفعه رعاياه ولا تتجاوز بأى حال ٥ ٪ . ومن القيود الاقتصادية الأخرى عدم منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصايد اللؤلؤ أو غيرها من الثروات الطبيعية .

ونص الاتفاق على إقامة وكيل بريطانى بالبـدع « الدوحة » ومكاتب للبريد وأعمدة للبرق مع ما يترتب على ذلك من إجراءات لحمايتها .

وإذا تعرضت قطر للعدوان بدون إثارة فإن بريطانيا تستخدم مساعيها الحميدة لحماية الحاكم .

لقد كانت السعودية هى أول قطر فى الخليج تخلص من قيد المعاهدات المانعة، ولحق بهـا الـكويت بعد زمن طويل ، أما قطر والمشيخات السبع فى ساحل عمان فما تزال من الناحية النظرية خاضعة لتلك المعاهدات حتى الآن (١٩٦٥) .

الفصل الثالث عشر

الاوضاع المعاصرة
فى إمارات الشمال

قبل أن نتناول الأحوال المعاصرة فى الإمارات العربية كل على انفراد، نشير إلى إحدى تلك الإمارات التى اختفت تماماً من الوجود وأعنى بها إمارة المحمرة، فقد أسست قبيلة كعب العربية تلك الإمارة فى شرق شط العرب واتخذت شكلا واضحاً فى القرن التاسع عشر وكانت بمثابة قطار حاجز بين دولتين كبيرتين هما فارس والدولة العثمانية، حتى أتت معاهدة أرض روم سنة ١٨٤٧ فأقرت بتبعية المنطقة لفارس، ولكن الأسرة العربية الحاكمة احتفظت باستقلالها الفعلى. وأطلق الفرس على تلك الإمارة بل على أجزاء أخرى من الساحل الشرقى اسم عربستان، كما أنهم مالوا إلى تأييد حكام المحمرة لأنهم أدوا خدمات نافعة لصد غارات العشائر العراقية. وقد رأينا فى أكثر من مرة كيف اتصل الشيخ خزعل خان حاكم المحمرة بممثلى الدول الأجنبية وتعهدت بريطانيا أثناء الحرب بحماية استقلاله، غير أن وعدها لم يكن هاهنا بأكثر جدية منه بالوعود الأخرى التى بذلت للعرب. وحينما استولى رضا خان على الحكم وأسس الأسرة البهلوية أخذ فى تدعيم سلطة الدولة على الأماكن التى تتبعها من الناحية الاسمية، وشمل ذلك إلغاء نظام الحكم الذاتى الذى تمتعت به عربستان.

ومنذ ذلك الوقت تابعت حكومة طهران سياسة منتظمة لمحو الطابع العربى لهذه المنطقة.

١ — الكويت

ومن الشائع أن نهضة الكويت لم تكن سوى نتيجة اكتشاف النفط

والحق إن الإمارة شهدت تعايش مجتمعين مختلفين تمام الاختلاف. البدو ثم سكان مدينة الكويت الذين تضافرت عـدة عوامل على تطويرهم ، فمن ذلك قرب الإمارة إذا ما قيست بإمارات الخليج الأخرى من مراكز الحضارة العربية فى العراق. ومنها النشاط البالغ الذى تميز به أهل الكويت فى ممارسة التجارة حتى صار لهم وكلاء دائمون فى مختلف مدن الهند ولا سيا بومباى . كذلك ساهم أهل الكويت فى استغلال اللؤلؤ واهتم الشيخ مبارك بتنمية الثروة حتى أنه تعقب بعض التجار إلى البحرين حينما لجأوا إليها معبرين بذلك عن استيائهم من بعض الإجراءات التى اتخذها فاسترضاهم وأقنعهم بالعودة إلى البلاد .

تأثر تاريخ الكويت الحديث تأثراً بعيداً بالعلاقات مع القطرين العربيين المجاورين العراق والسعودية . وقد ظل التعاون قائماً بين الشيخ مبارك وبين ابن سعود بحكم إيواء الأول للأسرة السعودية فى بعض سنوات المنفى ،ولكن منذ أن استولى ابن سعود على الأحساء أخذ شعور الخوف يستولى على حكام الكويت وكان الشيخ مبارك يعتقد بأن أطماع السعوديين لن تتوقف، وقد لام الدولة العثمانية على عدم إشراكها إياه فى المحادثات مع بريطانيا بشأن الخليج وشدد اللوم بصفة خاصة على تخليها عن الأحساء بدون مقاومة .

وطالما كانت الحرب العالمية دائرة فإن التحالف مع بريطانيا كان يجمع بين عديد من أمراء شبه الجزيرة ومن بينهم حكام الكويت ونجد ، وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى قامت جماعة الإخوان التابعة لابن سعود بمهاجمة الكويت وأوشكت على احتلالها لولا أن تدخلت بريطانيا التى أرسلت قواتها البحرية وأجبرت الإخوان على التراجع . وسنعود إلى ذكر هذا الحادث بعد قليل ، ويكفى أن نشير الآن إلى أن بريطانيا قامت فى السنوات التالية بدور الوسيط — أو الحكم بعبارة أدق — لتسوية مشكلات الحدود بين الكويت

وجيرانها[١] وانعقد المؤتمر الأول لهذا الغرض فى المحمرة إذ أن الشيخ خزعل عرض هو الآخر وساطته، ولم يسفر هذا الاجتماع الأول عن نتيجة، فتقرر عقد اجتماع ثان فى العقير سنة ١٩٢١ وكان الشيخ أحمد جابر الصباح يمثل الكويت فى المؤتمر كما سبق له أن مثل بلاده فى لندن حيث دعا الملك جورج الخامس عديدا من الأمراء العرب الدائرين فى فلك بريطانيا إلى زيارتها بعد الحرب، وقد مهد له ذلك كله سبيل السلطة . وبينما كانت محادثات العقير دائرة مات الشيخ سالم الصباح واختارت الأسرة أحمد الجابر ليخلفه .

شهد عهد أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ — ١٩٥٠) أخطر حدث فى تاريخ الكويت ألا وهو اكتشاف النفط والبدء بتصديره سنة ١٩٤٥ والذى يعنينا هاهنا هـو أن العلاقات تحسنت بين الكويت وابن سعود الذى كان يعتبر الخلاف بينه وبين سالم الصباح شخصياً ،ولذلك بادر إلى إبداء حسن النية فحلت مشكلة الحدود على أساس توزيع القبائل والاعتراف بمناطق محايدة تمارس الدولتان فيها سيادة مزدوجة، إذ لم يكن رسم خط جغرافى دقيق ومع ذلك فإن الخلافات لم تنقطع تماما بعد تسوية موضوع الحدود إذ كان مايزال هناك موضوع الرسوم الجمركية على البضائع النجدية التى تمر بالكويت .

ومرة أخرى عرضت بريطانيا وساطتها فى هذه القضية حتى حملت الدولتين على عقد معاهدة تحالف وصداقة أثناء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٢ .

لم تكن مشكلة الحدود معقدة بالنسبة للعراق ، فعندما كانت تجرى تسويتها مع الكويت كان العراق خاضعاً للانتداب البريطانى ولذا سُويت الحدود على أساس التعهدات التى منحتها بريطانيا للكويت أثناء الحرب وهى التى تدخل

---

(١) أفرد ديكسون بحثاً مستفيضاً عن علاقات الكويت بجيرانه
أنظر Dickson Kowait and her Neibougers

فى الإمارة العربية أم القصر وصفوان وجزيرة بُبيان. ولم يُثر العراق حتى عهد عبد الكريم قاسم قضية الحدود الجنوبية التى كانت تمتد فى العصر العثمانى فى بعض الأحيان بعيداً فى شبه جزيرة العرب .

كان هناك إذن موضوع آخر يؤثر فى العلاقات بين الكويت والعراق منذ الثلاثينات، ففى ذلك الحين كان بعض شباب الكويت قد تلقى تعليماً عصريا فى مدارس بغداد والبصرة وتطلع هؤلاء إلى فكرة الاتحاد مع العراق خاصة وأنه قد تخلص من نظام الانتداب سنة ١٩٣٢ وأصبح نسبياً أقرب إلى الاستقلال من الكويت ، وحينما أراد الشيخ أحمد الجابر أن يجرب نوعا من الحكم الشورى بإقامة جمعية استشارية وجد من بين الأعضاء من ينادى بالاتحاد مع العراق، فبادر بحل الجمعية وانتقل نشاط أنصار الاتحاد بعد ذلك إلى البصرة التى كانت وما تزال مركزا لاجتذاب أبناء الخليج إلى ذلك القطر المجاور الذى بلغ نسبياً درجة أعظم من التطور . وتعتبر الجامعة التى تأسست فى السنوات الأخيرة بالبصرة نقطة اجتذاب هامة لأبناء الخليج العربى نحو العراق .

على أن فكرة الاتحاد قد فقدت أنصارها بالكويت بالتدريج منذ اكتشاف النفط ، ومهما كان هناك من أخطاء فى توزيع الثروة فإن غالبية السكان ترى أن وجود كيان مستقل للكويت يحقق لها منافع مادية أعظم مما لو تم اتحادها مع قطر عربى آخر. وتمشيا مع هذه الخطة رفض حكام الكويت مشروعاً هندسياً هاماً كان يقضى بنقل مياه الشرب من شط العرب إلى الكويت وفضلوا عليه المشروع الآخر الذى يقوم على أساس تقطير مياه الخليج وتحويلها إلى مياه عذبة مع أن هذا المشروع كلف نفقات أعظم .

جاءت إذن دعوة عبد الكريم قاسم إلى ضم الكويت فى وقت غير مناسب، وحتى بدون تلك الظروف المعاكسة فإن شخصية الدكتاتور العراقى

لم تكن تحظى باحترام أحد فى العالم العربى ممـا جعل تحقيق الاتحاد أمراً مستحيلا. ويجدر بنا أن نثير تساؤلات هامة فى هذه المناسبة[1] : هل كان من قبيل المصادفة أن تقوم ثورة الأكراد فى الوقت الذى أطلق فيه قاسم الدعوة إلى ضم الكويت (يونيو سنة ١٩٦١)؟ وهل تم إعلان استقلال الكويت فى هـذا الوقت بالذات لمواجهة إدعاء قاسم المحتمل؟ ذلك أن بعض الشواهد دلت على أن الدكتاتور العراقى يريد أن يرضى طموحه ببعض الأطماع التوسعية ، ففى سنة ١٩٥٩ طالب بتعديل الحدود مع إيران مذكرا بأن اتفاق الحدود المعقود سنة ١٩٣٧ تم فى عهد النفوذ البريطانى، وهذا لا ينفى الحقيقة فى حد ذاتها وهى أن كثيرين من سكان شط العرب الشرقى ينتمون إلى أصول عربية، وأن كثيرين من أبناء عربستان يتطلعون إلى القطر العربى المجاور. وأخيراً زاد قاسم موقفه تعقيدا حينما قرر قطع علاقاته الدبلوماسية مع أى دولة تعترف بالكويت حتى أوشك أن يضع العراق فى عزلة تامة عن العالم. لم تبن بريطانيا علاقاتها بالكويت على أساس نصوص الاتفاقيات، بل كانت تستمد فى الغالب من التقاليد التى وضعها الشيخ مبارك وهى التى تجعل من بريطانيا حامية للكويت من ابتلاعها بواسطة أى قطر مجاور، ولهذا لم تحتج بريطانيا إلى إرسال قوات لاحتلال الكويت إلا عند وقوع أزمات معينة كما حدث فى سنة ١٩١٨ بمناسبة تأزم العلاقات بين الشيخ السالم وبينها بسبب ميله إلى الدولة العثمانية. وفى العام التالى دخل الاسطول البريطانى إلى خليج الكويت لرد غزوة الإخوان ، وحينما أخذت حكومة الكويت تنظم إدارتها بعد اكتشاف النفط لجأت إلى فنيين بريطانيين ولكنها لم تمنحهم مناصب وزارية كما هو الحال فى البحرين، وبالرغم من أن اتفاق سنة ١٨٩٩ يعطى لبريطانيا حق تمثيل الكويت فى الخارج، فقد سمح للامارة

---

(١) انظر عن هذا الموضوع Bernardvernier, l'irak d'aujourd'hui

بإنشاء تمثيل قنصلى مع بعض البلدان العربية حتى من قبل إلغاء المعاهدة . كما اشتركت الكويت منذ ١٩٥٣ فى أعمال الجامعة العربية المختصة بالنواحى الاقتصادية والثقافية . وكانت بريطانيا مستعدة لإلغائها من أواسط الخمسينات على أساس أن تربط الكويت بحلف بغداد ، واستخدمت نورى السعيد لكى يضغط على الكويت لهذا السبب، بينما دعت جمهورية مصر آنذاك إلى استقلال الكويت فى إطار الجامعة العربية، لا فى إطار حلف يدور فى فلك بريطانيا . وقد التزم عبد الله سالم الصباح حاكم الكويت منذ سنة ١٩٥٠ موقفاً سلبياً لأنه كان يخشى التورط فى الانقسامات الحادة بين الحكومات العربية، ولكن بعد وقوع ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ فى العراق أصبح من العسير البقاء على تلك الروح السلبية . وقد اتفقت وجهة نظره مع الإنجليز على أن خير وسيلة للمحافظة على الوضع الراهن فى الكويت هو إلغاء اتفاق سنة ١٨٩٩ لأنه أصبح غير ملائم لظروف العصر، وهكذا تم إعلان الكويت دولة مستقلة فى يونيو سنة ١٩٦١ وترتب على ذلك قبولها عضوا بالأمم المتحدة وبالجامعة العربية رغم احتجاجات حكومة قاسم .

لقد أدى إعلان الاستقلال إلى نتيجة غير متوقعة فإن تهديد حكومة العراق آنذاك بغزو الكويت أدى إلى استنجاد حاكمها بقوات بريطانية، أى أن الكويت تعرض لاحتلال بريطانى بُعيد الاستقلال، وهو ما لم يكن موجوداً أثناء الحماية . وكان من شأن هذا الوضع أن يسقط هيبة أسرة الصباح، ولذلك استجابت إلى دعوة الجامعة العربية بأن تُحل قوات تابعة للجامعة محل القوات البريطانية، وكانت هذه تجربة طيبة لإنشاء قوة عربية مشتركة ولو أن هذه التجربة تمت فى نطاق ضيق ولمدة قصيرة، إذ سرعان ما أطيح بحكم قاسم فى فبراير سنة ١٩٦٣ وتوقفت الحكومة العراقية الجديدة عن المطالبة بضم الكويت

فزالت الحاجة إلى وجود تلك القوات العربية . ومع ذلك فإن مخاوف حكام الكويت لم تهدأ ، وإذا صدقت الوثائق البريطانية التى كشفت فى يونيو سنة ١٩٦٥ فإنها تدل على أن بعض الأسر الحاكمة فى الخليج ما زالت مستعدة لتلقى قوات بريطانية فى أراضيها فى حالة تعرض مركزها للخطر .

يواجه الكويت مشكلة الطفرة فإن هذا القطر الذى كان منذ زمن قصير يحكم بطريقة تقليدية أصبح بحاجة إلى جميع أجهزة الدولة الحديثة، ومكنته ثروة النفط من تحقيق ذلك، ولكن كان لابد فى بداية الأمر من الاستعانة بالفنيين الأجانب أو العرب من الأقطار الأخرى. وفى مثل تلك الحالة لا بد وأن تكلف الإدارة ثمناً باهظاً. وبما أن الدولة قادرة على أن تؤدى جميع الخدمات دون حاجة إلى عمل شاق من مجموع الشعب فقد أصبح عدد الموظفين تقريباً يوازى عدد السكان ولم يساهم أبناء الكويت فى المشروعات العمرانية التى نمت بسرعة بعد اكتشاف النفط ، بل كان يعهد بها فى الغالب إلى المقاولين الأجانب، ومن ثم لم تنم طبقة برجوازية كبيرة كما كان متوقعاً .

وينصرف معظم الأثرياء إلى المالكيات العقارية كما أن قسما كبيراً من الناس ما زال محروماً من الرفاهية، مع أن دخل الفرد فى الكويت يعتبر من أعلى الدخول فى العالم، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة: النفقات الهائلة المخصصة للأسرة الحاكمة وللجهاز الإدارى. استثمار كثير من الأموال المتوفرة فى الخارج والاعتماد على الأجانب فى إقامة المشروعات العمرانية .

لم تعدم الكويت حتى من قبل الاستقلال وجود نشاط سياسى، والخلاف بين التقدميين والرجعيين هناك مسألة نسبية، فالتقدميون أو المعارضة تطالب بتغيير أسرع للأخذ بأساليب الحضارة الحديثة كنشر التعليم على نطاق أوسع، وتحرير المرأة، وتأييد الحركات الوطنية ومناضلة الاستعمار فى الوطن العربى بصورة

أ كمل . أما أنصار المبادىء الاشتراكية فإن ظروف الكويت تجعل وجودهم محدوداً. وقد ظهر نشاط لحزب البعث فى الخمسينات غير أن الحكومة حلت تنظيماته كما أوقفت جميع النوادى والهيئات السياسية الأخرى منذ سنة ١٩٥٨ .

وبحجة التقـــدم تزعم عبد الله المبارك قائد الشرطة وأحد أبناء الأسرة الحاكمة حركة كانت تهدف إلى تغيير الحكومة فى سنة ١٩٥١ ولم تعرف بالضبط أهـداف الحركة لأنه قضى عليها فى المهد ، أما الآن فتبرز المعارضة فى مجلس النواب .

ذلك أنه أوائل سنة ١٩٦٣ صدر دستور فى الكويت ينص على إقامة جمعية تشريعية من خمسين عضوا ينتخبون لمدة أربع سنوات بواسطة الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة . ويشترط أن يكونوا قد ولدوا بالكويت. وسنرى كيف أن لهذا النص الأخير مغزى خاصاً. ولم يغير الدستور نظام الوراثة فهو مستمد من التقاليد القبلية التى تطلق الوراثة بين أفراد الأسرة الحاكمة ، ومع ذلك فقد مال واضعو الدستور إلى حصرها جزئيا فى أبناء الشيخ مبارك .

ومع أن الدستور لا يأخذ بمبدإ الاقتراع العام فإن تجربة مجلس الأمة قد ثبت نجاحها إلى حد كبير، فقد تمكنت المعارضة فى المجلس من أن توقف اتفاقا للنفط مع إحدى الشركات الأجنبية فى يناير سنة ١٩٦٥ لأنها اعتبرت شروطه غير كافية لتحقيق مصالح الكويت. ويواجه الحاكم الحالى المعارضة بشىء كثير من الحكمة، فهو يحرص على الاستجابة للشعور الوطنى فى القضايا العربية مثال ذلك أن الكويت كانت من أوائل الدول العربية التى قطعت علاقاتها بالمانيا الغربية بمناسبة تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل، وعلى ذلك أوقفت المساعدات لتونس حينما خرج الحبيب بورقيبة عن قرار الجامعة العربية .

ذلك أن المحافظة على الكويت كوحدة سياسية قائمة بذاتها تتمتع بثروة النفط الهائلة وسط أمة عربية تعانى التخلف الاقتصادى ؛ هو رائد حكومة الكويت فى كثير من تصرفاتها، وقد رأت أنه من الحكمة تخصيص جزء من ثروة النفط لمساعدة الدول العربية الأخرى، فأسست صندوقا لهذا الغرض فى يناير سنة ١٩٦٢ وخصصت له فى بداية الأمر مبلغ ٥٠ مليون دينار ضوعف فيما بعد . وتذهب معظم المساعدات إلى السودان والجزائر والأردن ثم إلى العراق بصفة خاصة بعد اعترافه باستقلال الكويت .

ويمكن أيضاً الربط بين هذا الموضوع وبين قوانين الجنسية التى سُنت بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ فهى تقصر الجنسية الكويتية على هؤلاء الذين كانوا يعيشون فى الكويت قبل سنة ١٩٢٠ هم وأبناؤهم، ويشترط لمن جاء إلى الكويت بعد ذلك أن يقيم مدة ثمانى سنوات بالنسبة للعربى، وخمسة عشر سنة بالنسبة لغير العربى . ولهذا التمييز ما يبرره، غير أن المهاجرين العرب لم يستفيدوا كثيراً من تلك التسهيلات لأن حكومة الكويت لا تمنح الجنسية إلا لعدد محدود جداً لا يتجاوز المائة فى العام . ومن الواضح أن هذه الإجراءات تهدف إلى حماية كيان الكويت الذى لا يزيد سكانه على ٣٣٠ ألف ،ثلثهم من المهاجرين الذين وفدوا بعد اكتشاف النفط . ولا شك أنه يوجد من بينهم من تأثر بالأفكار التقدمية فى الأقطار العربية الأخرى ، ولكن يجب الاعتراف من جهة أخرى بأن غالبية هؤلاء المهاجرين يشبهون المغامرين الأمريكيين الذين كانوا فى القرن الماضى ينطلقون إلى أراضى الغرب بحثاً عن الذهب فى كاليفورنيا ، وقد عرفوا بنشر الرذائل وروح الجريمة ، إذ أن طبيعة المغامرة تبعث فى النفس البشرية روح العصيان ضد النظام والقانون .

٢ — السعودية والخليج

أصبح عبد العزيز آل سعود منذ عقد اتفاقية دارين سنة ١٩١٥ فى مصاف إمارات الخليج المرتبطة بمعاهدات مانعة مع بريطانيا ،وفى العام التالى ذهب إلى البصرة لزيارة القيادة البريطانية فى العراق ،وطالما بقيت الحرب قائمة لم يكن بوسع ابن سعود أن يوجه قواته الحربية المتصاعدة إلا ضد آل الرشيد حلفاء العثمانيين فى الشمال .

أما بعد الحرب فقد انطلق لتوسيع ملكه دون تحفظ ، وبعد القضاء على آل الرشيد تماماً سنة ١٩٢١ اتجه إلى الحجاز ، ومن المعروف أن الشريف حسين كان فى أثناء الحرب هو أعظم حليف عربى فى نظر الإنجليز ،أما بعد الحرب فقد صار عبئاً عليهم بمطالبه السياسية، وبما كان يتلقاه من إعانات هائلة تفوق كثيراً ما خصص لابن سعود .وقد انقسم الرأى فى بريطانيا إزاء الرجلين ،فكانت حكومة الهند التى تتولى أمر العلاقات مع ابن سعود تميل إلى تأييده وخاصة عن طريق ممثلها لدى حاكم نجد ، وهو سان جون فلبى الذى اشتهر أيضاً بمؤلفاته العديدة عن شبه جزيرة العرب[1] بينما مالت وزارة الخارجية ومعها الكولونيل لورنس المندوب البريطانى لدى ملك الحجاز إلى تأييد الهاشميين. وانتهى الأمر بالتزام بريطانيا الحياد، وتمكن ابن سعود من الاستيلاء على الحجاز بين عامى ١٩٢٤ — ١٩٢٦ ولم يلبث أن مد سلطته جنوباً حتى شملت إقليم عسير وبذا

---

(١) أشهر فلبى إسلامه بعد إقامة طويلة فى المملكة العربية السعودية وأصبح يعرف بعبد الله فلبى ومؤلفاته مرجع هام فى هذا الموضوع وسنشير إلى ثلاثة منها :

Arabia 1930
Arabian Jubilee 1947
Saudi Arabia 1955

أصبحت المملكة العربية السعودية التى حملت هذا الاسم منذ سنة ١٩٣٢ أكبر دولة من حيث الاتساع الجغرافى فى شبه جزيرة العرب، تؤثر وتتأثر بأحداث اليمن والبحر الأحمر، كما أنها فى نفس الوقت تتصل بالخليج العربى وأحداثه اتصالا وثيقاً. وقد كان من الممكن أن يتحول مركز ثقل الدولة إلى الحجاز والبحر الأحمر لوجود الأماكن المقدسة وأهمية الحج فى ذلك الوقت كمورد رئيسى من موارد الدولة، ولكن بعد مضى عدة سنوات تم اكتشاف النفط فى الأحساء فتحول مركز الثقل من جديد نحو الشرق. والذى يعنينا فى هذه الدراسة هو علاقات السعودية بإمارات الخليج[١].

قد أشرنا إلى أن بعض حكام ساحل عمان ارتاعوا لعودة ظهور القوة السعودية فى أوائل القرن، ولكن أسباب الخوف زالت بعد أن عقد ابن سعود مع بريطانيا معاهدة دارين. وحسب المصادر السعودية كان شيخ أبو ظبى زايد ابن خليفة هو وحده تقريباً الذى أبدى تلك المخاوف، وسرعان ما تحول حمدان ابن زايد بدوره إلى صداقة آل سعود سنة ١٩١٥ وإذن فإن بريطانيا هى التى كانت تثير تلك الخلافات بين إمارات الساحل وبين آل سعود كما يستشف من رسالة حمدان المذكور.

فقد كتب لابن سعود يقول: « أين بعض أهل المقاصد الذين كانت رغبتهم الوحيدة التفريق بين الأصدقاء أولى الاتحاد خصوصاً بيننا وبينكم ..» ويمضى فى القول« بأن الذى يقع منه الضرر لآل سعود فهيهات يكن له عندنا ملجأ أبداً وما زلنا حاسبين أنفسنا وإياكم شركاء فى السراء والضراء[٢]».

---

(١) أنظر حافظ وهبة — جزيرة العرب فى القرن العشرين

(٢) عرش السعودية ج ١ ص ٣٠٧ — ٣٠٨

ومن المؤكد أن بعض إمارات الخليج عادت بعد الحرب تواجه احتمال التوسع السعودى على حسابها . فإمامة عمان التى أصبحت فيما بعد حليفاً مقرباً للسعودية أبدت مخاوفها فى العشرينات من انتشار نفوذ الوهابيين فى إقليم الظاهرة وأبلغت بذلك الوكيل البريطانى فى مسقط . أما أبرز حدث فى هذا الموضوع فهو مهاجمة الإخوان للكويت سنة ١٩١٩ .

والإخوان هم جماعة من الوهابيين المتحمسين الذين نشأوا فى قرى نجد وواحاتها . وقد تجمعوا فى الأصل بحافز دينى ولكن حكومة الرياض كانت تستخدمهم فى أعمالها الحربية باعتبارهم أكثر ولاء من القبائل البادية . وقد أتى وقت أصبح فيه ابن سعود عاجزاً عن كبح جماح هؤلاء المتحمسين للدعوة السلفية. وكانوا يتهمون أهل الكويت بالفساد ولكنهم كانوا يطمعون أيضاً فى الغنائم الوفيرة الموجودة فى موانى الخليج . وفى أوائل سنة ١٩١٩ اتجهوا إلى الإمارة الصغيرة المجاورة واحتلوا الجهرة(١) ثم تقدموا حتى وصلوا إلى البحر واستعدوا لحصار ميناء الكويت لولا ظهور سفينتين حربيتين بريطانيتين ، كما ألقى الإنجليز منشورات من الجو تهدد الإخوان، فطلبوا التفاوض ربما كسباً للوقت. وعلى كل حال فقد ادعوا بأنهم جاءوا بأمر الملك. وحقيقة الأمر أن ابن سعود لم يكن مستعداً للاصطدام مع بريطانيا، وكان يعتبر أعمال الإخوان إحراجاً له، ولهذا السبب أمرهم بالعودة من الكويت. ولم تكن هذه هى المرة الوحيدة التى خرج فيها الإخوان عن أوامر حكومة الرياض وأوقعوها فى موقف حرج مع بريطانيا فى العشرينات، بل إنهم قاموا بأكثر من غارة على العراق والأردن مما اضطر ابن سعود فى النهاية إلى القضاء عليهم سنة ١٩٣٠ ، وقد حثت بريطانيا حاكم الكويت آنذاك على تسليم زعيمهم فيصل الداويش إلى ابن سعود، وحتى بدون القضاء

---

(٢) انظر عبد العزيز الرشيد فى كتاب تاريخ الكويت الجزء الثانى والمؤلف شاهد عيان لتلك الأحداث .

على الإخوان، فإن ابن سعود كان قدعقد منذ وقت قصير اتفاقاً مع بريطانيا جدد فيه التعهد بعدم التدخل فى شؤون الإمارات .

ولم تكن مسألة الحدود وتعدى الإخوان هى وحدها التى أدت إلى توتر العلاقات بين الكويت ونجد فترة من الزمن ، فإن جزءا كبيرا من تجارة نجد كان يمر بالكويت وكانت الرسوم الجمركية تشكل المورد الأساسى لابن سعود ، لذلك طالب بأن يعين موظفين من قبله فى الكويت يحصّلون له الرسوم من تجار نجد، أو أن يقوم الحاكم نفسه بهذه المهمة إن شاء . غير أن حكومة الكويت تمسكت بمبدإ حرية التجارة ولذا أصدر ابن سعود أمرا بمنع رعاياه من استخدام ميناء الكويت عاقدا الأمل على تحويل التجارة إلى موانى الأحساء . وفى نفس الوقت فرض رسوما عالية على سفن الغوص الكويتية التى تستخدمموانيه. ثم جاء اكتشاف النفط فى سنة ١٩٣٥ فأفقد هذا الخلاف كل أهمية ، وعلى ذلك تمهد السبيل لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين فى معاهدة الصداقة والتجارة التى وقعت عام ١٩٤٢ ثم ازدادت العلاقات توثقا بعقد اتفاق دفاعى فى سنة ١٩٤٧ .

أصبحت اتفاقية دارين لسنة ١٩١٥ غير لائقة بمركز ابن سعود بعد أن اتسعت ممتلكاته فى شبه جزيرة العرب ، وعلى أثر ضم الحجاز طالب بتغيير الاتفاقية ، ولم تعترض بريطانيا على ذلك وبناء عليه وقعت معاهدة جديدة فى جدة (مايو ١٩٢٧) وتعترف بريطانيا بمقتضى تلك المعاهدة باستقلال الدولة السعودية وبامتدادها فى الأقطار التى فتحتها حديثاً . وقد خصصت المادة السادسة من تلك المعاهدة لتأكيد التعهدات السابقة بألا يتدخل آل سعود فى شئون إمارات الخليج المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا ، وقد حددت بالاسم فشملت الكويت والبحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان ، وحددت مدة سريان

المعاهدة بسبع سنوات، ثم جددت مرتين . وعلى ذلك فإن بريطانيا ظلت تحتل المكانة الأولى فى العلاقات السياسية للمملكة العربية السعودية حتى بعد أن حصلت الشركات الأمريكية على امتياز التنقيب عن النفط فى أراضيها ، يدل على ذلك أنه أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية وتوقف نتاج النفط تقريباً تعرضت السعودية لأزمة مالية خطيرة ، وكان من المنتظر أن تقوم الولايات المتحدة بإقراض السعودية لسد العجز ، غير أنها فضلت أن تترك هذه المهمة لبريطانيا باعتبارها صاحبة النفوذ السياسى فى منطقة الخليج . ولم يلبث هذا الوضع أن تغير فى نهاية الحرب حينما أقامت الولايات المتحدة قاعدة جوية فى الظهران .

وفى نفس الوقت الذى توثقت فيه علاقات السعودية بالولايات المتحدة احتدمت مشكلة الحدود بين السعودية من جهة ، وبين إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية من جهة أخرى . وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى فصل لاحق. ويكفى أن نشير ها هنا إلى أن هذا الخلاف أدى إلى توتر شديد فى العلاقات بين السعودية وبين بريطانيا نحو ثلاثة عشر عاما (١٩٤٩ ـ ١٩٦٢) حتى إذا وقعت ثورة اليمن جُمِّدت هذه القضية وأصبحت مسألة ثانوية بجانب الصراع من أجل المحافظة على أوضاع الأسر الحاكمة فى شبه الجزيرة .وهكذا اعتنقت السعودية مبدأ المحافظة على الوضع الراهن الذى يعارض إجراء أى تغيير سواء فيما يتعلق بكيان الإمارات أم بنظام الحكم فيها، وهى السياسة التى اعتنقتها بريطانيا منذ القرن التاسع عشر . وعلى ذلك فقد انتهى ذلك العهد الذى كانت بريطانيا تنظر فيه إلى الدولة السعودية على أنها الخطر الذى يهدد بابتلاع الإمارات الصغيرة ، وبالتالى ينافس نفوذها فى الخليج .

٣ — البحرين

تختلف البحرين اختلافا ساسياً عن إمارات الخليج الأخرى فى تركيبها الاجتماعى ، فمنذ القرن التاسع عشر تشكلت فيها طبقات عمالية تشتغل بالزراعة فى الأراضى التى تمتلك معظمها الأسر الحاكمة ، كما اشتغل آخرون بالغوص على اللؤلوء، ونمت فيها إلى حد ما رأسمالية بسبب هذه الصناعة . وعلى ذلك فإن البحرين شهدت مجتمعاً أكثر تطوراً وأقرب إلى المجتمعات المستقرة فى الأقطار الإسلامية الأخرى مثل العراق أو الشام ، ولم تتعرض لأزمة الطفرة الهائلة نتيجة اكتشاف النفط. وسيكون لذلك كله تأثيره على توجيه الحركة الوطنية فيها ، كما أنها كانت أسبق إمارات الخليج إلى التعرض للصراع الاجتماعى ، كذلك لعب الموقع الجغرافى للجزر دوراً فى تحديد تاريخها المعاصر . فى القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كانت مستودعاً لتجارة الخليج، وتمثل الرسوم الجمركية مصدراً هاماً من مصادر الأسرة الحاكمة. ثم اختارها الانجليز منذ الحرب الأولى قاعدة لقواتهم فى المنطقة ، وفى سنة ١٩٣٥ أسسوا بها قاعدة بحرية كبرى ازدادت أهميتها بعد الانسحاب من مصر ، وفى سنة ١٩٤٦ تقرر نقل الإقامة العامة فى الخليج من بو شهر إلى البحرين، وعلى ذلك أصبحت تلك الجزر هى قاعدة الاستعمار البريطانى فى منطقة الخليج بأسرها .

لقد فقدت صناعة اللؤلؤ الآن أهميتها التى صنعت شهرة البحرين فى القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك إلى اكتشاف اليابان للؤلؤ الصناعى من جهة، وإلى أن النفط جعل اللؤلؤ مورداً ثانوياً من جهة أخرى . غير أن تلك الصناعة ازدهرت فى نهاية القرن الماضى ازدهاراً لم يسبق له مثيل بسبب تصاعد الرأسمالية فى أوروبا وازدياد الطلب على الأحجار الكريمة . كذلك فإن توقف القرصنة صرف الكثيرين من العرب إلى الاشتغال بالغوص . وتنتشر مغاصات اللؤلؤ

فى الخليج من الكويت حتى مسقط، غير أن أفضلها وأغناها هو ما يجاور جزر البحرين ، ربما لوجود ينابيع المياه العذبة تحت سطح البحر ، ولذا فإن الغوص يلعب دوراً هاماً فى حياة تلك الجزر الاجتماعية والاقتصادية. ويترأس الحاكم بنفسه احتفالات بدء الموسم فى مايو كما أن الانتهاء من أعمال الغوص فى نوفمبر تكون مناسبة لاحتفالات شعبية هائلة ، ويقدر عدد العرب الذين يشتغلون بهذه الصناعة من عشرين إلى ثلاثين ألفا ، وقد أصبحت بالنسبة للكثيرين مسألة حيوية إلى حد أنه حينما فكرت شركة بريطانية فى سنة ١٨٧١ أن تنافس العرب فى هذه الصناعة تبينت أنها ستحتاج إلى استخدام القوة، لأن العرب صمموا على مقاومة أى دخيل[١] . وقد أثار الغوص مشكلة اجتماعية لأن الغواصين الذين يتحملون العبء الأكبر من تلك العملية الشاقة كانوا يستغلون أسوأ استغلال، سواء بواسطة أصحاب المراكب أم بواسطة التجار ، كذلك كانت البحرين تفقد جزءاً هاماً من أرباح الغوص لأن أعمال تنظيف اللؤلؤ وثقبه كانت تتم فى بومباى، فصارت تلك المدينة الهندية هى سوق التصدير الرئيسى حتى الآن ، وهكذا نرى أنه حتى بالنسبة للؤلؤ تبقى الإمارت العربية فى مركز الأقطار المنتجة للمواد الخام كما هو الحال بالنسبة للنفط .

تعتبر البحرين من الناحية النظرية إمارة مرتبطة بمعاهد مانعة مع بريطانيا أى أن هذه الأخيره تتولى شئونها الخارجية فقط ، ولكن من الناحية العملية تحولت البحرين إلى مستعمرة، إذ أن السلطات البريطانية هناك تدخلت فى شئونها الداخلية بصورة لم تمارسها فى أى إمارة أخرى ، فهى هاهنا تشرف على الشرطة وتدير أجهزة الحكومة، بل وتسن اللوائح. وحينما وقعت اضطرابات طائفية فى

---

(١) انظر مقالا مفيداً عن هذا الموضوع فى : Middle East Jornal APril 1951

فى أوائل العشرينات أجبرت الحاكم الشيخ عيسى بن خليفة المسن على التنازل عن الحكم لابنه حمد (١٩٢٣ ـ ١٩٤٢) هذا مع أن الشيخ عيسى هو الذى مكن للسيطرة البريطانية فى البحرين خلال عهده الطويل .

وبعد تولى الشيخ حمد بقليل أتى إلى البحرين موظف بريطانى عرف بروح الاستبداد، هو تشارلز بلجريف الذى مثل بلاده فترة طويلة فى الإمارات العربية (١٩٢٦ ـ ١٩٥٧) فلم يسمح للحكام باتخاذ أى قرار دون استشارته . وحسب القوانين التى اتخذتها بريطانيا بعد الحرب صار للمقيم سلطات قضائية، فهو الذى ينفذ الأحكام بالنسبة للأجانب باعتبار أن قوانين الهند سارية فى البحرين ، كما أنه يشترك مع الحاكم فى رئاسة المحاكم المختلفة التى تفصل فى القضايا المشتركة بين الأجانب والبحارنة .

وقد اضطر الإنجليز تحت ضغط الحركة الوطنية التى اشتدت منذ سنة ١٩٥٦ إلى سحب تشارلز باجريف ولكنهم عوضوا عن ذلك بإصدار تنظيم إدارى جديد باسم إدخال الإدارة الحديثة إلى الجزر ، غير أن هذا التنظيم شدد من قبضة السيطرة البريطانية فى واقع الأمر، فهو يقيم فى البلاد وزارات مختصة بالشئون المختلفة ، غير أنه يوزع الوزارات بين مستشارين انجليز وبين عدد من البحارنة. وقد وكل بوزارات الصحة والزراعة والأشغال العامة والجمارك إلى أشخاص بريطانيين بحجة أنه لا يوجد من البحارنة أكفاء لتولى هذه الوزارات الفنية[1]. وإذن فليس هناك ما يدل على أن بريطانيا تمهد البلاد للحكم الذاتى، ولو ببطء كما هو الحال فى بعض محميات شبه الجزيرة الأخرى ، وقد تمت جميع هذه الإجراءات بالتراضى التام مع الحكام المتعاقبين من آل خليفة : سلمان بن حمد ١٩٤٢ ـ ١٩٦١ والشيخ الحالى عيسى بن سلمان . وإذن فقد انفصلت الأسرة الحاكمة هاهنا تماماً عن الحركة الوطنية .

---

(١) انظر الجزء الخاص بالبحرين فى : Hay, The Persian Gulf States

كانت ظروف البحرين تســاعد على ظهور الوعى الوطنى مبكراً لولا أن الصراع الطائفى بين السنة والشيعة عرقل نموه فترة من الزمن(٢). وكان الشيعة فى العهد الماضى يتطلعون إلى إيران مما زاد فى حدة الانقسام ، وبفضل الثقافة العصرية اختفت الروح الطائفية لدى الشبان، وكون هؤلاء فى سنة ١٩٥٤ اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين، وقد اتخذت اللجنة منذ البداية طابعاً تقدمياً، فكان من بين مطالبها الأساسية حرية تكوين النقابات، وإصدار التشريعات العمالية التى تكفل الأمن الاجتماعى ، وإنشاء مجلس تشريعى أى وضع حد للسلطة المستبدة التى يتمتع بها الحاكم والتى يسميها الكتاب الانجليز سلطة أبوية .

ومن الناحية القومية ساهمت اللجنة فى معارضة حلف بغداد، إذ أن بريطانيا سعت بواسطة حكومة العراق آنذاك لاجتذاب إمارات الخليج إليه. وأعدت اللجنة مظاهرات عنيفة للاحتجاج على زيارة سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى للبحرين لهذا السبب . وفى نفس العام وقع العدوان الثلاثى على مصر فكان رد الفعل فى البحرين أظهر منه فى أية إمارة أخرى ، إذ بادر العمال إلى تدمير أنابيب النفط على نسق ماحدث فى سوريا. وعلى أثر ذلك قبض على عبد الرحمن الباقر وأربعة من زعماء الحركة الوطنية الآخرين وقدموا للمحاكمة، وصدر الحكم بنفيهم. وحملتهم السلطات البريطانية إلى جزيرة سانت هيلانه، وفى ذلك الحين كان حزب العمال البريطانى فى المعارضة فاحتج على طريقة المحاكمة لأن البحرين تفتقد قضاءا عصريا يكفل حرية الفرد فى الدفاع عن نفسه. ومن الغريب أن انتفاضة مشابهة حدثت فى البحرين فى مارس سنة ١٩٦٥ أى أثناء تولى العمال للحكم، فاستخدموا نفس الأسلوب لقمع المعارضة مع أن القائمين بها أصلا هم من الطبقة العاملة التى طالبت فى نفس الوقت بتحسين أجورها .

---

(٢) حسب تقدير دليل وزارة الخارجية عن الخليج سنة ١٩٢٠ يبلغ الشيعة نحو ٤٠ ٪ ومن الصعب إجراء تقدير دقيق للتوزيع الطائفى، وتنتمى الأسرة الحاكمة إلى أهل السنة .

إن ادعاءات إيران فى الخليج العربى لا تقف عند حد ، غير أن أكثرها إلحاحاً هو ما ينصب على جزر البحرين ، ومنذ زمن طويل وقفت ادعاءات إيران عند حد الأعمال الدبلوماسية ،وكان طرفا القضية هما بريطانيا وإيران. وقد قاومت بريطانيا الادعاءات الإيرانية باسم المحافظة على الوضع الراهن لا باسم عروبة البحرين، وهو ما يستندعليه القوميون فى الوقت الحاضر . وحينما تمت لبريطانيا السيطرة على الجزر اتخذت الإجراءات المناهضة للادعاءات الايرانية ، ففى سنة ١٩٢٩ أصدرت قانوناً يلزم الفرس الذين يزورون البحرين بحمل جوازات سفر ، وقابلت إيران ذلك بأن ألزمت البحارنة الذين ينزلون إلى أراضيها بحمل الجنسية الإيرانية .

ولم تترك إيران مناسبة دولية تمر دون التذكير بادعاءاتها فى البحرين ، ففى سنة ١٩٢٧ حينما عقدت المعاهدة بين بريطانيا والسعودية وذكرت فيها البحرين على أنها إمارة عربية احتجت إيران لدى عصبة الأمم وقدمت مذكرة توضح فيها الأسانيد التى تبنى عليها ادعاءاتها. وقد أجاب أوستن تشامبرلين وزير الخارجية البريطانية بمذكرة مضادة لدى العصبة(١) .

كذلك عندما حصلت شركة أمريكية على امتياز النفط فى البحرين سنة ١٩٣٢قدمت إيران احتجاجاً إلى واشنجتن غير أن الحكومة الأمريكية كانت تترك فى ذلك الحين معالجة الشئون السياسية فى الخليج لبريطانيا ، وفى سنة ١٩٤٠ تعرضت البحرين لغارة بواسطة السلاح الجوى الايطالى فأقحمت إيران نفسها بالاحتجاج لدى حكومة روما، كذلك اعترضت إيران على تمثيل البحرين فى أى مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولى مثل المؤتمر الاقتصادى الآسيوى لسنة ١٩٤٩ أو اتحاد البريد الدولى ، بل إنها أثارت اعتراضاً على ورود اسم البحرين

---

(١) Adamyiate p. 197. S.Q.

كإحدى دول الخليج العربى فى بعض وثائق الأمم المتحدة .

وعندما قام محمد مصدق رئيس الوزراء الإيرانى بتأميم النفط سنة ١٩٥١ تذكر « حقوق إيران فى البحرين » وكيف أن « تلك الحقوق » تقتضى أن أن يسرى التأميم على الشركة العاملة هناك. وبهذه المناسبة أثار القضية للمرة الأولى لدى هيئة الأمم المتحدة، ولم تأخذ المنظمة الدولية هذا المطلب مأخذ الجد مثلما حدث فى عهد العصبة من قبل، هذا مع ملاحظة أن الاتحـــاد السوفييتى مال إلى تأييد إيران فى الوقت الذى كانت تبدو فيه تلك الدولة قريبة من الوقوع تحت سيطرته أو حينما كان يبدو حزب توده « الحزب الشيوعى الإيرانى » قوى النفوذ كما حدث سنة ١٩٤٦ .

وانزوت الادعاءات الإيرانية فترة من الزمن وراء المشكلات المعقدة التى تعرضت لها إيران منذ تأميم النفط ، ولم تعد إلى إثارة القضية إلا بعد أن ارتبطت بحلف بغداد وأصبحت تأمل فى اختفاء المعارضة البريطانية إن لم يكن الحصول على تأييد خصمها القديم، وتجاوزت إيران فى هذه المرة حدود العقل، ففى اكتوبر سنة ١٩٥٧ أعلنت البحرين المديرية الرابعة عشرة وخصصت لهـــا مقعدين فى مجلس نوابها .

لقد استندت إيران فى معظم هذه الادعاءات إلى الحق التاريخى، وفضلا عن أن الوقائع التاريخية تدخلها كثير من المغالطات، فإن الحق التاريخى لا يستطيع أن يصمد وحده أمام الأسانيد العربية التى تقوم على دعائم أقوى فى نظر القانون الدولى المعاصر. ويكفى أن نشير إلى مبدأين هامين، الأول: هو حق تقرير المصير، فمن المؤكد أن البحارنة يجمعون على أنهم جزء من الأمة العربية، والجالية الايرانية التى تعيش فى البحرين لا تزيد عن ثمانية آلاف، وهى جالية أجنبية تعيش بجانب ١٨٠ ألف من السكان العرب. وقد قل استخدام اللغة الفارسية بالتدريج فى هذا

القرن ، واندمج المهاجرون القدامى فى البيئة العربية.

وهذا يجرنا إلى الدعامة الثانية التى يأخذ بها العرف الدولى المعاصر، وهى الصفة القومية . يضاف إلى ذلك عامل ثالث وهو الوضع الجغرافى للبحرين، فهى تقع على ثلاثين كيلو متراً من شواطىء شبه الجزيرة العربية، بينما يفصلها الخليج على مدى اتساعه عرضاً عن إيران .

لقد تغير وجه قضية البحرين تماماً فى الوقت الحاضر وذلك فيما يخص الادعاءات الإيرانية ، فلم تصبح المسألة قائمة بين بريطانيا وإيران بل بين أطماع توسعية تبرزها حكومة رجعية فى طهران، وبين حركة عربية قومية تقدمية تناهض الادعاءات الإيرانية والاستعمار البريطانى والحكم الرجعى فى البحرين فى نفس الوقت . نعم لقد تطالع الوطنيون فى البحرين وخاصة الشيعة فى بعض الأوقات إلى إيران، وكان ذلك يرجع إلى أهمية العوامل الطائفية، وإلى أن إيران بدت أحياناً وكأنها أقوى معارض للنفوذ البريطانى فى الخليج بينما كانت الأقطار العربية الرئيسية واقعة هى الأخرى تحت السيطرة الاستعمارية ، أما الآن فقد انعكست الآية وأصبحت إيران حليفاً لبريطانيا فى معاهدة الدول الوسطى، بينما تتزعم أقطار عربية عديدة حركة المناهضة للاستعمار فى العالم .

الفصل الرابع عشر

امارات الجنوب

١ — قطر ومشيخات ساحل عمان

لشبه جزيرة قطر تاريخهـــا الخاص ، فهى آخر الإمارات التى أخضعت للحماية البريطانية، ومع ذلك فهى تشبه تماماً مشيخات ساحل عمان من عدة وجوه. تغلب الحياة البدوية ، فالسكان يشتغلون إما بالرعى أو بصيد السمك ، وأقصى ما وصلوا إليه من نشاط اقتصادى هو المساهمة فى أعمـال الغوص على اللؤلؤ ، ويقدر نصيب قطر والمشيخات من أعمال الغوص بنحو ٢٥ ٪ إلا أن اللؤلؤ الطبيعى كما رأينا فقد أهميته . كذلك تتشابه هذه الأقطار فى ضآلة السكان لصعوبة الحياة فوق أراضيها ، بل إن شظف العيش فى هذه الأقطار أثر على بنية السكان . وقطر التى هى أكبر تلك الإمارات مساحة لم يزد سكانها قبـل اكتشاف النفط عن خمس وعشرين ألفاً ، ولم تـكن بها مدينة واحدة ، وقد تطورت فيها حيـاة حضرية كما هو الحال فى مدينة الـكويت ، فإن الدوحة التى صارت الآن عاصمة للإمارة لم تـكن سوى قرية لصيد السمك .

وعاش حكام شبه الجزيرة من آل ثانى عيشة تشبه رؤساء العشائر . ولم يتقبلوا بسهولة التغيرات التى تطلبتها ثروة النفط . وقد تم اكتشاف هذه الثروة فى أواخر عهد عبد الله بن قاسم (١٩١٣ — ١٩٤٩) فأراد أن يعتبر النفط ملـكا خاصاً له . حقيقة لم تعرف كثير من الأسر الحاكمة فى شبه جزيرة العرب التمييز الدقيق بين الملك الخاص للحاكم ، وبين ميزانيـة الدولة ، إلا أن الشيخ

عبدالله بن قاسم بالغ فى هذا الخلط إلى حد أنه أثار اعتراضات التجار ، وهم الفئة الوحيدة التى بلغت قدراً من التنور فى قطر . ولما كانت السن قد تقدمت به من جهة أخرى فقد آثر التنازل لأحد أبنائه فى نفس الوقت الذى بدأ فيه استغلال النفط .

ومع أن الحاكم الجديد على بن عبد الله، ينتمى إلى جيل حديث فإنه قد أساء التصرف فى الثروة الطارئة ولم يكترث لتطوير البلاد،وكان عليه أن يتخلى عن الحكم بدوره بعد عشر سنوات . وقبيل تخليه عن الحكم استمع إلى نصائح السلطات البريطانية التى عينت وكيلا سياسياً فى الدوحة بعد اكتشاف النفط ، وهى تتضمن إقامة إدارة حديثة بواسطة مستشارين بريطانيين، كما أن قطر أخذت تخرج عن عزلتها فى عهد الحاكم الحالى عبد الله بن على ، فتساهم فى بعض أوجه النشاط الاقتصادى والثقافى للجامعة العربية ، كما أنها صارت عضواً فى منظمة الأقطار المنتجة للنفط وإن كانت ماتزال مقيدة بالاتفاق المانع الذى يعطى لبريطانيا حق تمثيلها فى الخارج .

أصبحت أبوظبى أكبر مشيخات ساحل عمان من حيث المساحة والقوة السياسية فى منتصف القرن التاسع عشر ، أى أنها تفوقت على دولة القواسم التى كانت لها الصدارة قبل أن تتفتت . وقد بلغت أبوظبى تلك المكانة بفضل حاكمها القوى زايد بن خليفة (١٨٥٥ـ١٩٠٨) وإن كان يجب الاعتراف بأن ملابسات العصر هى التى ساعدته على ذلك فإن أسطول القواسم كان معداً للحروب البحرية، ولذلك فقد أهميته بعد فرض نظام الهدنة . أما بنوياس فكانوا يمتلكون سفنا صغيرة ، يمكن استخدامها فى التجارة وصيد الأسماك أو أعمال الغوص ، كذلك عاصر زايد الحرب الأهلية بين آل سعود واختفاء دولتهم بعد ذلك عدة سنين مما هيأ له أن يحل محلهم فى واحات البوريمى، بل إن نفوذه امتد الى

إلى إقليم الظاهرة فى عمان ، ووصل إلى مدينة عبرى ، وبلغ نفوذه من القوة إلى حد أن سلطان مسقط أصبح يستعين به لقمع ثورات القبائل فى بلاده .

أخذ شأن الإمارة يضمحل بالتدريج بعد نهاية عهد زايد بن خليفة ولو أن حكم حمدان بن زايد (١٩١٢–١٩٢٢) اتسم بحسن الإدارة وتهدئة المنازعات القبلية ، ثم تعرضت المشيخة لهزة عنيفة بعد مقتل حمدان على يد أحد إخوته ، وتلت ذلك سلسلة من الاغتيالات أفقدت أسرة البوفلاخ هيبتها وانصرفت القبائل الأخرى التى تسكن المشيخة مثل المناصر عن الولاء لها واتجهت إلى آل سعود .

تداركت الأسرة هذا الخطأ فتعهد أفرادها عند اختيار شخبوط بن سلطان سنة ١٩٢٨ بأن يتفقوا جميعاً على طاعته ، وقد مكن له ذلك من الاستمرار فى الحكم حتى الوقت الحاضر . ومما ساعده على ذلك أيضاً تغيبه فى الشارقة أثناء وقوع الاغتيالات الأسرية .

ويعتبر الشيخ شخبوط فريداً من نوعه بين حكام الخليج المعاصرين ، فهو يرفض الاستفادة من ثروة النفط لإحداث أى تغيير فى حياة بلاده ، وذلك لأنه يرى فى نظام الحياة التقليدية ،حياة البداوة والعزلة عن العالم الخارجى مثلا أعلى. وهو ينتقد الحكام الآخرين الذين عرضوا بلادهم لهزات التغيير العنيفة ، ويعلن أن أهل أبوظبى يستطيعون أن يعيشوا كما كانوا منذ مائتى عام ولذلك فهو ينظر إلى ثروة النفط بشىء من عدم الاكتراث ، ولكنه فى نفس الوقت جعل من نفسه أداة لمصالح الشركات البريطانية التى تريد توسع حدود أبوظبى على حساب الأقطار المجاورة ، مع ملاحظة أن ذلك أثار مشكلات كثيرة معقدة نظراً لتداخل الحدود فى البر وعدم اهتمام أحد فى السابق بتعيين السيادة على مئات الجزر المواجهة لساحل قطر والمشيخات . وقد أدى هذا الأسلوب من التفكير بالشيخ شخبوط إلى معارضة التعليم العصرى ، وتردد كثيراً فى إنشاء

مدرسة صغيرة حتى إنه أوقف أعمالها، وحينما أعيد افتتاحها فى سنة ١٩٦٢ حرص على اختيار المدرسين من البيئات المعروفة بميولها البريطانية . إذن فمن شأن مثل هذه العقلية أن تنظر بعين الريبة إلى البيئات القومية فى العالم العربى . وتمشياً مع هذا الاتجاه أيضا عرقل الشيخ شخبوط تنفيذ الخطة الخمسية التى رسمتها بريطانيا للمشيخات .

وعلى طرف نقيض من حاكم أبو ظبى بذل الشيخ سعيد آل مكتوم حاكم دُبى (١٩١٢ ـ ١٩٥٨) جهداً رائعاً لتطوير بلاده حتى أصبحت المستودع التجارى لساحل عمان . وبفضل هذه السياسة صار ميناء دُبى أكبر مدينة من حيث عدد السكان فى ساحل عمان ، فهى تضم نحو ٣٥ ألفا من السكان ، ولو أن الشيخ سعيد وابنه راشد الحاكم الحالى لم يتخذا الإجراءات الكافية التى تقى بلادهم من خطر الهجرة الأجنبية ولا سيما الهجرة الإيرانية . وتحاول الجالية الإيرانية هناك أن تحافظ على كيانها ، وأنشأت مدرسة خاصة بها بمساعدة حكومة طهران ، كذلك أصبحت دُبى المركز الرئيسى للمشروعات العمرانية البسيطة التى تساعد بريطانيا على تنفيذها ، كما أصبحت منذ ١٩٥٤ مقرا للوكيل السياسى البريطانى فى ساحل عمان بدل الشارقة . وقد حقق حاكم دبىّ هذه النهضة العمرانية بدون النفط الذى لم يكتشف فى بلاده بعد ، غير أن الرسوم الجمركية تحقق له مورداً هاماً نتيجة الازدهار التجارى. وتنتمى أسرة آل مكتوم الحاكمة فى دبى إلى فرع من فروع بنى ياس ، هو بوفلاسة ، أى أنها تمت بصلة القرابة إلى أسرة أبوظبى . ومع ذلك فإن العلاقات بينهما كانت سيئة فى أغلب الأحوال . وقد شهدت المشيختان آخر الحروب القبلية فى ساحل عمان سنة ١٩٤٨ وتغلبت مشيخة أبوظبى فى تلك الحرب نظرا إلى أن أسلوب الشيخ شخبوط فى الحكم كان أكثر إغراء للقبائل البادية . وقد أرغمت دُبى على دفع غرامة حربية، إلا أن ذلك لم يوقف تقدمها .

أخذت دولة القواسم الكبرى تتفكك فى بداية القرن التاسع عشر ، وساعد نظام المعاهدات البريطانية على هذا التفتيت لأن كل حاكم يرتبط بمعاهدة أصبح يعتبر نفسه أميراً « أو رئيس دويلة » وهكذا نجد للقواسم ثلاث إمارات قد برزت بعد عقد معاهدات منع القرصنة سنة ١٨٢٠ وهى : الشارقة ، ورأس الخيمة، وأم القوين. وظل حكام الشارقة يتمتعون بشىء من الزعامة على الإمارتين الأخريين حتى وفاة صقر بن سلطان الثانى ١٨٦٦ ولذلك فإن الشارقة ما زالت حتى الآن تعتبر نفسها صاحبة الميراث التاريخى لدولة القواسم العظيمة . وفضلا عن ذلك فقد اكتسبت فى وقتنا الحاضر أهمية جديدة إذ اختارتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية لإنشاء أكبر مطار حربى فى ساحل عمان ، ثم ازدادت شهرتها من الناحية القومية حينما انفرد الشيخ صقر بن سلطان حاكم الإمارة منذ سنة ١٩٥١ بنزعته القومية ، تلك النزعة التى أدت فى النهاية إلى تدخل السلطات البريطانية لعزله فى يونيو سنة ١٩٦٥ ولو أن تلك السلطات ادعت بأن مجلس الأسرة هو الذى قرر ذلك طبقاً للتقاليد المتبعة فى إمارات الخليج . ومما يسترعى الانتباه أن يكون الشيخ صقر بن سلطان أكثر حكام الساحل ارتباطاً بالحركة القومية ، وهو الذى تقع القاعدة الجوية البريطانية فى بلاده وتدفع له فى مقابل ذلك إيجاراً سنوياً .

لقد تعرض ساحل عمان الممتد ما بين دبى حتى مسقط إلى كثير من التغيرات فبرزت فى بعض الأحيان مشيخات صغيرة لم يقدر لها الاستقرار مثل كلبة أو دبية[١] وقد تنازعت كل من رأس الخيمة والشارقة على المشيخة الأولى حتى تمكنت الشارقة من ضمها سنة ١٩٣٦ وبهذا صارت لها نقطتان على الساحل لا تتصلان جغرافياً بأرض الإمارة الأصلية ، وهما خورفكان وكلبة . واستمرت

---

(١) Hay, P. 123

عملية التفتيت حتى عهد قريب ، ففى سنة ١٩٥٢ أعلن محمد بن حمد الشارقى قيام مشيخة جديدة تعرف بالفجيرة ، وبذا ازداد عدد مشيخات ساحل عمان من ست إلى سبع. وتنتمى أربع منها إلى دولة القواسم القديمة، وهى: الشارقة، ورأس الخيمة وأم القوين ، والفجيرة . بينما تنتمى المشيختان الأخريان دبى وأبو ظبى إلى قبيلة بنى ياس . وتقع المشيخة السابعة العجمان وسط أراضى الشارقة .وتنتسب الأسرة الحاكمة فيها إلى قبيلة النعيم ، وتعتبر العجمان هى وأم القوين والفجيرة أصغر المشيخات ، فهما عبارة عن شريط ساحلى لا يزيد طوله عن عشرة أميال، كما أن السكان يتراوحون ما بين أربعة وخمسة آلاف نسمة . وتأتى مشيخة رأس الخيمة فى مرتبة أعلى قليلا ، إذ تضم بعض القرى الداخلية التى جرت فيها تجربة لزراعة الفواكه .

تتداخل حدود هذه المشيخات ويزيد المشكلة تعقيداً أن القبائل تغير ولاءها من حين إلى آخر ، ومع ذلك فإن الحواجز الجمركية تفصل فيما بينها ، كما أن الإمارات الكبيرة نسبية أخذت تصدر جوازات سفر خاصة بها ، وتسن قوانين للجنسية ، لذلك فإن إدماج هذه المشيخات أمر ضرورى لحل كثير من مشكلاتها . وللأسف كانت بريطانيا دائماً هى التى ترسم مشروعات الاتحاد فى شبه جزيرة العرب ، وهكذا فعلت فى ساحل عمان حينما دعت الحكام السبعة إلى إنشاء مجلس استشارى يجتمع بصفة دورية منذ سنة ١٩٥٢ مرتين فى السنة ، ومما يؤكد الأهداف الاستعمارية التى أنشىء من أجلها هذا الاتحاد هو أن قيامه ارتبط بإنشاء قوة شرطة جديدة عرفت بالحرس العمانى Omani Levies[1] وكان الهدف الرئيسى من إنشائها هو حماية أعمال التنقيب عن النفط والقضاء

---

(١) Mann, Abu Dhaby, p. 93 ومؤلف هذا الكتاب الميجور Mann هو من مؤسسى ذلك الحرس .

على القوى العربية الأخرى التى تعرقل أعمال التنقيب لسبب أو لآخر .

لم تتحمس بريطانيا لدفع اتحاد ساحل عمان بنفس القوة التى تحمست بها لاتحاد الجنوب العربى ، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود مستعمرة قريبة مثل عدن، أو لأن إنشاء أجهزة إدارية للاتحاد كان يتطلب نفقات كبيرة . والآن وبعد أن اكتشف النفط بكميات وفيرة فى أبو ظبى تحيي بريطانيا مشروع الاتحاد على أساس أن تنفق عليه من أرباح المشيخات المنتجة سواء أكانت أبو ظبى أم المشيخات الأخرى الضالعة معها من خارج ساحل عمان مثل قطر أو البحرين .

غير أننا نتساءل : هل يعد النفط من العوامل المساعدة على الاتحاد أم المعاكسة له ؟ والذى يبدو لنا هو أن كل مشيخة تحصل على ثروة النفط تميل إلى الاستئثار بها وعدم الاندماج اندماجاً تاماً مع الوحدات الأخرى .

٢ — مسقط

يوجه تاريخ عمان المعاصر عاملان : علاقة سلاطين مسقط ببريطانيا ، ثم موقف هذين الطرفين من الإمارة فى الداخل .

وتؤكد المصادر البريطانية أن سلطنة مسقط كانت دائماً وما تزال دولة مستقلة من الناحية القانونية ، لأن اتفاق سنه ١٨٩١ لم يتضمن مبدأ الحماية ، وفضلا عن ذلك عدل باتفاقيات أخرى ابتداء من سنة ١٩٣٩ ألغت بالتدريج القيود السابقة . وكدليل على هذا الادعاء اختارت بريطانيا أن تسمى ممثلها فى مسقط بالقنصل العام ، وليس بالوكيل السياسى كما هو الحال فى مشيخات الساحل أو قطر . وحقيقة الأمر أن السيطرة البريطانية ازدادت بعد الحرب فأخضعت مسقط لجميع القيود التى سرت على المشيخات كعدم منح امتيازات اقتصادية بدون استشارة بريطانيا ، كما أن التمثيل القنصلى للدول الأجنبية فى مسقط اختفى

بعد إقفال قنصلية فرنسا فى سنة ١٩١٤ . كذلك كثر المستشارون البريطانيون لدى حكومة السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣ — ١٩٣٢) وقد صاروا بمثابة وزراء دون أن يحملوا الاسم ، واشتهر من هؤلاء الرحالة برتراند توماس الذى أصبح المستشار الأول للسلطان بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ .

تنازل تيمور عن الحكم فى سنة ١٩٣٢ لابنه سعيد الحاكم الحالى ، وفى عهده عدلت طبيعة العلاقات مع بريطانيا أكثر من مرة ، ففى سنة ١٩٣٩ عقدت معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين البلدين ، وهى تلغى معاهدة سنة ١٨٩١ الخاصة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة للسلطنة بدون إذن بريطانيا ، لكنها تبقى عدة قيود تنتقص انتقاصاً واضحاً من سيادة الإمارة العربية كالامتيازات القنصلية التى تمنح القناصل البريطانيين سلطات قضائية بالنسبة للأجانب ، وحق الدولة الأولى بالرعاية فى المسائل التجارية ، وتعهد السلطان بعدم اتخاذ إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجارية ، وتحديد الرسوم الجمركية[1] .

ويبدأ تخفيف تلك القيود بعض الشىء منذ عقد اتفاقية سنة ١٩٦١ فهو يمنح مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل ، ويجعل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلا بين الطرفين . وقد عقدت المعاهدة لمدة عشر سنوات وعند تجديدها فى فى سنة ١٩٦١ طلب السلطان تحديد سلطات القنصل القضائية بحيث تنطبق فقط على موظفى القنصلية والجنود المرابطين فى القاعدتين الجويتين !! وقد أعلن أمام لجنة الأمم المتحدة أنه ينوى أن ينهى نظـــام الامتيازات القنصلية فى عام سنة ١٩٦٦

---

(١) انظر تقرير الأمم المتحدة عن عمان ص ١٨٨ وهو يعارض وجهة النظر البريطانية ويؤكد عدم استقلال حكومة مسقط فى تصرفاتها .

ذلك أن العلاقات بين مسقط وبريطانيا تنبنى فى الوقت الحاضر على قاعدتين: الاتفاقية الأولى التى عقدت فى سنة ١٩٥١، والرسائل المتبادلة بين الحكومتين فى ٣٥ يوليو سنة ١٩٥٨ ، وبمقتضى الرسالة الموجهة من السلطان تحصل بريطانيا على قاعدتين جويتين :الأولى فى سلالة بإقليم ظفار،والثانية فى مصيره إحدى الجزر الجنوبية المجاورة.وفى مقابل هذه « التسهيلات » وعـــدت بريطانيا بأن تقوم بتدريب جيش حديث فى مسقط بما فى ذلك إنشاء قوة جوية وتقديم المساعدات المالية والفنية والخدمات الصحية والتعليمية (١)

ومنذ أن دخلت قضية عمان إلى المجـــال الدولى حاول سعيد بن تيمور جاهداً أن يقوى مركزه من الناحية الدولية ليثبت صفته كرئيس دولة مستقلة فعين قنصلا فى لندن، وتولى بنفسه إصدار تأشيرات الدخول وصرف جوازات السفر ، كما عقد معاهـــدات مع بعض الدول الأخرى وخاصة الهند والولايات المتحدة. وفى سنة ١٩٥٣ وجدت الهند أنه ، نظرا لكثرة عدد رعاياها فى السلطنة، فمن الأفضل تولى شؤنهم دون الاعتماد على القنصل البريطانى، وهـكذا تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين وأنشأت مسقط قنصلية فى بومباى. أما باكستان التى تربطها مع مسقط عـــلاقات خاصة باعتبارهما بلدين إسلاميين فإنها تأثرت بمشكلة ميناء قوادر الذى تمتلكه مسقط منذ زمن طويل على ساحل مكران ومنذ أن تم التنازل عن هذا الميناء فى سنة ١٩٥٨ أخذت العلاقات تتوثق بين البلدين. وفى نفس العام عقدت الولايات المتحدة اتفاق تعاون فنى مـــع مسقط وأودع نص الاتفاق لدى هيئة الأمم المتحدة شأنه فى ذلك شأن الاتفاقات المعقودة بين دول مستقلة، على أن الولايات المتحدة لم تجـــد حاجة حتى الآن (١٩٦٥) لإنشاء قنصلية فى مسقط

---

(١) انظر نص تلك الرسائل فى المصدر السابق ص ١٦٦

قد يتساءل القارىء إذن: لماذا لم يطلب سلطان مسقط الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة أو الجامعة العربية طالما أنه يتمتع بالاستقلال التام؟ والجواب هو أن معظم الأعضاء فى الجامعـة العربية لا يقرون سياسة سعيد بن تيمور الموالية لبريطانيا، ويرون أنه فى حقيقة الأمر خاضع لنفوذها، وأنه استولى على عمان بطريقة غير مشروعة. ولهذا السبب نفسه اعترضت الدول العربية على تمثيل مسقط فى هيئة الصحة العالمية. ولا بد أنها ستتخذ نفس الموقف إذا طلبت عضوية الأمم المتحدة. وليس هذا هو السبب الرئيسى الذى منع سلطان مسقط من محاولة ترشيح بلاده لعضوية الأمم المتحدة، فقد أعلن فى مناسبات عدة أنه يمتنع من تلقاء نفسه عن تلك المحاولة لأن موارد بلاده لا تسمح بالنفقات التى يتطلبها النشاط الدبلوماسى.

إن هذه الشكليات لا تلغى حقيقة واضحة. وهى أن سلطان مسقط مازال يخضع للسيطرة البريطانية. ويتبين ذلك من اعتماده على ضباط بريطانيين، ولو أن بريطانيا تبرر ذلك بأنه هو الوضع السائد فى الدول المتخلفة التى تستعين بفنيين من الدول المتقدمة. ومن جهة أخرى فإن وجود القوات البريطانية فى مسقط لا يقتصر على القاعدتين الجويتين، لأن قمع الثورة فى عمان استدعى وجود قوات إضافية كثيرة فى أماكن غير محدودة من الداخل. وقد أقرت اللجنة التابعة للأمم المتحدة بهذه الحقيقة ووصفت العلاقات بين الطرفين بأنها غير متكافئة

٣ ـ عمان والثورة

تناولنا فيما سبق الخلافات التى دارت حـول معاهـدة السيب وتفسيراتها وكيف أن أنصار الإمامة اعتبروها اعترافاً ضمنياً باستقلال المنطقة الداخلية، والحق أن الخلاف لم يحتدم حول هذه المسألة إلا عندما امتدت أعمال التنقيب عن النفط سنة ١٩٥٣ إلى عمان الداخلية، فمنذ ذلك الوقت حاولت الإمامة أن تتخذ لنفسها

صفة الدولة. ولما اصطدمت بسلطان مسقط وحلفائه الإنجليز وجدت نفسها حليفا طبيعياً لحركة القومية العربية .

أما فى الفترة السابقة أى منذ عقد اتفاقية السيب سنة ١٩٢٠ فإن العلاقات بين الإمامة وحكومة مسقط كانت هادئة ولا نقول حسنة لأن الخلافات كانت تنشأ من حين إلى آخر حول تبعية هـذه القبيلة أو تلك للإمامة أو للسلطنة [١] كذلك ذكر أنصار الإمامة بأن محمد بن عبد الله الخليلى احتج لدى بريطانيا حينما علم فى سنة ١٩٣٧ بأن سلطان مسقط منح إحدى شركات النفط امتياز التنقيب فى المنطقتين الساحلية والداخلية على السواء ، وقيل إن القنصل البريطانى أجاب بأنه يمكن إعادة النظر فى هـذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط، ثم اختفت أسباب الخـلاف لأن الشركة توقفت عن العمل سنة ١٩٣٠ . والثابت من الرسائل المصورة هو أن الخليلى لم يثر موضوع علاقة الإمامة بالسلطنة إلا فى سنة ١٩٥٣ حينما بعث إلى روبرت هاى المقيم العام فى البحرين يسأل عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعمان من مدفوعات الشركة نظير التنقيب. وقد أجاب المقيم العام حينذاك بالرفض ، وقال إن اتفاقية السيب لا تتضمن هـــذا الامتياز وأنه ليس مستعداً للنظر فى ذلك الموضوع .

من المؤكد أن هذا الحادث هو الذى أخرج الخليلى عن عزلته التى تمسك بها طوال الحقبة السابقة . فنى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ طلب الانضمام إلى الجامعة العربية، ومنذ ذلك الوقت وأنصار الإمامة يتلمسون الأدلة التى تثبت أن الإمامة كانت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة . فذكروا أن الخليلى أصدر جوازات

---

(١) هذا الموضوع هو الذى شغل معظم المراسلات المتبادلة بين الوكيل البريطانى فى مسقط وبين صالح بن عيسى الحارثى مندوب الإمام للشئون الخارجية، وهى الرسائل التى صورها مكتب إمامة عمان .

سفر،وأن عيسى بن صالح الحارثى كان يعمل كوزير خارجية للإمام . ويستنتج من ذلك كله أن الصراع بين الإمامة والسلطنة لاح فى الأفق قبل أن يتولى غالب ابن على منصب الإمامة فى سنة ١٩٥٤ .

على أن المشكلة ليست قاصرة على طبيعة العلاقات بين إمامة عمان وسلطنة مسقط كما يتصور أنصار الإمام ، إذ أن هناك مشكلة أخرى تنال من كيان الإمامة كدولة حديثة، ونعنى بها وجود سلطة فعلية فى إقليم محدد جغرافياً.والمتتبع لتاريخ الإمامة فى هذه الحقبة يلاحظ أن الزعامات القبلية كانت هى صاحبة السلطة الفعلية فى عمان . فعيسى بن صالح الحارثى زعيم الغافرية كان يلقب أيضاً بأمير الشرقية . ويقال إنه كان يتمتع بنفوذ أقوى من الخليلى نفسه ، وأن الإمامة فقدت بوفاته سنة ١٩٤٦ سنداً هاماً . وفى نفس الوقت كان سليمان بن حمير زعيم المناوية صاحب السلطة العليا فى الجبل الأخضر ، ولا يمكن أن يشبه هؤلاء الزعماء بحكام أقاليم بدليل أن أبناءهم كانوا يرثون مراكزهم .

كذلك نجد أن إقليما مثل الظاهرة اتجهت قبائله بالولاء إلى مختلف القوى السياسية الموجودة بالمنطقة، مع أنه من الناحية الجغرافية جزء من عمان . فأعلن بعضها الولاء لسلطان مسقط ، وآخرون للسعوديين ، بينما اتبعت قبائل أخرى حاكم أبو ظبى ، وتمسك البعض الآخر بالولاء لإمام الأباضية[١] . ولعل افتقاد المفهوم الجغرافى هو الذى جعل اتفاقية السيب خلواً من أية محاولة لبيان الحدود الفاصلة بين المنطقة التابعة للإمامة وتلك التى تخضع للسلطنة ، ولو أن سلطان مسقط اتخذ من ذلك دليلا على أن الإمامة لم تكن تمثل حكومة قائمة بذاتها .

حينما تقدم الخليلى بطلب العضوية إلى الجامعة العربية لم توافق غالبية

---

(١) انظر دراسة تفصيلية لقبائل عمان فى كتاب « عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى » ص ١٢١ — ١٧٣ .

الأعضاء، لأنها اعتبرت الإمامة غير مستوفية لشروط الدولة الحديثة ذات السيادة. غير أن أنصار الإمامة ذكروا أمام لجنة الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٤ بأن السبب يرجع إلى وجود حكومات عربية عديدة موالية لبريطانيا فى ذلك الحين . ومهما كان سبب الرفض فإن ذلك لم يمنع الدول العربية من تأييد الإمامة خاصة بعد وفاة الخليلى ومبايعة غالب بن على فى نهاية العام نفسه (١٩٥٤) . ذلك أن تولى الإمام الجديد اقترن بعدة أحداث قربت بينه وبين نضال العرب ضد البريطانيين فى الخليج . ففى ذلك الوقت احتدم النزاع حول واحات البوريمى بين السعودية من جهة والمشيخات الدائرة فى فلك بريطانيا من جهة أخرى ، وفى نفس الوقت أولت الحكومة المصرية مزيداً من الاهتمام للنضال العربى فى تلك المنطقة وأخذت تمدها بالخبراء العسكريين .

وبتحريض من بريطانيا أعلن ساطان مسقط إبطال اتفاقية السيب ولم يعترف بالإمام الجديد، وحاول أن يأخذ لنفسه البيعة من بعض الزعماء الأباضيين ولكنه لم يوفق ، فقرر الاعتماد على القوة أولا بتأييد شركة النفط صاحبة الامتياز ، ثم بمساندة رسمية من الحكومة البريطانية. وقابل الإمام غالب ذلك كله بالإجراءات الدفاعية التى كان بوسعه أن يتخذها .

استخدم سلطان مسقط فى بداية الأمر الحرس العمانى الذى احتل بواسطته مدينة عبرى فى سنة ١٩٥٤ . غير أنه لم يستطع أن ينال من قوة الإمامة إلا بعد أن تدخلت القوات البريطانية بصفة رسمية ، وقد جاء هذا التدخل فى أعقاب احتلال واحات البوريمى فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وفى ديسمبر من نفس العام زحفت قوات بريطانية من الشمال والشرق نحو نزوى العاصمة الجديدة للإمامة واحتلتها ، ومنذئذ حرص سعيد بن تيمور على أن يسمى الدولة التى يحكمها « بمسقط وعمان » .

أبدت كل من مصر والسعودية فى ذلك الوقت عناية خاصة لإعانة الإمام غالب بن على على استئناف النضال، وفى يوليو سنة ١٩٥٧ تمكن من استرداد نزوى إلا أن القوات البريطانية بواسطة قواعدها المعدة فى الخليج سرعان ما تدخلت وانتزعت المدينة من يد الإمام .

ولم يحدث بعد ذلك قتال على نطاق واسع إلا فى نهاية ١٩٥٨ وأوائل سنة ١٩٥٩ بمنطقة الجبل الأخضر ، مما جعل السلطان يتفق مع الإنجليز على إقامة حاميات ثابتة هناك .

ومن الواضح أن القهر العسكرى لا يعنى تصفية قضية عمان من الناحية السياسية ، فقد أصبحت جزءاً من حركة النضال العربية الكبرى ، وهى ترد فى كثير من البيانات الدولية المعادية للاستعمار ، كما أنها انتقلت إلى مجال الأمم المتحدة على مختلف منظماتها . وقد حاولت الدول العربية فى بداية الأمر أن تطرح القضية فى مجلس الأمن بمناسبة العدوان البريطانى سنة ١٩٥٧ غير أن غالبية الأعضاء كانوا يجهلون حقيقة الأوضاع فى تلك المنطقة النائية من شبه جزيرة العرب. ولم تكن الجمعية العامة بأحسن حالا من مجلس الأمن حينما أرادت الدول العربية فى سنة ١٩٦٠ أن تطرح القضية أمامها للمرة الأولى . وكانت أحداث القتال قد خفت فلم يساعد ذلك على كسب حماس المنظمة الدولية .

على أنه فى ذلك الحين أخذ غالب بن على يحاول تشكيل قوة وطنية فى المنفى، وأقام مكاتب تحت رعاية الجامعة العربية فى القاهرة ودمشق وبغداد وشرع فى إصدار جوازات سفر باسم إمامة عمان ، غير أنه لم يعلن قيام حكومة منفى. ولم تكن الدول العربية مستعدة لهذه الخطوة إلا إذا أثبتت القيادة الجديدة وجوداً فعالا فى أرض عمان ذاتها .

لم يخفف ذلك الوضع من إصرار الدول العربية على المطالبة بحق تقرير المصير

فى عمان. وفى الدورة التالية انتقلت المناقشات من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة واشتملت المذكرة العربية على توصيات واضحة تتضمن الأسس الآتية : تطبيق مبدإ حق تقرير المصير، سحب القوات الأجنبية من عمان لضمان حرية الاستفتاء. إجراء المفاوضات بين الفرقاء المعنيين بالطرق السلمية[1]. وقد ظفرت هذه التوصيات بموافقة ٣٨ صوتاً ضد ٢٩ وامتناع ٢٩ عن التصويت أى أن القضية لم تحصل على الأغلبية اللازمة لإصدار التوصيات فى الجمعية العامة وهى أغلبية الثلثين .

وقد جاءت التوصية بإجراء المفاوضات بين الفرقاء المعنيين على أثر محاولة وقعت فى بيروت للتفاوض بين السلطات البريطانية وممثلى إمامة عمان خلال عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ولم تسفر هذه المحاولات عن نتيجة ما . وحسب قول العمانيين كانت مطالبهم فى هذه المحادثات معتدلة إذ انحصرت فيما يلى :

لابد أن تقوم العلاقات بين عمان وسلطان مسقط على أساس معاهدة السيب التى نصت على استقلال عمان الداخلية استقلالا إدارياً تاماً . تمكين الإمام من استعادة سلطته الدينية والزمنية. حرية تنقل العمانيين الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى مغادرة البلاد لكى يتمكنوا من العودة إلى بلادهم. التعويض عن خسائر الغارات الجوية حتى تتمكن عمان من استخدام هذا التعويض فى إصلاح أحوالها الداخلية .

ويلقى كل من الفريقين تبعة فشل تلك المحادثات القصيرة على الآخر ، فيذكر البريطانيون أن مندوبى الإمام طالبوا بالاعتراف بعمان كدولة مستقلة

---

(١) انظر خيرى حماد « قضايانا فى الأمم المتحدة » ص ٤٦٥ — ٥٠٨ .

ذات سيادة ، بينما ذكر العمانيون أن بريطانيا اشترطت منذ البداية سحب قضية عمان من الأمم المتحدة[١] .

وتقدمت قضية عمان خطوة جديدة فى الدورة السابعة عشرة لسنة ١٩٦٢ ، إلى سنة ١٩٦٣. إذ وافقت ٥١ دولة على طرح القضية ضد ٩ دول وامتناع ٣٦ عن التصويت . ومع أن هذا التصويت لا يوفر أغابية الثلثين ، لكنه يدل على احتمالات طيبة فى المستقبل . وبالإضافة إلى ذلك سمح لمندوب عمان بالتكلم فى اللجنة السياسية ، وهو ما لم يستطع تحقيقه فى الدورة السابقة . وعلى أثر انتهاء المناقشات فى هذه الدورة ، جاءت رسالة من سلطان مسقط بأنه مستعد لأن يسمح لأحد مندوبى الأمم المتحدة بتقصى الحقائق فى مسقط وعمان ، وأعلنت بريطانيا موافقتها على الاقتراح، وهى التى قامت بتقديمه نيابة عن السلطان ، وترك للأمين العام حرية التصرف فى اختيار ذلك المندوب . فوقع اختياره على دى رينج، وهو دبلوماسى سويدى يعمل سفيراً لبلاده فى مدريد . وكان عليه أن يحقق فى الأسئلة التى أثيرت أثناء مناقشات القضية فى الدورات السابقة . فهل هناك قتال مستمر فى عمان ؟ وأين يوجد الثوار ؟ وهل يأتون عبر الحدود السعودية حسب شكوى سلطان مسقط ؟ وهل ثمة قوات أجنبية فى عمان ، وما مدى سيطرة سلطان مسقط على عمان الداخلية ، وما هو مركز الإمام غالب بن على وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وحليف الإمام فى معارضة حكم سلطان مسقط ومقاومة الإنجليز ؟ كذلك كان على المندوب أن يتحقق من قانونية اتفاقية السيب التى تنصلت منها بريطانيا وأعلن سلطان مسقط عدم تقيده بها . وكذلك كان عليه أن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية ، إذ أن بريطانيا كانت تردد القول بأن سلطان مسقط حاكم مستقل، وفى الوقت نفسه كانت تنوب

---

(١) تقرير الأمم المتحدة ص ١٤٩ — ١٥٢ .

عنه فى الأمم المتحدة ، مما جعل كثيرا من الدول تتساءل : إذا كان مستقلا ، فلماذا لا يطلب عضوية المنظمة الدولية . وأخيراً طلب إلى المندوب أن يبحث مدى تقدم مشروعات التنمية فى مسقط وعمان ، ثم عن الجهود المبذولة لمعالجة القضية عن طريق المفاوضات .

زار دى رينج بعض البلدان فى مسقط وعمان كما طاف بعدة أقطار مجاورة، واتصل بالشخصيات الرئيسية المعنية بالموضوع ، ثم رفع تقريره إلى الجمعية العامة فى الدورة التالية. ويلاحظ أنه كان سلبياً بالنسبة لبعض الأسئلة الهامة مثل موقف الشعب من السلطان أو الإمامة، وهل تميل الغالبية إلى إحدى الهيئتين أم أنه من الأفضل تقرير المصير على الإطلاق . ومع ذلك فقد كشف التقرير عن حقائق تدين سلطان مسقط، فهو يعتمد على جنود مرتزقة معظمهم من الأجانب وخاصة من البلوش . ويلاحظ هنا أن البلوش الذين يستخدمهم السلطان هم غير هؤلاء المهاجرين القدامى الذين أتوا من بلوخستان واستقروا فى إقليم الظاهرة واندمجوا فى العرب منذ مدة طويلة . والمهم فى الأمر هو أن هؤلاء الجنود يقودهم ضباط بريطانيون، أما القوات الجوية التى شنت الغارات على عمان فكانت بريطانية صرفة. وقد رأى دى رينج بنفسه بعض آثار التخريب إلا أنه لاحظ عدم وجود قتال أثناء زيارته[1] .

وبما أن تقرير دى رينج لم يعتبر كافياً لتبصير الجمعية العامة عن حقيقة الوضع فى عمان ، فقد رأت أن تتبع أسلوباً جديداً لتقصى الحقائق . فكونت لجنة خماسية فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ واختار الأمين العام أعضاءها من ممثلى الأقطار الآتية : أفغانستان ، نيبال ، نيجيريا ، السنغال ، وكوستاليكا . وكان عليها أن تتقصى الحقائق فى إطار أعمال لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . ومن

---

(١) انظر ملخص هذا التقرير فى الداوود «تاريخ عمان الحديث» ص ٧٥ وما بعدها

المعروف أن بريطانيا عرقلت نشاط هذه اللجنة فى عدن ومحمياتها الأخرى بالجنوب العربى، وحرضت سلطان مسقط على منع اللجنة من دخول مسقط وعمان. ولذلك لم يكن بوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسات قانونية وتاريخية فضلا عن زيارة بعض الأقطار العربية وبريطانيا . ومع ذلك فإن التقرير الذى رفعته إلى المنظمة الدولية فى يناير سنة ١٩٦٥ جاء وافياً وأكثر موضوعية فى نظرته إلى الاتجاهات الوطنية[٢]

وترى اللجنة أن للإمامة قاعدة تاريخية متينة ، غير أنها لا تتمتع بإجماع الشعب العمانى، إذ توجد هيئات وطنية أخرى فى الخارج تتشكل عادة من الطلاب ومنها هيئة فى القاهرة وأخرى فى باكستان وثالثة فى لندن ورابعة فى الأقطار الشيوعية . كما أن أحد المندوبين العمانيين ذكر أنه يمثل ٦٠ ألفاً من عرب شرق إفريقيا . وتختلف هذه الهيئات فى نزعاتها حسب البيئة التى تعيش فيها. وفى رأى اللجنة أن القضية ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وبين إمامة عمان ، بل إنها جزء من المشكلات الاستعمارية ، وتعد بريطانيا مسئولة عن الأوضاع القائمة الآن فى ذلك الجزء من شبه جزيرة العرب ، ولذلك فهى تهيب بالأمم المتحدة أن تولى مزيداً من عنايتها لهذه القضية .

وخلاصة القول إن قضية عمان قد تشعبت إلى حد كبير من الناحية السياسية فهناك أولا موضوع الإمامة ، وهل هى القيادة الوطنية الوحيدة التى تمثل شعب عمان ؟ إن الشواهد تدل على أن غالب بن على أخذ يوثق صلاته بالسعودية ويبتعد عن القاهرة أثناء الصراع فى اليمن، ولو أنه كان بوسعه أن يبرر إقامته فى السعودية بأنها أقرب إلى ميدان النضال فى أرض عمان، وعلى كل فإن الإمام يسلم بمبدإ تقرير المصير حتى بالنسبة لشكل الحكم، ويعلن استعداده للتخلى عن

---

(٢) انظر عرضاً وتلخيصاً لهذا التقرير للمؤلف فى مجلة السياسة الدولية عــدد ١ يوليو سنة ١٩٦٥ .

الإمامة إذا اختار العمانيون نظاماً آخر . وإذن فهناك انقسام فى القيادة الوطنية التى أصبحت ترتكز الآن على الخارج ، ولا شك أن الحركات الطلابية هى العناصر الأكثر تقدمية إلا أنها تفتقد الركيزة التاريخية . كما أن أوضاع عمان الاجتماعية فى الداخل ما زالت بعيدة فى مفهوماتها عن تلك البيئات . وهناك ثانياً التحديد الجغرافى لعمان الذى يجب أن يتم فى نطاقه تقرير المصير . فهل هو قاصر على المنطقة الداخلية التى كانت فى السابق تابعة للإمامة أم أنه يشمل مسقط والمنطقة الساحلية أيضاً ؟ لقد أتى وقت طالبت فيه الإمامة بمسقط باعتبارها جزءاً من عمان ، وعندما تقدم الوعى اتسع مفهوم الوحدة وصار يشمل عمان الداخلية وما يسمى بسلطنة مسقط والمشيخات السبع التى تعرف أيضاً باسم ساحل عمان . ولهذا المفهوم الجديد أهمية كبرى فى قضية الوحدة العربية شريطة أن تتبناه عناصر وطنية تقدمية .

الفصل الخامس عشر

النفـــط

١ — عقود الامتياز الأولى

قصدنا فى هذا الكتاب التركيز على الأقطار العربية فى منطقة الخليج، ومع ذلك فحينما نتناول موضوع النفط نبدأ بتتبعه فى فارس لعدة أسباب : منها أنه أول امتياز للتنقيب عن النفط فى الشرق الأوسط تم هناك . وقد تأثرت أقطار الخليج الأخرى بالأنظمة والأحداث التى شهدتها السياسة النفطية فى إيران ، كما أن الشركة الانجليزية الفارسية حاولت أن تحصل على امتيازات أخرى فى الأقطار الواقعة على الشاطىء الآخر للخليج .

كان أحد رجال الأعمال الاستراليين ويدعى دارسى هو الذى حصل على الامتياز الأول للتنقيب فى فارس سنة ١٩٠١ وتدل الشروط التى تضمنها الامتياز كيف أن الدول الشرقية فى ذلك الحين كانت تتهاون كل التهاون فى حقوقها فى ثروتها المعدنية، وهكذا حصلت الشركة على حق التنقيب والاستغلال وإقامة الأنابيب فى جميع أراضى إيران دون تحديد للمساحة ، وإذا كانت الأقاليم الخمس الشمالية قد استثنيت فإن ذلك راجع لأسباب سياسية . وقد حدد نصيب الدولة المنتجة من الأرباح بـ ١٦٪ .

تم اكتشاف النفط سنة ١٩٠٨ فى منطقة تقع على ١٥٠ ميلا شمال شرق الخليج وتعرف بمسجد سليمان، وعلى أثر ذلك تكونت الشركة الشهيرة المسماة بشركة النفط الانجليزية الفارسية .

وفى سنة ١٩١٣ وحينما كان ونستن تشرشل وزيراً للبحرية قرر شراء نسبة

كبيرة من أسهم الشركة لحساب البحرية البريطانية ،وذلك لـكى يضمن الوقود اللازم للأسطول فى وقت لاحت فيه نذر الحرب،وكان لهذا العمل أكثر من مغزى ،فقد أصبحت الحـكومة البريطانية مساهماً رئيسياً فى الشركة بخلاف الشركات الأميريكية التى ستأتى فيما بعد إلى الخليج والتى يمتلكها القطاع الخاص ملكا تاماً . وستصبح الحـكومة البريطانية طرفاً فى جميع المنازعات التى نشأت بعد ذلك بين الشركة وبين فارس، واتضح ذلك بصفة خاصة عند محاولة تأميم النفط فى سنة ١٩٥١ .

ويرجع أول نزاع من هذا النوع إلى سنة ١٩١٩ حينما طالبت الشركة الحـكومة الفارسية بدفع التعويضات التى تقابل نفقات الدفاع عن آبار النفط . وكانت بريطانيا فى ذلك الحين فى ذروة قوتها ومع ذلك فقد قاومت الحـكومة الفارسية هذا الطلب المجحف، بل إنها عمدت إلى المطالبة بتعديل الشروط الأولى. فقد درجت الشركة على إعفاء نصيب البحرية من دفع العائدات المخصصة للدولة المنتجة ، كما أنها كانت تعتبر نسبة أل ١٦ ./. قاصرة على سعر الإنتاج ، فطالبت الحـكومة الفارسية بأن تحتسب على أساس الأرباح الناتجة عن البيع وعن التـكرير .

رضخت الشركة لهذه المطالب، ومع ذلك فقد ظلت العلاقات سيئة بينها وبين الحـكومة الجديدة التى أسسها رضا بهلوى ، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة مثل اتصال الشركة مباشرة برؤساء العشائر فى الجنوب وبأمير المحمرة ، كما أن الحـكومة الفارسية أخذت تدرك مغزى عدم تحديد المساحة التى يسرى فيها الامتياز،وما يترتب على ذلك من حرمان البلاد من تنافس الشركات الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن رضا خان كان يسعى إلى إدخال الإصلاحات الحديثة على نسق أتاتورك مما يحتاج إلى نفقات طائلة، وإذا به يجد عوائد النفط فى تناقص

مستمر وخاصة فى سنة ١٩٣١ بمناسبة الأزمة الاقتصادية العالمية . وفى ذلك الحين لم تكن الدول الشرقية مستعدة لإدارة صناعة النفط المعقدة ، ومن هنا لم يفكر الشاه فى التأميم بل لجأ إلى إسقاط الامتياز بحجة أنه قد تم قبل صدور الدستور.

واتخذ النزاع صفة دولية نظراً إلى أن الحكومة البريطانية مساهم رئيسى فى الشركة ، ومن ثم رفع إلى محكمة العدل الدولية التى عرضت وساطتها لعقد امتياز آخر على أسس جديدة . وبناء عليه صدر الامتياز المعدل فى أوائل سنة ١٩٣٣ وهو يحتوى على قواعد لم تكن شائعة فى امتيازات الشرق الأوسط مثل تحديد المساحة التى يسرى فيها الامتياز، وقد حددت بالنسبة لإيران بمائة ألف ميل مربع تختارها الشركة ، وتمثل العوائد مبلغاً محدداً عن كل طن « ٤ شلنات » بالإضافة إلى رفع نصيب إيران من الأرباح إلى ٢٠٪ حسب سعر البيع. وضمنت الشركة حداً أدنى من العوائد هو ثلاثة أرباع مليون جنيه سنوياً، ونص على أنها لا تخضع للسلطة التشريعية أو التنفيذية الإيرانية. وحددت مدة الامتياز بستين عاماً ، وعرفت الشركة الجديدة باسم الانجليزية الايرانية[1] .

تلى شركة نفط العراق من حيث الأقدمية فى منطقة الخليج الشركة الانجليزية الفارسية . ومع أن أعمال الشركة اتجهت فى بداية الامر إلى الموصل إلا أن صلتها بالخليج وإماراته وثيقة جداً ، وهى التى جلبت إلى المنطقة رءوس الأموال الأمريكية والفرنسية لكى تنافس الاحتكار البريطانى . ولا شك أن الظروف التى مر بها التاريخ الاقتصادى للدولة العثمانية هى التى أجبرت بريطانيا على التنازل عن احتكارها للنفط فى قطر وضع بعد الحرب العالمية الأولى تحت انتدابها . ذلك أن امتياز خط حديد بغداد منح للشركة الالمانية فى سنة ١٩١٤

---

(١) قرر الشاه رضا بهلوى فى ذلك الوقت تغيير اسم الدولة من فارس إلى إيران تمشياً مع النزعة القومية التى تهدف إلى تخليص البلاد من سيطرة الثقافة العربية التى ترجع إلى العهود الإسلامية، وذلك تقليداً لسياسة أتاتورك ، وسنلاحظ التسمية الجديدة ابتداء من هذا التاريخ .

اقتسمت الشركة الانجليزية الفارسية مع الشركة الألمانية احتكار التعدين، ثم اختفى الألمان بعد هزيمتهم فى الحرب وكان ذلك قبل البدء بتنفيذ المشروع . وحينئذ أصرت المصالح الأمريكية والفرنسية على أن ترث نصيب ألمانيا : الأولى باسم الباب المفتوح الذى يعادى احتكار الدول الاستعمارية لاقتصاد مناطق نفوذها، والثانية باسم التعويض عن منطقة الموصل التى تنازلت عنها فرنسا لبريطانيا سنة ١٩١٩ .

وبناء عليه تم تشكيل شركة نفط العراق سنة ١٩٢٢ على النحو التالى : ٢٣٫٧٥٪ لكل من شركة البترول البريطانية وشركة شل البريطانية الهولندية وشركة البترول الفرنسية وإحدى الشركات الأمريكية. وخصص مقدار الـ ٥٪ الباقى لأحد الرأسماليين الأرمن المدعو جلبنكيان . ومع ذلك فقد روعى مركز بريطانيا فى العراق فتقرر أن تسجل الشركة فى بريطانيا ، كما يتولى إدارتها موظفون بريطانيون ، وحصلت هذه المجموعات على امتياز التنقيب فى جميع أنحاء العراق باستثناء البصرة لمدة ٧٥ عاماً (سنة ١٩٢٥) وحدد نصيب العراق بـ ٤ شلنات عن الطن . وفى سنة ١٩٣١ ضمنت الشركة حداً أدنى من العوائد للعراق قدر بـ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

تأخر التنقيب قليلا على الشاطىء العربى للخليج نظراً لعدم الاستقرار السياسى فى شبه جزيرة العرب ، ولكن الجيولوجيين كانوا يتوقعون وجود النفط فى المنطقة . وقد أضاع أحد المغامرين النيوزيلانديين ويدعى فرانك هولمز الوقت فى الحصول على عدة تراخيص من الكويت ومن ابن سعود وحاكم البحرين لأنه كان يعمل لحساب شركة تجارية غير متخصصة، وكان هدفه هو الاتجار بهذه التراخيص .

وفى سنة ١٩٢٨ أخذ الجيولوجيون الأمريكيون ينقبون بصورة أكثر

جدية فى البحرين ، حتى إذا تأكدوا من وجود النفط بكميات تجارية طلبوا إلى الشيخ منحهم امتياز الاستغلال ،وذلك عن طريق المقيم العام البريطانى . وقد منح الشيخ أحمد الامتياز بالفعل للشركة الأمريكية سنة ١٩٣٢وهى الشركةالتى عرفت باسم بابكو اختزالا لعبارة شركة نفط البحرين A,B.P.G.O.

ولهذا الامتياز أهمية عظمى فى تاريخ الخليج المعاصر (١) ، فقد رأينا كيف أن جميع حكام الإمارات العربيةتعهدوا فى أوقاتمتفاوتة بألا يمنحوا امتيازات التنقيب عن النفط إلا بموافقة الحكومة البريطانية.فما هو الذى جعل تلك الحكومة توافق على أن يحصل الأمريكيون على حق الاستغلال فى إمارة كانوا يعتبرونها محور سيطرتهم فى الخليج ؟ الجواب على ذلك هو أن الولايات المتحدة اعتبرت مبدأ الباب المفتوح من الأهداف الرئيسية التى ساعدتمن أجلها الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى . وقدفتحت أقطار الخليج الأخرى بعد البحرين لمنافسة الشركات من مختلف الجنسيات . ومع ذلك فقد راعى الأمريكيون مركز بريطانيا السياسى فسجلت الشركة فى كندا إحدى دول الكومنولث وتركت المناصب الادارية بيد بريطانيين .

ومن جهة أخرى يعد امتياز البحرين أقدم عقود الاستغلال التى تمت فى أقطار الخليج العربية باعتبار أن العراق يعد حلقة وسطاً بين الخليج وآسيا الوسطى . وقد شجع اكتشاف النفط فى البحرين المنقبين على مضاعفة الجهد فى الشاطىء العربى . ولم تمض ثلاث سنوات حتى كانت عقود الامتياز الأولى قد منحت فى معظم الإمارات .

وينص عقد الامتياز على حق الشركة فى استغلال جميع أراضى البحرين ومياهها الإقليمية مقابل عائدات قدرت بثلاث روبيات عن الطن.وتعيين الحد

---

(١) Longrigg, Oil in the Middle East

الأدنى السنوى للعائدات بمائة وخمسين ألف روبية ، ويقل هذا المبلغ كثيرا عما قدر للدول الأكبر : العراق وإيران. كذلك أعفيت الشركة من الرسوم. وستصبح هذه المبادىء قاعدة بالنسبة للكويت وقطر . لقد جاء اكتشاف النفط فى البحرين فى الوقت المناسب ، إذ أن تجارة اللؤلؤ تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ١٩٣١ وكانت السعودية تمر بنفس الظروف العصيبة حينما طرحت أمامها عروض الامتياز، فقد كان ابن سعود يعانى من تضاؤل موارد الحج بسبب نفس الأزمة ، كما أن ثورة الإخوان لم يمض عليها زمن طويل. وقد كشفت عن حاجة البلاد إلى إدارة منظمة وجيش ثابت ، لذلك طلب عبد العزيز آل سعود بنفسه إلى توتشيل أحد الجولوجيين الأمريكيين أن يساعده على إيجاد شركات تنقب عن النفط فى بلاده ، غير أنه لم يجد صدى قويا لهذه الدعوة إلا حينما تم اكتشاف النفط فى البحرين .حينئذ تسابقت شركتان كبيرتان للحصول على امتياز النفط فى الأحساء، وهما شركة نفط العراق — التى يغلب عليها الطابع البريطانى — وشركة كاليفورينا الامريكية الخالصة . وقد أعان الملك أنه لن يأخذ فى الاعتبار المسائل السياسية، أى تفوق النفوذ البريطانى فى الخليج، وإنما سيمنح الامتياز للشركة التى تقدم شروطا أفضل ، وكانت العروض متساوية من حيث تقدير العائدات عن الطن ، ولكن رجحت كفة الشركة الامريكية لأنها قبلت أن تقدر العائدات على أساس سعر الاسترلينى، وهكذا صدر عقد الامتياز لصالح شركة كاليفورنيا سنة ١٩٣٣ على الأسس الآتية : تحصل الشركة على حق التنقيب والاستغلال فى جميع الاراضى الواقعة شرق صحراء الدهناء على أن تحدد بالتدريج منطقة الامتياز بعد التنقيب . تقدر العائدات بأربع شلنات عن الطن، مع دفع مبالغ إضافية نظير صدور العقد، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية . ويعفى الامتياز الشركة من جميع الرسوم . وللشركة حق الأولوية فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، ومدة الامتياز ستون عاماً .

استغرق التنقيب بضع سنوات قبل اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ ، وبدأ التصدير من رأس تنوره فى العام التالى . وبهذه المناسبة عدل الامتياز فوسعت المنطقة التى تحتكرها الشركة الأمريكية والتى صارت تعرف باسم أرامكو وأصبحت تشمل المناطق الجنوبية الشرقية المتاخمة لقطر والمشيخات، وسيكون لذلك نتائج بعيدة حول مشكلات الحدود .

لقد أحرز الأمريكيون نجاحاً فى الثلاثينات من حيث دخولهم بهذه النسبة الكبيرة فى منطقة ظلت زمنا طويلا احتكاراً سياسياً واقتصادياً لبريطانيا . فقد صاروا يمتلكون ١٠٠ ٪ من الشركات العامة فى البحرين والسعودية و ٥٠ ٪ فى الكويت، هذا عدا مساهمتهم فى شركة نفط العراق . ومع ذلك فإنه حتى سنة ١٩٣٩ ظلت بريطانيا فى المركز الأول فهى صاحبة الشركة الانجليزية الإيرانية التى تنتج أكبر كمية فى منطقة الخليج فى ذلك الوقت . وقد امتدت أعمال هذه الشركة إلى الإمارات العربية فحصلت على ٥٠ ٪ مناصفة مع الامريكيين فى استغلال نفط الكويت . وفى سنة ١٩٣٥ فاوضت شيخ قطر وحاكم أبو ظبى وحصلت منهما على امتيازات للتنقيب بشروط مجحفة للحكام . وفى ذلك الحين كانت الشركات تؤلف اتحادات فيما بينها وتتبادل المصالح، ومن ثم تنازلت الشركة الانجليزية الإيرانية عن امتيازاتها فى قطر والمشيخات لشركة نفط العراق التى استأثرت بالساحل الجنوبى للخليج العربى .

وتكاد عقود الامتياز الأولى مع الإمارات العربية تكون نسخة واحدة، فهى تمنح الشركات امتياز التنقيب فى جميع أراضيها دون تحديد ، وتجعل مدته فى الغالب ٧٥ عاماً، وتقدر العائدات بثلاث روبيات عن الطن، وتعفى الشركة من الرسوم . وفى بعض الأحيان تعين الشركة مبلغاً خاصاً للحاكم بصفته الشخصية مقابل منح الامتياز، أو بمناسبة الكشف عن النفط [1] وقد أصبحت شركة

(١) انظر محمد لبيب شقير « اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية »

نفط العـــراق تخصص مرتبات سنوية لحـكام المشخيات، وذلك لبضع سنوات أثناء الحرب قبل أن يبدأ التنقيب جدياً فى أبو ظبى

وفى سنة ١٩٣٩ لم يكن إنتاج الخليج يتجاوز ٨ ٪ من الانتاج العالمى ، وكانت إيران تأتى فى المقدمة، ومع ذلك فإن دخلهـا من النفط لم يزد عن أربعة ملايين،أى أنه لم يـكن يمثل بعد المورد الرئيسى للبلاد. ولما كان نقل النفط من من الخليج إلى أوروبا يتعرض لأخطار الحرب البحرية فقدرؤى الاستغناء عنه، نظـراً لضآلته بالنسبة للإنتاج العالمى.وتوقف الإنتاج فى السعودية مثلا فى نفس العام الذى بدأ التصدير فيه ، وأجل إنتاج الـكويت إلى مابعد الحـرب ، وقد انقلبت هذه الأوضاع بعد أن طفر إنتاج أقطـــار الخليج دفعة واحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

٢ ـ احتدام التنافس

تنبه الأمريكيون أثناء الحرب إلى أن إهمال الإنتاج فى الأقطار التى حصلوا فيها على امتياز الاستغلال قد يؤدى إلى فقدان هيبتهم ،وتطلع هذه الأقطار من جديد إلى بريطانيا ، ومن جهة أخرى تغيرت استراتيجية الحرب سنة ١٩٤٣ . وإذا كان نقل نفط الخليج عسيراً بالنسبة للميادين الأوروبية ، فإن استخدامه فى حرب اليابان كان أيسر منه بالنسبة لنفط الولايات المتحدة ذاتها . وهكذا عادت الشركات تتسابق على زيادة الإنتاج وعلى الحصول على امتيازات جديدة فى المناطق التى لم تدخل بعد فى دائرة التنقيب .

وقد ازداد التنافس احتداماً بسبب سقوط اتفاق الخط الأحمر المعقود سنة ١٩٢٨ وكان يقضى بأن تمتنع المجموعات المـكونة لشركة نفط العراق من أن تسعى إحداها منفردة للحصول على امتياز فى الأراضى التى كانت فى السابق جزأ من الدولة العثمانية أو فى شبه جزيرة العرب باستثناء الـكويت . وقد سقط

الاتفاق عملياً أثناء الحرب ، إذ اعتبرت الشركة الفرنسية مثل جولبنكيان من بين أصدقاء المحور واحتجز نصيبها من الأرباح وإن كانت قد عوضت فيما بعد، ثم خرجت المجموعة الامريكية عن الاتفاق أيضاً حينما اتفقت مع شركة أرامكو على إنشاء خط الأنابيب الكبير المعروف بالتابلاين والذى يصل آبار السعودية بحوض المتوسط . ولم يحل عام ١٩٥٠ حتى أصبح الأمريكيون فى المقدمة ويتملكون نحو ٦٠ ٪ من رءوس الأموال المستثمرة فى نفط الخليج ، واتخذ الصراع بين الشركات شكلا سياسياً فى بعض الأحيان كما يتمثل ذلك فى النزاع على الحدود بين السعودية والإمارات التى تخضع أراضيها لامتياز شركات بريطانية . وأبرز مثل على الصفة السياسية لهذا الصراع هو ماترتب على تأميم النفط فى إيران ودخول الامريكيين إلى استغلال هذا القطر بعد أن كان احتكاراً تاماً لشركة إنجليزية .

ولقد أغرى هذه الشركات على التنافس العثور على احتياطى هائل فى منطقة الخليج والبدء باستغلال آبار جديدة سنة بعد أخرى حتى أصبح الخليج يقدم ٧٥ ٪ من استهلاك أوروبا للنفط ، بل إن الولايات المتحدة وهى أكبر الأقطار المنتجة فى العالم رأت أنه من الحكمة استيراد جزء من استهلاكها وذلك محافظة على آبارها من النضوب

وقد توالى استخراج النفط من الإمارات العربية بعد الحرب العالمية الثانية على النحو التالى : الكويت سنة ١٩٤٦ ، قطر سنة ١٩٤٩ ، المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية سنة ١٩٥٤ وفى نفس الوقت تقريباً بدأ استغلال الآبار الواقعة تحت سطح البحر بحذاء شواطىء السعودية ، وتلا ذلك اكتشاف النفط فى أبو ظبى سنة ١٩٦٠ والبدء بتصديره سنة ١٩٦٤ ، وأخيراً تم اكتشاف النفط فى عمان بكميات تجارية . ومن المقرر أن يشرع فى تصديره ابتداء من عام ١٩٦٧ .

وتأتى الكويت رغم صغر مساحتهافى المقدمة،وتمتاز آبارها بأنها قريبةمن سطح الأرض،ومن ثم تقل نفقات الاستخراج . وتليها السعودية فإيران، بينما تقف كل من قطر والبحرين عند مستوى محدود ، وينتظر احتياطى هـائل فى مشيخة أبو ظبى .

ويلاحظ أن ثمان شركات كبرى تحتكر إنتاج النفط فى الخليج.منها خمس أمريكية ،واثنتان بريطانيتان مع ملاحظة أن شركة شل بريطانية هولاندية مشتركة وشركة واحدة فرنسية (١)

ومنذ سنة ١٩٥٧ أخذت بعض الشركات الإيطالية واليابانية تدخل إلى ميدان المنافسة فى الخليج، ولكن يلاحظ أن بعض هذه الشركات فروع للشركات الكبرى،وهى جميعاً على كل حال من الأقطار الغربية أو الضالعة مع الغرب . ومن الملاحظ أن الشركات الكبرى تحتل مركزاً أقوى عند المساومة مع الأقطار المنتجة .

وقد كان استغلال النفط تحت سطح البحر سبباً لإثارة مشكلات جديدة بين الشركات بعضها والبعض الآخر، وبينها وبين الأقطار المنتجة .

وكان الأمريكيون أسبق إلى هذا النوع من الاستغلال،لذلك فضل حاكم قطر أن يمنح حق التنقيب فى المياه التابعة له لشركة سوبيريور الأمريكية.وقد تم ذلك بعد أن تغير مفهوم المياه الإقليمية وأصبح كل قطر يمتلك المياه المواجهة لسواحله حتى منتصف الخليج . ولذلك عندما احتجت الشركة صاحبة الامتياز الأصلى فى قطر وطرح الاحتجاج أمام هيئة تحكيم فى سنة ١٩٥٠ ، أصدرت الهيئة حكمها بصحة الامتياز الجديد،وذلك على أساس أن الحاكم حينما منح الامتياز

---

(١) انظر عن تكوين الشركات : Marlow, p. 164—175

للشركة الأولى فى أراضيه مع مياهها الإقليمية لم يكن يتصور أن مفهوم المياه الإقليمية سيتغير على هذا النحو .

وتكرر نفس الإشكال بالنسبة لمشيخة أبو ظبى حينما منح حاكمها امتيازاً فى مياه الخليج والجزر التابعة له لإحدى الشركات الأمريكية ، فصدر الحكم لصالحها أيضاً، غير أنها تنازلت عن الامتياز بعد بضع سنوات لشركة أخرى تتكون من رءوس أموال بريطانية بمقدار الثلثين،وفرنسية بمقدار الثلث. وفى نفس الوقت (سنة ١٩٥٤) حصلت شركة أمريكية جديدة على امتياز التنقيب فى ظفار،وهى إقليم تابع لعمان،أى فى المنطقةالداخلة فى نفوذ شركة نفط العراق. وهكذا نلاحظ كيف كانت الشركات الكبرى تنسق مصالحها فيما بينها . وقد عرفت تكوين الاتحادات منذ العشرينات ، بينما افتقدت الأقطار المنتجة للنفط فكرة التعاون فيما بينها زمناً طويلا ، وكان التخاف أحياناً يدفع ببعض الحكام إلى التهاون فى الحصول على الشروط العادلة ، كما قبل بعضهم جعل الاتفاقات سرية .

٣ ــ الشركات والأقطار المنتجة

كان من الطبيعى أن تتطور عقود الامتياز وتعدل لمواجهة ظروف العصر، فيلاحظ مثلا أن عقد الامتياز الذى تم سنة ١٩٤٨ لاستغلال النفط فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت رفع نسبة العائدات من أربع شلنات إلى أربع دولارات للطن ، هذا بالإضافة إلى تخصيص ٢٠ ٪ من الأرباح للدولة المنتجة. ثم وقع الانقلاب الخطير فى تاريخ العلاقة بين الشركات والأقطار المنتجة فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وذلك حينما اتفقت شركة أرامكو مع المملكة العربية السعودية على مبدإ مناصفة الأرباح ،ذلك المبدأ الذى سبق تطبيقه فى فنزويلا

والذى سيصبح القاعدة فى أقطار الشرق الأوسط. فهل حققت شركات النفط بذلك توزيعاً عادلا بصورة نهائية للأرباح ؟؟

قد يتصور البعض أن الأموال الطائلة التى تحصل عليها أقطار صغيرة مثل الكويت أو قطر أو أبو ظبى تدل على أن مبدأ المناصفة يكفل حقوق الدول المنتجة ، ولكن أوضاع هذه الأقطار كوحدات سياسية صغيرة هو نتيجة عملية تاريخية معقدة فرضها الاستعمار البريطانى على الخليج منذ زمن طويل. وإذا ما قيست المسألة على أساس مستوى المعيشة فى الأقطار العربية بصفة عامة فإنه يتضح أن ثروة النفط لم تحقق النتيجة المرجوة منها .

لقد رأت بعض الشركات التى دخلت حديثاً إلى ميدان المنافسة مثل الشركة اليابانية والإيطالية أن تتقدم خطوة إلى الأمام تفضل نظام المناصفة ، فاتفقت شركة يابانية مع السعودية على تخصيص ٥٦ ٪ للدولة المنتجة . ثم أدخل ماتى رجل الأعمال الإيطالى مبدأ جديداً سنة ١٩٥٧ وهو أن تقدم الدولة المنتجة ٥٠ ٪ من رءوس الأموال المستثمرة فى استغلال النفط ، وعلى ذلك يرتفع نصيبها إلى ٧٥ ٪ مع بقاء نظام مناصفة الأرباح . ويبدو أن الشركات تميل إلى تفضيل هذا النظام على زيادة نسبة الأرباح.

على أن مبدأ المناصفة فى حد ذاته يحتوى على مغالطات عدة تنتقص من حقوق الدول المنتجة . من ذلك أنه يخصم من الأرباح الضرائب التى تدفعها الشركات فى الأقطار المسجلة بها ، كما أن الشركات تدفع النصف عن أعمال الاستخراج والبيع ، وحقيقة الأمر أنها تحقق أرباحا أخرى هائلة عن طريق شركات فرعية تقوم بأعمال النقل ومد الأنابيب والتكرير والتسويق. كذلك فإن الأقطار المنتجة وخاصة المتخلفة منها لا تستطيع أن تخضع حسابات الشركات للرقابة الدقيقة ، للتأكد من أنها تقدم نصف الأرباح فعلا . ويلاحظ أنه منذ

وقوع أزمة التسويق فى النفط أخذت الشركات تبالغ فى الخصم من سعر البيع مما أثر على دخل الأقطار المنتجة .

لذلك كله لم يضع مبدأ المناصفة حداً للنزاع بين الشركات وبين الأقطار المنتجة،وخاصة تلك التى تقدم فيها الوعى الوطنى . وأبرز مثل على هذا الصراع وقع فى إيران عندما قرر المجلس ، بدعوة محمد مصدق رئيس الوزراء فى ذلك الوقت،تأميم النفط فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ وقد اتخذ هذا القرار قبل أن يطبق مبدأ المناصفة فى إيران .

وكانت دعوة التأميم شائعة بين العناصر التقدمية منذ سنة ١٩٤٧ ، وقد دفع ذلك الشركة إلى أن تقترح إسهام إيران بـ ٢٠ ٪ من رأس المال المستثمر فى الاستغلال . غير أن المجلس رفض الاقتراح كما رفض عرضاً ثانياً تقدمت به الشركة لرفع نسبة العوائد عن الطن . وقد ازداد مركز الشركة حرجاً بعد أن أدخلت أرامكو نظام المناصفة ، ويبدو أن ارتفاع أسعار النفط بسبب حرب كوريا أغرى الشركة بمقاومة مبدإ المناصفة مما زاد خصومها فى إيران وهيأ السبيل لاتخاذ قرار التأميم .

أثار هذا الحادث ضجة دولية عظمى ، وأيدت محكمة العدل الدولية حق إيران فى تأميم صناعة النفط ، ومع ذلك لم يقدر للتجربة النجاح لأسباب متباينة. أولا إن صناعة النفط معقدة وتحتوى على عمليات عديدة من استخراج وتشغيل للأنابيب وتكرير ونقل وتسويق. ولم تكن إيران قد استعدت من الناحية الفنية للتغلب على جميع تلك العقبات. وقد أمكن الاستغناء عن إنتاج الآبار الإيرانية باستخدام إمكانيات الكويت الهائلة .

وأخيراً عدم مسايرة الشاة للحركة الوطنية، وخشيته من أن يكون التأميم مقدمة لقلب نظام الحكم . ومن المعروف أنه تمكن بمساعدة قوى خارجية

من تصفية مصدق وأنصاره. وعلى أثر ذلك تمهد السبيل لعقد اتفاق جديد مع شركات النفط، يبقى على التأميم شكلا ولكنه يحفظ للشركات المنتجة جميع الفوائد التى تحصل عليها من أقطار الخليج الأخرى . والتغيير الهام الذى حدث هو إسقاط امتياز الشركة الإنجليزية الإيرانية، وتكوين اتحاد جديد من شركات دولية عرفت بالكونسورسيوم . وقد حدد نصيب الشركة الإنجليزية الإيرانية فى هذا الاتحاد بـ ٤٠٪ وحصلت شل على ١٤٪ بينما وزعت الأسهم الباقية بين شركات أمريكية والشركة الفرنسية للنفط. وفى نفس الوقت تكونت شركة وطنية إيرانية للنفط، وحصل الاتحاد الجديد الكونسورسيوم على تأجير الاستغلال لمدة ٢٥ سنة على أساس مناصفة الأرباح .

وقد عملت عدة أقطار عربية من جهة أخرى على تحسين شروط الامتياز دون اللجوء إلى إجراءات التأميم، خاصة بعد فشل التجربة الإيرانية . ويلاحظ أن الظروف السياسية كانت تلعب دوراً فى تحديد موقف هذه الأقطار من الشركات. فالإمارات الخاضعة لبريطانيا لم تبذل جهداً يذكر فى هذا السبيل ، بينما حدثت محاولات تتفاوت قوة وضعفاً فى العراق والسعودية والكويت ، وقد شدد قانون النفط الصادر فى العراق سنة ١٩٦١ الرقابة على الشركات ، كما أسست شركة وطنية عراقية للنفط تقوم بأعمال التسويق . وفى السعودية ألزمت الحكومة الشركة صاحبة الامتياز بتعيين عدد من المواطنين العرب فى مجلس إدارتها ، وعدلت نظام حساب الدولار. وظهر تشدد الكويت إزاء الشركات بعد قيام مجلس الأمة سنة ١٩٦٣ وأوضح مثل على ذلك هو إيقاف امتياز جديد فى يناير سنة ١٩٦٥ ، وكان موضوع الخلاف هو أن الشركة خصصت كضريبة إنتاج ١٢٫٥٪ من النفط للدولة المنتجة. ولكن هل يقدر سعر هذه الكمية حسب سعر الإنتاج عند الآبار أم أم عند البيع ؟

لقد دلت تجربة التأميم فى إيران على أن الأقطار المنتجة بحاجة إلى تنسيق العمل فيما بينها كما تفعل الشركات صاحبة الاحتكار ، وقد شرعت الأقطار العربية فى عقد مؤتمرات تهدف إلى حماية مصالح الأقطار المنتجة منذ سنة ١٩٥٩ كما تكونت هيئة عالمية أخرى من الأقطار المنتجة للنفط تعرف باسم أوبك. وتبدو حاجة الأقطار العربية بصفة خاصة إلى إيجاد منظمة دائمة ذات فعالية لتنسيق الأعمال المتعلقة بالنفط . فإن الدول الأوربية المستهلكة قد تميل فى المستقبل إلى الاعتماد اعتماداً أكبر على النفط الذى اكتشف حديثاً فى بلاد المغرب العربى، لأن ذلك يجنبها النفقات الإضافية التى تدفع كرسوم فى قناة السويس، أو حتى نتيجة النقل فى الأنابيب ، والرسوم التى تدفع للأقطار التى تمر بها . وقد يكون لذلك التفضيل اعتبارات سياسية مما يؤثر تأثيراً سيئاً على العلاقات داخل الوطن العربى .

وقد أوصى مؤتمر النفط الخامس الذى انعقد فى القاهرة سنة ١٩٦٥ بإنشاء هيئة دائمة يكون من بين مهماتها إعادة النظر فى عقود الامتياز التى تم معظمها فى عهد الضعف . كما أوصى بإنشاء معهد لتدريب الخبراء والفنيين فى صناعة النفط واستخراجه . وهذه خطوة أولية لابد منها قبل التفكير فى التأميم . ولهذا السبب نفسه مالت غالبية الأعضاء إلى تأجيل هذه الفكرة والبدء كمرحلة أولى بتكوين شركات وطنية تتولى أعمال التسويق وبناء الناقلات وإنشاء معامل التكرير .

وقد شرعت بعض الأقطار العربية فعلا فى تأسيس شركات وطنية لتتولى هذه الأعمال، مثل شركة الكويت للنفط التى تأسست سنة ١٩٦٠ ومع ذلك فإن أعمالها مازالت محدودة بالرغم من وجود إمكانيات هائلة فى بعض الأقطار، بدليل أن جزءاً كبيراً من أرباح النفط الفائض مازال يستثمر فى بنوك بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا .

الفصل السادس عشر

مشكلات الحدود

من الشائع أن مشكلات الحدود فى شبه جزيرة العرب إنما نشأت عن التسابق حول استغلال النفط ، والحق إنها وجدت من قبل منذ أن ظهرت دول متقدمة نسبياً واصطدمت هذه الدول بالسياسة البريطانية فى الخليج . وفى السابق كان يكتفى بتحديد الواحات أو الآبار أو القبائل التى تتبع هذه الوحدة السياسية أو تلك ، أما رسم خطوط محددة على خرائط فقد استحدث فى أوائل القرن العشرين. ولعل الاتفاق الإنجليزى العثمانى سنة ١٩١٣ هو أقدم محاولة من هذا النوع . وبعد الحرب فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط حدود على هذا الأساس بين العراق والسعودية والكويت . وقد سلم الخبراء الأنجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تيسر رسم تلك الخطوط الدقيقة ،فإن التبعية لا تنبنى على أساس المواطنة والأرض، بقدر ماتنبنى على أساس علاقات رؤساء القبائل بحكام الدول . ولما كانت بعض القبائل تتنقل فى مراع واسعة وتعتبر هذه المراعى ملكا شائعاً، فقد نشأت فكرة إقامة مناطق محايدة تقتسم فيها الدول المتجاورة حق السيادة. وحينما يجد موضوع النفط سيؤخذ بمبدإ اقتسام الأرباح أيضاً فى هذه المناطق المحايدة .

وقد وضعت قواعد خاصة لاتصال شيوخ القبائل فى تلك المناطق برؤساء الدول كما تقرر إقامة محاكم مختلطة للقضاء فيها .

وفى الركن الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة العرب حيث تقل المراكز العمرانية أهمل مبدأ تخطيط الحدود إهمالا أعظم ، ومما جعل المشكلة أكثر تعقيداً أنه لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير سيادة الدولة ، فهو ينبنى أحياناً على إعلان الولاء

من زعيم القبيلة ، وأحياناً أخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالأباضية أو السلفية، وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية كما كانت أسرة البوفلاح تمتلك بعض بساتين واحات البوريمى. ويبقى بعد ذلك مظاهر إعلان الولاء، فهل يقتصر الأمر على إعلان شفوى أم أنه لا بد وأن يقترن ذلك بدفع الزكاة ؟ لذلك كله تعذر التوصل إلى حل حاسم للنزاع على الحدود بين السعودية من جهة وقطر وعمان ومشيخات الساحل من جهة أخرى ، كما امتد هذا النزاع بين المشيخات بعضها والبعض الآخر وبين قطر ، وكانت فرصة طيبة لبريطانيا لكى تتدخل بصورة جديدة فى شئون شبه الجزيرة

كان ضم الأحساء سنة ١٩١٣ نقطة انطلاق للسعوديين فى منطقة الخليج ، غير أن الملك عبد العزيز الذى وثق صلاته ببريطانيا لم يشأ أن يمارس السياسة التوسعية التى تميزت بها الحكومات السعودية السابقة. وحينما تجدد هذا النشاط التوسعى فى العشرينات اتجه إلى الأقاليم الداخلية من عمان التابعة للإمامة . ففى سنة ١٩٢٥ ظهر جامعو الزكاة السعوديون لدى بعض القبائل فى إقليم الظاهرة كما دخلت قوات سعودية إلى واحات البوريمى فى العام التالى ولم تستقر بها .

وقد عبر عيسى الحارثى — الشخصية الرئيسية فى حكومة الإمامة — عن مخاوفه من الأطماع السعودية لدى الوكيل البريطانى بالشارقة ، إلا أن بريطانيا لم تكترث فى ذلك الحين لأن شئون عمان الداخلية لم تكن تعنيها بصورة مباشرة .

وتدخل مشكلة الحدود فى مرحلة جديدة على أثر منح ابن سعود امتياز التنقيب عن النفط لشركة كاليفورنيا الأميريكية فى سنة ١٩٣٣ فبهذه المناسبة أرسلت الشركة تستفسر من السفارة البريطانية فى جدة عن خط الحدود الذى يفصل بين المملكة العربية السعودية وبين إمارات الخليج الأخرى . ويعد توجيه السؤال

إلى السفارة البريطانية تجاهلا لمركز ابن سعود الدولى . وعلى كل فقد أثار هذا الاستفسار مجادلات دبلوماسية طويلة لم تنته حتى ذلك الوقت ، وتحول الأمر إلى صدام مسلح فى بعض الأحايين بين السعودية وبين الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية . وحينما طرحت القضية أمام حكومة الرياض فى سنة ١٩٣٤ بنت مطالبها فى قطر وأبو ظبى والمشيخات الأخرى على أساس ولاء قبائل عدة مثل بنى مرة والمناصير للحكم السعودى . وقد سلم الخبراء البريطانيون منذ ذلك الوقت بمبدإ التخطيط على أساس ولاء القبائل دون التقيد بخطوط جغرافية دقيقة . كما سلموا بامتداد السلطة السعودية جنوباً حتى الربع الخالى ، أما الحدود بين السعودية وبين قطر وأبوظبى ومسقط فلم يتوصل الطرفان إلى اتفاق عليها .

بل إن الحكومة السعودية لم تستطع أن تحدد بالضبط مطالبها كما يبدو من هذه الرسالة التى بعث بها الملك عبد العزيز إلى فؤاد حمزة ممثله فى مفاوضات الحدود التى كانت تدور فى لندن نهاية سنة ١٩٣٤ « وأما عن مسقط وعمان وقطر فهذه لا نعلم فيها حدوداً لأحد، إذ أنه من ولاية آبائنا وأجدادنا ماصار لأحد فيها كلام ، كلها تحت أيدينا من ذلك اليوم إلى اليوم وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها ولم يعترض علينا فى ذلك معترض، ولم يشاركنا فيها أحد لاعربى ، ولا عجمى حتى نعرف لها حدوداً معلومة ، ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر إخواننا وطوارفنا وليس بيننا وبينهم أى خلاف»[(١)]

كانت السعودية تود كما يبدو من الرسالة إدخال حكام الإمارات خاصة حاكم قطر كطرف معترف به فى المفاوضات ولكن بريطانيا أصرت على أنها وحدها صاحبة الحق فى تمثيلهم .

كان هذا الغموض مبرراً — كما يدعى الكتاب البريطانيون — للعودة

---

(١) عرش السعودية ج ١ ص ٣٨٣ .

إلى الاتفاق الانجليزى العثمانى لسنة ١٩١٣ بالرغم من أنه لم يوقع ، والقول بأن السعودية تصبح ملزمة بالحدود التى بينتها هذه الاتفاقية .

ثم تظاهر المفاوضون البريطانيون بأنهم تساهلوا بقبول تعديل خط الحدود بحيث تمتد السعودية شرقاً مسافة ستين ميلا ، واقتربت وجهتا النظر فى سنة ١٩٣٥ لولا أن منح امتياز فى قطر للشركة الانجليزية الفارسية،فاعترض الملك عبد العزيز بأنه يجب تسوية الحدود مع قطر أولا قبل منح الامتيازات.والظاهر ان ابن سعود كان يعول على صداقة عبد الله القاسم وخاصة الروابط الروحية التى تربطه بالحركة السلفية ، ولذا كتب إليه محتجاً على منح الامتياز ، غير أن بريطانيا لم توافق على إجراء اتصال مباشر بين الحاكمين العربيين .

وفى نوفمبر من تلك السنة قام مستر ريان السفير البريطانى فى جدة بزيارة الرياض وحاول تهدئة الحال بقبول مبدإ التوزيع القبلى . وعلى ذلك رسم خطاً قريباً من وجهة نظر الحكومة السعودية بشأن حدود قطر .

وأما بخصوص المشيخات فإنه بالرغم من أن الخط الجديد كان يجعل الحدود السعودية على بعد سبعين كيلو متراً من الساحل، إلا أن الوفدالسعودى برياسة السيد يوسف ياسين تمسك بأن هذه المشيخات ليس لها سلطة خارج قراها . وعادت بريطانيا تشـــــدد فى موقفها أيضاً بسبب النشاط الجيولوجى للشركة الأمريكية . فرؤى إيفاد وزير الخارجية السعودية فيصل آل سعود إلى لندن فى فبراير سنة ١٩٣٨، وقد حمل إلى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها من الناحية التاريخية . فهى تبنى حق الدولة على أسس وراثة هذه المناطق تاريخياً . وتقول المذكرة «إن التمسك بهذا المبدإ يجعل قسما واسعاً من أراضى حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبى داخلا ضمن أراضى جلالته . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبرى وبريمى وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد

الملك . غير أن جلالته حباً منه فى الوفاق والتفاهم مع بريطانيا ،وفى عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج الفارسى ، ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل هذا جعله يقبل بعد الإلحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه ، فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا » .

لم تؤد رحلة فيصل هذه إلى نتيجة حاسمة .ولم يمض وقت طويل حتى شبت الحرب العالمية الثانية ، فكف الطرفان عن إثارة هذا الموضوع .

تجدد نزاع الحدود لسنة ١٩٤٩ كنتيجة لتوسع شركة أرامكو فى أعمال التنقيب . وقد ظهر موظفوها فى مارس من هذا العام فى منطقة سبخة مطى التى تعتبرها بريطانيا جزءاً من أبو ظبى ،وبالرغم من أن بريطانيا كانت قد سلمت أثناء مفاوضات سنة ١٩٣٥ بتبعية هـذه المنطقة للسعودية ، فقد وجه المندوب البريطانى احتجاجاً شديد اللهجة إلى ممثلى شركة أرامكو،وطلب إليهم الانسحاب من هذه المنطقة التى لم تعين تبعيتها السياسية بعد .

ومنذ ذلك الوقت تركز النزاع على الحـدود فى الأراضى التى اعتبرتها بريطانيا جزءاً من مشيخة أبو ظبى،وخاصة واحات البوريمى ومنطقة الظفرة التى تقع فيها واحة الجواء أو اللـواء، وهى مسقط رأس الأسرة الحاكمة،أسرة البوفلاح .

وتنتشر فى المجموعة الأولى من الواحات قبائل النعيم والظواهر، بينما تغلب على المجموعة الأخرى فى الظفرة قبيلة المناصير وبعض بنى ياس ، لذلك حرص الطرفان على إثبات ولاء هذه القبائل له .

وبالنسبة لبنى ياس ذهبت السعودية إلى القول بأنها ليست قبيلة بالمعنى المعروف، بل هى مجرد حلف قبلى خضعت بعض فروعه أحياناً للسعوديين .

وحسب المطالب السعودية الجديدة لا يتبقى لمشيخة أبو ظبى إلا خمس الأراضى التى تتبعها حالياً ، أما النزاع مع مسقط فقد دار حول ثلاث من واحات البوريمى التسع .

٢ — مسألة البوريمى

نتبين مما سبق أن مشكلات الحدود امتدت من قطر حتى مسقط ، إلا أن مسألة البوريمى اكتسبت شهرة خاصة لأنها انتهت بصراع مسلح ثم انتقل موضوعها إلى المجالات الدولية على مختلف المستويات . ويمكن تفسير هذا الاهتمام الخاص بالبوريمى بموقعها الاستراتيجى ، فهى تقع على مسافة أربعمائة ميل من آخر مركز مأهول فى نجد من جهة الجنوب الشرقى ، وهى تسيطر على الطريق الموصل بين سهل الباطنة الواقع فى مسقط وبين عمان الداخلية، أى أنها ملتقى عدة طرق. وقد عرفت الدولة السعودية الأولى ذلك فاهتمت ببناء الحصون فيها لتكون نقطة انطلاق فى عمان ، وإذا سلم بالمطالب السعودية فى البوريمى فإن ذلك يؤدى حتما إلى احتلال المناطق الشاسعة التى تفصل بينها وبين نجد وهى الجزء القريب من مشيخة أبو ظبى .

أما الحكومة السعودية فتفضل أن تبنى مطالبها لا على هذه القاعدة الاستراتيجية والسياسية، بل على أساس الحق التاريخى والصلات الروحية، فسكان الواحات من آل النعيم أو الظواهر حنابلة مثل النجديين ، وقد كانوا يتبعون الحكومة السعودية منذ أوائل القرن التاسع عشر . وسنعود إلى مناقشة هذه الأدلة ، ويكفى أن نشير هاهنا إلى أن الوضع كان غير مستقر بالواحات فى السنوات القليلة التى سبقت احتدام المشكلة ، وقد حاول الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبى فى سنة ١٩٤٦ أن يدعم سلطته فيها بتعيين أخيه والياً فى البوريمى ، غير أن زعماء القبيلتين الرئيسيتين : صقر بن سلطان شيخ النعيم وراشد بن محمد شيخ

الظواهر كانا يجدان فى المضاربة بالأمراء وسيلة للاحتفاظ بسلطتيهما فترددا فى إعلان الولاء بين حاكمى مسقط وأبو ظبى ، ثم استقر بهما المطاف بالتمسك بالسلطة السعودية منذ سنة ١٩٥٢ .

وفى خلال تلك المدة كان ممثلو الدولة السعودية وبصفة خاصة جامعو الزكاة يظهرون من حين إلى آخر فى واحات البوريمى،وسيصبح جمع الزكاة هو أهم دليل لدى السعوديين على إثبات السلطة الشرعية . لذلك تناولت المذكرة البريطانية المقدمة بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٥ هذا الموضوع وركزت على أن جمع الزكاة لم يكن مستديماً وأن مبعثه فى كثير من الأحيان هو الخوف من سلطة أقوى ، فهو أشبه بالإتاوة منه بالزكاة التى هى أصلا ذات صفة دينية ، وأخيراً طالبت المذكرة بإبراز الوثائق التى تثبت حق السعودية فى الواحات ،وإن أعلنت بأن بريطانيا غير ملتزمة بها .

تكونت لجان فنية لجمع تلك الوثائق، وبينما كانت تزاول أعمالها دعت الحكومة البريطانية فيصل بن عبد العزيز للتفاوض معها فى هذا الشأن فى مؤتمر خاص عقد فى لندن خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ .

وقد سلم أعضاء المؤتمر بالتمييز بين نوعين من القبائل : المستوطنة ، وهذه تقدم الوثائق الدالة على إثبات تبعيتها ، وبين قبائل بادية وهذه يبحث عن أنها لم تخضع لسلطة أخرى غير السعودية ولو لفترة محدودة ، إذ أن إثبات الحق فى الأرض التى تسكنها يتطلب أدلة أقوى من القبائل المستوطنة . وقد بين فيصل أن بحث هذه الأمور لا يمكن أن يجرى فى لندن ، وقبلت بريطانيا هذا الرأى وبناء عليه عقد مؤتمر جديد فى الدمام (فبراير سنة ١٩٥٢) ، واشترك فيه بعض حكام إمارات الخليج . ومما هو جدير بالملاحظة أن حاكم قطر لم يقف بجانب بريطانيا على طول الخط ،كما فعل حاكم أبو ظبى الذى حدد مطالبه فى

معظم واحات البوريمى وفى الشمال حتى خور العديد بحجة أنه يصدر تراخيص الصيد لأهل هذه الجهات .

أبدت بريطانيا استعداداً للتباحث على أساس مقترحات الحدود التى قدمها فؤاد حمزة سنة ١٩٣٥ إلا أن السعودية لم تجد نفسها ملزمة بهذه المقترحات ، وفى نفس الوقت اعترضت بريطانيا على موقف شيخ قطر محتجة بأنها ما تزال مسئولة عن علاقاته الخارجية.وعلى هذا النحو انتهى مؤتمر الدمام دون التوصل إلى نتيجة .

وتجنبا لتفاقم النزاع ، بحث الطرفان إمكان تحكيم طرف محايد . والاستمرار فى التوقف عن عمليات التنقيب فى المنطقة المتنازع عليها . إلا أن بريطانيا لم تحترم اتفاقها . فأخذت ترسل البعثات الاستكشافية إلى البريمى باسم حاكم مسقط . فتوالت الشكاوى على الحكومة السعودية من جراء ذلك ، ومما يذكر أن هذه الشكاوى لم تقتصر على رؤساء النعيم من سكان البريمى ، بل شارك فيها راشد بن سعيد شيخ البلوش من سكان الظاهرة فيما وراء البريمى ، وكذلك قضاة الشارقة ودبى .

وتلبية لدعوة الأهالى ، لم تكتف الحكومة السعودية بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، بل أرسلت تركى بن عطيشان مع قوة من الشرطة إلى البريمى فى أغسطس سنة ١٩٥٢ . فادعت بريطانيا أن هذه القوة تهديد عسكرى يتنافى مع اتفاق الدمام ، وطالبت بسحبها ، وبينما كانت المفاوضات جارية فى جدة ، جاءت قوة انجليزية من الشارقة وعسكرت على بعد أربعة كيلو مترات من الواحة ، وأخذت الطائرات تحلق فوق قرية حماسة التى اتخذها ابن عطيشان مركزاً له ، فكتب الملك عبد العزيز إلى إيدن وزير الخارجية آنذاك ينذره برفع المسألة إلى مجلس الأمن إن استمرت القوات البريطانية فى تحركاتها ، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إيقاف عمليات الطائرات ولكنها

لم تسحب قواتها ، وفى نفس الوقت عبر إيدن عن رغبته فى تسوية سلمية .

وبناء على ذلك جرت مفاوضات فى الرياض بين بلهام السفير البريطانى، وبين الملك عبد العزيز الذى عرض حلا محدداً .وأهم ما ورد فيه أن تتألف لجنة ثلاثية من ممثلى الطرفين مع ثالث محايد ؛ اقترح أن يكون الولايات المتحدة بصفتها صديقاً للطرفين ، وتقوم هذه اللجنة بزيارة المنطقة وتحديد طريقة استفتاء الأهالى . وبناء على نتيجة هذا الاستفتاء تقرر تبعية البلاد للحكومة التى يختارها الأهالى .

وانتظاراً للرد البريطانى ، وقع اتفاق فى ٢٦ أكتوبر ؛ عرف باتفاق التوقف ، وهو يقضى بأن تلزم كل قوة موضعها . وألا تعرقل تموين مراكز الطرف الآخر .

وقد جاء رد الحكومة البريطانية فى ٢٢ نوفمبر ، وهو يبدى تشككه فى إمكان حل المسألة عن طريق المفاوضات ، ويقترح طرح القضية (على نوع من التحكيم الدولى) بدل الوساطة الأمريكية .

ورغم أن الحكومة السعودية لم تعارض فى مبدإ التحكيم ، إلا أنها حاولت إقناع الحكومة البريطانية بمبدإ الاستفتاء،باعتباره أكثر تمشياً مع العرف الدولى الحديث

وعندما لاحظت بريطانيا توافد القبائل على ابن عطيشان ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة السعودية تتهمها بالرشوة . وتبع ذلك رسالة شخصية من تشرشل إلى الملك فى أبريل سنة ١٩٥٣ تشدق فيها بالصداقة السعودية البريطانية ، ولكنه فى نفس الوقت وصف خطابه بأنه لن يكون ساراً ، لأنه أعلن تمسكه بالتحكيم فى واحة البريمى على وجه الخصوص .ولا بد أنه كان يعلم أنه لن يكون ساراً أيضاً لأن الحكومة البريطانية قررت أن تعزز قوتها حول البريمى . فأقامت ستة عشر مركزاً لحصارها . كما أنها احتلت واحة الجواء فى منطقة الظفرة وبعض المناطق الأخرى المتنازع عليها .

وإن تماسك ابن عطيشان وصموده رغم الحصار البريطانى ، لدليل على تأييد سكان البريمى له . وعندما أرسلت الحكومة السعودية مذكرة جديدة تعترض فيها على التصرفات العسكرية التى تخرق اتفاقية التوقف ، أجاب تشرشل بأن وعد وعداً قاطعاً ألا يحدث تغير فى الحالة العسكرية بعد ذلك .

ولكن المشكلة أمام الحكومة السعودية كانت هى كيفية تموين ابن عطيشان وأهل البريمى بعد ضرب الحصار على الواحة . وإزاء هذا الضغط ورغم تأييد جامعة الدول العربية ، اضطرت الحكومة السعودية إلى قبول التحكيم فى مسألة البريمى ، على أمل أن حقها الواضح سيضمن لها كسب القضية . فيكون ذلك فاتحة لحل مشاكل الحدود الأخرى بما يتفق مع مطالبها ، غير أنها اشترطت أن تيسر عملية التموين ، وأن تكون قوة الطرفين فى المناطق المتنازع عليها على قدم المساواة وأن تتوقف عمليات التنقيب ، ولكن السلطات البريطانية التى كانت قد أرسلت خبراءها منذ احتلال المنطقة فى أبريل ، تمسكت ببقائهم فى أثناء عملية التحكيم . ورداً على هذا أرسلت السعودية خبراء الشركة الأمريكية إلى نفس المنطقة ، فاقترحت بريطانيا أن تقسم المنطقة بين الجانبين . وقبلت السعودية ذلك على شرط ألا يكون لهذا أى أثر فى تقرير حق السيادة .

وفى ٣٠ يولية سنة ١٩٥٤ تم وضع اتفاقية التحكيم على واحة البريمى بالصورة الآتية :

أولا — تتكون المحكمة من خمسة أعضاء ، يمثل اثنان منهم الطرفين المتخاصمين وهما اللذان يختاران بقية الأعضاء من بين الدول المحايدة ، أو يختارهم رئيس محكمة العدل الدولية إذا لم يتفقا ، ويكون من بينهم الرئيس

ثانياً — موضوع النزاع هو التحكيم بين الخط الذى تقترحه المملكة السعودية سنة ١٩٤٩ ، والخط الذى طالبت به أبو ظبى سنة ١٩٥٢ .

ـ حق السيادة فى المنطقة التى مركزها واحةالبريمى ، ويمر محيطها عبر نقطة تلاقى خط عرض ٢٥ر٢٤ شمالا مـــع خط طول ٣٦ ر٥٥ شرقاً . النظر فى الوقائع التاريخية المثبتة لحق السيادة . التنظيم القبلى وطرق حياة القبائل المتنازع على تبعيتها. ممارسة السلطة

ثالثاً ـ يقدم كل من الطرفين مذكرة خلال ستة أشهر على الأكثر يوضح فيها أسانيده أمام المحـكمة[1]

بقيت عدة قضايا معلقة بعد اتفاقية التحكيم، فما هى المنطقة التى سيجرى التحكيم عليها ؟ لقد طالبت السعودية بأن يشمل التحكيم جزءاً من إقليم الظاهرة وهو ما يتجاوز مطالبها فى سنة ١٩٤٩ . وفى نفس الوقت أعلنت أنه كان يجب مبدئياً إخراج واحات البوريمى من التحكيم ،لأن حق السيادة فيها أمر مسلم به،ويعد إدخالها تساهلا من جانبها .

أما القضية الثانية فتتعلق بوضع المنطقة المتنازع عليها أثناء الفترة الانتقالية ، فهل تعتبر منطقة محايدة خالية من وجود قوات أو أجهزة إدارية لـكلا الطرفين أم تقام فيها إدارة مشتركة ؟

وقد تقرر الأخذ بالفـكرة الثانية ،وبناء عليه تـكونت قوة شرطة صغيرة مشتركة تضم خمسة عشر جنديا من السعودية وعدداً مماثلا من الحرس العمانى ، وهى قوات شرطة أقامتها بريطانيا فى المشيخات يقودها ضباط بريطانيون . وعلى كل حال لا يجوز التدخل فى سياسة القبائل أثناء الفترة الانتقالية ، وبناء عليه انسحب ابن عطيشان من البوريمى كما فعلت قوات الحصار البريطانية .

كذلك أثير موضوع التنقيب عن النفط، وهل يتوقف تماماً أم تتفق الشركات صاحبة الامتياز فى كل من السعودية والمشيخات على حل وسط، وتتقاسم الدول

---

(١) عرض السعودية ج ٢ ص ١ — ١٢ .

أرباح المنطقة على نسق ما حدث فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية . ومما يذكر بهذه المناسبة أن أصحاب المصالح فى شركة نفط العراق حثوا الحكومة البريطانية على أن تتساهل مع السعودية فى مسألة البوريمى إذا منحت الشركة امتياز التنقيب عن النفط هناك ، غير أن حكومة الرياض رفضت تلك المساومة ، وعلى ذلك فقد اتجه الرأى إلى إيقاف أعمال التنقيب .

وحسب اتفاقية التحكيم عهد إلى الشيخ يوسف يسن ممثل السعودية والسير ريدر بولارد ممثل بريطانيا باختيار الأعضاء الثلاثة المحايدين فوقع اختيارهم على مندوبين عن باكستان وكوبا وبلجيكا، على أن يرأس العضو البلجيكى هيئة التحكيم . واجتمعت الهيئة للمرة الأولى فى نيس فى يناير سنة ١٩٥٥ وقررت المحافظة على الوضع الراهن حتى ينتهى الطرفان من إعداد مذكراتهما .

لقد بعث هذا النزاع قضايا تاريخية دقيقة لم يكن أحد يكترث لها من قبل، وأفاد فى نهاية الأمر تاريخ الخليج العربى . ذلك أن كلا من السعودية وبريطانيا قدمت عرضاً مفصلا لهيئة التحكيم يحتوى على دراسات وافية لتاريخ المنطقة وقبائلها ، ويستخلص من هذه الدراسات المطولة أن مظاهر السلطة فى شبه جزيرة العرب لا تطابق بالضرورة مظاهر السلطة فى الدول الحديثة . وبالنسبة لواحات البوريمى خاصة .

فقد ادعى السعوديون أن حكمهم كان مستمراً تقريباً من سنة ١٨٠٠ حتى سنة ١٨٦٩ وأن الانقطاع كان ينتج عن ضعف الدولة السعودية أو اختفائها فى بعض الأحايين. بينما ذكر البريطانيون أن وجود السعوديين فى الواحات خلال هذه الفترة لم يزد عن خمسة وأربعين عاماً موزعة على خمس مراحل . ويقول السعوديون إنه لم توجد فى البوريمى بعد سنة ١٨٦٩ سلطة معروفة محددة وإنما كان الأمر فوضى أو على الأصح استقل رؤساء النعيم والظواهر بإدارة شئونهم الخاصة .

أما العرض البريطانى فيؤكد امتداد سلطة أبو ظبى إلى الواحات طوال حكم زايد بن خليفة أعظم حكام أبو ظبى (١٨٥٥ — ١٩٠٨) ويضيف أن قبائل النعيم التى يعول السعوديون على ولائها قد حاربت ضد السديرى ممثل حكومة الرياض فى نهاية عهد السعوديين بالواحة[1] . وقد انتهى الأمر بأن دعا شيوخ القبيلة عزان بن قيس حاكم مسقط للاستيلاء عليها . وقد حاول النجديون دون جدوى الاستيلاء على البوريمى سنة ١٨٧١ وليس من المعروف بالضبط مدة بقائهم فيها بعد تلك الغزوة . وتذكر التقارير أن سلطة حاكم الشارقة امتدت إليها فى بعض سنوات الفوضى هذه . وخلاصة القول إنه حتى مع التسليم بعدم استقرار السلطة السعودية فإنه يلاحظ إصرار مستمر من الحكومات المتعاقبة فى الدرعية ثم فى الرياض على امتلاك هذه الواحات النائية عن موطن الدولة فى نجد .

وعندنا أن موقف القبائل فى وقت صدور التحكيم يعد أهم بكثير من تلمس مواقفها فى الماضى. ومن هذه الجهة كان مركز السعودية يقوى باطراد إلى أن اجتمعت هيئة التحكيم للبت فى القضية بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ . ويرجع ذلك التحسن إلى سببين: أولا : مساندة الدول العربية عامة والحكومة المصرية بصفة خاصة حتى أصبحت البوريمى جزأ من قضايا النضال ضد الاستعمار . ومن المؤكد أن بعض الضباط المصريين قد قدم المعونة الفنية للجيش السعودى إبان تلك الأزمة حتى يكون مستعداً لمواجهة الضغط البريطانى . ثانياً : وقوع تحول هام فى موقف إمامة عمان،فيقال إن الخليلى وقف بجانب حاكمى مسقط وأبوظبى إبان عقد مؤتمر الدمام سنة ١٩٥٢ خوفاً من تسلل النفوذ السعودى إلى إقليم الظاهرة .

---

(١) بجانب عرض الحكومتين يمكن الرجوع إلى مصدر أكثر حياداً وهو كتاب عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ١٩٩ وما بعدها .

أما غالب بن على الذى بويع له بالإمامة فى سنة ١٩٥٤ فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود السعودية المصرية المشتركة ضد الإنجليز فى الخليج .

لهذا كله كانت بريطانيا تخشى من أن تقرر هيئة التحكيم الأخذ بمبدإتقرير المصير.وفى هذه الحالة كان من المؤكد أن تخرج السعودية ظافرة. وتجنباً لهذا الاحتمال بادرت بريطانيا إلىسحب مندوبها من هيئةالتحكيم وقضت علىالفكرة من أساسها ، غير أن المندوب البريطانى برر انسحابه بأسباب أخرى تختلف عما ذكرناه، وتدور حول نقطتين : أولا عدم التزام المندوب السعودى فى الهيئة بالحياد. وثانياًوهو الأهم الادعاء بأنالسعودية لجأت إلىدفع الرشاوىلرؤساء القبائل وكان أخطرها رشوة قدرت بثلاثين مليون جنيه عرضت على أحد إخوة حاكم أبو ظبى حتى يحدث انقلاباً فى المشيخة[1]. وقد فندت السعودية بعد ذلك ماستطاعت هذا الحادثفذكرت أنه لو صح فإن نقل مثلهذا المبلغ كعملة ذهبية أو فضية يعد عملية عسيرة،ولايمكن أن تتم فى الخفاء .

لم تفسد بريطانيا التحكيم الدولى فحسب ، إذ لم يمض على انسحابها منهيئة التحكيم وقت طويل ، حتى لجأت إلى استخدام القوة،فاحتلت واحات البوريمى فى ٢٦ أكتوبر باسم حاكمى مسقط وأبو ظبى،وهيأت لحليفيها سعيد بن تيمور وشخبوط بن سلطان اجتماعاً تحت رعايتها فى الواحات موضع النزاع . وفى هذا الاجتماع « ديسمبر سنة ١٩٥٥ » تقرر ضم ست من الواحات لأبو ظبى،وثلاث لمسقط . وعلق الخبراء الإنجليز على ذلك بقولهم إن ضم تلك الواحات التى يبلغ سكانها ستة آلاف قد زاد سكان أبو ظبى بنسبة الثلث،إذ أن مجموعهم لا يزيد عن ١٨ ألفاً،فهى إذن كسب عظيم بالنسبة للمشيخة، أمابالنسبة للمملكة العربية السعودية فهى خسارة لاتذكر .

---

(١) اهتم جون كيلى الخبير البريطانى بمسألة حدود شبه جزيرة العرب بقضية الرشوة ولذلك خصص لضرب الأمثلة ثلاثين صفحة من كتابه المشار إليه فى ثبت المراجع :

Kelly, p. 176—206.

انتقلت مسألة البوريمى بعد التدخل البريطانى إلى مجالات دولية أوسع ، فبحثت فى مجلس الجامعة العربية الذى أصدر قراراً باستنكار العدوان ، كما أعلن الاتحاد السوفييتى تأييده للسعودية . وفكرت حكومة الرياض حينئذ أن ترفع شكوى أمام مجلس الأمن ضد العدوان البريطانى، ولكن نظراً إلى أن القضية محلية فقد آثرت السعودية أن تستخدم صداقتها للولايات المتحدة . وهكذا بحث الموضوع أثناء المقابلة التى جرت فى واشنطن (فبراير سنة ١٩٥٦) بين أنطونى إيدن وبين الرئيس أيزنهاور . وطبقاً لما رواه رئيس الوزراء البريطانى فى مذكراته(١): أخبره الرئيس الأمريكى بأنه يعتقد أن ابن سعود هو صاحب الزعامة العليا فى شبه جزيرة العرب مما جعل إيدن يجيب على ذلك بقوله « إن هذا الاعتقاد ينطوى على تجاهل لليمن والإمارات الأخرى ولنا فى عدن » .

وعلى كل فقد خرجت الحكومة البريطانية من هذا الاجتماع وهى تعلن استعدادها لإجراء مزيد من المحادثات، وعرف فيما بعد أن إيدن رجا محدثه الأمريكى بأن يستخدم نفوذه للضغط على السعودية . وقد استنتج بعض الكتاب من ذلك كله أن شركات النفط الأمريكية كانت من وراء نزاع الحدود ، وهى التى حرضت السعودية على التشبث بمطالبها ، وهذا تصوير مبالغ فيه . وقد فسرت الحكومة الأمريكية فيما بعد موقفها المؤيد للسعودية بأنها تعتقد أنها تشكل حاجزاً أقوى من الإمارات الصغيرة « فى وجه التسلل السوفييتى إلى الشرق الأوسط » .

لا شك أن المفاوضات كانت متعثرة بين السعودية وبريطانيا حينما وقع العدوان الثلاثى على مصر ،فوجدت حكومة الرياض فى هذا الحادث مناسبة ملائمة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا . وهى تعبر بذلك فى نفس الوقت

---

(١) Kelly, p. 163

على احتجاجها على حادث البوريمى . وقد أخذت تتجه إلى الرد على القوة بنفس الأسلوب، فمنحت مزيداً من المعونة الحربية للثوار فى عمان، ولم يمنع ذلك بريطانيا من أن تعرض أكثر من مرة استئناف العلاقات الدبلوماسية كخطوة أولية لحل مشكلة البوريمى، غير أن السعودية اشترطت فى سنة ١٩٥٧ تسوية المشكلات المرتبة على العدوان الثلاثى . أما فى العام التالى فقد اشترطت الانسحاب من الواحات المحتلة والعودة إلى مبدإ التحكيم . ولم تتخذ خطوات جدية فى سبيل حل القضية إلا فى سنة ١٩٦٠ حينما طلب إلى همرشلد أن يبذل وساطته لحل النزاع وقد أرسل الأمين العام للأمم المتحدة دى ريبنج الدبلوماسى السويدى لكى يدرس القضية على الطبيعة، وبعد أن اتصل دى ريبنج بجميع الأطراف المعنية رفع تقريراً أبدى فيه ميلا إلى وجهة النظر السعودية وأبرز اتصالاته بزعماء القبائل التى كانت تسكن فى الأصل واحات البوريمى، ثم اضطرت إلى مغادرتها واللجوء إلى السعودية خوفاً من انتقام حكام مسقط وأبو ظبى. ومن بينهم زعماء بوشامس وبوخريبان الفرعين الرئيسيين من قبائل النعيم ، إلا أن الأمم المتحدة وقفت عند تسجيل التقرير .

أثرت ثورة اليمن تأثيراً مباشراً على قضية الحدود ،فقد وجدت السعودية نفسها متفقة مع بريطانيا فى مسألة رئيسية ألا وهى المحافظة على الحكومات القائمة فى شبه جزيرة العرب . وصارت الحدود مسألة ثانوية بجانب هذه القضية الكبرى. وهكذا استؤنفت العلاقات بين السعودية وبريطانيا على مدى ثلاثة أشهر من وقوع ثورة اليمن فى أوائل سنة ١٩٦٣ دون أن تتمسك السعودية بشروطها السابقة، وجمد الوضع فى البوريمى على النحو الذى اختارته بريطانيا فى سنة ١٩٥٥ وقد تمكن ممثل أبو ظبى فى الواحات وهو زايد بن سلطان شقيق الحاكم من أن يدخل أجهزة الإدارة الحديثة وأن يمد الأهالى بكثير من المساعدات بعد اكتشاف النفط مما يساعد على تدعيم سلطة أبو ظبى فى تلك الجهات .

— ٣ —

عرفت شبه جزيرة العرب إذن مشـكلات الحدود منذ زمن طويل وكان النزاع يدور حول ملـكية الآبار أو الواحات ، أما بعد استغلال النفط فقدأصبح من الضرورى تحديد ملـكية كل شبر من الصحراء ، أى فى أراض لم يفـكر فى ملـكيتها أحد من قبل . كذلك كانت هناك قبائل مغرقة فى البداوة لا تحمل جنسية أى من المشيخات أو الدول المتقدمة نسبياً ولا بد أن تختفى حياة البداوة بالتدريج وأن تحدد جنسية السكان فى شرقى شبه جزيرة العرب .

وقد أثار النفط مشكلة جديدة من نوعها فى منطقة الخليج ألا وهى ملـكية مئات الجزرغير المسكونة التى كان يتردد عليها الصيادون والغواصون من مختلف المشيخات والإمارات دون أن تهتم واحدة منها بإثبات حقها فى ملـكيتها . وقد ازدادت المشكلة تعقيداً منذ أن أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جديداً فى مفهوم المياه الإقليمية ، فقد نشرت بعد الحرب الثانية الفـكرة القائلة بأن كل دولة مسئولة عن أمن أعالى البحار الواقعة بحذائها إلى منتصف الطريق بينها وبين الشاطىء الآخر . وأوعزت إلى السعودية فى بادىء الأمر بأن تعلن عن امتداد حقوقها فى مياهها الإقليمية إلى خط وهمى يقع فى منتصف الخليج . وعلى أثر ذلك أعلنت وزارة الخارجية البريطانية نيابة عن الإمارات الأخرى امتداد مياههـا الإقايمية إلى ذلك الخط

وقد عرفت الإمارات حالات النزاع على الجزر قبل هذا التغيير ، فادعت كل من البحرين وقطر بملـكيتها لجزيرة حوار ، وقد حكمت بريطـــانيا بملـكية البحرين فى سنة ١٩٣٨ فقيل إنها تعصبت بذلك للإمارة التى هى أكثر خضوعا لها . وفى سنة ١٩٦٢ فرضت تحكيمها فى نزاع آخر بين أبو ظبى وقطر على ملـكية جزيرة تسمى حلول فحـكمت بملـكيتها لقطر واستدلت السلطات البريطانية على ذلك بعدم التحيز على أساس أن شيخ أبو ظبى أشد ارتباطا بها .

ولم يقتصر الأمر على الخلافات بين الإمارات العربية بعضها والبعض الآخر ،لأن هذا المفهوم الجديد للمياه الإقليمية حتم وقوع صدام بين الإمارات العربية وبين إيران على بعض الجزر الواقعة فى منتصف الطـريق مثل جزيرة الفارسية المواجهة للمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. على أن إيران لم تقتصر ادعاءاتها على تلك الجزر ، بل شملت أطماعها جزراً أخرى قريبة من الساحل العربى مثل جـزيرة بوموسى التابعة للشارقة والتى حاولت إيران احتلالها سنة ١٩٦٤ بالرغم من أنها لا تبعد سوى ٤٥ ميلا عن الشاطىء العربى

وقد بحث موضوع الجزر فى مؤتمر الدمام سنة« ١٩٥٢ »الذى حضره بعض حكام الإمارات الساحلية وادعى شيخ أبو ظبى فى هـذا المؤتمر بأن ترخيص الصيد وأعمال الغوص تثبت حق المشيخات فى الجزر. وطبيعى أن مثل هذا الأسلوب من التدليل كان من شأنه أن يخدم مصالح المشيخات البحرية . أما السعودية فقد اعترضت على ذلك بقولها إن الصيد والغوص كان دائما مشاعاً لجميع الشعب العربى فى الخليج دون التقيد بالجنسيات الجـديدة . والحق إن حـكام الإمارات لم يكونوا يكترثون لإثبات حقوقهم فى الجـزر إلا حيثما تكون مسكونة بصفة دائمة .

وقد أشرنا من قبل إلى الخلاف الذى نشأ بين شركات النفط وبين الحكام على أثر هذا التغير فى مفهوم المياه الإقليمية. فهل يكون للشركة صاحبة الامتياز فى البر وفى المياه الإقليمية حسب المفهوم القديم الحق تلقائياً فى أن تمد منطقة امتيازها إلى منتصف الخليج ؟ لقد قبل شيخ البحرين بهذا المبدإ ، أما حكام قطر وأبو ظبى فقد منحوا امتيازات لشركات أخرى ،وحينما رفع الخلاف لتحكيم بعض رجال القانون البريطانيين أقروا بوجهة نظر الحكام .

من الواضح أن هذه الخلافات على الحدود لم تفد أحداً سوى بريطانيا التى

فرضت وساطتها أو تحكيمها فى جميع المنازعات. وحينما لم تنجح فى ذلك استخدمت القوة . وقد ضمنت نتيجة هذه الخلافات ولاء بعض الحكام مثل حاكم أبو ظبي الذى تعتبر بلاده من أكثر المشيخات إشكالا من حيث تخطيط حدودها سواء فى البر أم فى البحر . ولا يقتصر الأمر على الصراع بينها وبين السعودية على واحات البوريمى ومنطقة الظفرة التى تقع فيها واحات الجواء، بل إن السعودية تطالب أيضاً بالقسم الشمالى من سواحلها . كما أن إمارة قطر تطالب بخور العديد بينما تدعى إمارة دبى بحقها فى خور غناته . وبفضل التأييد البريطانى فى جميع تلك الخلافات صارت مشيخة أبو ظبي من أعظم إمارات ساحل عمان مساحة

الفصل السابع عشر

الخليج والسياسة الدولية

١ — وضع بريطانيا

دخلت بريطانيا إلى الخليج العربى نتيجة استعمارها للهند ، إذ اعتبرته أحد الخطوط الأمامية للدفاع عن المستعمرة الكبرى ، كما أن بسط نفوذها على تلك المنطقة كان جزءاً من سياسة الزحف التى أخذ بها حكام الهند ، واشتهرت بالإنجليزية باسم Forward Policy .

والآن وبعد أن استقلت الهند وتبعتها معظم المستعمرات الأخرى فى جنوب شرق آسيا ، انتهى المبدأ القائل بأن الخليج يمثل إحدى الطرق الحيوية فى مواصلات الامبراطورية . ورغم ذلك فإن بريطانيا تتشبث بنفوذها فى بعض الإمارات العربية حتى لتبدو أبعد عن الاستقلال من إمارات الجنوب العربى مثلا التى عينت بريطانيا لإعلان استقلالها زمناً محدداً هو عام ١٩٦٨ .

وتفسير هذا التشبث هو أنه فى الوقت الذى فقد فيه الخليج أهميته الاستراتيجية والسياسية ظهرت فيه الثروة النفطية الهائلة التى تعد أمراً حيوياً بالنسبة للصناعة الأوروبية ، لذلك فإن كل ما حدث من تغيير منذ استقلال الهند هو أن انتقل الاختصاص فى إدارة شئون الخليج من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية ، وباستثناء إعلان استقلال الكويت فى سنة ١٩٦١ يلاحظ أن النفط أدى إلى تدخل بريطانى مطرد فى الإمارات الأخرى ، وقد قيل إن بعض الحكام خضع فى الماضى للسيطرة البريطانية لأنهم كانوا بحاجة إلى الإعانات السنوية التى تقدمها حكومة الهند ، لذا كان من المتوقع أن يؤدى

اكتشاف النفط إلى تخفيف قبضة الاستعمار البريطانى، والذى حدث هو العكس. وتعليل ذلك هو أن الحكام الذين توفرت لهم الإمكانيات لإدخال الإصلاحات وأجهزة الإدارة الحديثة احتاجوا إلى الخبرة الفنية ولجأوا إلى بريطانيا دون غيرها للحصول على تلك الخبرة .

ويتمثل الوجود البريطانى فى الخليج فى المقيم العام وفى عديد من الوكلاء السياسيين الذين يتبعونه . ويوجد حالياً وكلاء فى دبى وأبو ظبى والدوحة ، كما يتبعه القنصل العام فى مسقط. وقد ورثت عبارة وكيل سياسى عن الإدارة الهندية، وفى عهد استعمار الهند كان الوكلاء السياسيون يتمتعون بسلطة مطلقة تحت ستار النصح والإرشاد للحكام المحليين .

وبما أن كثيراً من ممثلى بريطانيا فى الخليج هم أصلا من موظفى الإدارة الهندية الذين استغنى عنهم بعد استقلال الهند ،فلا بد أن يكونوا قد نقلوا نفس التقاليد فى تعاملهم مع الحكام العرب . وقد أقر هاى أحد المقيمين البريطانيين بهذه الحقيقة بصورة غير مباشرة حينما قال إن كثيراً من الأمور تسوى فى زيارات المجاملة التى يقوم بها هؤلاء الوكلاء للحكام أكثر مما يسوى فى الاجتماعات الرسمية[١] .

انتقل مقر الإقامة العامة إلى البحرين سنة ١٩٤٦ وأصبح المقيم يحمل درجة سفير ، غير أن التغيير الشكلى لم يبدل شيئاً من السلطات الواسعة التى يتمتع بها ولا سيما السلطات القضائية، ويختلف مداها من إمارة إلى أخرى فهى تشمل الرعايا البريطانيين والمستعمرات فى مسقط . وفى قطر يضاف إليهم رعايا الكومنولث، أما فى المشيخات الأخرى فتشمل السلطات القضائية جميع الأجانب. ويرأس المقيم العام محكمة عليا فى البحرين ، لذلك فإن الشئون القضائية تشغل

---

(١) Hay, p. 20.

معظم وقته ،وهو الذى يقرر صلاحية القوانين الانجليزية فى بعض الحالات دون الأخرى، ويسن اللوائح الداخلية إن استدعى الأمر،وهو الذى يحدد الحالات التى تنظر أمام محاكم مختلطة حينما تكون القضية بين عربى وأحد الرعايا البريطانيين أو الأجانب . ويرأس الوكلاء السياسيون المحاكم المحلية وينتقلون فى دوائر قضائية ، ولهم أن يحكموا فى القضايا الجنائية بجميع العقوبات إلا عقوبة الإعدام فيجب أن يصادق عليها وزير الخارجية البريطانى .

ومن مهمات المقيم العام الأخرى النظر فى العلاقات بين الإمارات وبين العالم الخارجى إذا كانت من الأمور « التى تؤثر فى الأوضاع العامة » ويشمل هذا التعبير اتفاقات البرق والطيران بل وامتيازات التنقيب عن النفط ، كما يختص المقيم بالمحافظة على مركز الجنيه الاسترلينى ولذلك صار له حق الرقابة على البنوك .

ومن الناحية العسكرية سارت بريطانيا فى نفس الاتجاه ألا وهو تقوية وجودها باطراد بينما كانت تكتفى بالتفوق البحرى قبل الحرب الأولى ، إذا بها تشرع فى إقامة حاميات ثابتة منذ سنة ١٩١٤ فأرسلت قوات احتلال فى مسقط والبحرين وأحياناً فى الكويت .

ثم أنشئت أول قاعدة بحرية على الطراز الحديث بالبحرين سنة ١٩٣٥،وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية أقيم مطار حربى بالشارقة تحول فيما بعد إلى قاعدة جوية . وتوسعت بريطانيا فى إنشاء القواعد الجوية فى السنوات الأخيرة إذ أقامت اثنتين فى مسقط وعمان،إحداها فى سلالة والأخرى فى مصيره .

هذا بالإضافة إلى إقامة شرطة عربية خاضعة لقيادة بريطانيا وهى المعروفة باسم الحرس العمانى وتتكون من نحو خمسمائة جندى ويرجع فى قيادتها

وتنظيمها إلى وزارتى الخارجية والدفاع. وهذا مما يجعلنا نضعها فى مصاف القوى الأجنبية .

وفى بداية الحرب العالمية الثانية تولت بريطانيا بمفردها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج ولو أن قوات المحور لم تقترب من هذه المنطقة فى وقت ما ، غير أن بريطانيا اعتبرت قيام قوى وطنية على شواطىء الخليج لاتسير فى فلكها مهدداً لأمنها ، وهكذا كانت نظرتها إلى حركة رشيد عالى الكيلانى فى العراق وإلى موقف الشاه رضا بهلوى فى إيران سنة ١٩٤١ وبينما تدخلت بمفردها لقمع الوطنيين العراقيين اشتركت مع الاتحاد السوفييتى فى احتلال إيران وقسمت البلاد كما كان فى عهد الاتفاقات الاستعمارية إلى منطقتى نفوذ : الشمال ترابط فيه قوات سوفييتية ، والجنوب تحتله قوات بريطانية . وقد اكتسب الخليج منذ قيام التحالف السوفييتى البريطانى فى الحرب أهمية استراتيجية خاصة ، إذ أصبح أيسر سبل الاتصال بين الحليفين الكبيرين نظراً إلى أن الطريق البحرى القصير فى المحيط المتجمد الشمالى كان واقعاً تحت رحمة الغواصات الألمانية[٢] . ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة هى التى مهدت سبل الاتصال البرى عبر إيران بين الخليج العربى من جهة وبين أراضى الاتحاد السوفييتى من جهة أخرى ، فإن إنشاء خط حديدى حديث على هذه المسافة الطويلة كان يتطلب إمكانيات هائلة ، لذلك وقع عبؤه على الولايات المتحدة بعد أن صارت حليفة لكل من بريطانيا والاتحاد السوفييتى ، هذا مع ملاحظة أن الوثائق الألمانية كشفت فيما بعد عن أن الاتحاد السوفييتى تطلع أثناء تقاربه مع ألمانيا سنة ١٩٤٠ إلى بسط نفوذه عبر إيران حتى منطقة الخليج. وقد استخدمت هذه الوثائق فيما بعد لتبرير الحرب الباردة فى الشرق الأوسط .

---

(١) Kirke, Middle East in the War
انظر كذلك المؤلف كتاب الحرب العالمية الثانية ص ٢٨٦ — ٢٨٨ .

٢ ـ الولايات المتحدة والخليج

خلقت الحرب العالمية الثانية كما يتضح لنا وضعاً جديدا فى الخليج العربى وانتهى ذلك العهد الذى كانت بريطانيا تعتبر فيه المنطقة حقـــلا مغلقاً لنفوذها الخاص .

وقد دخل النشاط الأمريكى للمرة الأولى إلى الخليج فى أوائل القرن العشرين على شكل بعثات تبشيرية ، وبعد الحرب الأولى فرضت على بريطانيا سياسة الباب المفتوح فى الشئون الاقتصادية مما مكن الولايات المتحدة من الحصول على نسبة هائلة من امتيازات استغلال النفط ،وقد حرصت طوال هذه المدة على التسليم لبريطانيا بالتفوق فى الشئون السياسية، والدليل على ذلك ، كما سبقت الإشارة إليه هو الاتجاه رأساً إلى السفارة البريطانية فى جدة للاستفسار عن حدود المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٣ . وبالرغم من أن الولايات المتحدة هى صاحبة امتياز التنقيب عن النفط فى المملكة فإنها لم تفكر فى إنشاء علاقات دبلوماسية معها قبل عام ١٩٤١ . وحينما توقفت أعمال استغلال النفط بسبب وقوع الحرب واحتاجت السعودية إلى قروض لســد العجز فى ميزانيتها طلبت الولايات المتحدة إلى بريطانيا أن تقوم هى بتقديم القروض، هذا فى الوقت الذى كانت تستفيد فيه بريطانيا بالمعونات الأمريكية .

ومن المعروف أن السياسة الخارجية الأمريكية انقلبت رأساً على عقب بعد الحرب الثانية وحلت فكرة زعامة العالم الرأسمالى محل سياسة العزلة وانعكست نتائج هذه السياسة على الخليج العربى . والحق إن الولايات المتحدة خرجت عن سياستها التقليدية ، وهى الاكتفاء بالتنافس الحر فى الشئون الاقتصادية ، تحت ضغط الضرورات العسكرية فى الحرب ضد اليابان . وقد رسمت الخطط منذ أوائل سنة ١٩٤٥ على أساس اقتراب تسليم ألمانيا وما يترتب على ذلك من نقل

القوات الأساسية إلى ميدان الشرق الأقصى ، ولتحقيق هذه الخطة كان لا بد من إنشاء قواعد جوية هائلة فى منتصف الطريق ، ووقع اختيار العسكريين الأمريكيين على الظهران قرب شاطىء الأحساء وهى فى نفس الوقت نقطة قريبة من آبار النفط التى تستغلها شركة أرامكو .

وعند البدء فى إنشاء القاعدة انتهت حرب اليابان فجأة ، لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها وكانت تجدد إيجارها كل ستة أشهر ، حتى إذا احتدمت الحرب الباردة ووقع الصراع المسلح فعلا فى كوريا تجددت الحاجة إلى القاعدة .

وبناء عليه عقد اتفاق كامل فى يونيو سنة ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية للجيش السعودى ، يحدد الامتيازات التى يتمتع بها الجنود الأمريكيون المرابطون داخل القارة ، ويجعل مدة الإيجار خمس سنوات قابلة للتجديد[١]. وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يوقع هذا الاتفاق بعد مضى خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكو على مبدإ المناصفة فى أرباح النفط ، ومن الشائع أن الاتفاقية جددت فى سنة ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة مقابل مبلغ كبير من المال ، وعند نهاية المدة الثانية كانت المبادىء الاستراتيجية قد تغيرت من أساسها فلم تشعر الولايات المتحدة بحاجة إلى تجديد الإيجار .

ويلاحظ أنه عندما شرعت الولايات المتحدة فى إقامة هذه القاعدة سنة ١٩٤٥ استأذنت أولا من السلطات البريطانية فى الخليج احتراماً لمركز بريطانيا التقليدى ولكن بمضى الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين إلى آخر وإن حرصت الدولتان على عدم وقوع صدام مباشر صريح ، فمثلا أبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية فى منازعات الحدود، وقد بررت موقفها بأنها تراعى مصالح

---

(١) انظر الاتفاقية فى Hurewit 2, vol 2. p. 323.

استراتيجية عليا باعتبار أن السعودية أقوى من المشيخات الصغيرة لمواجهة التسلل السوفييتي .

أما بريطانيا فتعنى بمسائل تفصيلية . كذلك انعكست هذه الخلافات على السياسة النطفية ، فالذى يهم الولايات المتحدة هو قيام حكومات مستقرة قوية الدعائم شريطة أن تكون معادية للكتلة الشيوعية أو على الأقل غير ميالة إليها، لذلك كانت مستعدة لتأييد مصدق رغم تأميمه للنفط إذ أثبت أنه سيمنع حزب توده الشيوعى من الوصول إلى السلطة . أما بريطانيا فتنظر إلى النفط على أنه هدف مقصود لحد ذاته، وتمثل الاستثمارات البريطانية فى الخليج قطاعاً كبيراً بالنسبة للاقتصاد البريطانى .وهى تقدم للأرصدة البريطانية مبالغ قيمة من العملة الأجنبية الصعبة ، أما بالنسبة للولايات المتحدة ذات الإمكانيات المالية الهائلة فإن استثمارات الخليج لا تشكل ركناً أساسياً ، هذا مع ملاحظة أن مجموع الاستثمارات الأمريكية فى الخليج أصبح يزيد قليلا عن مجموع الاستثمارات البريطانية . فتمتلك رءوس الأموال الأمريكية مجموع الشركات العاملة فى السعودية والبحرين وظفار ونصف الشركات العاملة فى الكويت والمنطقة المحايدة كما تساهم بـ ٢٣٫٧٥٪ من شركة نفط العراق وأخيراً دخلت بنحو ٤٠٪ فى الهيئة الدولية التى تستغل نفط إيران .

ومما يدل على أن الولايات المتحدة تعطى لاعتبارات الحرب الباردة المركز الأول من الأهمية أنها قدمت لإيران فى المدة ما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ منحاً بنحو ألف مليون دولار، وقروضاً مالية بنحو ستمائة مليون، هذا مع أن متوسط دخل إيران من النفط خلال هذه المدة لم يزد عن مائة مليون دولار سنوياً .وقدشعرت بريطانيا بعد تقلص نفوذها فى الشرق الأوسط نتيجة العدوان الثلاثى بالحاجة إلى تسوية الخلافات الثانوية مع الولايات المتحدة مثل تلك الخلافات المتعلقة بالخليج . ولا شك أنها هى التى حثت جون فوستر دالاس وزير الخارجية

الأمريكية آنذاك على إصدار تصريح بهذا المعنى فى يوليو سنة ١٩٥٧ وقد بين الوزير الأمريكى كيف أن الدولتين تصفيان خلافاتهما فى سبيل الهدف الأكبر ألا وهو منع تسلل السوفييت إلى الشرق الأوسط . وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدفاعية ، وبدا الأمر وكأن الولايات المتحدة بقاعدتها فى الظهران وبمقر قيادتها البحرية للشرق الأوسط الذى أسس حديثاً فى البحرين تتولى مهمة الدفاع عن القسم الشمالى من الخليج، بينما تتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن القسم الجنوبى منه. ولم يعد تدخل الولايات المتحدة فى الشئون السياسية يجرح إحساس السلطات البريطانية بدليل إنشاء قنصلية أمريكية فى الكويت قبل أن تحصل هذه الدولة على استقلالها . ومن مظاهر هذا التنسيق أن الولايات المتحدة تركت لبريطانيا تزعم حلف بغداد .

٣ — إيران وحلف بغداد

يتصل حلف بغداد اتصالا وثيقاً بالتطور المعاصر للخليج العربى ، فقد كان فى بداية الأمر يضم دولتين تتاخمان الخليج ، هما العراق وإيران ، بالإضافة إلى بريطانيا ذات الأطماع الاستعمارية المعروفة هناك . وبعد ثورة ١٤ يوليـــو لسنة ١٩٥٨ انسحب العراق من الحلف الذى أصبح يعرف بالحلف المركزى أو منظمة معاهدة الدول الوسطى . وعلاوة على ذلك سعت بريطانيا إلى اجتذاب بعض الحكام العرب فى الخليج إلى الحلف ، واستخدمت نورى السعيد فى مساعيها لاجتذاب الكويت . ولم توفق فى هذا المسعى لأن مصر كانت تعارض الحلف ولم يشأ حاكم الكويت « أن يتورط فى المنازعات التى تقسم العالم العربى » كذلك حثت بريطانيا سلطان مسقط لزيارة العراق على أمل إقنـــاعه بالانضمام إلى الحلف . بعبارة أخرى أرادت بريطانيا أن تجعل من العراق أكبر الأقطار العربية المتاخمة للخليج نقطة اجتذاب للحكام العرب الآخرين .

أما فى البحرين فقد أتت المحاولة من الأعضاء غير العرب ، ففى فبراير سنة ١٩٥٥ قام رئيس جمهورية تركيا ورئيس وزرائها بزيارة للبحرين صحبهما فيها السفير الباكستانى بأنقرة . وكان سبب الفشل هاهنا هو نضوج الوعى الوطنى فى البحرين . ويبدو أن المساعى البريطانية كانت تهدف إلى جعل الحلف بديلا عن وضع الحماية الفعلى الذى تمارسه فى الإمارات ، والذى أصبح غير مناسب لظروف العصر .

من الراجح أن تكون إيران قد انضمت إلى حلف بغداد تلبية لتوسط الولايات المتحدة أكثر منه رغبة فى التحالف مع بريطانيا ، ومع ذلك فإن وجود هذا التحالف بين الدولتين خلق وضعاً دولياً جديداً فى الخليج . فقد اعتادت بريطانيا أثناء تسلطها على الإمارات والمشيخات العربية أن تتولى بنفسها مدافعة الأطماع الإيرانية عنها ، فكيف يكون موقف بريطانيا بعد هذا التحالف ؟ إن معظم الإمارات ما زال خاضعاً للنفوذ البريطانى ، وإذن فمن غير المناسب أن يحدث تحول فى السياسة البريطانية ، ومع ذلك فقد خفت حدة التحمس السابق الذى كان يضع بريطانيا وجهاً لوجه مع إيران .

ومن المحتمل أن يحدث تحول تام فتقف بريطانيا بجانب حليفتها إيران يوم أن تجد عرب الخليج قد انضموا تحت لواء الحركة القومية العربية .

ويلاحظ أنه حتى الأربعينات من هذا القرن على وجه التقريب لم يقع صدام بين العرب والإيرانيين فى الخليج على أساس قومى ، وإنما كان يتخذ فى الغالب صورة نزاع طائفى بين السنة والشيعة ، فيتطلع أهل السنة إلى شبه جزيرة العرب بينما يتطلع الشيعة إلى إيران . وقد جدت عوامل على الخليج أكسبت هذا الصراع فى الخمسينات صفة قومية ، من ذلك ظهور طبقة من المثقفين ثقافة عصرية من جهة ، واتساع الأطماع الإيرانية من جهة أخرى . وقد تحدثنا بالتفصيل عن الأطماع

الإيرانية فى البحرين وذكرنا أنها تمتد إلى حد جزر أخرى مثل الفارسية التى احتلتها بالفعل، وبو موسى وجزيرة تامب التابعة لرأس الخيمة ، وأخطر من ذلك كله تطالب إيران بسيادة ولو رمزية على جميع المشيخات والإمارات العربية المواجهة لها .

وقد صرح بذلك وزير خارجية إيران فى سنة ١٩٥٧ . ومن الجائز أن تستخدم إيران الحلف المركزى لتحقيق أغـــراضها خاصة بعد أن زال الحرج بانسحاب العراق القطر العربى الوحيد فى الحلف . يدل على ذلك أن موضوع الخليج طرح أمام مجلس الحلف فى يوليو سنة ١٩٦٥ كإجـراء مضاد لنشاط الجامعة العربية ، ولم يـكن بوسع إيران أن تلجأ إلا إلى بعض الإجراءات الشكلية لتحقيق أطماعها كعدم الاعتراف بجوازات السفر التى تصدرها الإمارات ،وإجبار العرب الذين يزورون إيران على حمل جـوازات إيرانية . وتجنبا لذلك اضطر كثيرون من العرب المسافرين إلى إيران إلى الذهاب للبصرة أولا لـكى يحملوا جوازات سفر عراقية.ولعل أخطر صورة للأطماع الإيرانية تتمثل فى ذلك السيل من المهاجرين الذى انهمر على الإمارات نتيجة استغلال النفط من جهة وفقر إيران الجنوبية من جهة أخرى . وقد ألف العرب فى الخليج أن يشهدوا وفود المهاجرين من الهند منذ القرن التاسع عشر ولـكن المهاجرين كانوا فى الغالب من التجار محدودى العدد . ومنذ اكتشاف النفط توافد المهاجرون بكثرة هائلة من إيران والهند وباكستان وغيرها من أقطار المحيط الهندى حتى إن المرء يسمع فى مدينة مثل دبى لغات تلك البلاد أكثر مما يسمع اللغة العربية. وفى قطر أصبح المهاجرون يشكلون أغلبية بالنسبة للعرب . وتختلف الهجرة الإيرانية عن الجنسيات الأخرى فى أنها تقترن بادعاءات سياسية . ومـمـا يزيد الأمر خطورة أن الشاطىء العربى مفكك إلى اثنتى عشرة وحدة سياسية تفصل بينها حدود سياسية بل ومنازعات على تلك الحدود ، بينما ينتمى الشاطىء الإيرانى إلى وحدة سياسية كبيرة ، وقد

يؤدى الشعور بالخطر إلى دفع عرب الخليج خطوة إلى الأمام نحو التشبث بكيانهم العربى و بالاتجاهات الوحدوية

(٤)

تيار القومية العربية يهب على الخليج

تجمعت بعض العوامل التى أدت إلى تأخر وصول التيار القومى التحررى إلى أقطار الخليج العربية . من ذلك انتشار النزعة القبلية المضادة أصلا للمبدإ القومى ، ثم العزلة التى باعدت أحياناً بين شعب الخليج وبين بقية الوطن العربى الذى أتيح له حظ أعظم من التطور ، كما أن شعب الخليج عانى من التخلف الاقتصادى حتى كان ظهور النفط الذى قلب حياته رأساً على عقب . وكان للنفط نتائج حسنة وأخرى سيئة بالنسبة لبعث الحركة القومية

وقد رأينا من خلال هذا الكتاب كيف أن ثروة النفط قوت الشعور الذاتى الإقليمى عند بعض المشيخات والإمارات مما قد يكون معرقلا لقضية الوحدة ، ولكن من جهة أخرى أدى النفط إلى ظهور طبقات جديدة فى المجتمع حلت ببطء محل النظام الإقطاعى القبلى ،وأعنى بذلك طبقتى المجتمع الحديث البورجوازية والطبقة العاملة .

وللبورجوازية دور كبير فى تزعم الحركات الوطنية فى كثير من الأقطار الآسيوية والافريقية أثناء النضال ضد الاستعمار . ومن المحتمل أن تلعب نفس الدور فى أقطار الخليج باعتبار أنها صاحبة الثقافة والتأثير على السلطات الحاكمة فإذا حدث ذلك يمكن تقبل قيادتها كمرحلة فقط أثناء حركة التحرير . وقد أظهر مجلس الأمة الكويتى الذى تسيطر عليه تلك الطبقة بعض المواقف الوطنية ، كما تبين ذلك خلال انتفاضة البحرين فى أبريل سنة ١٩٦٥ ، غير أن

هذا المجلس عرقل فى نفس الوقت مبدأ الاتحاد الاقتصادى العــربى واعترض بعض النواب على إدخال الـكويت فى هـذا الاتحاد بحجــة أنه قطر استهلاكى أساساً ، وهو خال من أية صناعة محاية ، ولا يستطيع أن يرفع الرسوم الجمركية على الواردات .

وبالإضافة إلى عوامل التغير الاجتماعى أدى النفط بصورة غير مباشرة إلى دفع التيار القومى . فقد جلب إلى أقطار الخليج كثيراً من المهاجرين العرب الذين يعتنقون الآراء التقدمية، ولو أن بعض الحكام يخضع هذه الهجرة للرقابة ويعمل ما استطاع على عزل البلاد فـكريا عن الأوساط التقدمية ، فتفضل بعض الأسر الحاكمة تعليم أبنائها فى مدارس خاصة بلبنان دون الجمهورية العربية المتحدة أو العراق ، ومن جهة أخرى يمكن أن تحدث الهجرة الأجنبية سواء من إيران أم بواسطة العناصر الآسوية الأخرى رد فعل قومى لدى سكان البلاد العرب . أما العزلة فقد انتهى عهدها بانتشار المذياع

ويمـكن تلخيص الأهداف القومية بالنسبة لعرب الخليج فى أمور ثلاثة : المحافظـة على الـكيان العربى فى الإمارات والمشيخات ، مـكافحة الاستعمار البريطانى ، تحقيق الوحدة السياسية . ويتفق الجميع سواء من الحـكام أم من طبقات الشعب الأخرى على الهدف الأول غير أن المحافظة على الـكيانى العربى لا تتطلب فى رأى بعض الحـكام مكافحة الاستعمار ، ولذا فإن هؤلاء ما زالوا يتعاونون مع بريطانيا كما كان يفعل أسلافهم فى القرن التاسع عشر دون مراعاة لتغير ظروف العصر .

ويتضح الصراع بين التيار القومى وبين الاستعمار البريطانى فى ساحل عمان خاصة حيث تقع المشيخات السبع . وقد أولت الجامعة العربية منذ سنة ١٩٦٤ اهتماماً خاصاً بهذه المنطقة التى تعانى من تخلف شديد وتحتاج إلى معونة فنية أعظم

تتلقاها من الأقطار العربية الأخرى المتطورة ، ولهذا الغرض أرسلت لجنة فنية للتعرف على حاجيات المنطقة . وبناء على تقرير هذه اللجنة أخذت الجامعة تعد لتخطيط المشروعات الإنشائية واعتماد الأموال اللازمة لتنفيذها . وعلى أثر ذلك ظهر رد فعل سريع من جانب بريطانيا إذ بادرت إلى عزل حاكم الشارقة صقر ابن سلطان القاسمي لأنه قبل معونة الجامعة العربية دون أن يتقيد بوساطة الحكومة البريطانية فى تنفيذ المشروعات .

وفى أوائل يوليو سنة ١٩٦٥ دعت السلطات البريطانية فى الخليج حكام المشيخات السبع إلى مؤتمر فى دبى وأشركت فى هذا المؤتمر كلا من حاكم قطر والبحرين ، وحثت المجتمعين على إنشاء صندوق آخر للتنمية تموله فى الأصل الإمارات الثلاثة المنتجة للنفط وهى : البحرين وقطر وأبو ظبى، وتسهم فيه بريطانيا بمليون جنيه سنوياً ، وفى مقابل هذا الإسهام تملك الإشراف على تنفيذ المشروعات . كما حثت المجتمعين على إصدار بيان بألا يتقبلوا معونة عربية إلا عن طريق هذا الصندوق . وانتهزت بريطانيا فرصة هذا المؤتمر لكى تحيى مشروعات الاتحاد السياسى والاقتصادى بين مشيخات الخليج . ذلك المشروع الذى لم يحرز تقدماً مثلما حدث فى محميات عدن . ولهذا الغرض قرر المؤتمر إصدار عملة جديدة خاصة تعرف بريال الخليج مما يدل على أن بريطانيا تريد أن تحدث شخصية إقليمية جديدة فى الوطن العربى .

قابلت الجامعة العربية هذا المؤتمر بإجراءات اتخذها مجلس رؤساء الحكومات العربية الذى انعقد فى يوليو من نفس العام ، ومن أبرزها إنشاء صندوق للتنمية تموله أربع حكومات عربية هى الجمهورية العربية المتحدة ، العراق ، الكويت والسعودية . وكانت هذه الأخيرة قد ابتعدت أثناء حرب اليمن عن المشاركة مع الدول العربية الأخرى إيجابياً فى سياسة تحرير الخليج ،

ثم أصبح الطريق مفتوحاً لتكتيل الجهود بعد اتفاقية جدة لإنهاء حرب اليمن والمعقودة فى أواخر أغسطس سنة ١٩٦٥ .

ورغم أن هذه الدول الأربع هى التى تولى قضايا الخليج عناية خاصة فإن كلا منها تنظر إلى تلك القضايا من زاوية معينة . فالكويت بإمكانياتها المالية الهائلة تقدم منفردة خدمات اجتماعية وثقافية للإمارات الأخرى . وترى أنها بوضعها الجغرافى كإمارة ساحلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطقة الخليج ، ويساور البعض فكرة إنشاء اتحاد من تالك الإمارات تحت زعامة الكويت ، ولا غرو فإن الكثيرين من أبناء المشيخات الصغيرة يسمون دولة الكويت بالشقيقة الكبرى .

وترى حكومة السعودية أنها أعظم أقطار الخليج مساحة، ولها أمجاد تاريخية فى المنطقة تهيؤها للزعامة ، كما يتمتع آل سعود بنفوذ معنوى لدى بعض الحكام وشيوخ القبائل والإمارات الأخرى وخاصة هؤلاء الذين يعتنقون المبادىء السلفية .

أما العراق فهو أقرب الأقطار العربية المتطورة إلى منطقة الخليج، وله علاقات تجارية وثيقة بأقطاره التى تستورد جزءاً كبيراً من تمر العراق، وقد كانت البصرة وما تزال نقطة اجتذاب لأبناء الشعب العربى فى الخليج .

ثم تأتى الجمهورية العربية المتحدة بدورها القيادى على مستوى الوطن العربى الكبير ،وهى المحور الذى يجتذب العناصر التقدمية فى مختلف أنحاء هذا الوطن. وقد سلمت بريطانيا بالدور الذى تلعبه الجمهورية العربية المتحدة فى مساعدة الأقطار العربية على مكافحة الاستعمار ، ولذا فإن المسئولين البريطانيين يضطرون إلى مناقشة قضايا الخليج والجنوب العربى مع حكومة الجمهورية .

المراجع العربية

— دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين

محافظ الحجاز

— ابن بشر (عثمان)

عنوان المجد فى تاريخ نجد ، جزءان القاهرة ١٣٤٩ هـ.

— جمال زكريا قاسم

الإمارات العربية فى الخليج العربى

— حافظ وهبة

جزيرة العرب فى القرن العشرين، القاهرة ١٩٥٥

— ساطع الحصرى

البلاد العربية والدولة العثمانية ،بيروت ١٩٦٠

— السيد نوفل

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ،القاهرة ١٩٦٠

— صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم

زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠

— عبد الرازق الحسنى

تاريخ العراق السياسى ، بيروت١٩٤٨

— عبد العزيز الرشيد

تاريخ الكويت ، الطبعة الثانية ، بيروت

— عرض حكومة المملكة العربية السعودية، أمام هيئة التحكيم الدولية ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٥٥

— عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى

من منشورات شعبة البحث التابعة لشركة أرامكو القاهرة ١٩٥٢

— محمد بن خليفة النبهانى

التحفة النبهانية فى إمارات الجزيرة العربية ـ بغداد ١٣٣٢ ﻫ .

— محمد لبيب شقير

امتيازات وعقود البترول فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٦٠

— محمود على الداود

(ا) الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠/ ١٩١٤ القاهرة ١٩٦١

(ب) التطور السياسى الحديث لقضية عمان ـ القاهرة ،١٩٦٤

(ﺣ) العلاقات البرتغالية مع الخليج العربى ١٥٠٧ / ١٦٥٠ بحث منشور فى حولية كلية الآداب ببغداد ١٩٦٠

— نور الدين بن عبد الحميد السالمى

تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان القاهرة ١٣٥٠ ﻫ ـ جزآن .

المراجع الأجنبية

وثائق لم تنشر

«١» وثائق بريطانية :

(ا) مكتب الهنـــد Indian Office المعروف الآن بمكتب علاقات الـكومنولث Common Wealth Relation Office

- Bombay Political Consultation.
- Secret Letters from Bombay.
- Factory Records, Persia and the Persian Gulf.
- Home Miscellaneous.

(ب) وثائق وزارة الخارجية Foreign Office

F. O. 54 (Muscat)
F. O. 60 (Persia)
F. O. 84 (Slave Trade)
F. O. 406 (Kowait)

«٢» وثائق فرنسية :

(ا) وثائق وزارة الخارجية

- Correspondances de Perse Comprenant la Correspondance Politique et Memoires et Documents.
- Correspondance Consulaire Muscat.

(ب) وثائق وزارة المستعمرات

C. 4. île de France, tome 112 a tome 132. Conservés aux Archives Nationales.

وثائق منشورة

— Aitchison (c.v.) "A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries".

توجد منه طبعات مختلفة وقد اعتمدنا على الطبعتين القديمتين: الأولى صادرة فى كلكتا سنة ١٨٧٦ والثانية سنة ١٨٩٢ .

— Documents Diplomatiques Française. Affaire de Mascat· Commerce des armes 1912 — 1914 Paris 1914.

— Foreign and British State Papers.

— Gardanne Alfred, la Mission du Général Gardanne en Perse Sous le Ier Empire, Paris, 1865.

— Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War, 1898 - 1914. London 1938. Vol. 6 — 10.

— Hurewitz. Diplomacy in the Near and Middle East. 11 volumes. New York, 1956.

— Kaye, Jone William. The Life and Correspondance of Major General Sir John Malcolm". London, 1856.

— "Report from the Select Committee for the Slave Trade" London 1871.

— Saldanha, J. A. "Selections from State Papers Connection with the Persian Gulf, with Summery of events 1600 - 1800. Bombay, 1905.

— "Selection from the Records of the Government of Bombay No. 24. Bombay 1856.

— United Nation's Report of the Adhoc Committee on Oman. New York, January 1965.

الدراسات والرحلات

— Adamiyat, "Bahrein Islands" New York, 1954.

— Auzoux, A. "la France et Muscat au 18 e et au 19 e Siécles" Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris, 1910.

— Badger, History of the Sayeds and Imams of Oman. London, 1871.

— Brunet - Millon - "les Boutriers de la mer des Indes". Affaire de Zanzibar et de Muscat, Paris, 1910,

— Brydges, Sir Harford Johns "an Account of his Majesty's Mission to the Court of Persia in the year 1807 to 1811" London, 1834.

— Charles - Roux, François, "L'Angleterre et l'expedition Française en Egypte, Le Caire, 1925.

— Cherley, "A True Report of Sir Antony Cherley's Journey over land to Venisia and from thenth by sea to Antioch, Aleppo and so to Persia", London, 1600.

— Coupland - R. East Africa and its envaders, London 1938

— Curzon, Lord, "Persia and the Persian Question", London, 1891.

— Driault, "La Politique Orientale de Napolêon 1" Paris.

— Faria Ysousa "The Portugues Asia" the History and discov.ery of India English translation, 3 vol., London 1695.

— Farroughy, Abbas, "The Bahrein Islands" 1750 - 1951, New York, 1951.

— Firouz, Kajar, "Le Sultanat d'Oman et la question de Muscat" Paris, 1914.

— Fontanier, V. "Voyage de la Côte de Malabar â Constantinople par le Colfe Persique, l'Arabie et la Mésopotamie etc." Paris, 1844

— Graves, Philip, "The Life of Sir Percy Gox", London, 1941.

— Hay, Sir Rupert, "The Persian Gulf States", Washington, 1959.

— Heudc (william) Voyage de la côte de Malabar à Constantinople par le Golfe persique, l'Arabie et La Mésopotamie etc. Paris 1820.

— Kelly, Jone, Eastern Arabian Frontiers, London, 1964.

— Longrigg, H. Stephen

1— "Four Centuries of Modern Iraq", Oxford, 1925.

2— "Oil in the Middle East", London, 1954.

— Lorimar, G. J. Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta, 1915.

— Low, Charles, "History of the Indian Navy" 1613-1863, London, 1877.

— Mann, Major Clarense, "Abu Dhaby, Birth of an Oil Sheikhdom", London, 1964.

— Marlowe, John, "The Persian Gulf in the Twentieth Century", London, 1962.

— Maurizi, Vinanzo, "History of Sayed Said, Sultan of Muscat", London, 1819.

— Milles, Samuel B., "The Countries and tribes of the Persian Gulf", London, 1919.

— Outram, Sir Games, "The Persian Campaign", London, 1860.

— Printout, Henri, "L'île de France sous Decaen, 1803 - 1810", Paris, 1901.

— Rolland, J. F., "Les Portuguais à La Conquête de L'asie",

— Rouir, "La rivalité Anglo — russe au 19 e siècle enAsie : Golf persique et frontière de l'Inde", Paris, 1908.

— Rowlenson (Major general Sir Henry), "Eagland and Russia in the East", London, 1875.

— Ruete (Rudolf Said — Said bin Sultan (1791 - 1856) ruler of Oman and Zanzibar. His place in tbe history of Arabia and East Africa", London, 1929.

— Sadler (Captain George, "A diary of a journey in innér Arabia", publié dans "Transactions of the literary Society of Bombay", en 1823.

— Sykes — Percy — Hîstory of Persia — London 1915.

— Wellsted (J. R.) — Travels "in Arabia", London, 1838.

— Wilson (Lt. Colonel Sir Arnold T.) — The Persian Gulf. A Historical sketch from the early beginning to the 20th Century", Oxford, 1959.

قائمة باختزالات المراجع الواردة فى الهوامش

A. A. E. = Archives des affaires étrangèrs

A. C. = Archives des Colonies

B. D.W. = British Documents on the origin of the war

B. P. C. = Bombay Political consultations

G. P. g = Gazetter of the Persian Gulf

S. L. B. = Secret letter from Bombay

S. P. = British and foreign state papers

S. R. B. = Selection from the records of the government of Bombay

إمارات الخليج العربي

الحدود السياسية الدولية
حدود لم تحدد بعد

مقياس الرسم
١٠ ٢٠ ٣٠ كم

العراق
البصرة
الكويت
الأحمدي
المنطقة المحايدة
السفانية
أبو حدرية
الجبيل
رأس تنورة
القطيف
الظهران
البحرين
الهفوف
قطر
الدوحة
سلوى
الرياض
إيران
الخليج العربي
بندر عباس
خليج عمان
رأس الخيمة
دبي
الشارقة
أبو ظبي
ساحل الصلح البحري
البريمي
مسقط
المملكة العربية السعودية

فهرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

صدر للمؤلف

١ ـ الحرب العالمية الثانية (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية) .

٢ ـ المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى) .

٣ ـ المغرب في بداية العصور الحديثة .

٤ ـ الجزائر المعاصرة .

٥ ـ تطور السياسة الفرنسية في الجزائر .

٦ ـ زنجبار .

المطبعة الفنية الحديثة
(٢٠ شارع الأصبغ بالزيتون ت ٨٦٤٨٧١)